

اطرکز الاستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation



المصلحة المشتركة الدولية

والالتزام مجلس الأمن بها



المصلحة المشتركة الدولية والالتزام مجلس الأمن بها

**دراسات تحتَّ على ضرورة مراعاة مصالح الشعوب
في اتخاذ القرارات الدولية**



المصلحة المشتركة الدولية والتزام مجلس الأمن بها

دراسات تحت على ضرورة مراعاة مصالح الشعوب
في اتخاذ القرارات الدولية

الورقة الأساسية: د. محمد طي.

المشاركون: د. سليم حداد

د. أحلام بيضون

د. حسين العزي

•

•

•

•

•

•

•

•

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

تاريخ النشر: نيسان ٢٠٢٣، الموافق رمضان المبارك ١٤٤٤هـ

القياس: ١٧*٢٤ .

الطبعة الأولى

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانته في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن - خلف الفانزري وورلد أوتوستراد الأسد - بناية الإنماء غرب - الطابق الأول.

هاتف: ٠١٨٣٦٦١٠ - فاكس: ٠١٨٣٦٦١٠ - خليوي: ٠٣٨٣٣٤٣٨ .

البريد الإلكتروني: dirasat@dirasat.net / www.dirasat.net

إخراج فني وتنفيذ:

eight

www.Beightproduction.com | ٠٠٩٦١٣ ٥١٧ ٥٦٥

المصلحة المشتركة الدولية والتزام مجلس الأمن بها

**دراسات تحتَّ على ضرورة مراعاة مصالح الشعوب
في اتخاذ القرارات الدولية**

الفهرس

١٣	مقدمة
القسم الأول: المصلحة المشتركة الدولية والتزام مجلس الأمن بها	
١٧	الفصل الأول: المصلحة المشتركة
١٩	الفرع الأول: المصلحة المشتركة وأهميتها
١٩	١ - المصلحة المشتركة عبر التاريخ
٢٣	٢ - شمولية المصلحة المشتركة
٢٦	٣ - دور المصلحة المشتركة
٢٨	١ - المصلحة العامة في القانون الدستوري
٣٢	٢ - المصلحة العامة في القانون الإداري
٣٥	الفرع الثاني: مصادر إقرار المصلحة الدولية المشتركة
٣٥	١ - المصلحة المشتركة في النصوص الدولية
٣٦	عصبة الأمم
٣٦	الأمم المتحدة
٣٨	الجمعية العامة
٣٩	المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٠	مجلس حقوق الإنسان (جهاز مساعد للجمعية العامة)
٤١	ii - المؤسسات المتخصصة
٤١	الوكالات
٤١	منظمة الأغذية والزراعة
٤٢	منظمة الصحة العالمية
٤٢	منظمة العمل الدولية
٤٣	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
٤٣	مجموعة البنك الدولي
٤٤	المنظمة الدولية البحرية
٤٥	اتفاقية الخاصة بالطيران المدني (اتفاقية شيكاغو)
٤٥	المنظمة الدولية للسياحة OMT
٤٥	الاتحاد الدولي للإتصالات
٤٦	الاتحاد البريدي العالمي UPU
٤٦	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
٤٦	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
٤٧	اليونسكو: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
٤٧	البرامج والصناديق
٤٧	صندوق الأمم المتحدة للسكان (FNUAP)
٤٨	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

٤٨	المفوضية العليا لشؤون اللاجئين
٤٨	صندوق الأمم المتحدة لطفولة (UNICEF)
٤٨	منظمة الأمم المتحدة - النساء ONU-Femmes
٤٨	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (FIDA)
٤٩	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)
٤٩	برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)
٤٩	مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة
٥٠	الكيانات الأخرى
٥٠	مؤتمر القمة العالمية ٢٠٠٥
٥١	ميثاق بريان كيلوغ
٥١	استخدام السلاح لردع من يهدّد أو يخرق السلم والأمن الدوليين
٥٥	اتفاقية الأسلحة البيولوجية
٥٥	اتفاقية تجنيد المرتزقة
٥٦	الأحلاف العسكرية (الدفاعية)
٥٦	معاهدة الأطلسي الشمالي ٤ نيسان ١٩٤٩ (حلف الناتو)
٥٦	صك سلام فرسوفيا (حلف وارسو)
٥٦	ج - صكوك حقوق الإنسان
٥٧	العهдан الدوليان للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وللحقوق المدنية والسياسية
٥٧	ديباجة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٥)

٥٧	الإعلان الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان (فيينا ١٩٩٣)
٥٨	مؤتمر القمة العالمية ٢٠٠٥
٦١	التدخل الإنساني
٦٤	تقييد الحريّات بالمصلحة المشتركة
٦٥	إعلان استوكهولم
٦٦	التنمية المستدامة
٦٧	اتفاقية التنوع البيولوجي
٦٧	اتفاقية تغيير المناخ، الغابات، البحار
٦٨	الغابات
٦٨	البحار والمحيطات
٨٥	الفرع الثالث: الإنحراف بالسلطة أو تحویر السلطة
٨٥	١ - في القانون الإداري
٨٦	أوّلاً: ملاحقة هدف خاص
٩٠	٢ - المصلحة العامة في الفقه والاجتهاد الدستوريين
٩٣	الفصل الثاني: مجلس الأمن
٩٥	الفرع الأول: صلاحيات مجلس الأمن
٩٦	١ - القيمة القانونية لقرارات مجلس الأمن
٩٨	٢ - القيود على نشاط مجلس الأمن
١٠٤	٣ - الصلاحيات غير العاديّة لمجلس الأمن

١٢٨	- المنازعات الحدودية بين العراق والكويت
١٢٩	اللجان الدولية للتحقيقات الجنائية
١٣٠	الفرع الثاني: مواجهة قرارات مجلس الأمن
١٣٠	١ - التصدي لقرارات مجلس الأمن
١٤٣	٢ - المراقبة القضائية
١٦٣	المصادر والمراجع الكتب

القسم الثاني: أوراق العمل

١٧٣	الفصل الأول: منظمة الأمم المتحدة في الصالحيات
١٨٧	الفصل الثاني: مفهوم الجماعة الدولية في القانون الدولي العام
١٨٩	تمهيد
١٩٠	مبحث أول: تطورات القانون الدولي وتأثيرها في بلورة الجماعة الدولية ..
١٩١	فقرة أولى: تحول القانون الدولي من قانون تعايش إلى قانون تعاون
١٩٦	فقرة ثانية: أنسنة القانون الدولي
١٩٧	أولاً: تقدم مركز الفرد في النظام القانوني الدولي في ظل انحسار مبدأ السيادة التقليدي
٢٠٠	ثانياً: تعاظم دور الفاعلين من غير الدول في نطاق القانون الدولي
٢٠٣	فقرة ثالثة: ظهور أشكال جديدة من الالتزامات الدولية ..
٢٠٩	مبحث ثان: تعريف الجماعة الدولية وعلاقتها بالمصلحة الدولية المشتركة ..
٢٠٩	أولاً: مفهوم مصطلح الجماعة الدولية في العلوم الإنسانية ..

ثانياً: تطبيقات مصطلح الجماعة الدولية في الاجتهاد ٢٢١
فقرة ثانية: محاولات تعريف المصلحة الدولية المشتركة ٢٢٥
أبرز المراجع باللغة العربية ٢٣٣
أبرز المراجع باللغة الإنكليزية ٢٣٣
الفصل الثالث: المصلحة العامة: المصطلح بين التنظير والتطبيق ٢٣٣
مقدمة ٢٣٩
أولاً: في مفهوم المصلحة العامة ٢٤٠
ثانياً: المصلحة العامة في القوانين وفي ميثاق الأمم المتحدة ٢٤٦
ثالثاً: المصلحة العامة في التطبيق ٢٥٢
خلاصة ٢٦٠

مقدمة

لم تقم المؤسسات إلا لتحقيق مصلحة لمن أقيمت لأجلهم، والمصلحة هي منفعة مادّية أو معنوية تعود إلى شخص طبيعي أو اعتباري، أو إلى جهة أو جماعة أو دولة، أو إلى الدول أو الأمم أو الشعوب كافة أو إلى الأغلبية منها.

إذا عادت إلى شخص أو جهة أو جماعة أو دولة، فهي مصلحة خاصة. وإذا عادت إلى الجميع قاطبة أو إلى أغلبيتهم، فهي مصلحة عامّة.

وإذا قامت مؤسسات تستهدف العالم بأسره، فهي منظمات عالمية mondiales، أمّا إذا أقامتها الدول فهي دولية internationales.

إذا أقامتها جهة خاصة دون أن تهبهها للبشرية، فهي تبقى خاصة، كالشركات مثلاً، حتى ولو كانت عابرة للقارات. أمّا إذا أقيمت للإنسانية فهي يجب أن تكون عامّة.

أمّا المصلحة المشتركة فهي مصلحة لكلّ طرف في مجموعة، لكلّ منهم حصة، فإذا كانت دولية فلكلّ دولة نصيب منها، وإذا كانت للشعوب فلكلّ شعب نصيب، وفي هذه الحالة تكون عامّة. غير أنّ المصلحة المشتركة للدول يجب أن تكون مصلحة للشعوب، وبالتالي مصلحة عامّة. ونحن فيما يأتي سنستخدم، إلى جانب مصطلح المصلحة العامّة، مصطلح «المصلحة المشتركة» المتّوافق عليه، نظراً لاستخدامه في ميثاق الأمم المتّحدة. لنركّز على الطابع الدولي.

من المؤسسات الدوليّة المنظمات الدوليّة، الأمم المتّحدة وسائر المنظمات والوكالات، التي أقيمت لترسيخ السلام وتلافي الحروب، وإرساء التعاون وحفظ التنمية في العالم. ويأتي مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة في مقدّم هذه

المنظّمات، نتيجة دوره في مجال السلم والأمن الدوليّين، وهو أخطر المجالات. فهل من الواجب أن تخدم هذه المنظّمات، وخاصة مجلس الأمن، البشرية جماءً أم الدول كافّة، أم بعض الدول، أم الدولة الأقوى في العالم، إن وجدت، انتلاقاً من سياسة واقعية تقضي بالاستسلام لموازين القوى؟

إن الإجابة على هذا السؤال تبدو بدائيّة. إلا أن الواقع أكثر تعقيداً، بحيث تقتضي الإجابة عليه الكثير من الجهد. ونحن سنضع لبنة، في بناء هرم يحتاج إلى آلاف اللبنات.

القسم الأول:

المصلحة المشتركة الدولية والتزام مجلس الأمن بها

(الورقة الأساسية)

د. محمد طي

الفصل الأول:

المصلحة المشتركة

ترتدي المصلحة المشتركة أهمية بالغة في مجال القانون والأخلاق والاقتصاد وغيرها. غير أنّ غموضاً ما زال يلفّ مفهومها، الأمر الذي يجب علينا محاولة الكشف عنه، والكشف عن هذا المفهوم لا يجعله واضحاً ما لم نعمل على تبيان خصائص هذه المصلحة. وللوقوف على أهميتها من الضروري أن نبيّن دورها، وما يترتب على تجاهلها. على أن نقتصر في كل ذلك على ميدان القانون الذي يجري هذا البحث في نطاقه.

الفرع الأول: المصلحة المشتركة وأهميتها

ليست المصلحة المشتركة وليدة العصر الحالي بل كانت، منذ العصور القديمة، الغاية التي يرسمها المفكرون الإنسانيون وعلماء الأخلاق لكل تصرف عام يقوم به الحاكمون ومن في مواقعهم. وما حصل في الزمن الحديث هو تبيان خصائصها وكشف تفاصيلها، لا سيّما بعد أن تعددت مصادرها بشكل واسع جدّاً، وبعد أن أخذت تُرتب على تجاوزها جزاءات معينة في الكثير من الأحيان.

هذا ما يقضينا أن نناقش في هذا الفرع تاريخية المصلحة المشتركة وحقيقةتها وخصائصها ودورها داخلياً وخارجياً.

١- المصلحة المشتركة عبر التاريخ

إنّ مفهوم «المصلحة المشتركة» ليس، في الواقع، جديداً على قاموس القانون الدولي من حيث المضمون، وإن كان إلى حدّ ما حديث الانتشار في الأدبيات والكتابات الفقهية. فالمفكرون منذ القدم يرون أنّ المصلحة العامة أو المشتركة يجب أن تكون الغاية من كلّ تنظيم أو قانون، وإن اختلفوا في تحديدها، إلاّ أنّهم يتّفقون على المبدأ العام. فمن اليونان إلى الرومان إلى العصور الأوروبيّة الوسطى

إلى العصر الحديث، فإلى أيام الناس هذه، ما زال رجال القانون، ناهيك عن فلاسفة الأخلاق، يلحّون عليها كونها باعثاً للقانون بكل فروعه.

فأفلاطون يدعو إلى المصلحة العامة ويرى أنّها تؤمّن الخير للجميع، وحتى للأفراد، فيقول: «إنّ أيّ إنسان خارج من يدي الطبيعة (مخلوق للتوّ) ليس قادرًا على أن يعرف ما هو مفيد للناس ليعيشوا في مجتمع ما، وإذا عرف ما هو الأكثـر منفعة، (قد لا) يتمتّع بالقوّة والإرادة الطيّبة الكافيتين ليضعه موضع التطبيق. وذلك أوّلًا: أنّه من الصعب، كما هو واجب، أنّ يضع فنّ السياسة الحقيقة نصب عينيه، المصلحة العموميّة، لا المصالح الخاصّة، ذلك أنّ المصلحة العموميّة توحد الدول، والمصلحة الخاصّة تفرق، وأنّ العامّ والخاصّين أمامهم، هم الإثنان، ما يكسبونه من الإدارة الجيّدة للخير المشترك، أكثر مما يكسبونه من الخير الخاصّ...»^(١).

أمّا أرسطو فيؤيد بشكل غير مباشر، وعلى نحو تحصيل الحاصل، «المزايا التي توفرها سلطة وإدارة المصالح العامّة»^(٢).

والرومان تابعوا على الطريق نفسه، فيرون أنّ العدالة تؤمّن كرامة الأشخاص إذ توفر الاهتمام بسعادة الجماعة، فشيئرُون يقول: «إنّ العدالة هي من عادات العقل، التي تمنح لكلّ كرامته الخاصّة بمحافظتها على الاهتمام الواجب بالسعادة العامّة»^(٣).

ويناقش القانونيون واللاهوتيون في القرون الأولى للميلاد تأثير القانون الطبيعي والمصلحة المشتركة، فيرى إيزيدور دي سيفي Isidor de Seville، أنّ

(1) Platon, La République, Site : <http://ugo.bratelli.free.fr/Platon/PlatonRepublique.pdf>. Vu le 25 mai 2016, pp. 470 et suiv.

(2) Aristote,, la politique TROISIÈME ÉDITION, Revue et corrigée. LIBRAIRIE PHILOSOPHIQUE DE LADRANGE, PARIS, 1874, Nouvelle édition numérique <http://docteurangelique.free.fr> 2008,1291,

(3) Cicéron, invention, Site : <http://www.classicpersuasion.org/pw/cicero/dnv2-8.htm>, 2, 53, LIII.

«القوانين الوضعية لا تستنبط من القانون الطبيعي فقط، ولكن يجب أن تبلور من أجل المواطنة المشتركة، فائدة المواطنين بلا أهداف كسب خاصة»^(١).

ويذهب G. Chevrier إلى أنّ الحقوقين القدامى، المؤثرين بالروماني، لم يغادروا فكرة المنفعة المشتركة حتى في تناولهم للقانون الخاص، فيقول: «إنّ كتاباً قدامى، لم يتتجاهلوها، كما لم يتتجاهل الرومان، الذين اكتسبوا منهم دروسهم، أنه كان من قدر القانون الخاص أن لا ينسحب من سلطان القوانين الآمرة، ولا من اعتبارات الفائدة العامة»^(٢).

ويرى القديس توما الأكويني أنّ القانون نتاج العقل، لكنّه يوضع من أجل الخير العام، الذي يجب أن تسعى إليه الجماعة، فهو يعرّف القانون بأنه «أمر من العقل من أجل الخير العام، يصدره ويلقيه على عاتق الجماعة»^(٣).

وإذ يؤيد هوبس الحكم المطلق، إلاّ أنه يشرطه بغاية الخير المشترك، فيقول: «إنّ السلطة السيّدة هي دون حدود، شرط أن تستهدف تحقيق الخير المشترك»^(٤).

ويوازن غروسيوس بين المصلحة المشتركة والمصالح الخاصة، ويخلص إلى أنه يجب أن يفضل الخير العام على فائدتنا الخاصة»^(٥).

ويتابع فلاسفة عصر النهضة الانحياز إلى المصلحة العامة، فيرى سبينوزا: «إنّ هدف القانون هو سلام الشعب كله»^(٦). وسلام الشعب كله مصلحة عامة تعود بالخير على الأفراد بطبيعة الحال.

(1) Isodore de Séville, *etymologiae*, Cambridge University Press V, 21.

(2) Archives de philosophie du droit, 1952, 5, 20.

(3) St. Thomas, *Somme théologique*, la, 2 ac, q. 90.

(4) Hobbes, *Léviathan*, eBooks@Adelaide, The University of Adelaide Library, University of Adelaide, South Australia 5005., chap. 17.

(5) Hugo Grotius, *Le droit de la guerre et de la paix*, Digitized by the Internet Archive, in 2011 with funding from University of Toronto, <http://www.archive.org/details/ledroitdelaguerr02grot>, T. I, CHp.4, § 4. vu le 15 mars 2013.

(6) Revue de métaphysique et de morale, 1958, 265.

وينفي هيوم أي أساس محتمل للعدالة سوى مصلحة الجماعة، فيؤكد: إن مصلحة المجتمع «يجب أن تكون الأساس الوحيد للعدالة»^(١).

ويعود كنط إلى تأكيد تضمن المصالح الفردية في مصلحة الجماعة وعدم تعارضها، فيقول: «إن وجهة نظر المحاكم، كما غاية القانون المدني، على نحو عام، هي الخير العام أو *l'utilitas communis*، التي يمكن أن تكون متطلباتها هي متطلبات الضمائر الفردية»^(٢).

ويشتّرط Portalis، واضح القانون المدني الفرنسي، قانون نابوليون، أن يتحرّى واضح القانون الخير المشترك في كلّ ما يقوم به. فيقول في خطابه الافتتاحي: «إن علم المشرع يقوم على أن يجد المبادئ الأكثـر ملاءمة للخير المشترك، في كلّ مادة»^(٣).

ويذهب Freund أبعد من ذلك فيرى أن المطلوب لا خير هذا الفرد أو ذاك، ولا مجتمع خير الأفراد، بل خير المجتمع: «الموضوع ليس فقط موضوع خير خاص للأفراد، ولا حتّى مجموع خيرات الأفراد... بل خير الجماعة الكلية التي يندمج الأفراد فيها أعضاء»^(٤).

غير أن فكرة المصلحة المشتركة، بصفتها مصلحة للجماعة *collectivité*، تراجعت لدى الغربيين، ردّ فعل على صعود الفاشية والاشراكية، لما أقاماه من أنظمة شمولية، وهذا ما يؤكّده لامب Lumb، عندما لاحظ أن عقيدة الخير المشترك «تحتلّ مكاناً ضئيلاً لدى كتاب ما بعد غروسيوس»^(٥). إلا أن هذا الموقف اعتمد على الصعيد الوطني، انسجاماً مع الفكر الفردي، ولم يكن له ما يسّوغه على الصعيد الدولي. من هنا عاد الموقف إلى التوازن على المستوى الوطني، واستعادت المصلحة المشتركة زخمها على المستوى الدولي.

(1) Recherche sur le principe de la morale, pp. 48 et 49.

(2) Kant Doctrine de droit, Maison d'édition : Auguste Durand, Paris, 1853 § 49.

(3) PORTALIS, Jean-Étienne-Marie, Discours préliminaire du premier projet de Code civil, P. 23.

(4) Julien Freund, l'essence du politique, éd. Sirey 1965, § 151.

(5) 11, Journal of legal education, 1959, 503.

ويدافع G. Burdeau عن المصلحة المشتركة في وجه «الواعيّين» الذين يرون استحالتها، فيقول: «إنّ فكرة الخير المشترك هي مثالية، دون شكّ، ولكنّها مثال يتقارب معه تنظيم اجتماعي»^(١).

ونحن نرى أنّه إذا كانت المصلحة المشتركة غير قابلة للتحقيق بسبب التمسك بالمصالح الخاصة للدول المهيمنة على المجتمع الدولي، فهذا لا ينفي أنّها هدف يجب أن تكافح البشرية من أجل بلوغه بقدر ما يمكن.

٢- شمولية المصلحة المشتركة

إذاً المصلحة المشتركة هي مصلحة مجموعة من الكيانات أو الأفراد، فهي التي توفر فوائد لهم جمِيعاً على نحو عامٍ، وليس لبعضهم على حساب بعضهم الآخر. فإذا ما نظرنا إلى الجانب الدولي، فهي مصلحة جميع الأمم، التي لم يعد بالإمكان تجاهلها، إذ أنّه خلف الحفاظ على الدائرة الفردية أو تحقيق مزايا متبادلة، اضطررت الدول إلى أن تأخذ في الحسبان المصالح الجماعية على النطاق العالمي، والتي لا تلبِي إلَّا إذا التزم أعضاء المجموعة البشرية بحمايتها: فهي «مصالح الجماعة». لكن أيّ جماعة؟ هل هي جماعة الدول أم جماعة الحكومات أم جماعة الشعوب؟

لقد أتى التعبير «المصلحة المشتركة common interest / intérêt commun» في ديبلوماسية ميثاق الأمم المتحدة، ربما ليوحِي أنّ الأمر شراكة بين الدول، ولكن الميثاق كرس دور الشعوب وأدخلها حلبة القانون الدولي، إذ تحدّث باسمها، فهو يبدأ بالقول: «نحن شعوب الأمم المتحدة...»، ولم يقل: «إنّ الأطراف السامية المتعاقدة...». كما يرد في الاتفاقيات الدولية. والميثاق هو الأسمى بين قواعد القانون الدولي، بحسب المادة ١٠٣ منه التي تنصّ على أنّه «إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء «الأمم المتحدة»، وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أيّ التزام دولي آخر يرتبطون به، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق».

(1) Georges Burdeau *Traité de science politique*, LGDJ, 2ème édition, I, n. 124, p. 188.

إذاً من المنطقي أن يهتم القانون الدولي بالشعوب. غير أن الأنظمة السياسية في الدول عامة لم تكن لتسماح بذلك وما زالت تعرقله.

لكن القانون الدولي يحاول تجاوز هذه المرحلة وقد تجاوزها فعلاً، في بعض البيئات الإقليمية، ليعرف، ضمن بعض الشروط، بحقوق للأفراد ولو على حساب الدول، وذلك انطلاقاً من قيم حقوق الإنسان التي كرّست منذ أواخر القرن الثامن عشر، ولكنها لم تزل الاهتمام الحاسم من قبل الجماعة الدولية، إلاّ غبّ الحرب العالمية الأولى، لتستألف بعد الحرب العالمية الثانية، وصولاً إلى نشوء القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي أمنّ حدّاً أدنى من القيم لا يمكن التنازل عنه حمايةً للأفراد والجماعات حتّى في مواجهة سلطاتها الحاكمة، فأُنزل القانون الدولي من المستوى الرسمي للدول، ليهتم بالأفراد، ويحمي مصالح جماعية communautaires تهم الشعوب بصفتها هذه، وليس فقط الدول^(١).

إن القيم المذكورة هي قيم تتمرّد على المصالح الخاصة للدول ولا تخضع، من حيث المبدأ، لموازين القوى، ما جعل القانون الدولي لا يقتصر على كونه سلسلة من التفاعلات بين الدول كفاعلين عقلانيين يتابعون مصالحهم الخاصة، فهو ينبغي أن لا يخضع لتوافق في الآراء في شأن المبادئ الأولى التي تسالّمت عليها الإنسانية في الأخلاق أو في الغاية الأخلاقية الواجبة للحياة الدولية، فإذا تعذر التوافق الواقعي على تلك الأخلاق أو القيم، لتكون أساساً للقانون، فلا يمكن أن تكون هناك جماعة دولية متسقة أو تكون هناك مصلحة جماعية قائمة. إلاّ أنه إذا كان هذا الأمر لا يتحقق واقعياً على النحو الكافي، فإنّ وضع القانون هو الذي يخلق في الوقت نفسه نموذجاً من مجتمع بالمعنى الكامل، وهو سيتطور، من خلال ممارسة البحث الذي تحكمه العلاقات الحركية (الдинاميكية) قانون/محكومون، وسيسمح لجماعات مختلفة - أو للعامة - أن تولد وتؤكّد مصالحها، ما يؤدّي إلى إقامة آليات مؤسسيّة معينة متاحة لتلبية مبادئ القانون العام والعقلانية

(1) Voir wolfgang and others, The common interests in international law, interestia 2014, P. 126.

وأولوية القانون، على الصعيد الداخلي، وكذلك على الصعيد الدولي. فهو إذ يخلق إمكانيات للمطالبات بأن يستجيب القانون لاحتياجات جمهور معين، فستتمكن الشعوب، وعلى نحو تدريجي من أن تجعل القانون الدولي يستجيب لاحتياجاتها. وهذا ما يذكرنا بالتقليد الرواقي الذي يتوقع قيام جماعة دولية عالمية من جميع الأشخاص المغروسين في المصالح المشتركة. لكنّ معنى الجماعة، الذي يظهر نتيجة التطور المذكور، وعلى النحو المبين، هو أكثر تعقيداً مما تخيله الرواقيون: فهنا مجموعة من الشعوب المترابطة في ما بينها وأحياناً المتداخلة، تفرض القانون نفسه. إنّ مفهوم الجماعة الدولية المستند اليوم إلى نظرية مفادها ارتباط جميع مكونات المجتمع الدولي من دول ومنظّمات وأفراد بمنظومة قيم معياريّة، تتضمّن أهمّ القيم والمصالح الجوهرية، ويعدّ الحفاظ عليها التزاماً مفروضاً على جميع المكونات شرطاً أساسياً لوجود هذه الجماعة واستمراريتها، إنّ هذا المفهوم هو إذاً مفهوم معاصر^(١).

وقد ركّزت محكمة العدل الدوليّة على دور الشعوب، لا سيّما في الرأي الاستشاري حول استمرار الوجود الجنوبي أفريقي في ناميبيا، وفي الرأي الاستشاري حول الصحراء الغربية، مستشهدة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٥٤١ (١٩٦٠)، المبدأ ٩/ب، والقرار ٢٦٢٥ (١٩٧٠).

من هنا فإنّ المصلحة المشتركة هي مصلحة الشعوب. وهي توادي المصلحة العامة في القانون الداخلي، فالأفراد في القانون الداخلي هم أشخاص القانون الأساسيون، بينما تشكّل الشعوب، في دولها، أشخاص القانون الدولي الأساسيّة، رغم أنّ شارحي ميثاق الأمم المتحدة مادة مادة، لم يتوقفوا عند هذا المصطلح، مع أنه أحد يطرح اليوم في القاموس الدولي. لذا فنحن نرى أنه يمكن إذاً أن نتناول مصطلح «المصلحة المشتركة» و«المصلحة العامة»، كما ذكرنا، دون تفريق.

(1) B. Simma, du bilatéralisme à l'intérêt communautaire dans le droit international, 1994, Recueil des cours de l'Académie de droit international, no 2 (244).

٣ - دور المصلحة المشتركة

إنّ توخي المصلحة العامة من الأسس التي تقوم عليها الحقوق (القوانين)، وهي تقضي بأنّه يجب أن تكون تلك المصلحة الهدف النهائي لكلّ قرار تتخذه أيّ جهة من جهات القانون العام الداخليّ وكذلك القانون العام الدوليّ، لا سيّما في جانبه الجماعيّ.

إنّ كلاًّ من أعضاء الجماعة له مصلحة في حماية المصلحة العامة (فالكلّ مثلاً مهجوس بحماية السلام). التي تعزّز التلاحم الاجتماعيّ ولو احتاج الأمر تعديلاً في النظام القانونيّ.

وإذا كانت فكرة المصلحة العامة أو المشتركة لم تستخدم في السابق على النحو الذي تستخدم فيه اليوم، فلعدم ترسّخ العلاقات بين الدول إلا مؤخراً، وكان السائد بين الشعوب نوع من العلاقات الأولى، داخلياً وخارجياً، كالعلاقات الأسرية والعشائرية والقبلية وما إليها، وفي هذا الوضع يكون الترابط على مستوى الأسرة والعشيرة والقبيلة، فلا يهتمّ الإنسان بما يحصل خارج وحده، حتى ولو كان هناك إطار أوسع جامع، والحال على الصعيد الدوليّ شبيه، فما دام لم يقم ترابط بين الدول، فكلّ دولة تنكفيء على مصالحها وتخطّط سلوكها الدوليّ على أساس مصالحها الخاصة، إلاّ أنه في الحالة المعاكسة فإنّ الجميع يدرك أهميّة المصلحة المشتركة، لذلك فإنّ الظاهرة أخذت تبرز عندما ترابطت مصالح الدول أمنياً واقتصادياً... وإنسانياً، وربما كان العجز النسبيّ لدى بعضها عن فرض إرادتها على غيرها، خاصة مع أ Fowler العصر الاستعماريّ، من العوامل التي سمحت ببروز الظاهرة^(١).

فـ«في حين بقيت بنى القانون الدوليّ وأصوله ممركزة على الدولة، طورت آليّات ملزمة لسلطات الدول على الصعيدين الوطنيّ والدوليّ. وقد وضعـت الإلزامـات الواقعـة على سلطـات الدولـ من أجل مصلـحة الجـمـاعة الدوليـة»^(٢).

(1) voir wolfgang op. cit. § 62.

(2) Antonio Papisca Le droit international et les droits de l'homme comme base juridique pour l'engagement international des collectivités locales, Ed. ArneMusch (éditeur

وهكذا فقد «تسبّبت حماية مصالح الجماعة بتحولات بنوية في النظام القانوني الدولي»، وهي تجلّت من خلال تعليم النظم القانونية التقليدية بالمفاهيم الجديدة (القواعد القطعية، والالتزامات تجاه الكافة erga omnes, obligations jus cogens, الخ... فتكيفت هذه القواعد مع الحاجات الجديدة للعلاقات الدولية المعاصرة».

إلا أنَّ ذلك لا يعني الإهمال الكلي للمصلحة الفردية، بل اجترار التوازن بين المصلحتين، و«بالتالي فإنَّ القانون الدولي يتطرّر اليوم جراء البحث عن توازن بين الحاجة الناشئة لحماية مصالح الجماعة والمحافظة المستمرة على المصالح المتعلقة بالدائرة الشخصية لكل دولة على المستوى الفردي».

ممّا سبق يمكن الاستنتاج أنَّ القانون الدولي بدأ يميل إلىأخذ المصلحة المشتركة بالحسبان، هذا ما يراه وولفغانغ بينيدك وأخرون، إذ يؤكّدون أنَّ «ميلاً عاماً نحو مصالح الجماعة بدأ يلاحظ في القانون الدولي»، في الأديّات الأكاديمية، كما ولدى الأجهزة، كلّجنة القانون الدولي اليوم^(١).

إنَّ معيار هذه القواعد يتمثّل في حقيقة أنها ليست قائمة لتلبية احتياجات الدول الفردية، بل المصلحة العليا للمجتمع الدولي بأسره وأن لم تتنكر في طريقها للمصالح الفردية.

أ – المصلحة المشتركة في القانون الداخلي

إنَّ هدف القانون الداخلي هو المصلحة العامة أو المشتركة، فالقانون العام يجب أن يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة بشكل مباشر. أمّا القانون الخاص فيجب أن يحقق المصلحة العامة، ولو أحياناً بشكل غير مباشر، إذ أنه ينظم التعامل بين الأفراد والجماعات الخاصة، وهو بهذا يمنع الفوضى وشريعة الغاب، فيخدم المصلحة العامة. وسوف نركّز فيما يأتي على القانون العام، متناولين القانون الدستوري والقانون الإداري.

principal), Chris van der Valk, Alexandra Sizoo, Kian Tajbakhsh Juin 2008, p31 et suiv.

(1) Wolfgang op. cit., P. 190.

١- المصلحة العامة في القانون الدستوري

تركّز الدساتير، وخاصة الحديثة، على المصلحة العامة، الوطنية أو الأممية، وتستبطنها عادة في نصوصها، وهي غالباً ما تصرّح بالتزامها في مقدّماتها. وفيما يأتي نماذج من ذلك:

- مقدمة إعلان فرجينيا : ١٨٧٦

تعلن هذه المقدمة أن هدف السلطة يجب أن يكون المصلحة العامة وتحددتها بالحفظ على المواطنين وأمنهم: «إن الحكومة هي مؤسسة، ويجب أن تنشأ من أجل الفائدة المشتركة، ومن أجل الحفاظ على الشعب والأمة والجماعة collectivité وأمنها».

- مقدمة دستور الولايات المتحدة الأميركيّة.

تؤكّد هذه المقدمة على أنّ الدستور وضع من أجل إقرار العدالة وتوفير الأمان والرفاه للشعب: «نحن، شعب الولايات المتّحدة، من أجل أن نرسى العدالة ونوفّر الطمأنينة الداخلية ونؤمن الدفاع المشترك وأن نطور الرفاه العام...».

- مقدمة إعلان حقوق الإنسان والمواطِن، الذي يعدّ جزءاً من كل دستور فرنسيّ. وهي تشّدّد على توفير السعادة للجميع: «... أن تبقى متطلبات المواطنين مؤسسة من الآن فصاعداً على مبادئ بسيطة ولا جدال فيها، وتتجه دوماً إلى الحفاظ على الدستور وإلى سعادة الجميع».

- ديباجة دستور ١٨٤٨ الفرنسيّ (الجمهورية الثانية)

ترى هذه дебажа de la République إنّ هدف فرنسا في ظلّها هو الأخلاق والنور والرفاه للجميع: «إنّ فرنسا اتّخذت هدفاً... أن تزيد من العيش الهانئ لكلّ فرد... وأن توصل كلّ المواطنين... إلى درجة تتقدّم باطّراد في الأخلاقية والنور والرفاه».

- ديباجة دستور ١٩٤٦ الفرنسيّ (الجمهورية الرابعة)

تبني هذه الديباجة التي اهتمّت بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، موقفاً

أمّيًّا يؤكّد الاعتراف بحقوق مقدّسة لكل إنسان على الإطلاق:»... يعلن الشعب الفرنسي من جديد أن كل كائن بشريّ، دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو المعتقد، يمتلك حقوقاً مقدّسة لا يمكن التنازل عنها».«

- مقدّمة الدستور المصري لسنة ١٩٥٦ (أول دستور بعد ثورة يوليو ١٩٥٢): «تشدّد هذه المقدّمة على الرخاء والسلام للإنسانية جمّعاً: «نحن الشعب المصري الذي...يؤمن بالإنسانية كلّها ويوقن أنّ الرخاء لا يتجزّأ وأنّ السلام لا يتجزّأ...».

- الدستور الإيطالي لسنة ١٩٤٧

يتوخيُّ هذا الدستور إزالة ما يعيق الحرّية والمساواة والازدهار للبشرية: (٢/٣): يتوجّب على الجمهورية أن تزيل الحواجز الاقتصادية والاجتماعية التي، إذ تعيق فعليّاً الحرّية والمساواة بين المواطنين وتصدّى للازدهار الكامل للكائن البشري....».

- القانون الأساسي الألماني لسنة ١٩٤٩ (١/٢)

يحدّد هذا القانون الأساسي لأبناء البشرية أهدافاً لا يمكن التنازل عنها، وتمثل بالسلام والعدالة: «إن الشعب الألماني يعترف للكائن البشري بحقوق لا يمكن خرقها ولا التنازل عنها، وتعدّ أساساً لكل جماعة بشرية، للسلام والعدالة في العالم».

- ديباجة الدستور الإسباني لسنة ١٩٧٣

«تركّز هذه ديباجة على السلم والتعاون بين الشعوب: «إنّ الأمة الإسبانية، إذ تتمّنى... المساهمة في تعزيز العلاقات السلمية والتعاون المجيدي بين شعوب الأرض...».

- الدستور السويسري سنة ١٩٩٩

تشدّد هذه المقدّمة على الحرّية والديمقراطية والسلام والتضامن والافتتاح

على العالم: «إن الشعب والcantons السويسري «إذ تعي مسؤوليتها أمام الخلقة، وإذ تصمم على تأكيد التحالف من أجل تعزيز الحرية والديمقراطية والاستقلال والسلام، وبروح من التضامن والانفتاح على العالم...».

• مقدمة الدستور الروسي لسنة ١٩٩٣

«تؤكد هذه المقدمة على حقوق الإنسان والسلام والمساواة بحق تقرير المصير للشعوب:

«نحن الشعب متعدد القوميات في فيدرالية روسيا

... إذ نؤكد على حقوق الإنسان وحرّياته وعلى السلام المدني والوفاق... وإذ نستند إلى المبادئ المعترف بها عالمياً بالمساواة في الحقوق وبحق تقرير المصير...».

أما على صعيد الاجتهاد، فإن المجلس الدستوري الفرنسي منح موقعًا هاماً لفكرة «المصلحة العامة» في اجتهاداته. فقد استند إليها في ما يربو على خمسين قرار، وقد لجأ إليها لأول مرة سنة ١٩٩٦. حيث أجاز تقاضي رسوم مختلفة بناء على المصلحة العامة^(١) ثم على شروط الاستثمار^(٢). كما يجعل القاضي الدستوري من المصلحة العامة شرطاً للسماح بالقيود التشريعية على عدد من الحقوق والحرّيات، فقد سمح بخرق مبدأ المساواة^(٣)، وبتقديم مساعدة خاصة لمشروع متغير^(٤)، وبمراجعة بعض الظروف بسبب توخي المصلحة العامة. وقد استهدف المجلس من وراء ذلك فتئين من المبادئ: إن المجلس الدستوري يلتجأ إليها أولاً من أجل الحقوق والحرّيات التي، وإن لم تكن ذات قيمة دستورية، فهي على الأقل

(1) CCF, le 30 décembre 1996, N° 96-385 DC, ET Le 14 novembre 2014 - Décision N° 2014-425 QPC.

(2) CCF, le 29 décembre 2012 - Décision N° 2012-662 DC.

(3) CCF, le 5 août 2015 - Décision N° 2015-715 DC.

(4) CCF, le 22 juillet 2005 - Décision N° 2005-522 DC.

«الحارسة» للمبادئ الدستورية^(١)، كمبدأ عدم رجعية القوانين غير الجزائية^(٢) و مبدأ الحرية التعاقدية قبل تكريسه الدستوري سنة ١٩٩٨ . ثم استدعي المجلس شرط المصلحة العامة من أجل حقوق و حرّيات دستورية محددة بدقة: حق الملكية^(٣)، حرية إقامة المشاريع، مبدأ المساواة، مبدأ الإدارة الحرة للجماعات المحلية^(٤).

وقد بلغ من أهمية المصلحة المشتركة أنها إذا ما تعارضت مع حقوق الإنسان فهي تعطى الأولوية، وهذا ما يصر عليه المجلس الدستوري الفرنسي، فـ «فكرة المصلحة العامة تستخدم من قبل المجلس الدستوري لتصف الدوافع التي من شأنها تبرير تدخل السلطة العامة لتدخل من بعض الحقوق والحرّيات الفردية بإخضاعها للمقتضيات الجماعية. إن التذكير بالمصلحة العامة التي ترتبط بالأغراض النوعية لقانون ما، يرسم الإطار الذي يراقب ضمنه المجلس الدستوري القانون المحال أمامه، خاصة عندما تعدد هذه الأغراض ذات قيمة دستورية^(٥). غير أن المصلحة العامة لا تبدو بنفسها ذات قيمة دستورية (إلا إذا أحالت إلى مبدأ أو قاعدة لها هذه القيمة). وهي لا تغلب على حقوق الإنسان إلا إذا انطوت على أهمية تستحق ذلك، فمجرد الإحالة إلى المصلحة العامة لا يكفي لمحو الضمانات الدستورية المتمثلة بحقوق الإنسان والمواطن والإمكانية الموفّرة لكل فرد أن يؤكّد حقوقه من خلال مراجعة فعلية. ويعرف المجلس الدستوري بهذا الأمر عندما يؤكّد، في مادة صلاحية القانون، أنه، إذا كان المشرع يمتلك إمكانية تبني أحكام مالية رجعية، فهو لا يستطيع فعل ذلك إلا بناءً على دوافع كافية من المصلحة العامة، وخاصة بشرط أن لا يحرم من الضمانات الشرعية للمطالبات الدستورية»^(٦).

(1) CCF, Le 9 juin 2011 - Décision N° 2011-631 DC, et Le 11 octobre 1984 - Décision N° 84-181 DC.

(2) CCF, le 2 mars 2016 - Décision N° 2015-525 QPC.

(3) CCF, le 2 février 2016 - Décision N° 2015-518 QPC.

(4) CCF, le 13 août 2015 - Décision N° 2015-257 L.

(5) voir Guillaume Merland, L'intérêt général, instrument efficace de protection des droits fondamentaux - Cahiers du Conseil constitutionnel n° 16 - juin 2004.

(6) Ibid.

٢ - المصلحة العامة في القانون الإداري

ولجت مسألة المصلحة العامة في القانون الإداري منذ زمن طويل، وتناولها اجتهاد واسع وغني، ففي قرارات القضاء الإداري الفرنسي وحده ما يربو، حتى نهاية عام ٢٠١٥، على أربعة عشر ألف قرار تناول المصلحة العامة. أما على الصعيد الأوروبي فكل دولة لها، بشكل أو باخر، نموذجها لمجتمع مؤسس على مفهوم ما للمصلحة العامة. ومهما كانت الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها كل منها، فيليس من الوارد في أي بلد أن يعاد النظر بدور المصلحة العامة. فهي التعبير نفسه عن الأهداف المشتركة التي تتبناها الجماعة. إن المصلحة المشتركة، في فرنسا كما في البلدان الأوروبية الأخرى، هي التي تحدد حقل امتيازات السلطة العامة. وذلك حسب الحاجة الجماعية المحددة انتلاقاً من عادات المجتمع وقيمته.

أما عدم توخي المصلحة العامة هدفاً نهائياً في القواعد الحقوقية، فيشكل إنحرافاً بالسلطة *détournement du pouvoir*، أي تسخيراً للسلطة لأغراض غير التي يجب أن تمارس من أجلها. وسنفصل ذلك لاحقاً.

ب - المصلحة المشتركة في القانون الدولي

تعرف المصلحة الدولية المشتركة من قبل بعض الفقه بأنّها تلك المصالح «التي تتجاوز مصالح فرادي الدول. وهي قادرة على تجاوز الحدود الجغرافية لجميع الدول، ولما كانت مصلحة لجميع الدول، فهي، حسب رأي بعضهم، يجب ألا تتعارض مع المصالح الفردية للدول، وإن انتقصت منها لصالح الجميع، فهي تتطابق، من حيث المبدأ، وإن لم يكن كلياً، مع المصالح الفردية لجميع الدول، على أن ما يتقصى من المصالح الفردية يمكن أن يعوض، كما يرى جان جاك روسو، عبر ما يعود إلى الدولة مما يستفيد منه الجميع^(١).

إن المصلحة المشتركة للإنسانية تقود إلى تعاون الدول من أجل تحقيق خصوص بعضها البعض، الأمر الذي لا بد منه لبناء الجماعات البشرية،

(1) Wolfgang op.cit, pp 17 et 92.

يرى بعضهم أن لا معايير ذاتية للمصلحة المشتركة، بل الجماعة الدولية هي التي تحدها، فأندرياس بولس يقول: إن الحد الأدنى من منظومة القيم المشتركة، التي تخزنها المصالح، لا يمكن أن ينبع من بنية المصالح المشتركة ذاتها، بل يتطلب الأمر توافق الجماعة الدولية على أنها مصالح جماعية ويجب تحقيقها، ويؤكد الكاتب أن القواعد الرئيسية الناظمة للبيئة وقواعد حقوق الإنسان الأساسية والمتعارف على أنها قواعد قطعية *jus cogens* أو التزامات تجاه الكافة *erga omnes obligations* هي مشمولة بمفهوم المصالح الجماعية المشتركة.

لكن بولس يحدد المصلحة المشتركة بأنها مجموعة مصالح تجتمع فيها مميزات بنوية وهي:

١. أنها المصالح التي لا تعبر فقط عن مصالح الأفراد أو حقوق فرادى الدول.
٢. أنها المصالح التي تتضمن قيمًا لهم الجماعة الدولية بمعناها الواسع.
٣. أنها من الأهمية بحيث لا يمكن أن يترك أمر تنفيذها إلى التداخل بين الدول والأفراد^(١).

لكن هل هذا الأمر يتحقق عمليًا في ظل موازين القوى؟

واقعاً، يُلقى اللوم «من وقت إلى آخر، على مفهوم المصلحة المشتركة بسبب عدم ملاءمتها للسياسة العملية». مع أنه لا أحد في الواقع يعرف حقاً معناها أو يعرف من يحدد محتواها. إن الأمر، كما يقال، يتعلّق بصيغة فارغة من المعنى، تفتح الباب للتجاوزات الأيديولوجية. لكن بعضهم يعد هذه الفكرة أساسية لفهم سياسة دولية قابلة للحياة المستقبلية. بتعبير المصلحة المشتركة، نحن لا نعني أعظم سعادة ممكنة لأكبر عدد ممكن من الناس، إنما مجموع الظروف الاجتماعية التي تسمح

(1) Andreas Poulus, Whether Universal Values can prevail over Bilateralism and reciprocity, in Antonio Cassese, Realizing Utopia : The Future of International law, Oxford University Press, First published, 2012, P.98.

لكن من يقرر في شأن المصلحة المشتركة؟

تبرز خطورة هذا الأمر، أكثر ما تبرز، عندما تطرح مسألة استخدام القوة من أجل المصلحة المشتركة. فاستعمال القوة المسلحة من أجل تحقيق المصلحة المشتركة يختلف عن استعمال القوة لمصلحة ذاتية، إلا أن هناك من يرى إن حماية المصلحة الذاتية ترتبط بالدفاع عن النفس، وبالدفاع عن المصالح المشتركة خاصة تلك المرتبطة بالقوة المستخدمة بشكل جماعي. إلا أن هذا لا ينفي أن هذا الواقع يتوج عواقب عميقة، لاسيما بالنسبة للقضية الحرجة ذات الأولوية: «من يقرر؟»، فالتمييز بين المصلحتين يبقى أمراً أساسياً، والاختلاف بين الحالتين يتناول أموراً عديدة منها: شروط استعمال القوة - الأهداف - الأساليب المتّبعة - الرقابة - ونوع القوة المستعملة^(٢).

(1) voir Les évêques allemands: L'intérêt commun international, défi de la politique de paix, II.1.2 (61) Orientations fondamentales des valeurs. Ed. Secrétariat de la Conférence épiscopale allemande, Kaiserstrasse, D-53113 Bonn, 2ème édition, 2000, No 160 et 185.

(2) Sir franklin Berman, The UN Charter and the use of force,Singapore Year Book of international law (2008).

لكن يبقى السؤال في ظلّ هذا الغموض: من يقرّ وجود أو عدم وجود مصلحة مشتركة للتصريف بشكل ما؟ لنفترض أنّ حماية المصلحة الخاصة ترتبط مع الدفاع عن النفس، والدفاع عن المصلحة المشتركة متراطّ مع الاستعمال الجماعي للقوّة. أمام هذا الافتراض تترّب نتائج لجهة من يقرّ متى تستعمل القوّة؟

إذا كانت الدولة هي التي تقرّ إنّ خطراً يهدّدها وتقرّ كيف تصدّه، فهذا لا يعني أنّ ما تقرّره الدولة ملزم ونهائيّ، فلا يكفيها التذرّع بحقّ الدفاع عن النفس لتفعل ما تشاء، وإن كان غالباً ما يتمّ الحكم على ردّة الفعل بعد القيام بها.

لكن هل هذا يحلّ المشكلة؟

الفرع الثاني: مصادر إقرار المصلحة الدوليّة المشتركة

هل في المعطيات الحقوقية الدوليّة ما يؤكّد على المصلحة المشتركة؟ للجواب، علينا البحث في النصوص القانونيّة الدوليّة والقانون الدوليّ العموميّ والدين والاجتهداد.

١- المصلحة المشتركة في النصوص الدوليّة:

حوى الكثير من الصكوك الدوليّة ما يجعل المصلحة المشتركة غاية لها، مثل أ) الأنظمة الأساسية للمنظمات الدوليّة. ب) مقدمات المعاهدات المتعلّقة بالسلام والأمن، ج) حماية حقوق الإنسان د) حماية البيئة، ه) المعاقبة على الجرائم الدوليّة، و) قواعد التجارة الدوليّة.

أـ مقدمات المعاهدات وصكوك المنظمات الدوليّة

قبل أن نتناول وضع مجلس الأمن بالنسبة إلى المصلحة المشتركة في فصل على حدة، لا بدّ من عرض سريع لموقف سائر المنظمات الدوليّة من هذه المصلحة. فال الأمم المتّحدة، وقبلها عصبة الأمم، وكما أعلن، وكما ييدو من سائر النصوص، لم تقم إلاّ من أجل تحقيق هدف المصلحة المشتركة الدوليّة، الذي تنفذه بواسطة أجهزتها وكلّ ما يلحق بها، ولم تقم لمصلحة فريق من الدول أو لمجموع المصالح

الفردية لجميع الدول، ولا تخضع في هذا الخصوص لتوجيهات الدول الأطراف، وكذا سائر المنظمات الدولية. فالمنظمة الدولية لا تستطيع أن تتصرف في الواقع لتحقيق مصلحة خاصة ولا حتى المصلحة المشتركة لكل أعضائها وهي ليست خاضعة لسيطرة هؤلاء الأعضاء. وعلى الدول الأطراف ألا تضغط عليها وأن تحترم استقلالية قيامها بهذه الوظائف، وأن تتصرف بالتوافق مع الأهداف المذكورة في صك إنشائهما.

وباستعراضنا لمهمات كافة هذه الأجهزة يتتأكد لنا ذلك. فلنلقي نظرة ولو سريعة على الأهداف والمبادئ التي حوتها النصوص الخاصة بهذه الأجهزة:

عصبة الأمم

سبقت منظمة الأمم المتحدة إلى الوجود، عصبة الأمم وقد جاء في ميثاقها: أن الأطراف السامية المتعاقدة:

إذ تعتبر أنه، من أجل تنمية التعاون بين الأمم وضمان السلم والأمن لها، من المهم: أن تقبل بعض الالتزامات بأن لا تلجأ إلى الحرب، وأن تقيم علنًا علاقات دولية على أساس العدالة والشرف وأن تراعي بكل دقة مقتضيات القانون الدولي المعترف بها من الآن فصاعداً قواعد سلوك فعلي للحكومات، وأن تجعل العدالة تسود وتحترم بشكل صارم scrupuleusement كل الالتزامات التي تفرضها المعاهدات في العلاقات المتبادلة بين الشعوب.

الأمم المتحدة

مقدّمات الميثاق:

لا بدّ بداية من التذكير بأن أحكام الميثاق تتقدّم على أيّ نصوص قانونية أخرى، كما تؤكّده المادة ١٠٣ منه، وإن جادل بعضهم في هذا الأمر، فإن الرأي الراجح والأقوى قانونياً هو الذي يعطيه الأولوية، وهذا ما يذهب إليه شرّاح هذه المادة إذ يستخلصون أنه «إذا كان كثير من الغموض ما زال يعتري تفسير المادة ١٠٣، وإذا كانت تطبيقاتها في الممارسة الدولية منذ ١٩٤٥ حتى الآن نادرة

جداً وجزئية وغير كاملة، لكن يبقى أن التراتبية المكرّسة بالمادة ١٠٣ لم تطرح بشكل أساسي لإعادة النظر بها، بل كانت في وضع مريح، وكانت أحد الأحكام التي ساهمت في منح ميثاق الأمم المتحدة أولويّته وعموميّته في النظام القانوني والاتفاقي الدولي^(١)».

فما موقع المصلحة المشتركة في الميثاق؟

في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، يرد تعبير «المصلحة المشتركة» صراحة، ويبدأ الإعلان بالقول: «نحن شعوب الأمم المتحدة...»، ويتابع: «وقد آتينا على أنفسنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معاً في سلام وحسن جوار، وأن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدولي»، وأن نكفل، بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط الالزمة لها، ألا تُستخدم القوة المسلّحة في غير المصلحة المشتركة، وأن نستخدم الأداة الدوليّة في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها، قد فرّرنا أن نوحّد جهودنا لتحقيق هذه الأغراض».

ما يعني أن مندرجات الميثاق هي في صالح كل شعوب المعمورة. وأن الأمم المتحدة تعمل باسم المصلحة المشتركة لهذه الشعوب.

وفي المقاصد (م. ١) يقرّ الميثاق «حفظ السلم والأمن الدولي» بمنع «الأسباب التي تهدّدهما»، وقمع «أعمال العدوان» وكل ما يخل بالسلم، وتعتمد الوسائل السلمية لحل المنازعات. كما يقرّ إنماء العلاقات الوديّة بين الأمم على أساس المساواة في الحقوق بين الشعوب والاعتراف لها بحق تقرير المصير، وتحقيق التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان للجميع دون تمييز.

كما يقرّ الميثاق (م ٤) جعل الأمم المتحدة «مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك الغايات المشتركة».

كل هذا، كما هو واضح، في صالح الإنسانية جموعاً.

(1) Pellet commentaire, p 1378.

إلا أن ميثاق الأمم المتحدة لا يكتفي بهذا، بل يعود إلى تأكيد ذلك في المهام التي تكلّف بها كل الفروع الرئيسية للأمم المتحدة.

١ - الفروع الرئيسية:

وهي: الجمعية العامة، مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الوصاية، محكمة العدل الدولية، الأمانة العامة.

ولمّا كانت المحكمة جهازاً مهمّته الفصل في المنازعات ذات الطابع الحقوقي، فهي تخدم المصلحة المشتركة بوضعها حدّاً للخلافات بين الدول. ولمّا كانت الأمانة العامة الجهاز التنفيذي، فهي تقوم بمهمّة الخدمة للجمعية العامة وبعض الأجهزة الأخرى. أمّا مجلس الأمن فستناقه لاحقاً. وفي ما يأتي سنتناول بقية الفروع الرئيسية.

الجمعية العامة:

جاء في مهمّاتها:

م. ١/١١ : للجمعية العامة أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدولي ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسلیح، كما أن لها أن تقدم توصياتها بقصد هذه المبادئ إلى الأعضاء أو إلى مجلس الأمن أو إلى كليهما.

م. ١/١٣ : - تعد الجمعية العامة دراسات وتشير بتوصيات بقصد:

أ - إنماء التعاون الدولي في الميدان السياسي وتشجيع التقدّم المطرد للقانون الدولي وتدوينه،

ب - إنماء التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والصحية، والإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحرّيات الأساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم في الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفرّق بين الرجال والنساء.

إذاً تعمل الجمعية العامة في خدمة الإنسانية دون تفرّق.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

ويحدّد الميثاق وظائفه على النحو الآتي:

م. ٥٥: رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاية الضروريّين لقيام علاقات سليمة وديّة بين الأمم مؤسّسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكلّ منها تقرير مصيرها، تعمل الأمم المتّحدة على:

(أ) تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام الدائم لكلّ فرد والنهوض بعوامل التطوير والتقدّم الاقتصادي والاجتماعيّ،

(ب) تيسير الحلول للمشاكل الدوليّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والصحيّة وما يتّصل بها، وتعزيز التعاون الدوليّ في أمور الثقافة والتعليم،

(ج) أن يشع في العالم احترام حقوق الإنسان والحرّيات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحرّيات فعلاً.

وهكذا فهو يقوم بدور إيجابي في مصلحة الشعوب والبلدان الفقيرة والغنية.

مجلس الوصاية:

وضع نظام الوصاية للحدّ من الأطماع الاستعماريّة للدول الكبرى، وإن التفت عليه، فهذا لا يعني أنه يناقض المصلحة المشتركة في ما رمى إليه بعد أن كان الاستعمار أصبح أمراً واقعاً، ذلك أن الميثاق ينصّ على الآتي:

م. ٧٦: الأهداف الأساسية لنظام الوصاية طبقاً لمقاصد «الأمم المتّحدة» المبينة في المادة الأولى من هذا الميثاق هي:

أ - توطيد السلم والأمن الدوليّ،

ب - العمل على ترقية أهالي الأقاليم المشمولة بالوصاية في أمور السياسة والمجتمع والاقتصاد والتعليم، واطراد تقديمها نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه، ويتافق مع رغبات هذه الشعوب التي تعرب عنها بملء حرّيتها وطبقاً لما قد ينص عليه في شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية،

ه - التشجيع على احترام حقوق الإنسان والحرّيات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، والتشجيع على إدراك ما بين شعوب العالم من تقيد بعضهم بالبعض،

ح - كفالة المساواة في المعاملة في الأمور الاجتماعية والاقتصادية والتجارية لجميع أعضاء «الأمم المتحدة» وأهاليها والمساواة بين هؤلاء الأهالي أيضاً فيما يتعلق بإجراء القضاء.

مجلس حقوق الإنسان (جهاز مساعد للجمعية العامة)

إن الجمعية العامة:

... وإن تؤكد من جديد أيضاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١) وإعلان وبرنامج عمل فيينا (٢)، وإن تشير إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (٣)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (٤)، وإلى صكوك حقوق الإنسان الأخرى،

وإذ تؤكد من جديد كذلك أن جميع حقوق الإنسان عالمية، وغير قابلة للتجزئة، ومتراقبة، ومتشاركة، ويعزّز بعضها بعضاً، وأنه يتعمّن معاملة جميع حقوق الإنسان معاملة منصفة وعادلة، على قدم المساواة وبالقدر نفسه من الاهتمام،

... وإن تشدد على مسؤولية جميع الدول، طبقاً للميثاق، عن احترام حقوق الإنسان والحرّيات الأساسية للجميع، دون تمييز من أي نوع سواء بسبب العنصر أو اللون أو الجنس، أو اللغة أو الدين، أو الأفكار السياسية أو الأفكار الأخرى، أو المنشأ الوطني أو الاجتماعي، أو الممتلكات، أو المولد أو أيّ وضع آخر،

وإذ تعرف بأنّ السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان هي الدعائم التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة وأسس الأمن الجماعي والرفاه، وإذ تسلّم بأنّ التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان هي عناصر مترابطة ويعزّز بعضها بعضاً، وإذ تؤكّد على ضرورة أن تواصل جميع الدول بذل الجهد على الصعيد الدولي لتعزيز الحوار وتوسيع آفاق التفاهم فيما بين الحضارات والثقافات والأديان... .

وهكذا يتبيّن أنّ كافة الفروع الرئيسية للأمم المتحدة انسجاماً مع الميثاق إنّما أقيمت لتحقيق المصالح المشتركة للإنسانية جماء.

ii - المؤسّسات المتخصصة

وكالات الأمم المتحدة منظمات مستقلة تعمل مع الأمم المتحدة. ويتم تحديد العلاقات بين الأمم المتحدة وهذه المؤسّسات عن طريق الاتفاقيات التفاوضية. بعض هذه المؤسّسات موجودة بالفعل قبل الحرب العالمية الأولى، وبعضها الآخر كان مرتبطاً مع عصبة الأمم، وبعضها الثالث قد أنشئ مع إنشاء الأمم المتحدة. منها ما أنشأته الأمم المتحدة استجابة لاحتياجات الجديدة.

وهي، على كل حال هيئات أقيمت من أجل «تحقيق أكبر قسط من التعاون بين الدول في شتّى نواحي نشاطها العام غير السياسي، وإلى تنسيق الجهد الذي تبذلها في هذا المجال، حتى يسهل على كلّ منها النهوض على أحسن وجه بمختلف المهام التي تضطلع بها لصالح أفرادها (من الدول) خاصة، ولصالح المجتمع البشريّ عامّة».

الوكالات:

منظّمة الأغذية والزراعة

الديباجة: إنّ الأمم... وقد عقدت العزم على تعزيز الرفاه المشترك من خلال تعزيزها العمل الفرديّ والجماعيّ لأغراض رفع مستويات التغذية والمعيشة للشعوب الواقعة تحت ولاية كلّ منها، وتأمين التحسين في كفاءة إنتاج وتوزيع

جميع المنتجات الغذائية والزراعية، وتحسين حالة السّكّان في المناطق الريفية، وبالتالي المساهمة في توسيع الاقتصاد العالمي... وهكذا إذاً هي يجب أن توفر «الرفاية المشتركة» للشعوب المختلفة.

منظمة الصحة العالمية

تقرّر هذه المنظمة ما يأتي:

«إن التمتع بأعلى مستوى من الصّحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية.

صّحة جميع الشعوب أمر أساسى لبلوغ السلم والأمن، وهي تعتمد على التعاون الأكمل للأفراد والدول.

ما تحقق أية دولة في مجال تحسين الصّحة وحمايتها أمر له أهميّته للجميع. تفاوت البلدان المختلفة في تحسين الصّحة ومكافحة الأمراض، ولا سيما الأمراض السارية، خطر على الجميع.

النّشأة الصحيّة للطفل أمر بالغ الأهميّة، والقدرة على العيش بانسجام في بيئه كلية متغيّرة أمر جوهرى لهذه النّشأة.

إتاحة فوائد العلوم الطبيّة والنفسية وما يتّصل بها من معارف لجميع الشعوب أمر جوهرى لبلوغ أعلى المستويات الصحيّة».

«تعلن الدول الأطراف في هذا الدستور، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، أنَّ (هذه) المبادئ... أساسية لسعادة جميع الشعوب ولانسجام علاقاتها ولأمنها».

منظمة العمل الدولية

أهداف المنظمة، كما جاء في الديباجة:

«... تحسين شروط العمل ورفع مستوى معيشة العمال، وتحقيق استقرار

الحياة الاجتماعية والاقتصادية. – إشتراك الحكومات والعمال وأصحاب العمل في إقرار المقترنات، ووضع قواعد للمستويات الدولية للعمل. – إعداد اتفاقيات خاصة بأجور العمال وساعات العمل والحد الأدنى لسن العامل وسلامة العمال وحرمة قيام النقابات، وتوفير الضمان الاجتماعي. – القضاء على البطالة وحماية النساء والأطفال والأجر المناسب وتنظيم ساعات العمل. – جمع المعلومات والإحصاءات الخاصة بالعمل. – تقديم المعونة الفنية لأعضائها في شؤون العمل.» وأول الأهداف «السلام العالمي القائم على أساس العدالة الاجتماعية».

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

الصط التأسيسي ، الديباجة:

«إن من الضروري إنشاء نظام اقتصادي واجتماعي صحيح وعادل، نحققه من خلال القضاء على التفاوت الاقتصادي، وإقامة علاقات اقتصادية دولية رشيدة وعادلة، بإحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية الحيوية وتعزيز التعديلات الهيكيلية الضرورية لتنمية الاقتصاد العالمي»

مجموعة البنك الدولي

ت تكون مجموعة البنك الدولي (Groupe de la Banque mondiale) من الأقسام الآتية:

١) البنك الدولي للإعمار والتنمية، ٢) المركز الدولي لتسوية الخلافات الخاصة بالاستثمار (ICSID)، ٣) التجمع الدولي للتنمية (IDA)، جمعية التمويل الدولية (IFC)، الوكالة متعددة الأطراف للاستثمار (AMGI).

رغم كل ما يثار من تشكيك حول نشاط البنك الدولي من تخريبه الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في البلدان التي تلتزم نصائحه، فإن أهداف إنشاء البنك ليست بالضرورة كذلك، فقد حدّدت له الأغراض الآتية (١)

(٤) عقد ترتيبات القروض التي يقدمها أو يضمنها فيما يتعلق بالقروض الدولية

من خلال قنوات أخرى بما يضمن التعامل مع المشروعات الأجدى والأكثر إلحاً في المقام الأول، الصغير والكبير منها على السواء.

(٥) الاستطلاع بعملياته مع مراعاة أثر الاستثمارات الدولية في أوضاع أنشطة الأعمال في أراضي الدول الأعضاء، والمساعدة في السنوات التي تلي مباشرة انتهاء الحروب في تحقيق سلامة الانتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلم. (ومن الضروري أن) يسير البنك في كل قراراته وفقاً لكافحة الأغراض المنصوص عليها أعلاه.

تدعى مجموعة البنك الدولي أنه «من مصدر حيوي للدعم المالي والتقني للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم. هذا ليس بنكاً بالمعنى المعتمد ولكن شراكة لا مثيل لها تسعى إلى الحد من الفقر ودعم التنمية».

وجاء في إعلان مؤتمر القمة العالمية ٢٠٠٥:

٣٥... إن قروض البنك الدولي يجب أن تحصل في ضوء المصلحة المشتركة، فالبنك الدولي، بصفته مؤسسة متخصصة للأمم المتحدة، أبرم اتفاق علاقات مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي طبقاً للمادتين ٦٣ و٥٧ من ميثاق الأمم المتحدة، هو ملزم باحترام مبادئ وأهداف المنظمة الدولية، حيث تشغل الحقوق الإنسانية طابعاً مركزياً، خصوصاً أنه يجب أن تذكر أن « عمليات إقراض البنك صممت لخدم هدفاً عاماً - وفي ممارسة سلطات سيدة كهذه (مفوضة إلى البنك بواسطة المؤسسين) يمكن للبنك أن يدعى أنه خاضع للقوانين الإنسانية الإلزامية».

المنظمة الدولية البحرية

تهدف المنظمة (م ١-أ) إلى إقامة نظام للتعاون بين الحكومات في مجال التنظيم الحكومي والممارسات المتصلة بالمسائل التقنية التي تهم الشحن التجاري الدولي بجميع أنواعها، ولتشجيع وتسهيل اعتماد المعايير العامة على أعلى مستوى ممكن فيما يتعلق بالسلامة البحرية وكفاءة الملاحة ومنع التلوث البحري من السفن ومكافحة التلوث والتعامل في المسائل الإدارية والقانونية...

الاتفاقية الخاصة بالطيران المدني (اتفاقية شيكاغو)

مقدمة: إن الدول الموقعة:

«...إذ تعتبر أنّ من المرغوب فيه تجنب الاحتكاك بين الأمم والشعوب، وتعزيز التعاون بينها، وهو ما يعتمد على السلام العالمي، وبالتالي فإن الحكومات الموقعة، بعد أن اقتنعت بمبادئ وترتيبات معينة من أجل تطوير الطيران المدني الدولي بطريقة آمنة ومنظمة، وأن تكون خدمات النقل الجوي الدولي قائمة على أساس تكافؤ الفرص وتعمل على نحو سليم واقتصادي...»

وتعتبر هذه الدول «أن التنمية المستقبلية للطيران المدني الدولي يمكن أن تساعدها كثيراً على خلق الصدقة والتفاهم بين الأمم وشعوب العالم، والحفاظ عليهم، وأن كلّ تجاوز عليه من شأنه أن يشكل تهديداً للأمن العام». .

المنظمة الدولية للسياحة OMT

النظام الأساسي (المادة ٣)

١. إن الهدف الأساسي للمنظمة هو تعزيز وتنمية السياحة من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية والتفاهم الدولي والسلام والرخاء والاحترام الشامل واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين.

الاتحاد الدولي للاتصالات

الديبياجة: «مع الاعتراف الكامل بالحق السيادي لكل دولة بتنظيم اتصالاتها السلكية واللاسلكية، فإن الدول الأطراف في هذا الدستور، وهو الأداة الأساسية للاتحاد الدولي للاتصالات والاتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات... الذي يكملاها، ومن أجل تسهيل العلاقات السلمية والتعاون الدولي بين الشعوب والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الإدارة الجيدة للاقات اتصالات السلكية واللاسلكية...»

وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار «الأهمية المتزايدة للاقات اتصالات السلكية

واللاسلكية من أجل الحفاظ على السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول».

الإتحاد البريدي العالمي UPU:

الإتحاد البريدي العالمي هو مؤسسة متخصصة تابعة للأمم المتحدة ولديه هدف أساسى هو تطوير خدمة بريدية ذات نوعية جيدة وفي متناول جميع الناس في أنحاء العالم. وهو يضمن تطوير وتنسيق النظم البريدية العالمية، ويلعب دور الوسيط في التزاعات بين الدول، وتقديم المنشورة، ويضع قواعد التبادل الدولي للطرو德 البريدية. كما يهدف أيضاً إلى تعزيز التكنولوجيات الجديدة.

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

... وإن تؤكد من جديد أن مهمة خدمات الأرصاد الجوية والمائية الجوّية والمائية الوطنية، ترثي أهمية حاسمة فيما يتعلق بمراقبة وفهم الأحوال الجوّية والمناخية وتوفير خدمات الأرصاد الجوية والهيدرولوجية وما يتعلق بها، الازمة لتلبية الاحتياجات الوطنية منها، وأنّ هذه المهمة يجب أن تغطي المجالات الآتية:

أ) سلامة الأشخاص والممتلكات؛ ب) حماية البيئة؛ ج) المساهمة في التنمية المستدامة؛ د) الحصول على المعطيات عن الأحوال الجوّية والمياه والمناخ والبيئة المتعلقة بها، على مدى فترات طويلة. هـ) تشجيع بناء القدرات الذاتية. وـ) تنفيذ الالتزامات الدولية؛ زـ) المساهمة في التعاون الدولي.

«وإن تأخذ بالحسبان «ضرورة العمل من أجل التنمية المستدامة، والحد من الإصابات في الأرواح والأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية وغيرها من الظواهر المتطرفة المنفصلة بالأحوال الجوّية والمناخ والماء وحماية البيئة والمناخ العالمي لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية».

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

النظام الأساسي : م ٢ : «تقوم الوكالة بتعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والرخاء في جميع أنحاء العالم. وهي تضمن، بقدر ما تستطيع،

أن لا تستخدم المساعدة التي تقدمها أو تقدم بناءً على طلبها أو تحت إشرافها أو مراقبتها لأغراض عسكرية».

اليونسكو: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

تعلن حكومات الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، نيابة عن شعوبها ما يأتي:

إن كرامة الإنسان تتطلب نشر الثقافة والتربية بين الجميع من أجل العدالة والحرية والسلام، وعلى كلّ الدول واجب مقدس بالوفاء بروح المساعدة المتبادلة؛

وأنّ السلام يجب أن يقوم على أساس التضامن الفكري والمعنوّي بين بني البشر.

لهذه الأسباب، فإنّ الدول الموقعة على هذا الدستور، إذ تعقد العزم على ضمان الوصول الكامل للجميع، وعلى قدم المساواة، إلى التربية، والسعى دون قيد وراء الحقيقة الموضوعية والتبادل الحرّ للأفكار والمعارف، تقرر تطوير ومضاعفة العلاقات بين الشعوب من أجل تفاهم أفضل واكتساب معرفة أكثر دقة وأكثر كمالاً حول أعراف كلّ منها.

ونتيجةً لذلك، فإنّها تقيم بهذا الدستور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة للنهوض، من خلال التعاون مع دول العالم في مجالات التربية والعلوم والثقافة، بأهداف السلم الدولي والرفاهية المشتركة للبشرية التي من أجلها أنشئت الأمم المتحدة، وكما يعلن ميثاقها.

البرامج والصناديق

صندوق الأمم المتحدة للسكان (FNUAP)

هو وكالة تقوم بالتنمية في إطار الأمم المتحدة وتشجع على حق كلّ فرد (الرجال والنساء والأولاد) في الصحة وتكافؤ الفرص. كما تعزّز الحق في الصحة الجنسية والإنجابية، وتتوفر البيانات السكانية لغرض تطوير البرامج والسياسات والحدّ من الفقر.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

وهو مكلّف من قبل الجمعيّة العامّة بتشجيع بناء للمدن المستدامة اجتماعيًّا وبيئيًّا بهدف توفير المأوى الملائم للجميع.

ويعرف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفيّة بالوضع المزري لسكّان المناطق الحضريّة الأكثر فقرًا في العالم، وهو يعبّر عن التزام الدول الأعضاء بتحسين حياة ١٠٠ مليون شخص على الأقلّ من سكّان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠.

المفوضيّة العليا لشؤون اللاجئين

هذه المفوّضيّة مكلّفة بتوجيه وتنسيق العمل الدوليّ لحماية اللاجئين والبحث عن حلول لمشاكل اللاجئين في العالم. والهدف الرئيسيّ للمفوّضيّة هو للحفاظ على حقوق ورفاه اللاجئين. وهي تسعى من أجل ضمان احترام الحقّ في طلب اللجوء والعثور على ملجاً آمن في دولة جديدة.

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)

وفقاً لموقعه على شبكة الإنترنّت، يهدف اليونيسف إلى تحسين مستدام في الظروف المعيشيّة لجميع الأطفال، والعمل من أجل فرض احترام حقوق الطفل من قبل الجميع. إنّ العمل الملموس - على سبيل المثال حفر الآبار، وبناء المدارس الملائمة للأطفال، والتدريب الأوليّ والمستمرّ للمعلمين أو تجهيز العيادات المعدّة للأطفال - يستكمّل بتدابير تهدف إلى التحسين البنيويّ لصالح الأطفال.

منظمة الأمم المتحدة- النساء ONU-Femmes

تتكوّن من اندماج أربعة مكوّنات متميّزة، تعمل من أجل المساواة بين الجنسين وتأمين الاستقلاليّة الشخصيّة للنساء.

الصندوق الدوليّ للتنمية الزراعيّة (FIDA)

يهدف الصندوق الدوليّ للتنمية الزراعيّة (IFAD) إلى مساعدة النساء والرجال

من سكّان الريف الفقراء من أجل تحسين غذائهم وأمنهم الغذائيّ، وزيادة دخلهم وتعزيز مقاومتهم للفقر.

(مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED))

يعمل هذا المؤتمر من أجل تسهيل التجارة، وتقديم المساعدة الفنية والدعم لبناء القدرات في البلدان النامية، ولا سيّما إنشاء لجان وطنية لتسهيل التجارة والنقل، وتقديم الاحتياجات، ووضع خطط التنفيذ، ويسمّهم هذه البرامج أيضًا إلى تسهيل التجارة في البلدان المتلقية. تشمل المساعدة المقدمة من المؤتمر وصلاحياته العديد من جوانب تسهيل التجارة، ويعمل من خلال برامج لتلبية احتياجات كل بلد في هذا المجال.

(برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP))

ينصّ موقع هذا البرنامج على أنه يعزّز المعايير والممارسات البيئيّة، ويساعد على الامتثال للالتزامات البيئيّة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. وتمثل مهمّته في توفير الإرشاد وتشجيع التعاون لحفظ على البيئة. ويعمل من أجل أن يكون مصدراً للإلهام والمعلومات للدول والشعوب وأداة للتسهيل تسمح لهم بتحسين نوعيّة حياتهم دون الإضرار بمستوى حياة الأجيال المقبلة.

مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة

هذا المكتب يقود الحملة العالميّة لمكافحة الاتّجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة الدوليّة. وهو يعمل على رفع الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات وتعزيز العمل الدولي لمكافحة إنتاجها والاتّجار غير المشروع بها ومكافحة الجريمة المرتبطة بها.

كما يعمل على تحسين الوقاية من الجريمة والمساهمة في إصلاح النظام الجنائي لتعزيز سيادة القانون، وتعزيز نظم عدالة جنائيّة مستقرّة وقابلة للحياة ومكافحة التهديدات المتزايدة من قبل الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد.

الكيانات الأخرى

اخترنا منها بصفة نموذج:

برنامج الأمم المتحدة المشترك الخاص بفيروس نقص المناعة ONUSIDA:

الذي ترعاه عشر وكالات، هي منظمة العمل الدولية (OIT)، المفوضية العليا للإجئين (UNHCR)، صندوق الأمم المتحدة للفتولة (UNICEF)، برنامج التغذية العالمي (PAM)، برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)، منظمة الصحة العالمية (OMS)، الأونيسكو، مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة (UNODC)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، البنك الدولي.

ب - السلام الدولي والتخلي عن الحرب

يقول مثل روماني: «إنّ الأمن هو القانون الأسّمى للجمهوريّة». وقد تكرّر هذا الهدف في العديد من المؤتمرات وفي العديد من الاتفاقيات، ومنها:

ميثاق الأمم المتحدة

وهو يأتي في رأس الاتفاقيات الدوليّة، وقد ذكر موضوع السلام الدوليّ في عدد كبير من أحكامه:

الديباجة - ١ ، ٥ ، ٦

المواض: ١/١ و ٢/٢ و ٣/٢ و ٤/١ و ١١/١ و ١٥/١ و ١٢/٢ و ٣، ٢٦، ٢٦، ١/٣٣، ٣٤، ١/٣٧، ٤٢، ٣٩، ١/٤٣، ٤٧، ١/٤٨، ٥١، ١/٥٢، ٥٤، ج، ٧٦/٧٣، آ، ٨٤.

- مؤتمر القمة العالميّة: ٢٠٠٥

- ٧٢ إنّا نؤكّد من جديد التزامنا بالعمل على عقيدة الأمن المشترك، على أساس الاعتراف بأنّ العديد من التهديدات متراقبة بشكل وثيق، وأنّ التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان متراقبة، وأنّ ما من دولة يمكن أن تحمي نفسها إذا لم تعتمد إلا على نفسها وأنّ جميع الدول في حاجة إلى نظام نشط وفعال للأمن

الجماعيّ، وفقاً للمقاصد والمبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتّحدة.

١٣٤ - ونؤكّد من جديد التزامنا بأهداف ومبادئ الميثاق والقانون الدوليّ ونظام دوليّ قائم على سيادة القانون والقانون الدوليّ، وهو أمر ضروريّ للتعايش السلميّ والتعاون بين أيّ دولة وأخرى.

١٤٤ - ونؤكّد من جديد الإعلان وبرنامج العمل لصالح ثقافة السلام وكذلك جدول الأعمال العالميّ للحوار بين الحضارات وخطّة العمل التي تتّبّعها الجمعيّة العامّة، وقيمة كلّ المبادرات المختلفة بشأن الحوار بين الثقافات والحضارات، بما في ذلك الحوار بشأن التعاون بين الأديان

- ميثاق بريان كيلوغ:

«اقتناعاً بأنّ الوقت قد حان للتخلّي الصريح عن الحرب أداةً للسياسة الوطنية بهدف أن تستمرّ العلاقات السلميّة والوديّة القائمة الآن بين الشعوب،

واقتناعاً منها بأنّ جميع التغييرات في علاقاتها بعضها مع بعض ينبغي السعي لتقتصر على الطرق السلميّة، وتكون نتيجة لعملية سلميّة ومنظّمة، وأنّ أيّ قوّة موقّعة تسعى من الآن، من أجل تعزيز المصالح الوطنية، إلى اللجوء إلى الحرب، يجب أن تحرم من الفوائد التي توفرّها هذه المعاهدة.

وأملاً أنه، بتشجيع من هذا المثال، تنضمّ جميع أمم العالم الأخرى إلى هذه الجهود الإنسانيّة من خلال انضمامها إلى هذه المعاهدة بمجرّد أن تدخل حيز التنفيذ وتضع شعوبها ضمن نطاق أحكامها المفيدة، وبالتالي فتوحد هكذا الأمم المتحضّرة في العالم في التخلّي المشترك عن الحرب أداةً للسياسة الوطنية».

استخدام السلاح لردع من يهدّد أو يخرق السلم والأمن الدوليين

وهو يدخل بطبيعة الحال في باب الحفاظ على السلام ومنع الحروب. وقد جاء في مقدمة الميثاق الأمميّ ما حرفيّته: «... وأن نكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط الالازمة لها لأنّ تستخدم القوّة المسلّحة في غير المصلحة المشتركة»، كما

أنّ المادة ٥١ / ميثاق ضمنت حقّ الدفاع عن النفس للدول في حال تعرّضها لاعتداء مسلّح.

لذا نجد أنّ الميثاق الأممي قد تضمّن منهجاً يبيّن كيفية استعمال قوّة السلاح، وهذا المنهج قائم على مبدأ يسمح باستعمال القوّة المسلّحة للدفاع عن النفس عند توفر شروطه، فاستعمال القوّة هو من أجل تحقيق المصلحة المشتركة ولا يجوز استعمال القوّة لغير هذه الغاية. حتّى يمكن التدخّل للدفاع عن المصلحة المشتركة، يرى Sir Franklin BERMAN أنّ الشرط المهم في هذه المسألة هو أن يعرض التهديد للخطر (هذه) المصلحة المشتركة، وليس المصلحة الخاصة للدول^(١). وقد عبر الأمين العام للأمم المتّحدة عن الرأي بالنسبة لإبادة جنس بشريّ Genocide أو التطهير العرقيّ أو أيّ جريمة أخرى ضدّ الإنسانية، بالقول: إنّ هذه الجرائم لا تهدّد الأمن والسلم الدوليّين فقط، بل هي تهدّد البشرية كلّها.

وأضاف: «إنّ استعمال القوّة من أجل المصلحة المشتركة يكمن في الدفاع عن هذه المصلحة بوجه التهديد الذي يمسّ المجتمع الدولي بأكمله، وليس بوجه التهديد الذي يطال مصالح دولة أو مجموعة دول فقط، فالتهديد شرط لاستعمال القوّة. فالاستخدام الحرفيّ لعبارة «التهديد» هو استخدام مقصود، وذلك عطفاً على مهامّ مجلس الأمن، الذي ينابط به حفظ الأمن والسلم الدوليّين من أيّ تهديد، فعبارة «التهديد» تشمل ضمناً انتهاك السلم وأفعال العدوان»^(٢).

إنّ الطريقة الصحيحة للنظر في المشكلة (مشكلة استخدام القوّة) هي في وضع تصوّر كامل للموضوع بمواجهة التمييز التحليلي من نوع: التمييز الأساسي بين استخدام القوّة في حماية مصالح وطنية بحثة، واستخدام القوّة في المصلحة المشتركة. إنّ الفكرة ليست جديدة. فهي تعكس ما هو قائم بالفعل في ميثاق الأمم المتّحدة، ولكن ما يهمّ هو ليس ما إذا كانت النقطة جديدة، ولكن أن يوفر إطار دائم لتحليل السؤال المطروح أمامنا، إطار يتشكّل من مجموعة من المبادئ لتكون

(1) Sir Franklin Berman, op. cit.

(2) Ibid.

مقبولة، وأساليب لتسخدم لضمان أن يتم استخدام القوة إما في الدفاع المشروع عن النفس، وإما في المصلحة المشتركة، وليس لأي غرض آخر^(١).

وقد ورد في مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة ٢٠٠٤ حول الأمن الجماعي واستخدام القوة، أن «التفاهم الذي نبحث عنه يجب، بشكل مطلق، أن يحدد متى وكيف يكون من الممكن استخدام القوة للدفاع عن السلم والأمن الدوليين. لقد انقسمت الدول الأعضاء إبان هذه السنوات الأخيرة بعمق حول هذه المسألة. فالدول كانت على خلاف بشأن معرفة ما إذا كانت تمتلك الحق في اللجوء إلى القوة العسكرية على أساس مبدأ الاحتياط، لتدافع عن نفسها ضد التهديدات الداهمة، وإذا ما كانت تمتلك الحق باللجوء إلى القوة على نحو وقائي حال قيام تهديد كامن أو غير داهم، وإذا ما كانت تمتلك الحق، أو حتى عليها واجب، اللجوء إلى القوة لحماية مواطني دولة أخرى يتعرضون لإبادة جنس أو لجريمة مشابهة، أو لاغاثة هؤلاء المواطنين^(٢).

١٢٤ - إن التهديدات الداهمة مغطاة تماماً بالمادة ٥١ من الميثاق التي تضمن الحق الطبيعي في الدفاع المشروع لكل دولة سيّدة، عندما تتعرّض لعدوان مسلح. فقد اتّفق الحقوقيون منذ وقت طويل على أن هذه الأحكام تغطي الهجمات الداهمة، أو التي حصلت فعلاً.

١٢٥ - أما عندما لا تكون التهديدات داهمة ولكن كامنة، فإن الميثاق يعطي مجلس الأمن سلطة كاملة لاستخدام القوة المسلحة، بما فيها بشكل وقائي، من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ثم ألا تشكّل إبادة جنس بشري، والتطهير العرقي والجرائم الأخرى المشابهة ضد الإنسانية تهديدات للسلم والأمن الدوليين، تمكّن الإنسانية من طلب حماية مجلس الأمن؟^(٣)

(1) Ibid.

(2) A/59/2005, 0527079f.doc 39.

(3) rapport du secrétaire général le 24 mars 2005 (a/59/2005) qui sera présenté au sommet mondial 2005.

٢٢ – وبما أنّ الاستخدام المبرّر للقوّة في الميثاق منظّم بالفصل السابع، فهذا يشير إلى أنّ التطبيق الجماعي للسلم والأمن الدوليّين هو مثال ممتاز للمصلحة المشتركة التي تحلّ محلّ بعض المبادئ التقليديّة في القانون الدوليّ. فبالإحالّة إلى القواعد القطعية والالتزامات تجاه الكافّة *ius cogens et obligation erga omnes* سيبرز أنّ فكرة المصلحة المشتركة هي أوسع من سلطات مجلس الأمن في الفصل السابع، غير أنّ المصلحة المشتركة تبقى غالباً غير قابلة للتطبيق بما يتتجاوز أحکام هذا الفصل السابع^(١). ومع ذلك، تكون المصلحة العامة في كثير من الأحيان غير قابلة للتطبيق خارج أحکام الميثاق.

إذاً يمكن للإلزامات تجاه الكافّة أن تعدّ تبياناً قانونياً لمصلحة الجماعة الدوليّة. ويشمل المفهوم «المطلقات الأخلاقية» *«absolus moraux»* .. لكنه لا يملك الأسبقية الهرمية على القواعد الأخرى للقانون الدوليّ. غير أنّ الأثر القانوني لتلك الإلزامات لا يزال غير واضح. كما يبقى من غير الواضح كيف يجري تطبيق مصلحة المجتمع الدولي في النظام القانوني الدولي^(٢).

لكن من يقدّر ضرورة استخدام القوّة من أجل المصلحة المشتركة؟ ثمّ هناك سؤال يطرح: هل يحقّ للأمين العامّ أن يفترض ضمناً أنّ تهديداً ما هو جدّي بشكل كافٍ مما يستدعي تحريّك مجلس الأمن ل القيام بمهامه؟

يرى السيد برمن أنّ للأمين العامّ الحقّ في تقدير ذلك، وإن كان ذلك يمنح المجلس سلطة تقديريّة واسعة ومرنة، ولكن تبقى هذه السلطة التقديريّة متوازية مع أحکام الميثاق، الذي يعطي المجلس هذا الهاشم من المرونة في تقدير مستوى التهديد^(٣).

هذا الكلام على توخي المصلحة المشتركة أو العامة، يعمّمه الأمين العامّ للأمم المتّحدة على أشكال تدخل مجلس الأمن الأخرى. وهذا ما ذهب إليه في خطابه في

(1) Sir Franklin Berman. Op. cit..

(2) . Wolfgangop. Cit., P. 110 et 112, §22 et 23.

(3) Ibid.

الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة بتاريخ ٢٠ أيلول / سبتمبر ١٩٩٩، حيث يقول:

«...إن الميثاق يجعل من مجلس الأمن المدافع عن المصلحة العامة، وعليه أن يظهر كذلك في عصر وضع تحت عlamة حقوق الإنسان والتدخل interdependence والعلمة، وإلا فهو يخاطر بأن تحاول جهات أخرى أن تحل محله»^(١).

اتفاقية الأسلحة البيولوجية:

وفي اتفاقية حظر استخدام وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية Toxin Weapons ، وتدمير تلك الأسلحة، لسنة ١٩٧٢ ، يرد:

«إن الجمعية العامة،

وتصديقاً منها وحرصاً على مصلحة الإنسانية جمعاً، على أن تزيل تماماً احتمال استعمال العوامل البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينات كأسلحة.

واقتناعاً منها بأن الضمير الإنساني يشتمل من مثل هذا الاستعمال وأنه ينبغي عدم ادخار أيّ جهد في سبيل تخفيف هذا الخطر إلى أدنى حد ممكن».

إن إزالة هذا الخطر تشكّل بكل تأكيد مصلحة دولية مشتركة.

اتفاقية تجنيد المرتزقة:

وفي الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم (١٩٨٩)، يرد:

«إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية،

وإذ تؤكد أن تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم ينبغي أن يعدّ جرائم موضع قلق بالغ لجميع الدول، وأن أيّ شخص يرتكب أيّاً من هذه الجرائم ينبغي إما أن يحاكم أو يسلم».

ولمّا كان المرتزقة أناساً خباء في القتال والقتل، لا قضية لهم إلا ذلك، كان

(1) SECRETARY-GENERAL PRESENTS HIS ANNUAL REPORT TO GENERAL ASSEMBLY, SG/SM/7136 GA/9596, Press Release.

الخلاص من ظاهرتهم مصلحة مشتركة لعدد كبير من الدول، كان ذلك مصلحة دولية مشتركة.

الأحلاف العسكرية (الدفاعية)

حتى الأحلاف العسكرية، ولا تخفي طبيعتها، تبرّر قيامها بالمصلحة المشتركة:

معاهدة الأطلسي الشمالي ٤ نيسان ١٩٤٩ (حلف الناتو):

«إن الدول الأعضاء في هذه المعاهدة، إذ تأكيد إيمانها بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ورغبتها في العيش بسلام مع كل الشعوب وكل الحكومات...»

صك سلام فرتصوفيا(حلف وارسو):

«إن الدول الأطراف، إذ تسرشد بأهداف ومبادئ ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وإذا ترغب بتعزيز وتنمية الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة بالاتفاق مع مبادئ احترام استقلال الدول وسيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية...»

ج - صكوك حقوق الإنسان

وقد تكرّر تأكيد المصلحة المشتركة كلياً أو جزئياً في عدد من الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان:

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الديباجة: ١ - لما كان الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة، يشكّل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم،

٢ - ولما كان تجاهل حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضى إلى أعمال أثارت ببربريتها الضمير الإنساني، وكان البشر قد نادوا ببزوغ عالم يتمتعون فيه بحرية القول والعقيدة وبالتحرّر من الخوف والفاقة، كأسمي ما ترنو إليه نفوسهم،

٤ - ولما كان من الجوهرى العمل على تنمية علاقات ودية بين الأمم،

العهدان الدوليان للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وللحقوق المدنية والسياسية:

تؤكد ديناجة العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية، كما يؤكّد الإعلان العالمي، حقّ جميع البشر في الحرّية والعدل والسلام.

«إن الدول الأطراف في هذا العهد،

إذ ترى أن الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة، يشكّل، وفقاً للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، أساس الحرّية والعدل والسلام في العالم».

ديناجة الاتفاقيّة الدوليّة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصريّ (١٩٦٥):

«يرد في هذه الديناجة إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقيّة،

١ - إذ ترى أنّ ميثاق الأمم المتّحدة يقوم على مبدأي الكرامة والتّساوي الأصيلين في جميع البشر، وأنّ جميع الدول الأعضاء قد تعهّدت باتخاذ إجراءات جماعية وفرديّة، بالتعاون مع المنظمة، بغية إدراك أحد مقاصد الأمم المتّحدة المتمثل في تعزيز وتشجيع الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان والحرّيات الأساسية للناس جميعاً، دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين،

٦ - وإذ تؤكّد من جديد أنّ التمييز بين البشر بسبب العرق أو اللون أو الأصل الإثنيّ يشكّل عقبة تعرّض العلاقات الوديّة والسلميّة بين الأمم وواععاً من شأنه تعكير السلم والأمن بين الشعوب والإخلال بالوئام بين أشخاص يعيشون جنباً إلى جنب حتّى في داخل الدولة الواحدة».

الإعلان الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان (فيينا ١٩٩٣)

ورد في مقدّمة إعلان هذا المؤتمر المنعقد خلال المدة من ١٤ إلى ٢٥ حزيران/

يونيه ١٩٩٣

«إنّ المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان...»

إذ يستلهم روح عصرنا وحقائق زمننا، التي تدعو شعوب العالم وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن تكرّس نفسها من جديد للمهمة الشاملة المتمثلة في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحرّيات الأساسية بغية تأمين التمتع الكامل والعالمي بهذه الحقوق،

وتصديقاً منه على اتّخاذ خطوات جديدة إلى الأمام في التزام المجتمع الدولي بغاية تحقيق تقدّم جوهري في المساعي الخاصة بحقوق الإنسان بواسطة جهود التعاون والتضامن الدوليّين المتزايدة والمتوصلة».

- مؤتمر القيمة العالمية ٢٠٠٥

١١٩ - ونجدّد التزاماً بالحماية النشطة لجميع حقوق الإنسان وتعزيزها ولسيادة القانون والديمقراطية، التي نعرف أنّها مترابطة ويعزّز بعضها بعضاً وتشكّل جزءاً من القيم والمبادئ الأساسية والعالمية وغير القابلة للتجزئة للأمم المتحدة،

١٣٥ - ونؤكّد من جديد أنّ الديمقراطية قيمة عالمية تنبع من إرادة الشعوب المعيّر عنها بالحرية في تقرير أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية و تستند على مشاركتها الكاملة في جميع جوانب حياتها.

فمبداً الكرامة الإنسانية الذي تتحدرّ منه معايير حقوق الإنسان يشكّل حجر الزاوية للنظام الدولي المعاصر، وكان جرى التأكيد على أهمية هذا المبدأ وعلى احترام حقوق الإنسان الأساسية في إعلان الألفية للعام ٢٠٠٠، حيث نصّت الفقرة الثانية على ما حرفيته: «إنّا ندرك أنّه تقع على عاتقنا، إلى جانب مسؤوليات كلّ منّا تجاه مجتمعه، مسؤولية جماعية، هي مسؤولية دعم مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والعدل على المستوى العالميّ، ومن ثمّ فإنّ علينا، باعتبارنا قادة، واجباً تجاه جميع سكّان العالم...»

وكذلك عاد في الفقرة السادسة وحدّد القيم الأساسية الحيوية وذات الأهمية للعلاقات الدوليّة، ومنها: الحرّية من أجل العيش بكرامة وبتأمين من الجوع

والعنف، والمساواة والتضامن، والتسامح. واحترام الطبيعة وتقاسم المسؤولية، كما أنه حدد خطّة العمل للحفاظ على هذه القيم.

وهذا ما يدفع بعضهم إلى تبني مقوله أن حقوق الإنسان الأساسية والتي ضمنها الميثاق الأممي، قد بلغت «المركز القانوني للعرف الدولي coutume international^(١)» الذي يتضمّن معظم عناوين المصلحة المشتركة». وعليه فإن تعبير «الفاعلين» المدعوين إلى دعم وتعزيز حماية حقوق الإنسان ليس محصوراً بالدول وحدها، ولكنه يشمل كلّ فرد أو عضو في الجماعة الدوليّة.

أضف إلى أن بعض الحقوق وخاصة الهامة منها، تعكس التزامات تجاه الكافة erga omnes تلزم الجماعة الدوليّة كلّها، بينما ارتقى بعضها الأثير أهميّة إلى مستوى القواعد القطعيّة jus cogens المعترف لها بالطابع الامر.

وقد بلغ من الحرص على حقوق الإنسان أن أوصى الأمين العام للأمم المتحدة بعدم التجاوز عليها حتّى في الحرب على الإرهاب:

٩٤ – إن الإرهابيين لا يخضعون لمساءلة أحد. أمّا نحن فيجب علينا ألا نغفل عن مسؤوليتنا أمام المواطنين في كل أرجاء العالم. فمن واجبنا أن نحرص، ونحن نخوض الحرب على الإرهاب، على عدم المساس أبداً بحقوق الإنسان. فإن نحن فعلنا ذلك، سنكون قد يسرّنا للإرهابيين بلوغ واحد من مراميهم. والتخلّي عن الواقع الأخلاقي القوي من شأنه أن يثير التوتر والحدّ على الحكومات وسوء الظن بها في أوساط قئات السّكان التي يقصدها الإرهابيون تحديداً لتجنيد أتباعهم^(٢).

وعليه، فإن حقوق الإنسان تعدّ فائدة جماعية للعدد الأكبر من أصحاب المصلحة، ومن ضمنهم الأفراد والمجتمع المدني، استناداً إلى المفهوم المعاصر للقانون الدولي. وعليه، نرى أنه لا يوجد بلد ينكر أو ينفي الاعتراف الذي جاء به

(1) Marc Gambaraza, Le Statut juridique de la déclaration des droits de l'homme, thèse de doctorat, Université Panthéon-Assas, 2013, P. 132.

(2) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في ٢١ آذار/ مارس ٢٠٠٥ (A/59/2005).

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك إعلان مؤتمر فيينا للعام ١٩٩٣^(١). وليس أدلّ على ذلك من القبول العام بمبدأ الاستعراض الدوري Universal Periodic Review (UPR)، الذي يلزم الدول بالخضوع لرقابة ومراجعة دورية من قبل أجهزة مختصة وتحت رعاية الأمانة العامة للأمم المتحدة، لمعرفة مدى احترام الدول لحقوق الإنسان الأساسية وتقيدها بالإلتزامات الناشئة عنها، بالإضافة إلى الزامية رفع تقارير دورية بأهم الانجازات المحققة من قبل الدول على هذا الصعيد^(٢). إنّ القبول العام ببرنامج مراقبة كهذا يؤكّد أمراً لا شكّ فيه هو أنّ حقوق الإنسان أصبحت تشكّل مصلحة مشتركة تستند إلى الاهتمام المشترك. فهي مصلحة مشتركة، على الأقلّ لكلّ الدول، ومصلحة جماعية لمجموعة أوسع من أصحاب المصلحة الدولية، بمن فيهم المجتمع المدني والأفراد. وكما شاهدنا لدى الاتحاد الأوروبي، إذ وافقت كلّ الدول، مرّة أخرى، على إعادة النظر المتتظمة بأدائها في مجال حقوق الإنسان، ما يسمح بالاستنتاج إنّ حقوق الإنسان كان معترفاً بها مصلحةً مشتركة من قبل كلّ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة..^(٣) وأنّها تتجاوز الحدود الجغرافية لمكونات الجماعة الدولية.

وعليه، فإنّ احترام حقوق الإنسان، ولا سيّما الأساسية، منها بوصفه اهتماماً مشتركاً أو مصلحة مشتركة، يشرعن التطورات الحاصلة في فقه القانون الدولي، ولا سيّما في ضوء نظرية القواعد القطعية والالتزامات تجاه الكافة، التي رأيناها.

وقد أدرج بعض الفقه حكم القانون Rule of law، كونه يضمن حقوق الإنسان^(٤)، ضمن قائمة المصالح المشتركة على أساس أنه مصلحة مشتركة نظمها

(1) Déclaration et Programme d'action de Vienne adoptés par la Conférence mondiale sur les droits de l'homme le 25 juin 1993.

(2) Wolfgang op. cit., P.190.

(3) Wolfgang op. cit. P. 194.

(4) Voir United Nations and the Rule of Law و <https://www.un.org/ruleoflaw/> et Etat de droit - Les grands enjeux de l'état de droit, in colloque à la mémoire de A. Cohen, <https://ecolloque.fondationmemoirealbertcohen.org/includes/dl/FMAC%20Etat%20de%20droit%20Fiche%20050209>, consultés le 27 juin 2016.

الميثاق الأممي، فالميثاق يحتوي مفهوماً غائباً وأساسياً هو الكرامة الإنسانية التي تتكامل مع حكم القانون على أساس قيمة والتي غالباً ما تكون محمية بمعايير حقوق الإنسان، إضافة إلى أن المصلحة المشتركة قد تتجلى في مبدأ السيادة كما في مبدأ الكرامة الإنسانية. والكرامة معترف بها في الميثاق وفي الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، لأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد وصف مضمون الميثاق بأنه معيار مشترك للوصول إلى جميع الأمم والشعوب. فاحترام حقوق الإنسان يعكس مصالح مشتركة تكمن في المصلحة الوطنية والتي تندمج في المصلحة الجماعية في إطار من العلاقات الدولية. فحقوق الإنسان يمكن أن ينظر إليها على أنها مصلحة مشتركة لجميع المصالح الجماعية،

إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحرّيات الأساسية بغية تأمين التمتع الكامل والعالمي بهذه الحقوق، هو من المصلحة المشتركة الدولية.

وبالرغم من قوّة هذه المبادىء وقيمتها المعيارية على المستوى الدولي، فإنّها ما زالت تعاني ضعف الفعالية. وكعلاج لهذا الضعف اقترح بعضهم تشكيل محكمة عالمية لحقوق الإنسان، إلا أنه من الواضح أنّ الدول ليست، على ما يبدو، مستعدّة لقبول هذا الاقتراح.

وعليه، نخلص في نهاية البحث إلى استنتاج نراه جديراً بالتأييد، مفاده أنّ احترام وحماية حقوق الإنسان يشكّلان إحدى أبرز مضامين المصلحة الجماعية المشتركة بين جميع مكوّنات الجماعة الدولية، والتي تخزن قيماً متشاركاً فيها تشكّل حمايتها مصلحة لكلّ مكوّن من مكوّنات الجماعة الدولية بصيغة خاصة، فضلاً عن كونها تشكّل مصلحة جماعية تسمو على كلّ المصالح الفردية. وهذه المصلحة الجماعية، وبهذه الصفات، تشكّل مبدأً من المبادئ العامة للقانون.

التدخل الإنساني

إذا كانت حقوق الإنسان تتمتع بهذه الأهمية، فهل للمجتمع الدولي أن يجرّ

أعضاءه على احترامها؟ أم أن كل دولة تمتلك من السيادة ما يمنع الآخرين من التدخل في شؤونها مهما كان السبب؟

إن الجواب هو إن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تستوجب مسؤولية حمايتها، وهذا المبدأ Responsibility To Protect (RTP) أقر من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ٢٠٠٥، رغم تعارضه مع سيادة الدول. ويرر السيد ستانلي هو فمان ذلك فيقول: «إن الدولة التي تطالب بسيادتها لا تستحق الاحترام إلا إذا حمت الحقوق الأساسية لمواطنيها. فحقوقها تنبع من حقوق المواطنين، فإذا خرقتها... تختفي «قرينة التوافق» بين الحكومة والمحكمين، ويختفي في الوقت نفسه حق الدولة بالسيادة. فعندما تفشل الحكومات في حماية حقوق الإنسان، عندما تتبنى بوعي سياسات تفسح المجال لارتكاب جرائم ضد الإنسانية أو خروق واسعة لحقوق الإنسان، فعلى الجماعة الدولية أن تتدخل، ولها الحق بحماية الأشخاص المعرضين للخطر في أي بلد»^(١). وإذا كان هذا التدخل يخرق مبدأ السيادة التقليدية، فهو لا يلغيه. ... إن هذا التدخل لا ينفي مبدأ السيادة، فالسيادة لم تعد تعني ممارسة رقابة وسيطرة مطلقة على بلدها، لكن تعني النهوض بمسؤوليات الحكم مع احترام عدد من المبادئ... إن سيادة الدولة تعني سيادة الشعب بواسطة القادة». أن النص على حقوق الإنسان ووجوب احترامها في متن الميثاق الأممي، يضع مبدأ السيادة بمفهومها التقليدي محل تساوٍ، إذ أن مسألة حقوق الإنسان لا تدرج ضمن مبدأ منع التدخل في الشؤون الداخلية للدول الوارد في المادة ٧/٢ من الميثاق، وهذا يعني أن مبدأ السيادة قد جرى تجاوزه أو، على الأقل، جرى تعديل مفهوم التكيف مع الواقع، ولا سيما حين تتعلق المسألة بحقوق الإنسان. وهذا التوجه يلتقي مع وجهة نظر أنا بيترز حول مفهوم السيادة، إذ فسرته على أساس أن مفهوم سيادة الدولة المؤنسنة يتضمن مسؤولية حماية حقوق الإنسان الأساسية»^(٢).

(1) Rapport de la Commission internationale de l'intervention et de la souveraineté des États Décembre 2001.

(2) Vesselin Popovski, Essai: La souveraineté comme devoir pour protéger les droit de l'homme Nations Unies, Chronique ion en ligne.

إنّ الأمم المتّحدة تعزّز مفهوم المسؤوليّة هذا، وهي قد عزّزت مفهوم المسؤوليّة الدوليّة عن الانتهاكات الجسيمة، فضيّلت المادة ٤٨ / ١، من مشروع موادٌ مسؤولةٌ الدولة لسنة ٢٠٠١، حقاً للدول بالادعاء في موضوع الانتهاكات الجسيمة، إذا ما كان هذا الالتزام مؤسساً لحماية المصلحة الجماعية ككلّ (As a whole).

وبحسب ممارسات الأمم المتّحدة، فإن الحق بالقلق حول الأوضاع في الدول الأعضاء لا يعارض مع مبدأ عدم التدخل في المادة ٧ / ٢ من ميثاق الأمم المتّحدة.

وإذا كان بنفينيستي^(١)، يرجع إلى هوبز وفاتيل، ليطور مفهوم السيادة بصفتها ضمانة الإنسانية، فإنّ هذا المفهوم يستند، بشكل ملازم وأصيل، إلى وجود المصلحة المشتركة. وهنا تصبح السيادة المؤنسنة مسؤولةٌ، بمعنى أنّ عليها أن تأخذ بالحسبان المصالح المشتركة، كحقوق الإنسان العالميّة، وهذا ما يؤدّي إلى حتميّة تجاوز حقوق الإنسان للحدود الجغرافية للسيادة، بحيث تحولت هذه الحقوق إلى اهتمام عامٍ عالميٍ لدى الجماعة الدوليّة، المكوّنة من الدول والفاعلين من غير الدول، وقد تزايدت مؤخراً الكتابات الفقهية التي تحاول تفهم حقوق الإنسان على أنها التزامات عابرة للدولة Transnational Obligations. وكما يمكن لهذه الالتزامات أن تكون عابرة للحدود ExtraTerritorial Obligations (ETO)، بمعنى أنها غير مقيّدة بإقليم الدولة العضو وهي تتضمّن، وإن بشروط معينة، التزامات متعلّقة بالجنس البشري خارج حدود السيادة الإقليميّة، وهذا التوجّه قد يكون الأفضل لفرض التزامات جديدة خاصة بحقوق الإنسان على الشركات متعدّدة الجنسيّة (TCNs) وعلى المنظمات الدوليّة في النظام القانوني لحقوق الإنسان^(٢).

(1) Eyal Benvenisti: Sovereigns or Trustees of Humanity: the Concepts and its Normative Implications, American Journal of International law, 2013, № 107, P. 307, 308.

(2) Wouter Vandenhole: Emerging Normative Framework on Transnational Human Rights Obligations, European University Institute Working Paper, Global Governance, Programme, Florance, 2012.

فالاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان والحرّيات الأساسية للناس جميعاً، وال العلاقات الودية والسلمية بين الأمم و توفير السلم والأمن والوئام بين الشعوب، هي من أهم المصالح الدولية المشتركة.

غير أننا لا بدّ من أن نتحفظ على الممارسات التي حصلت انطلاقاً من حق التدخل إذ استغلّته الدول الإمبريالية والاستكبارية لقمع الأنظمة التي تسعى إلى التحرّر الحقيقّي من هيمنتها.

وهكذا فانطلاقاً من هذه الديباجات التي تحكم نصوص الميثاق، تقضي المصلحة المشتركة بأن تتصرّف الدول بما ينسجم مع الصك التأسيسي للمنظمة الدوليّة المعنية أو للإعلان الذي تقدّم له الديباجة. فالمنظّمة الدوليّة ملزمة بأن تقوم بالوظائف المطلوبة منها، والدول الأعضاء فيها ملزمة باحترام أدائها المستقلّ لهذه الوظائف، وأن تعمل، بشكل أصليّ، بالتوافق مع الأهداف المرسومة في الصك التأسيسي للمنظّمة.

تقييد الحرّيات بالمصلحة المشتركة

غير أنّ حقوق الإنسان ليست مطلقة، فرغم أنّها مصلحة مشتركة، فهي قد تتزاحم مع أنواع أخرى من المصالح المشتركة، لذا فهي تقيّد بأمور عديدة، وهذا ما ينصّ عليه ميثاق بنجول^(١)، الذي يقول: «إن حقوق و حرّيات كل فرد يجب أن تمارس مع احترام حقوق الآخرين والأمن الجماعي والأخلاق والمصلحة المشتركة».

ولكن لكي نفهم هذا الحكم يجب، كما لاحظ فولفغانغ بندك وزملاؤه^(٢)، أن يقرأ بالتزامن مع المادة ٢٣ / ١، التي تضيف:

«إن للشعوب الحق في السلام والأمن على الصعيدين الوطني والدولي. وإن يحكم العلاقات بين الدول مبدأ التضامن والعلاقات الودية الذي أكده ضمنياً ميثاق الأمم المتحدة وأعيد تأكيده في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية».

(1) الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

(2) Wolfgang op. cit. P. 139.

د - الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة

ورد هذا الأمر في إعلان استوكهولم (١٩٧٢) وفي تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المستدامة، كما عمدت بعض الدول إلى إصداره إعلاناً على غرار حقوق الإنسان.

إعلان استوكهولم

في الإعلان النهائي لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم لسنة ١٩٧٢، يرد:

٢- إنّ الحفاظ على البيئة وتحسينها مسألة ذات أهميّة عظيمة تطال رفاه الشعوب والتنمية الاقتصادية وتحتاج لأمانىّ الشعوب في العالم أجمع وتمثل واجباً على عاتق كلّ الحكومات.

«كما يؤكّد الإعلان أنّ «الجنس البشريّ وصل، خلال تطوره الطويل والمتعرج على هذا الكوكب، إلى مرحلة، اكتسب فيها، بواسطة التسارع الهائل للعلوم والتكنولوجيا، القدرة على تحويل بيئته بطرق لا تعدّ ولا تحصى وعلى نطاق غير مسبوق... وأصبحت قضيّة حماية البيئة البشرية وتحسينها قضيّة رئيسية تؤثّر على رفاه الشعوب والتنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، وهي تناسب الأmaniّ الحرارة لشعوب العالم وتشكّل واجباً على كلّ الحكومات».

وفي تقرير برنلاند، «مستقبلنا جميماً»^(١) نقرأ:

«إنّ اللجنة مقتنة بأنّ الإنسانية تستطيع خلق مستقبل مزدهر، أكثر عدالة وأكثر أمناً. في تقريرنا «مستقبلنا جميماً» لا تقوم مسيرتنا على توّقع تدهور مستمرّ للبيئة ولا على تقديم لل الفقر والمصاعب في عالم يلوّث شيئاً فشيئاً، وتناقص فيه الموارد. إنّنا نتصدّى لإمكانية قيام عصر جديد من النمو الاقتصادي، يستند على سياسات تحمي، بل تعزّز أسس الموارد. نحن نقدّر أنّ هذا النمو ضروريّ حتماً لتخفييف

(1) «rapport Brundtland «Notre avenir à tous», issu des travaux de la commission des Nations unies pour l'environnement et le développement. Paru en 1987.

البؤس الذي يتزايد في قسم واسع من العالم النامي. ولكنّ الأمل الذي تضنه اللجنة في المستقبل مشروط بالاتّخاذ المباشر لتدابير سياسية حاسمة للبدء بإدارة موارد البيئة بطريقة تؤمّن تقدّماً مستمراً وتضمن استمرار الإنسانية. إنّا لا نتنبأ حول المستقبل، بل نقتصر على أن نعلن للإنسانية – وهذا أمر عاجل ويستند إلى معطيات علمية من الأكثـر موثوقة وحداثة – أنه حان الوقت لاتّخاذ قرارات لنؤمّن لنفسنا موارد توفر معيشة هذا الجيل والأجيال المستقبلية.»

وهناك رأي يسانده جانب كبير من الفقه يقول: إنّ مبادئ القانون البيئي والمبادىء الحاكمة لمواضيع التنمية المستدامة تعبر على وجه العموم عن المصالح المشتركة للجـمـاعةـ الـدولـيـةـ، وإنـ كانـ بعضـهـ يـميـزـ بـينـ الشـأنـ العـامـ المشـترـكـ (Common Concern)، وبين مفهوم المصلحة المشتركة، انتـلاـقاًـ منـ أنـ مـفـهـومـ الشـأنـ العـامـ يتطلب لإعمالـهـ قـيـامـ الجـمـاعـةـ الـدولـيـةـ بـأـفـعـالـ جـمـاعـيـةـ، ويـضـربـ مـثـلاـًـ عـلـىـ ذـلـكـ الـبقاءـ عـلـىـ قـيـدـ الـحـيـاةـ بـوـصـفـهـ شـائـعاـًـ عـامـاـًـ وـلـيـسـ مـصـلـحةـ مشـتـركـةـ^(١).

التنمية المستدامة

وهي تعني جميع الدول، فلكلّ دولة صغيرة أو كبيرة الحقّ في المساهمة في تحديد أهداف هذه التنمية على أن يجري التعاون بين الدول الغنية والفقيرة للنهوض الجماعي. وقد حدّدت قمة الأمم المتحدة لسنة ٢٠٠٥، ١٧ هدفاً للتنمية المستدامة مطلوب تحقيقها حتى سنة ٢٠٣٠ على أنها:

القضاء على الفقر والجوع وتأمين العناية الصحية والتعليم وتحقيق المساواة بين الناس عامة وبين الجنسين وتوفير الماء والصرف الصحي وخدمات الطاقة وحفظ التمود الاقتصادي والعملة الكاملة وتشجيع التصنيع والابتكار وتحقيق الأمان والتصدي للتغير المناخي والحفاظ على المحيطات والبحار وحماية النظم الأيكولوجية والتنوع البيولوجي وإدارة الغابات ووقف التصحر وتنشيط التجارة العالمية.

(1) Véronique Jaworski, in Vertigo, la revue électronique en science de l'environnement, hors section 22| septembre 2015, les représentations multiples de l'environnement devant le juge pénal, §39+

اتفاقية التنوع البيولوجي

تنص «اتفاقية التنوع البيولوجي»، في دياجتها، على «أن حفظ التنوع البيولوجي هو الهم المشترك للبشرية»

وهي تقضي بالحفاظ على الأصناف الآيلة إلى الانقراض. وقد ذهب قسم من الفقه إلى أن عبارة المصلحة المشتركة ظهرت بداية في الاتفاقيات التي تعالج استغلال الموارد الطبيعية واستثمارها، كما هو الحال في دياجة الاتفاقية الدولية لتنظيم صيد الحيتان الموقعة في واشنطن في العام ١٩٤٦، حيث ذكرت عبارة مصلحة العالم (Interest of the World) في الحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة وحقوقها في الموارد الطبيعية ومنها مخزون الحيتان، وكذلك في اتفاقية طوكيو للعام ١٩٥٢ الخاصة بمصائد السمك في أعلى البحار، حيث ذكرت عبارة المصلحة المشتركة للجنس البشري (Common Interest of Mankind)، ورأى هذا التيار الفقهي أن الوظيفة القانونية لمصطلح أو مبدأ الشأن العام Common Concern ليس وضع تشريعات وقواعد، بل وضع أساس قانونية عامة تسترشد بها مكونات الجماعة الدولية في عملية صنع تشريعاتها.

اتفاقية تغير المناخ، الغابات، البحار

تنص اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (اتفاقية تغير المناخ عام ١٩٩٢) في دياجتها، على «أن التغيير في مناخ الأرض وأثاره الضارة تمثل شاغلاً مشتركاً للبشرية»، ذلك أن «دمج شواغل البيئة والتنمية وإيلاءها المزيد من الاهتمام من شأنه أن يفضي إلى تلبية الحاجات الأساسية وتحسين الظروف المعيشية للجميع والتوصيل إلى نظم أيكولوجية سليمة للحماية والإدارة وإلى مستقبل أكثر أمناً وأوسع رحاء».

أما في مؤتمر القمة العالمية ٢٠٠٥ فيرد:

- ٥٣ نحن نقر بأنّ الطابع العالمي لتغير المناخ يستدعي أوسع تعاون ومشاركة ممكنين للقيام بعمل دولي فعال ومناسب، وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في

الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة. ونحن ملتزمون بدفع النقاش العالمي قدماً بشأن التعاون طويلاً الأجل لمعالجة تغير المناخ، وفقاً لهذه المبادئ.

٥٦- دعم وتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة حول مكافحة التصحر في البلدان الأشد تضرراً من الجفاف الشديد و/ أو من التصحر، «إنَّ من المؤكَّد أنَّ القواعد المتعلَّقة بحماية البيئة تخدم المصلحة المشتركة، ذلك أنَّ الهدف الأبعد للمجتمع البشري هو دون شكَّ، الآن وفي المستقبل، اجتماع مختلف شعوب العالم حول حاجات نموٍّ داخل حدود سريعة العطبر لنظام بيئيٍّ سليم ومناخ عالميٍّ آمن. هذا الهدف قائم في مبدأ النمو المستدام. والنحو المستدام يعرِّف عادة بأنه تنمية تستجيب لحاجات الحاضر دون حرمان الأجيال المُسبَّلية من تلبية حاجاتها».

الغابات

تنص ديباجة إعلان الأمم المتحدة بشأن الحفاظ على الغابات على أنَّ:

٢٢-يـ - «تعزيز الحفاظ على جميع أنواع الغابات وإدارتها وإبراز دائم لقيميتها لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية، بما في ذلك تعزيز التعاون الدولي بحيث تساهم الأشجار والغابات بشكل كامل في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها على الصعيد الدولي»^(١).

البحار والمحيطات

ينص القرار ٧٠/٢٣٥ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة على أنها:

«... إذ تسلُّم بضرورة اتباع نهج أكثر تكاملاً ومراعاة للنظام الإيكولوجي ومواصلة دراسة إمكانية اتخاذ تدابير ترمي إلى تكثيف التعاون والتنسيق والتضامن فيما يتصل بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو

(1) Assemblée générale, A/CONF.151/26 (Vol. III), 14 août 1992, Déclaration de principes pour un consensus mondial sur la gestion, la conservation et l'exploitation écologiquement valable de tous les types de forêts.

مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وتعزيز تلك التدابير»^(١).

وقد أقرّ قانون البحار تدابير تحفظية تجب مراعاتها، وهي ليست محصورة بالحفظ على حقوق الدول الأطراف، بل يمكن أن تهدف إلى منع الإضرار الخطير بالبيئة البحرية التي تشكل مصلحة مشتركة. وقد جاء في قرار للمحكمة الدولية لقانون البحار أنّ الحفاظ على الموارد الأحيائية في البحر يشكّل عنصراً جوهرياً في حماية الوسط البحري وحفظه. «لذلك رأت المحكمة أنّ من الملائم اتخاذ تدابير تحفظية، لتلافي التدهور الأكبر في حالة مخزون سمك الطون ذي الزعانف الزرقاء»^(٢).

هـ - حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي

جاء في اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي:

«ونظراً لأن الاتفاقيات والتوصيات والقرارات الدولية القائمة والمتعلقة بالممتلكات الثقافية والطبيعية تبيّن الأهمية التي يمثلها لكافة شعوب العالم إنقاذ هذه الممتلكات الفريدة التي لا تعوض مهما كانت تابعة لأي شعب، ونظراً لأن بعض ممتلكات التراث الثقافي والطبيعي تمثل أهمية استثنائية توجب حمايتها واعتبارها عنصراً من التراث العالمي للبشرية جموعاً...»^(٣)

و - التعاون في الكوارث

ورد في مقدمة القرار ٤٤ / ٢٣٦ بشأن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، ما يأتي:

(1) الجمعية العامة، في ١٥ آذير/مارس ٢٠١٦ الدورة ٧٠ [A/70/L.22 et Add.1] والقرار ٧٠ / ٢٣٥، تاريخ ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٥.

(2) TRIBUNAL INTERNATIONAL DU DROIT DE LA MER, 27 août 1999, AFFAIRES DU THON À NAGEOIRE BLEUE (NOUVELLE-ZÉLANDE c. JAPON; AUSTRALIE c. JAPON), § 77.

(3) La Conférence générale de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, réunie à Paris du 17 octobre au 21 novembre 1972, en sa dix-septième session,

«وإذ تدرك... أهمية المسؤلية الملقاة على عاتق منظمة الأمم المتحدة بأسرها فيما يتعلق بتشجيع التعاون الدولي من أجل التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية وتقديم المساعدة وتنسيق أنشطة الإغاثة في حالات الكوارث والتأهب لها والوقاية منها».

كما جاء في تقرير القمة العالمية لسنة ٢٠٠٥، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، التوصية بـ«إعمال إعلان هيوغو وإطار العمل الخاص للمرحلة ٢٠١٥-٢٠٠٥، الذي أعتمد إبان المؤتمر العالمي حول تلافي الكوارث، وخاصة التعهّدات بمساعدة البلدان النامية المتعرّضة للكوارث والبلدان المصابة بكارثة، التي تمرّ بمرحلة انتقالية للنهوض المادي والاجتماعي والاقتصادي القابل للحياة، تحت شكل نشاطات هادفة إلى التخفيف من المخاطر في عملية النهوض والعودة بعد الكوارث».

١٥٥ / د - دعم واستكمال الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لمواجهة الأزمات الإنسانية، خاصة حال الكوارث الطبيعية، من أجل تعزيز تحسين نوعية التدخلات المنظمة وتنسيقها.

ولا يقتصر الأمر على الكوارث بالمعنى الضيق، بل لا بدّ من التعاون في مواجهة بعض أنواع الأمراض الخطيرة:

-٥٧... ونحن ندرك أنّ فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والمalaria والسل وغيرها من الأمراض المعدية تشكيّل مخاطر وخيمة على العالم بأسره وعقبات رئيسية أمام تحقيق الأهداف الإنمائية.

هـ - مكافحة الجريمة الدولية

وقد ورد النصّ على هذا الأمر في نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية وفي بيان مؤتمر القمة لسنة ٢٠٠٥ وفي «مسؤولية الدول».

- ميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية:

وقد جاء فيه: «إنّ الدول الأطراف في هذا النظام الأساسي:

... وإن تضع في اعتبارها أنّ ملايين الأطفال والنساء والرجال قد وقعوا خلال القرن الحالي ضحايا لفظائع لا يمكن تصوّرها هزّت ضمير الإنسانية بقوّة.

وإذ تسلّم بأنّ هذه الجرائم الخطيرة تهدّد السلم والأمن والرفاء في العالم.

وإذ تؤكّد أنّ أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدوليّ بأسره يجب ألا تمر دون عقاب، وأنّه يجب ضمان مقاضاة مرتكبيها على نحو فعّال من خلال تدابير تُتّخذ على الصعيد الوطنيّ وكذلك من خلال تعزيز التعاون الدوليّ».

من هنا كانت أهميّة المحاكم الجنائيّة الدوليّة، فهي «مجال القانون الجنائيّ الدوليّ» حظي الفرد بأهميّة بصفته حاملاً للحقوق، كما نلمسه من خلال إنشاء المحاكم الجنائيّة المتخصّصة في عدد من البلدان، والمحكمة الجنائيّة الدوليّة يمكن أن تعدّ ممثّلة لمصلحة مشتركة للجامعة الدوليّة في ملاحقة الأشخاص المسؤولين عن الخروق الخطيرة لقوانين الحرب ولحقوق الإنسان».

- مؤتمر القمة العالمية ٢٠٠٥

١١١ - نحن نشعر بقلق عميق من الآثار السلبية للجريمة عبر الوطنية، بما في ذلك التهريب والاتّجار بالبشر، ومشكلة المخدّرات العالميّة والاتّجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفه على التنمية والسلام والأمن والتّمتع بحقوق الإنسان، ومن الضعف المتزايد للدول تجاه هذه الجريمة. ونؤكّد من جديد على ضرورة العمل الجماعيّ لمكافحة الجريمة عبر الوطنية.

١٣٨ - على كلّ دولة أن تحمي سكّانها من إبادة جنس بشريّ، ومن جرائم الحرب والتطهير العرقيّ والجرائم ضدّ الإنسانيّة. هذا الواجب يستلزم منع مثل هذه الجرائم، كما التحرّض على ارتكابها، بالوسائل الضروريّة المناسبة. نحن نقبل هذه المسؤوليّة وسنعمل على الامتثال لها. وعلى المجتمع الدوليّ، إذا لزم الأمر، أن يشجّع ويساعد الدول على الوفاء بهذه المسؤوليّة وأن يدعم منظمة الأمم المتّحدة في إنشاء نظام للإنذار المبكر.

١٣٩ - على الجمعيّة العامّة أن تواصل النظر في الالتزام بحماية السكان من إبادة

جنس بشريٍّ وجرائم الحرب والتطهير العرقيٍّ والجرائم ضد الإنسانية والعواقب التي تترتب عليها.

تشكّل بعض الجرائم الكبرى تهديداً للإنسانية بكمال مكوّناتها، ولا يقتصر ضررها على دولة أو منطقة، وهذا ما أكدته محكمة العدل الدولية، خاصة في رأيها الاستشاري حول النشاطات العسكرية في الكونغو، إذ قالت:

٦٤ - وحيث أنّ «المبادئ المؤسّسة للإنّاقية حول جريمة إبادة جنس بشريٍّ génocide هي مبادئ تعترف الأمم المتقدّنة بأنّها ملزمة للدول من خارج كلّ صلة إنّاقية، ومن نتاج هذا المفهوم الطابع العالميّ، في الوقت نفسه، لإدانة الإبادة، وللتعاون الضروري لتحرير الإنسانية من هذه الكارثة الكريهة (مقدّمة الإنّاقية). ويتجّز عن هذا أن «الحقوق والالتزامات المكرّسة بالاتفاق هي حقوق والالتزامات تجاه الكافة».

وفي ما يتعلّق بالإرهاب خاصة، جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتّحدة (٢٠٠٥) :

٩١- «... ويجب أن يُفهم الحقّ في مقاومة الاحتلال بمعناه الصحيح. إذ ينبغي ألا يتضمّن الحقّ في قتل المدنيين أو تشويههم عمداً. وأنا أؤيد تأييداً تاماً دعوة الفريق ريفي المستوى إلى وضع تعريف للإرهاب يوضح أنّ الإرهاب هو أيّ عمل، إلى جانب الأعمال المحظورة فعلاً في الإنّاقيات القائمة، يراد به التسبّب في وفاة مدنيين أو أشخاص غير محاربين أو إلحاق إصابات جسمانية خطيرة بهم، بهدف ترويع مجموعة سكانية أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بأيّ عمل أو الامتناع عنه، وأحثّ بقوة قادة العالم على تأييد ذلك التعريف، وإبرام الإنّاقية شاملة لمكافحة الإرهاب قبل نهاية الدورة الستّين للجمعية العامة».

ثم إنّ الجمعيّة العامّة، تؤكّد أنّ جريمة إبادة جنس بشريٍّ هي بالتالي جريمة في قانون الشعوب يدينها العالم المتقدّن، ويجب أن يعاقب مرتكبوها الرئيسيّون

وشركاؤهم، سواءً أكانوا أشخاصاً عاديين، أو موظفين أو رجال دولة، أكان فعلهم لأسباب عرقية أم دينية أم سياسية أم لبواعث أخرى.

تدعو الدول الأعضاء لاتّخاذ التدابير التشريعية الضرورية لتلafi و معاقبة هذه الجريمة.

توصي أن ينْظم تعاون بين الدول من أجل أن تَتَّخذ بسرعة تدابير وقائية ضدّ جريمة إبادة جنس بشريّ تسهّل قمعها، وهي تكفل لهذا الغرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يباشر الدراسات الضرورية من أجل وضع مشروع اتفاقية بشأن جريمة إبادة جنس بشريّ يعرض على الجمعية العامة في دورتها العاديّة المقبلة.

- مسؤولية الدولة

جاء في بعض أحكام مشروع المواد حول مسؤولية الدولة (٢٠٠١): إن «على الدول والمنظمات الدولية أن تتعاون لكي تضع بالوسائل المشروعة حدّاً لكلّ خرق خطير (للقواعد القطعية في القانون الدولي)». (م. ٤٢).

و - قواعد التجارة العالمية

جاء في مقدمة «اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية للعام (١٩٩٤): «إن أطراف هذه الاتفاقية يدركون أن علاقاتهم في مجال التجارة والنشاطات الاقتصادية يجب أن تستهدف رفع مستويات المعيشة، وتحقيق العمالة الكاملة، ومتابعة تحقيق نمو حجم الدخل الحقيقي، والطلب الفعلي (على السلع)، وزيادة الإنتاج المتواصلة، والاتّجاه بالسلع و الخدمات بما يتيح الاستخدام الأمثل لموارد العالم، وفقاً لهدف التنمية، وذلك مع توخي مراعاة البيئة والحفاظ عليها، ودعم الوسائل الكافية لتحقيق ذلك بصورة تلاءم واحتياجات واهتمامات كل منها في مختلف مستويات التنمية الاقتصادية في آن واحد».

وإذ تدرك كذلك ما تدعو إليه الحاجة من بذل جهود إيجابية لتأمين حصول البلدان النامية، لا سيما أقلها نمواً، على نصيب في تطور التجارة الدولية يتماشى واحتياجات تنمويتها الاقتصادية...».

كما جاء في إعلان مؤتمر القمة العالمية : ٢٠٠٥

٢٧ - إنّ نظاماً تجاريّاً عالماً تعدّياً منظماً ومنفتحاً وغير تمييّز ومنصف مع لبرلة (تحرير) حقيقة للتجارة، من شأنه تحفيز عملية التنمية بشكل كبير في جميع أنحاء العالم، ما يمكن أن تستفيد منه جميع البلدان، بغضّ النظر عن مستوى تطويرها. في هذا الصدد، نؤكّد من جديد أننا نعُلّق أهميّة كبيرة على لبرلة (تحرير) التجارة، ونحن عازمون على ضمان أن تساهم التجارة بأقصى ما يمكن في الجهود لتعزيز النمو الاقتصادي والعملة والتنمية للجميع.

ويعتقد جانب من الفقه أنّ النظام القانوني لمنظمة التجارة العالميّة يجعلها من المؤسّسات التي تجمع في أحکامها بين مفهومين، فبعض قواعدها تجسّد الطابع التبادلي للالتزامات بين الدول الأعضاء، بينما يتّصف بعضها الآخر بطبع المصلحة المشتركة، استناداً إلى الطبيعة القانونية للالتزامات التي قد تترتب تجاه الدول الأطراف والأشخاص الثالثين.

ونحن هنا لا نحدّد موقفاً من منظمة التجارة العالميّة، بل نورد ما تذرّع به من كانوا وراءها من أنّهم يعملون في سبيل مصلحة المجتمع الدولي بكامله، ما يعزّز الموقف القائل أنّ المصلحة الدوليّة المشتركة هي الهدف النهائي لكل قانون.

٢ - القانون الدولي الإنساني

إنّ جميع قواعد القانون الدولي الإنساني إنّما وضعت من أجل المصلحة الدوليّة العامة أو المشتركة، وهذا ما تؤكّده كافة صكوك هذا القانون وعلى الشكل الآتي:

- «اتفاق منع بعض المقدّمات ١٨٦٨، الذي يعلن في مقدمته أنّه «استجابة للمطالبات الإنسانية»

- كتاب أكسفورد بشأن قوانين الحرب البريّة ١٨٨٠ يرد في مقدمته أنّه يجب أن «يتقيّد الجنود بالاحترام الواجب للحقوق الإنسانية».

- في مقدّمة الصكّ النهائي للمؤتمر الدولي للسلام - لاهاي ١٨٩٩، يرد: «أنّ

- المؤتمر يقدر أن الحد من الأعباء العسكرية التي تشنل كاهل العالم اليوم هو أمر مرغوب بشدة بهدف زيادة الرفاه المادي والمعنوي للإنسانية».
- اتفاقية لاهي الرابعة حول قوانين وأعراف الحرب البرية ١٩٠٧، وضعت «في خدمة مصالح الإنسانية والمقتضيات المتزايدة للمدنية».
 - اتفاقية لاهي ١٩٠٧ حول افتتاح العمليات الحربية، تعلن أنها توضع «من أجل العلاقات السلمية».
 - اتفاقية لاهي الثامنة حول الألغام البحرية تقرر «مبدأ حرية الطرق البحرية وسلامها».
 - اتفاقية لاهي التاسعة حول القصف البحري، تعلن أنها وضعت «رغبة في خدمة مصالح الإنسانية وتحقيق مصائب الحرب».
 - بروتوكول بشأن حظر استعمال الغازات الخانقة والسمّاء أو ما يشابهها والوسائل الجرثومية في الحرب، جنيف ١٧ حزيران / يونيو ١٩٢٥.
 - معاهدة واشنطن ١٩٣٥ وضعت لحفظ «على المؤسسات الفنية والعلمية والأثار التاريخية».
 - جريمة إبادة جنس بشري genocide ١٩٤٨ ، وضعت بسبب ما أحدثته «من خسائر جسيمة للإنسانية، ولكونها تتناقض مع روح وأهداف الأمم المتحدة، ويدينها العالم المتمدن».
 - اتفاقيات جنيف الأربع ١٢ آب / أوغسطس ١٩٤٩ وهي أنت لمصلحة الإنسانية جماء في تخفيفها من نتائج القتال على العسكريين وعلى المدنيين فقدمت خدمة جليلة للإنسانية.
 - البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف، ويرد في ديباجته: «إن الأطراف السامية المتعاقدة: إذ تعلن عن رغبتها الحارة في أن ترى السلام سائداً بين الشعوب».

- البروتوكول الثاني الملحق باتفاقية جنيف، وجاء في ديبلوماسيته: «وأذ تؤكد ضرورة تأمين حماية أفضل لضحايا هذه التزاعات المسلحة (النزاعات غير الدولية)».
- اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية ١٩٥٤، لمنع «الإضرار بممتلكات أي شعب (لأن ذلك) إضرار بتراث الإنسانية جموعه».
- مشروع الحد من مخاطر الحرب على المدنيين ١٩٥٦، هو «ما تقتضيه المتطلبات الإنسانية».
- اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ١٩٦٨، وقد جاء في ديبلوماسيتها: «... أن المعاقبة الفعالة لجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية عنصر هام في تفادي وقوع تلك الجرائم وحماية حقوق الإنسان والحرريات الأساسية وتشجيع الثقة وتوطيد التعاون بين الشعوب وتعزيز السلم والأمن الدوليين...».
- اتفاقية حظر الأسلحة البكتériولوجية ١٩٧٢ لدرء أخطارها عن الإنسانية، ولتحرير موارد لتوظيف في الإنماء، وتعزيز الثقة بين الشعوب».
- الاتفاقية الأوروبية لعدم تقادم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ستراسبورغ ١٩٧٤، وضعت من أجل «الحفاظ على الكرامة الإنسانية زمن الحرب، وحماية حقوق الإنسان وتوطيد التعاون بين الشعوب وتعزيز الأمن والسلم الدوليين».
- اتفاقية منع تغيير البيئة لأغراض عسكرية ١٩٧٦، «لإنقاذ البشرية من خطر استعمال وسائل جديدة في الحرب».
- اتفاقية حظر وتقييد استعمال أسلحة تقليدية تعد مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، ١٩٨٠، من أجل درء أضرارها عن الإنسانية، وانهاء سباق التسلح وتعزيز الانفراج الدولي والثقة بين الشعوب».

- اتفاقية ١٩٨٩ ضدّ المرتزقة، وضعت بسبب «تهديدهم للإنسانية، ولأنّ جريمتهم تهدّد الإنسانية جمّعاً».
- اتفاقية ١٩٩٧ لحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيماوية وتدميرها، التي توجّه في ديياجتها إلى استخدام الانجازات «في ميدان الكيمياء...في مصلحة الإنسانية».
- اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها (أوتاوا ١٩٩٧)، وقد ورد في ديياجتها: «... إنهاء المعاناة والإصابات الناتجة عن الألغام المضادة للأفراد التي تقتل أو تشوه كلّ أسبوع مئات الأشخاص معظمهم من الأبرياء والمدنيين العزل وخاصة الأطفال، وتعيق التنمية الاقتصادية والتعهير، وتشعر اللاجئين والمشردين داخلياً من العودة إلى الوطن، وتتسبّب في نتائج أخرى وخيمة بعد سنوات من زرعها...»
- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، روما ١٩٩٨، لقمع «جرائم تهدّد السلم والأمن الدوليين».

٢ - القانون الدولي العمومي

نكتفي هنا بالقواعد القطعية وبالالتزامات تجاه الكافة وبالشرعية السماوية

أ – القواعد القطعية *jus cogens*

من مصاديق المصلحة المشتركة القواعد القطعية *Jus cogens* في مجال القانون الدولي العام. ويقول بعض الكتاب: «إنّ فكرة القاعدة القطعية... تعكس قيم الجماعة التي تتجاوز مركزية الدولة وبعض مفاهيم القانون التقليدي على النطاق الدولي». فالمفهوم يغيّر نموذج القانون الدولي التقليدي بصفته قانوناً إرادياً ويقدّم مجموعة من القواعد يمكن أن تكون ملزمة قانونياً للدول حتّى في غياب موافقتها. وهكذا ييدي شعوراً قوياً بمصلحة الجماعة الدولية التي تتصرّ على الإرادة الفردية للدول».

أمّا بخصوص معايير تحديد القواعد القطعية فيرى الكاتب الفنلندي لوري هنيكайнن Hannikainen أنّها خمسة رئيسية^(١):

أولاً، إنّ القاعدة القطعية في «القانون الدولي العام» هي التي تطبّق على نحو عام وليس فقط على نطاق إقليميّ،

ثانياً، أنّها «مقبولة ومعترف بها من قبل جماعة الدول كلّها في المجتمع الدولي». وهذا يتطلّب أن تحظى بـ«الموافقة المزدوجة» من قبل جميع المكوّنات الأساسية في المجتمع الدولي بكونها قاعدة، كما بتطابعها القطعيّ نفسه،

ثالثاً، إنّ القاعدة القطعية لا يمكن مخالفتها إلّا في حالات القوة القاهرة أو الخطير،

رابعاً، لا يمكن تعديلها إلّا بواسطة قاعدة قطعية جديدة.

وفي حين يتم العثور على هذه المعايير الأربع في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، يظهر الجانب الخامس من خلال الغرض المنشود من القواعد القطعية. إنّ القواعد القطعية تحمي المصالح الراجحة لدى جماعة الدول في المجتمع الدولي. فهي إلزامية لأنّها جاءت من أجل المصلحة العامة الدولية».

ولأنّ القاعدة القطعية تهمّ المجتمع الدولي بكامله، فهي توفر المصلحة المشتركة للدول.

ب - الالتزامات تجاه الكافة *erga omnes*

إنّ «الالتزامات تجاه المجتمع الدولي» كي لا تفسّر على أنها التزامات تجاه الكافة، أي التي تجب في نفس الوقت لصالح جميع أعضاء المجتمع الدولي. من هنا فإنّ واجب جميع الدول أن تدفع إلى منع التنصّل منها. فقد حدد مشروع

(1) ELLEN HEY, GLOBAL ENVIRONMENTAL LAW: COMMON INTERESTS AND THE (RE)CONSTITUTION OF PUBLIC SPACE, The 1992 Convention on Biological Diversity.

موادّ عام ٢٠٠١ حول مسؤولية الدول^(١)، نظاماً عاماً من المسؤولية تجاه المجتمع الدولي بكليته، يعمل به في حال خرق أي التزام في مواجهة الكافة، والذي ينص على أن كلّ دولة، بما فيها غير المتضررة، يمكنها المطالبة بوقف الفعل غير المشروع وتأمينات وضمانات لعدم التكرار، فضلاً عن أداء واجب التعويض في مصلحة الدولة المتضررة أو الجهات المستفيدة من الالتزام الذي أخلّ به (المادة ٤٨).

وهكذا، على سبيل المثال، خولت محكمة العدل الدولية عام ١٩٧٠ جميع الدول صلاحية اتخاذ الإجراءات القانونية للدفاع عن المصلحة العامة من خلال الاعتراف بأنّ لدى هذه الدول، في حالة الالتزامات تجاه الكافة، «مصلحة قانونية» في حماية الحقوق التي تتضمّنها، بعبارة أخرى يطبق عليها نفس المعيار الذي أدى إلى رفض الطلبات المثيرة للجدل في قضايا جنوب غرب أفريقيا^(٢).

ولمّا كان التزام الدولة هنا قائماً تجاه كلّ الدول، فهو إذاً يؤمّن مصلحة لهذه الدول كافة.

ج - الشريعة الإسلامية

يدعو الإسلام إلى الرحمة والسلام للإنسانية قاطبة، فقد حدد الله مهمّة رسوله بقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنياء/ ١٠٧] وأمر من آمنوا بالإسلام أن ينحزوا إلى السلام فقال: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي الْمِسْلِمِ كَافَّةً وَلَا تَنْهِيُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [البقرة/ ٢٠٨]، وقال الرسول ﷺ: ﴿أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ﴾.

ولم يسمح الإسلام بالحرب إلا دفاعاً عن النفس أو الدين أو البلاد، فقد خوّل الله المسلمين القتال بعدما تعرّضوا للمظالم والاضطهاد، فقال تعالى: ﴿أُذْنَ اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ الْقَتْلَ بَعْدَمَا تَعَرَّضُوا لِلْمُظَالَّمَ وَالاضْطَهَادِ﴾، فـ﴿أُذْنَ﴾ للذين يقتلون لأنهم ظلموا ولأن الله على نصرهم لقديرين * للذين أخرجوا من دينهم بغير حقٍ إلا أن يقولوا ربنا الله ﴿الحج/ ٣٩ و٤٠﴾، إلا أنه يمنع المسلمين من قتال من

(1) A/56/589 26 nov, 2001.

(2) Conséquences juridiques pour les Etats de la présence continue de l'Afrique du sud en Namibie, Avis consultatif, Rec. 1971, p. 16. § 126.

لا يقاتلونهم: ﴿ وَقَاتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ [البقرة/ ١٩٠]. فإذا نشب القتال فهو للرّد على الاعتداء لا الاعتداء، فإن توقف العداون فيؤمر المسلمين بالتوقف: ﴿ فَإِنْ أَنْهَوْهُ فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة/ ١٩٢]، وإذا مال الخصم إلى السلام فعلى المسلمين الاستجابة: ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلصَّلَامِ فَاجْنِحْ لَهُمَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [الأفال/ ٦١].

ولا يتوقف الاسلام عند منع القتال بل يدعو إلى المصالحة وإزالة أسباب الخلافات، فيقول تعالى: ﴿ وَالصُّلُحُ خَيْرٌ ﴾ [النساء/ ١٢٨]، ويأمر موسى أخاه، كما ينبئنا الله تعالى، بأن يسعى للوئام بين قومه: ﴿ وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَرُونَ أَخْلُقْ فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [الأعراف/ ١٤٢] ويقول شعيب، كما يعلمنا القرآن ﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا إِلَاصْحَاحَ مَا أَسْتَطَعْتُ ﴾ [هود/ ٨٨]، ويأمر الله الناس بعدم الفساد بعد الإصلاح: ﴿ وَلَا نُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِاصْلَاحِهَا ﴾ [الأعراف/ ٥٦]، كما يأمر الله تعالى بالإحسان والعدل إلى الناس ممن لا يعتدون على المؤمنين، فيقول تعالى: ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّن دِيرَتُكُمْ أَنْ تَبْرُوْهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [المتحنة/ ٨]. ذلك إن الحسنة تفيض المحبة والوفاق بين الناس: ﴿ وَلَا سَتُوا لِحَسَنَةٍ وَلَا لَسْيَةٍ دَفَعَ بِالْقَى هِيَ لَحْسَنٌ فَإِذَا الْدَّرِي بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ عَدْوَهُ كَانَهُ وَلِيٌ حَمِيمٌ ﴾ [فصلت/ ٣٤].

٣ - المصلحة المشتركة في قرارات محكمة العدل الدولية

برز مفهوم المصلحة المشتركة في العديد من قرارات محكمة العدل الدولية، ففي الرأي الاستشاري للمحكمة في قضية التحفظات على اتفاق منع إبادة جنس بشريٍّ والمعاقبة عليها للعام ١٩٥١ ، جاء: «إنّ أصول الاتفاقية تعود إلى نية الأمم المتحدة أن تدين وتردع جريمة إبادة جنس بشريٍّ، بصفتها جريمة ضدّ قانون الأمم، تهدف إلى رفض الحق بالوجود لمجموعات بشرية كاملة، رفض يصدّم الضمير الإنساني، ويسبّب خسائر كبيرة للإنسانية، وهو يضادّ الأخلاق والعقل وأهداف الأمم المتّحدة. هذا الفهم يؤدي إلى نتيجة أولى: إنّ المبادئ التي تؤسّس للاتفاقية هي مبادئ معترف بها من قبل الأمم المتّحدة تلزم الدول خارج كلّ صلة تعاقديّة. ونتيجة ثانية هي الطابع العالميّ للجريمة وللتعاون الضروريّ لتحرير الإنسانية من كارثة كريهة إلى

هذا الحد. إن الاتفاقيّة المتعلّقة بجريمة إبادة الجنس، أريد لها من قبل الجمعيّة العامّة ومن الأطراف المتعاقدة أن تكون اتفاقيّة ذات بعد عالميّ بكلّ وضوح»^(١).

وفي قضيّة برشلونة تراكتشن، قررت المحكمة أنّه يجب أن يجري التمييز بين التزامات الدول تجاه الجماعة الدوليّة بكمالها، وتلك التي تتولّد تجاه دولة أخرى في إطار الحماية الدبلوماسيّة. فالالتزامات الأولى تهمّ كلّ الدول. ونظراً لأهميّة الحقوق المطروحة، يمكن لكلّ الدول أن تعدّ صاحبة مصلحة قانونيّة في أن تحظى هذه الحقوق بالحماية، إن الالتزامات المقصودة هي التزامات تجاه الكافة

.obligations erga omnes

٣٤ – هذه الالتزامات تبع مثلاً، في القانون الدوليّ المعاصر من وضع أعمال العدوان وإبادة جنس بشريّ خارج القانون، وتتبع كذلك من مبادئ وقواعد تطال الحقوق الأساسيّة للكائن البشريّ، بما فيها الحماية ضدّ ممارسة الاسترقاق والتمييز العنصريّ. إن بعض قوانين الحماية المناسبة أدمنت في القانون الدوليّ العموميّ، وبعضاً في صكوك دوليّة ذات طابع عالميّ أو شبه عالميّ^(٢).

وفي قضيّة حسين حبرى بين بلجيكا والسنغال، رأت المحكمة أنّه «نظراً للقيم التي تتبناها الدول الأطراف في هذا الصكّ (الاتفاقية ضدّ التعذيب)، فإنّ لها مصلحة مشتركة في تأمين منع أعمال التعذيب، وإذا ارتكبت هذه الأعمال، أن تسهر على أن لا يفلت مرتكبوها من العقاب... فكلّ الدول الأطراف الأخرى في الاتفاقية لها مصلحة مشتركة في أن تتحترم الدولة التزاماتها، عندما يوجد الفاعل المفترض على أرضها. هذه المصلحة المشتركة تقتضي أن تفرض الالتزامات المذكورة على كلّ دولة طرف في الاتفاقية تجاه كلّ الأطراف الأخرى. وهذه الالتزامات يمكن أن

(1) C.I.J, (République démocratique du Congo c. Rwanda), Activités armées sur le territoire du Congo (nouvelle requête : 2002), compétence et recevabilité, arrêt, Recueil 2006, p. 6.

(2) Barcelona Traction, Light and Power Company, Limited, Judgment, I.C.J. Reports 1970, p. 3. Voir aussi Réserves à la convention pour la prévention et la répression du crime de génocide, avis consultatif, C.I.J. Recueil 1951, p. 23.

تعرّف بأنّها التزامات تجاه كافّة الدول الأطراف (Erga Omnes Partes)^(١).

وفي قضيّة غابسيكوفو ناجيمارو، رأت المحكمة أنّه «بفضل الآفاق الجديدة التي توفرها العلوم والوعي المتزايد بالمخاطر التي تمثّلها، متابعة التدخل (البشري في البيئة الطبيعية)، بوتيرة مستهترة ومتmadie، بالنسبة إلى الإنسانية، سواء بجيّلها الحاضر أو بأجيالها المستقبلية، فقد برزت متطلبات ووضعت قواعد جديدة في عدد كبير من الصكوك في غضون (الربع الأخير من القرن العشرين). هذه المتطلبات والقواعد الجديدة يجب أن تؤخذ بالحسبان وبشكل مناسب»^(٢).

وقد قرّرت المحكمة أنّه من الواجب مراعاة البيئة النهرية وما سينعكس عليها عند إقامة المشاريع الكبرى على الأنهر.

ويستخلص المعنى نفسه مما ذهبت إليه المحكمة في قضيّة مضيق كورفو، إذ رأت إنّ «الالتزامات (بتحذير السفن من وجود ألغام) مبنية... على بعض المبادئ العامة المعروفة جيّداً كالاعتبارات الإنسانية الأولى، وهي أكثر إطلاقاً في زمن السلم منها في زمن الحرب. فمبدأ حرّية المواصلات البحرية التزام واقع على كلّ دولة، أن لا ترك إقليمها يستخدم في أعمال مخالف لحقوق سائر الدول»^(٣).

٤ – قيمة المصلحة المشتركة

من المشروع السؤال: هل المصلحة الدولية المشتركة من الأعراف الحقوقية؟ هل هي مبدأ قانوني عام، أم هي، كما يرى بعضهم، تتخطى ذلك لتمثيل المبادئ القانونية العامة؟ أم هي تتجاوز كلّ ذلك لتكون أساس القانون أو أساس المشروعية؟

(1) Questions concernant l'obligation de poursuivre ou d'extrader, (Belgique c. Sénégal), arrêt,, C.I.J. Recueil 2012, p. 422.

(2) GabCikovo-Nagy Affaire du Detroit de Corfou, Arrêtde 8 avril 1949 : C. I. J. Recueil 1949, p. 22. maros Project (HungarylSlovakia), Judgment, 1. C. J. Reports 1997, p. 7 § 140.

(3) «Affaire du détroit de Corfou, Arret sur l'exception prréliminaire, C. 1. J. Recueil 1948, p. 15».

أ – المصلحة المشتركة والعرف

العرف قاعدة حقوقية تتصرف بتكرار ممارستها وبحسبانها إلزامية، بينما المصلحة المشتركة لا علاقة لها بالتكرار.

كما تختلف المصلحة المشتركة عن العرف، ذلك أنّ العرف، هو قاعدة جزئية لأحكام أيّ نصّ قانونيّ، بينما تحكم المصلحة المشتركة كلّ القوانين، بما فيها النصوص والأعراف، ناهيك عن المبادئ القانونية العامة، كما سنرى،

ب – المصلحة المشتركة مبدأ قانوني عامٌ

بعض الفقهاء ينظرون إلى المصلحة المشتركة على أنها مبدأ قانوني عام. ويذهب بعضهم أبعد، فيرى أنّ المصلحة المشتركة أو المصلحة الجماعية المشتركة تعيّر عن المبادئ العامة للقانون، إذ شَكّلت ولحقبة طويلة من الزمن جزءاً من القانون الدولي، ويستشهد على ذلك بالمادة ١ / ٣٨ من نظام محكمة العدل الدولية، التي تقدّم دليلاً على أنّ المصلحة المشتركة لطالما كانت تؤخذ في الحسبان، وذلك استناداً إلى أنّ المبادئ العامة هي المبادئ المعترف بها في الشور العاّم أو الفطرة السليمة للأمم، إذ يوجد تفاهم مشترك داخل الجماعة الدولية على وجودها ومؤشرات هذا الوجود، ويعتقد أصحاب هذا الرأي أنّ النّظر إلى المصلحة الجماعية تعتمد على الاعتقاد القانوني العام (Opinio Juris Communis) أو الضمير القانوني العام (Common legal Conscience)، الذي يمكن ترجمته بالحسّ المشترك للشعوب المتقدمة بما هو خطأ أو صواب من الناحية القانونية^(١).

لكنّنا نرى أنّ المصلحة العامة، أو المصلحة المشتركة، تتجاوز أيّ مبدأ قانوني عام، فالمبادأ القانوني العام، قاعدة تستخرج من استقراء منظومة فرعية، كالقانون الدولي أو الدستوري أو القانون الإداري أو المدني... أو من مؤسسة قانونية من فروع هذه القوانين، وهو ينصبّ على مادّة محدّدة، كمبأ تعويض الإخلال بالالتزامات الدوليّة، أو مبدأ حقّ الشعوب بتقرير مصيرها، أو مبدأ حرية المواصلات البحريّة،

(1) Wolfgang op. cit. p. 13.

أو مبدأ واجب كلّ دولة بأن لا تسمح باستخدام إقليمها لممارسة أعمال تناقض حقوق الدول الأخرى، أو مبدأ عدم المساس بالحدود *l'uti possidetis juris*، أو مبدأ مساواة الشعوب بالحقوق...^(١).

بينما المصلحة المشتركة هي الغاية القرية أو البعيدة لكلّ القوانين، بما فيها المبادئ القانونية العامة. كما تتجاوز المصلحة المشتركة مجموعات المبادئ القانونية العامة، لأنّها غايتها جمِيعاً وغاية القواعد الأخرى قاطبة.

ج - المصلحة المشتركة بين المشروعية والشرعية

الشرعية la légalité هي انطباق التصرّفات على القانون عموماً، فالعمل لا يكون مشروعًا إلا إذا أتى منسجماً مع القانون. وكذلك هي عدم مخالفته قاعدة قانونية معينة لقاعدة تعلوها.

أما المشروعية la légitimité، the legitimacy، فهي الاستجابة لما يتصوره الناس على نحو جماعيٍّ ويريدونه ويؤمنون به من النظام والحكم والقانون، فإذا كان منسجماً مع ما يتطلعون إليه ويرضونه ويعدّونه عادلاً ولازماً، كان مشروعًا، وإذا لم يكن كذلك يكون غير مشروع حتى ولو أقرّه الحاكمون.

وهكذا فقد عرّفها بعضهم بأنّها القدرة على ممارسة الحكم (من قبل الحاكمين) ضمن الصورة التي يكّونها كلّ فرد في نفسه عن السلطة. ونعت بـ“أنّها صفة للحاكمين يعترف لهم بواسطتها المحكومون بحقّهم بالقيادة، فالسلطة المشروعة سلطة موافق عليها من الشعب، ومقبولة ومبرّرة.^(٢)

أما عن العلاقة بين المفهومين، ففكرة المشروعية تُطرح معياراً تقادس

(1) Voir Guillaume Protière. Les principes généraux dans la jurisprudence internationale : éléments.

d'une différenciation fonctionnelle. Revue du Droit Public et de la Science Politique en France.

et à l'Etranger, 2008, p. 259-292. <hal-00823910>

(2) Voir site Droit constitutionnel-légitimité.

عليه الشرعية، حسب وجهة نظر قوية، فما وافقها يكون مقبولاً ويرضخ له المواطنون بكل طيبة خاطر، وما خالفها، لا يتم الخضوع له في الغالب إلا بسبب القوة.

وهكذا يمكننا القول إن أي منظومة قانونية يجب أن تتمتع بالشرعية ومن شروط التمتع بالشرعية أن تكون مشروعة، وهي لا تكون مشروعة إذا لم يكن الهدف الحقيقي الذي تسعى إليه المصلحة المشتركة بين من سنت من أجلهم.

د - المصلحة المشتركة أساس القانون

يذهب بعضهم إلى إن المصلحة المشتركة هي في أساس القانون الدولي، فيرى ماكس هوبر، في إطروحته الشهيرة حول الأسس السوسيولوجية للقانون الدولي العام، أن القانون الدولي هو النتيجة القانونية للمصلحة الجماعية المستمرة^(١). ونحن نرى صحة ذلك إلى جانب أطروحتنا القائلة إن المصلحة المشتركة هي الغاية الحقيقة للقانون كما يجب أن يكون، فهي أساس إذا نظرنا إلى دوافع وضع القانون. وهي الغاية إذا نظرنا إلى ما يرجى تحقيقه جراء وضع القانون.

الفرع الثالث: الإنحراف بالسلطة أو تحويل السلطة Le détournement de Pouvoir

استخدم مصطلح الإنحراف بالسلطة في القانون الإداري، وتوسّع الاجتهاد والفقه في معالجته. وحاول الاجتهاد والفقه الدستوريين أن يقلّدا ذلك، لكن خطواتهما بقيت متراجدة.

١ - في القانون الإداري

إن الإنحراف بالسلطة هو، من بين كلّ وسائل عدم الشرعية، الذي يعيّب العمل الإداري، بالشكل الأكثر عمقاً. وهو يمكن أن يحصل بطرق متعددة:

(1) Max Huber, the sociological basis of public international law, Oxford Journals Law, European Journal of International Law, Volume 18, Issue 1 p 794.

أ – الإنحراف بالسلطة يطال الهدف من العمل

إنَّ الإنحراف بالسلطة ينصبُ مباشرة على أهداف العمل، على نوايا الفاعل... وما يقوم به القاضي الإداري هو مراقبة أخلاقية العمل الإداري، وإليه التقدير السيد لوجود أو عدم وجود الإنحراف، ولا يسمح بالنظر في الأمر نقضاً. فإذا اتَّخذت السلطة الإدارية عملاً لهدف غير الذي يدخل ضمن صلاحيتها، سيكون هناك تحوير للسلطة ويكون العمل الإداري قابلاً للإبطال. إنَّ القاضي الإداري يقوم بختار واضح جدًا يفضي إلى إبطال كامل، لأنَّ الأمر يتعلَّق بعيوب كبير لا يتحمل كثيراً من الخفايا في تقويم النتائج المترتبة على عدم الشرعية. وهناك نوعان رئيسيان من تحوير السلطة حسب درجة الابتعاد عن الهدف المتابع بالنسبة إلى الأهداف المنشورة للعمل الإداري:

أولاً: ملاحة هدف خاص

هذه هي الحالة الفاضحة أكثر في تحوير السلطة. فقد يصدق، ولو بشكل استثنائي، أن تستعمل سلطة إدارية صلاحيتها في اتخاذ قرارات لتنظيم شؤون هي من النوع الخاص البحث، إما لصالحها المباشر، وإما لصالح أشخاص خاصين آخرين، لكن، في كل الحالات، بغياب المصلحة العامة، وحتى ضدّها.

ملاحة مصلحة غريبة عن الصلاحية الممارسة

ترتَّبُ السلطة الإدارية تحويراً للسلطة في الوقت الذي تتبع فيه مصلحة عامة. فيكفي أن تمارس صلاحيتها لهدف مختلف عن ذاك الذي منحت الصلاحية من أجله.

ب – عيب الدوافع

إنَّ عدم الشرعية الداخلية، عدا أيّ حالة من الحالات الفاضحة، كالخطأ في الهدف أو الخطأ في المحتوى، أو كالتناقض المباشر مع قاعدة أعلى، يمكن أن يحصل بشكل أدقّ من عيب خاص بدوافع القرار. إنَّ عيب الدوافع ليس أساساً مختلفاً عن عيب الهدف، لأنَّ الأمر يتعلَّق بتحديد أسباب اتخاذ القرار، وهذا ما

يتضمن الهدف، ولا هو أساساً يختلف عن الخطأ في المحتوى، لأن تحديد ما إذا كان القرار لم يتّخذ لأسباب صحيحة، هو كالقول إنّه مناقض للانتظام القانونيّ، أي ضدّ قاعدة أو أكثر من القواعد الأسمى، ربّما ضدّ قواعد أكثر عمومية. إنّ الأمر يتعلّق بالتأكد من أنّ القرار الإداري يندرج في النظام القانوني في علاقة لا تفرض تطابقاً، ولكن تحتاج التوافق. ويجب ألا ننخدع، إنّ الأمر يتعلّق بلّ مراقبة القاضي للشرعية الداخلية. إنّ المسألة هي معرفة هل أنّ العمل في كلّ تفاصيله غير قابل للمؤاخذة؟ هل هو مطابق في الوقت نفسه للحقيقة، للعقلانية، لمبادئ عمل المنظومة القانونية نفسها؟ في هذا الفحص يمكن للقاضي أن يبحث عن ثلاثة نماذج من الأخطاء، كما في كلّ الحالات: خطأ في الواقع، خطأ في القانون، خطأ في التوصيف القانوني للواقع.

i - الخطأ في الواقع

إن العمل الإداري يجب أن يحترم مبدأ الحقيقة في كل نقطة. فلا تستطيع سلطة إدارية أن تستند إلى وقائع مغلوطة مادياً لاتخاذ قرار. لأن هذا يعني أنها لا تخذل قرارها عن معرفة تامة.

إن الخطأ في الواقع يبقى نادراً، لأن السلطات الإدارية تستند عادة إلى ملف، وتأخذ وقتها، وتعمد إلى تحقيقات عديدة وتقاطعات. إلا أن هناك حالة خاصة: الخطأ الواقعي هو حاسم إلى درجة أنه -بنفي الحقيقة- يعيب شرعية القرار، حتى عندما لا تكون الواقعة المثارة من قبل السلطة الإدارية ضرورية لقرارها.

ii - الخطأ في القانون

عندما ترتكب سلطة إدارية خطأ في القانون، يحدث عملها، من جهة، اختلالاً في الانتظام القانوني، عدم توافق. ولذا فهي لا تحترم تراتبية القواعد. ومن جهة أخرى تتعرض لنفس المؤاخذة التي تتعرض لها في الحالة السابقة، فقرارها يبني على خطأ، هو لم يَتَّخِذ عن معرفة. والقاضي يجازى الخطأ في القانون على أنه خطأ

في الدوافع، أو ناجم عن دوافع مغلوطة قانوناً، بمخالفة عدم الشرعية الداخلية، وبإبطاله عندما يستطيع. وهناك عدة أنواع من الخطأ في القانون:

– الخطأ في حقيقة وجود القاعدة الشرعية

هذه الحالة تبرز عندما تعم سلطة إدارية على تأسيس قرارها على قاعدة قانونية غير موجودة، لم تدخل بعد حيز التنفيذ، أو أصبحت خارج التنفيذ، أو إذا أُسست قرارها على قاعدة لا علاقة لها بالمادة المعنية، دون أن يكون هناك أي أساس من قاعدة.

– إقامة الفعل على قاعدة غير شرعية

وهذه نتيجة للتناقض المباشر بين قاعدة معينة وقاعدة أسمى، كما لو رفضت سلطة إدارية طلباً بناء على قرار تنظيمي يقضي بذلك، في حين أن هذا القرار منافق للقانون.

– الخطأ في معنى القاعدة

الحالة الثالثة من الخطأ في القانون، وهي الأهم، تعود أساساً إلى مهمّة القاضي القائمة على قول القانون، إذ تقييم السلطة الإدارية قرارها على قاعدة موجودة ومطبقة وشرعية، ولكنها ترتكب خطأً في تحديد معنى هذه القاعدة، فتتجاوزها أو تتجاهلها، كما لو رفض طلب ما على أساس أنه قدّم بعد المهلة، في حين أن المهلة تأخرت في الانطلاق.

هـ – الخطأ في التوصيف القانوني للواقع

على السلطة الإدارية أن تتخذ قراراتها مستندة إلى وقائع صحيحة مادياً. عليها أن تعمد إلى تفسير القاعدة مطابق لتفسير القاضي الإداري، غير أن هذا يمكن أن لا يكون كافياً في بعض الحالات كي تكون أعمالها خالية من عيوب الدوافع، وبالتالي من عدم الشرعية الداخلية. والقضاء الإداري يتطلب أيضاً، في بعض الحالات، أن يكون من شأن الواقع التي أُسست العمل أن تبرره قانوناً. هذا التعبير يعني أن على السلطة الإدارية أن تكون وصفت الواقع بشكل صحيح، أن تكون صنفتها في

الفئات المعتمدة في النصّ، مع احترام تعاريفها، ومعيار ربط الواقع بالفئات كما هو وارد في النصّ، وفي روح النصّ.

و - التحوير في الأصول

إنّ التحوير في الأصول يعني أن تستخدم الإدارة أصولاً لاتّخاذ قرار غير التي حدّدها القانون لهذا الغرض. وهنا لا يمارس القاضي الإداريّ رقابة شرعية خارجية للأصول المتّبعة، بل رقابة على الشرعية الداخلية، على دوافع اتّخاذ القرار. وهنا فإنّما أنّ السلطة الإدارية اندّرعت بشأن الأصول الواجب اعتمادها، وهذا خطأ في القانون، وإنّما أنها استخدمت عن وعي أصولاً، أي طريقة في العمل هي من صلاحيتها في هدف غير المفروض، هذا مجرّد تحوير في السلطة. إنّ الخطأ في القانون هو درجة الصفر في التفسير القانونيّ. فقد عمدت السلطة الإدارية إلى تفسير للقاعدة القانونية، وقام القاضي بنفس العمل، ولكن بما أنّ القاضي هو الذي يقول القانون، فإنّ تفسيره هو الذي يفرض. تلك هي السلطة السيدة للقاضي، ليس في الواقع، ولكن في القانون. وإنّ خلافات على هذه النقاط تفتح الباب للاستئناف وللنقض.

ز - المصلحة والضرورة، نظرية الموازنة

كما قرّر الاجتهد الإداريّ، وهو سبّاق عادة بالنسبة إلىسائر فروع القانون العام، نظرية انحراف السلطة، وأنّ غياب المصلحة العامة يسم القرار بأنه تحوير للسلطة، فالقاضي الإداريّ راح، في وقت لاحق، يضع القرار المطعون به في إطار تقنية السؤال حول اختيار السلطة الإدارية. وبالملموس يتساءل عمّا إذا كان التدبير متناسباً مع الواقعية والكلفة والمنافع. فكشف الحساب الإيجابي أو السلبي يدفع القاضي إلى إقرار صلاحية التدبير أو إلى إعلان بطلانه. وفي حال أظهرت عدة عمليّات كشفاً إيجابياً، يمكن عندها للإدارة أن تختار من بينها التي تظهر لها الأكثر ملاءمة في مصلحة إدارة جيّدة.

وهكذا أعتمد مبدأ الموازنة بين تكاليف العمل الإداري وفوائده^(١)، الذي أوجب ضرورة أن تتفوق الفوائد على المضار^(٢)، من حيث المبدأ، لكن على أن يكون العمل، مع رجحان فوائده، ضروريًا، ولا يمكن استبداله بما هو أقل ضررًا أو أكثر فائدة^(٣)، وطبق هذا المبدأ في قضايا الاستملاك^(٤) والتنظيم المدني^(٥) والضابطة^(٦) والعقوبات الإدارية^(٧).

٢ - المصلحة العامة في الفقه والاجتهاد الدستوريين

طرح هذه الفكرة العلامة المصري الدكتور عبدالرزاق السنهوري في بحث بعنوان «مخالففة التشريع للدستور والإنحراف في استعمال السلطة التشريعية»^(٨)، وقد حاول قياس فكرة الإنحراف التشريعي على نظرية الإنحراف الإداري، حيث يقول: اذا قسنا على الإنحراف في استعمال السلطة الإدارية لقلنا إنّ المشرع يجب ان يستعمل سلطته التشريعية لتحقيق المصلحة العامة، فلا يتونخى غيرها، ولا ينحرف عنها إلى غاية اخرى، وإلاً كان التشريع باطلًا، والمعيار هنا ذو شقين:

شق ذاتي وشق موضوعي:

فالشق ذاتي يتعلق بالنوايا والغايات التي أضمرتها السلطة التشريعية وقصدت إلى تحقيقها بإصدارها تشريعًا معيناً.

والشق موضوعي هو المصلحة العامة التي يجب ان يتونخها المشرع دائمًا في تشعرياته، وكذلك الغاية المخصصة التي رسمت لتشريع معين.

(1) CE, 15 avril 2016 No 398110.

(2) Cour Administrative d'appel, Lyon 27 février 2014.

(3) CE, 8 janvier 2016, No 373058.

(4) Cour Administrative d'appel Nancy 18 novembre 2013.

(5) Cour Administrative d'appel de Bordeaux, 26 novembre 2009.

(6) CE, 9 mars 2016, No 388213 et CE, 14 novembre No 286825.

(7) CE, 28 juillet, 1999, No 202606.

(8) مجلة مجلس الدولة المصري - السنة الثالثة- سنة ١٩٥٢ م.

وقد استبعد السنهوريّ فكرة الغرض الذاتيّ والغايات الشخصية في تصرّفات السلطة التشريعية وذلك لعدم استساغة ذلك بالنسبة لهذه السلطة، وقد اتجه إلى معيار موضوعيّ بحث يتمثّل في المصلحة العامة التي يجب أن يهدف إليها المشرع، ومن بين الفروض الخمسة لتطبيقات المعيار الموضوعيّ يهمّ موضوعنا اثنان:

الفرض الأول: الرجوع إلى طبيعة التشريع ذاتها باعتبارها معياراً موضوعياً:

إنّ التشريع بطبيعته قاعدة عامة مجرّدة، فإذا أصدر البرلمان تشريعاً معيناً لا يطبق إلاّ على حالة فردية فإنّ مثل هذا التشريع يعدّ معييناً بعيب سوء استعمال السلطة التشريعية.

الفرض الثاني: مجاوزة التشريع للغرض المخصص له:

وهذا الفرض نادر الحصول، وذلك لأنّ الدستور قلّما يحدّد غرضاً بذاته للتشريع. والدستور المصري الصادر عام ١٩٢٣ يضرب مثالاً لذلك من خلال المادة ١٥ التي تحظر على السلطة التشريعية إصدار تشريع يعطي الإدارة حقّ إنذار الصحف أو وقفها أو الغائتها بالطريق الإداريّ، إلاّ إذا كانت الغاية من ذلك هي وقاية النظام الاجتماعيّ، ذلك لأنّ هذه الوقاية هي الغاية المخصوصة لأيّ تشريع يوضع لمصادرة الصحف بالطريق الإداريّ. ولذلك فإنه إذا ما صدر تشريع يبيع مصادرة الصحف بالطريق الإداريّ لغير وقاية النظام الاجتماعيّ، فإنّ مثل هذا التشريع يكون مجاوزاً للغاية المرسومة له.

وقد استهدف الدكتور السنهوريّ من نظرته في الإنحراف التشريعيّ توسيع نطاق الرقابة على دستورية القوانين، بحيث لا تقف عند حدّ المخالفات الصريرة والواضحة لنصوص الدستور، بل تعمّد ذلك إلى البحث في بواطن التشريع وملايينه.

أما الفقه الفرنسي فيرى بعضه أنه من الصعب أن يواجه المجلس الدستوري السلطة التشريعية بالتشكيك في إهدافها، فالعلامة فيديل G. Vedel يرى أن «الادعاء

بإساءة استخدام السلطة ضد القانون يعني أنّ البرلمان قد مارس السلطة التشريعية لغرض لم يكن ذلك الذي كان يجب أن يسعى إليه...».

هذه العبارة تسلّط الضوء على صعوبة أن يواجه المجلس الدستوري البرلمان بـ«إساءة استخدام السلطة»، صعوبة ستكون أشدّ من تلك التي دفعت مجلس الدولة لاستبعاد المواجهة في مادة مراقبة القرارات القضائية. فلا شكّ في أنّ المجلس الدستوري لا يرغب في أن يرفع عليناً ضدّ المشرع، الحائز على المشروعية السياسية والقانونية من الدرجة الأولى، المؤاخذة بأنه استخدم سلطته، وربّما بشكل خبيث، لأغراض يحظرها عليه الدستور.

ويعلو السيد فيديل ذلك إلى قرينة أنّ البرلمان يتزم المصلحة العامة، فيقول: «هذا هو الحال خصوصاً إذا كانت السلطة التشريعية تمارس في المجال المحفوظ لها، فتعدّ قائمة بذلك باسم المصلحة العامة كما هي محدّدة بحرية دون أن يستطيع القاضي أن يعارض هذا التقويم في الغالبية العظمى من الحالات^(١).

(1) Voir Georges Vedel, *Excès de Pouvoir administrative et Excès de Pouvoir legislative*, in cahiers du Conseil constitutionnel, No 2, mai 1997.

الفصل الثاني:

مجلس الأمن

كسائر أجهزة الأمم المتحدة، يلتزم مجلس الأمن بالميادق، إلا أن الصك التأسيسي للأمم المتحدة يدخل معه بتفاصيل أوفى، فلنر إن كانت، هي الأخرى تلزمها بالمصلحة المشتركة الدولية أم لا.

الفرع الأول: صلاحيات مجلس الأمن

إن صلاحيات مجلس الأمن المحددة في الميثاق تجعله الأداة التنفيذية للأمم المتحدة، وهي الآتية:

(م) ٢٩) يستطيع أن ينشئ الأجهزة المساعدة التي يراها ضرورية لممارسة وظائفه.

(م) ٣٤) يستطيع التحقيق حول كل خلاف، أو وضع بين أمم ليحدد ما إذا كان استمراره يمكن أن يؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدوليين.

(م) ٣٦/١) يستطيع أن يوصي (في حالات المادة ٣٤) بما يراه ملائماً من الإجراءات وطرق التسوية.

(م) ٣٧/٢) «إذا قَدِرَ مجلس الأمن أن استمرار هذا النزاع (بين دولتين) من شأنه، في الواقع، أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدوليين، قرر ما إذا كان يقوم بعمل... أو يوصي بما يراه ملائماً من شروط...».

(م) ٣٨) إذا طلبت كل الدول في خلاف معين، له أن يوصيها بالتسوية السلمية لهذا الخلاف...

(م) ٣٩) «يلاحظ مجلس الأمن ما إذا كان وقع تهديد للسلم أو إخلال به، أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، فيقدم في ذلك توصياته recommandations، ويوصي أو يقرر التدابير measures، التي يجب أن تُتخذ وفقاً للمادتين ٤٢ و ٤٣...».

(م٤٠) يدعو الأطراف في نزاع إلى الالتزام بالتدابير المؤقتة التي يراها ضرورية...

(م٤١) يقرّر التدابير الضرورية، ما دون استخدام القوة المسلّحة، لتنفيذ قراراته، ويدعو أطراف الأمم المتّحدة إلى تطبيق هذه التدابير: قطع العلاقات الاقتصادية، قطع الاتصالات، وسُكك الحديد...

(م٤٢) «إذا قدر مجلس الأمن أنّ التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ (تدابير غير عسكرية) لا تفي بالغرض، أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتّخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية، من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدوليين...».

(م٤٦) هو مكلّف بأن ييلور بمساعدة لجنة الأركان خططاً لاستخدام القوة المسلّحة.

(م٤٧) هو مكلّف بأن ييلور مع لجنة الأركان (م٤٧) خططاً لعرضها على أعضاء الأمم المتّحدة من أجل إقامة منظومة لضبط التسلّح..

وهكذا فمهماًت مجلس الأمن واسعة وخطيرة وتقوم على إنشاء الأجهزة المساعدة، والتحقيق والملاحظة والتقدير والتوصية بـ«اتّخاذ التدابير»، أو باتّخاذ التدابير في حالات محدّدة واستخدام القوة العسكرية.

فما هي قيمة قرارات مجلس الأمن؟ وما هي القيود على أعماله؟ وما هي الصالحيات غير العادلة التي يتمتّع بها؟

١- القيمة القانونية لقرارات مجلس الأمن

يدّعى مجلس الأمن أنّ المادة ١٠٣^(١) من ميثاق الأمم المتّحدة تغطي قراراته، ويذهب بعض الفقهاء إلى أنّ المادة المذكورة تغطي كل القرارات الإلزامية

(١) تنصّ المادة ١٠٣ على أنّ «إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء «الأمم المتّحدة» وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق».

للمنظمات التابعة للأمم المتحدة، فيقول أ. بيلى مثلاً: «إن قرارات مجلس الأمن تسمّع بقيمة أسمى (من سائر التزامات الدول) بموجب أحکام المادة ١٠٣ (من الميثاق)^(١). وينسب بعضهم ذاك إلى الممارسات الواقعية، فيرى إن «المادة ١٠٣ ... تشير إلى أن الالتزامات المترتبة على الميثاق، بالإضافة إلى الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في الميثاق نفسه... (تشمل) الواجبات القائمة على القرارات الملزمة الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة»^(٢). ويدعم هذا الرأي موقف مجلس الأمن نفسه، في العديد من قراراته، التي يفرض فيها عقوبات، حيث يطلب إلى جميع الدول التقييد بأحكام (بعض القرارات) «بغض النظر عن وجود أي حقوق أو التزامات ممنوحة أو مفروضة بموجب أي اتفاق دولي أو عقد تم إبرامه، أو أي ترخيص أو إذن ممنوح قبل تاريخ بدء نفاذ التدابير المفروضة (بقرار المجلس)^(٣).

إلا أن هذا الرأي عرضة للنقد، فقد ذهب السيد ديرييك دووت إلى أنه «قد يكون مستغرباً أن يكون الأعضاء قد وافقوا على أن تكون قرارات مجلس الأمن حتمية التنفيذ على حساب حقوق الأعضاء القانونية»^(٤).

ونحن نرى أن هذا الرأي لا يمكن قبوله لسببين:

أحدهما من النظرية، ومبني على، ويقضي بأن أي قاعدة تنشئ جهازاً وتنمنحه صلاحيات، تكون أسمى مما يضع هذا الجهاز من قواعد. بدليل أن السلطة

(1) A. Pellet, Colloque, op. cit. P. 227.

(2) انظر لجنة القانون الدولي ٢٠٠٦، تجزء القانون الدولي، ماري توسيكيني، ص ١٣١. ١٣١. انظر أيضاً Répertoire de la pratique des organisations des Nations Unies, 1956, vol V P. 330-332

(3) القرار ٦٦٧ (١٩٩٩) (أفغانستان) بتاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، راجع كذلك القرارات ٦٦١ (١٩٩٠) (العراق) ١٦ آب/أوغسطس ١١٢٧، ١٩٩٠ (١٩٩٧) (أنغولا) في ٢٨ آب/أوغسطس ١٩٩٧، ١١٧٣ (١٩٩٨) (أنغولا) ١٢ حزيران/يونيو ١٩٩٨، و١٢٩٨ (٢٠٠٠) أثيوبيا وأريتريا، ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٠.

(4) Derek De Wet, The Impact of security council decisions on dispute Settlement procedure, EJIL, vol. 5 (1994), P. 92.

التشريعية أو السلطة التنفيذية، المؤسستين بواسطة دستور الدولة، لا تساوي القواعد التي تضعانها الدستور قيمة، من هنا فإن القواعد التي تضعها المنظمات الدولية المخولة بواسطة الميثاق لا يمكن أن تساوي الميثاق، فتسمو على كل التزام يتعارض معها.

والثاني منطقيّ، يقضي بأنه إذا كان من المعقول أن تفوت أيّ جهة، على أساس واضحة، جهازاً يستطيع أن يلزمها بواجبات تتعارض مع التزامات قائمة من قبلها، مرة واحدة ويمنع عليها أن تبرم التزامات مستقبلاً تتعارض مع التفويض، كما هو الحال مع ميثاق الأمم المتحدة بنصوصه المباشرة، فليس من المعقول أن تفوت أيّ جهة جهازاً يستطيع في كلّ حين أن يبطل التزامات عقدتها مع جهات أخرى، دون الاعتماد على قواعد قبلت مسبقاً، فيلغى قاعدة «العقد شريعة المتعاقدين». ما يحدث الأضطراب الفظيع في العلاقات الدوليّة.

إذا كانت قرارات مجلس الأمن غير مغطاة بالمادة ١٠٣، فهل هو طليق اليد في ممارسة صلاحياته المذكورة أعلاه؟

٢ - القيود على نشاط مجلس الأمن

إن المنظمة الدوليّة هي من أشخاص القانون الدوليّ، وهي لا تتمادي وتحلّ محلّ الالتزامات بمهمّاتها وتتجاوز الأهداف التي أنشئت من أجلها، لذا فهي مقيدة بكلّ الالتزامات التي تفرضها عليها القواعد العامة للقانون الدوليّ أو صكّها التأسيسيّ أو الاتفاقيات الدوليّة التي هي طرف فيها^(١). ومجلس الأمن هو منظمة دوليّة، فعليه أن يتقيّد بهذه الصكوك.

أ - قيود الميثاق

إنّ مجلس الأمن مقيد بالضرورة بأحكام الميثاق، لسبعين على الأقلّ:
نـ - أنّ في الميثاق قانون إنشاء المجلس، والأمم المتحدة بكمالها وهي

(1) (Réparation des dommages subis au service des Nations Unies, avis consultatif, C.I.J. Recueil 1 949, p. 179).

تشمل المجلس، ولا يجوز لأي مؤسسة، حتى لو كانت سياسية، أن تتجاوز قانون إنشائها أو قانون المنظمة التي تشملها، فقد جاء في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول «شروط قبول الدولة عضواً في الأمم المتحدة» بتاريخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٤٨، «أنَّ الطابع السياسي لجهاز ما لا يستطيع أن يعيه من تطبيق الأحكام الاتفاقية التي تنظمها، عندما تشكُّل هذه الأحكام حدوداً لسلطاته أو معايير لأحكامه. ولمعرفة ما إذا كان جهاز ما يمتلك الحرية في اختيار تعليل قراراته- والتعليق يعني تبيان شرعية القرارات-، تجب العودة إلى دستوره... فليس هناك إذاً أي تناقض بين وظائف الجهاز السياسي، من جهة، والطابع التقييدي للشروط المفروضة تجاهه من جهة ثانية»^(١).

Ii - من الواجب، من جهة أخرى، أن تخضع حقوق وواجبات أي منظمة دولية «إلى أهدافها وظائفها المنصوص عليها أو المقتضاة بحكمها التأسيسي ولو تطُورت بالممارسة».

و حول وجوب تقييد مجلس الأمن نفسه بالمياثق أوردت محكمة العدل الدولية أنه «لكونه جهازاً منبثقاً عن منظمة دولية إنشأتها الدول، فإنَّ مجلس الأمن عليه بالتأكيد أن يحترم أحكام الصك التأسيسي للأمم المتحدة»^(٢).

وقد نصَّ الميثاق على القيود الآتية:

هو يعمل وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها:

م. ١ / ٢٤ - «يعهد أعضاء الأمم المتحدة إلى هذا المجلس «بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلام والأمن الدولي» (و) يعمل مجلس الأمن، في أداء هذه الواجبات وفقاً لمقاصد «الأمم المتحدة» ومبادئها».

م ٢ / ٣٧: وإذا رأى المجلس أنَّ استمرار نزاع ما «من شأنه في الواقع، أن يعرّض

(1) CIJ Rec. 1948 p57, admission d'un Etat aux NU avis consultatif.

(2) interprétation de l'accord du 25 mars 1951 entre l'OMS et l'Egypte, avis consultative, CIJ, rec 1973, § 37.

للحظر حفظ السلام والأمن الدوليّيّ، يقرّر ما إذا كان يقوم بالعمل المناسب «أو يوصي بما يراه ملائماً من شروط حلّ التزاع».

عند قصور سائر الوسائل عن وقف الخطر، يمكن أن يلجأ إلى القوّات العسكريّة لحفظ الأمن والسلام أو لإعادتهما:

وإذا رأى المجلس أنَّ التدابير التي لا تشمل استعمال السلاح «لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تفِ به، جاز له أن يتّخذ بطريق القوّات... من الأعمال ما يلزم لحفظ السلام والأمن الدوليّي أو لإعادته إلى نصابه» (٤٢م).

هذا ويؤكّد الميثاق على أن «لا تستخدم القوّة المسلّحة إلّا من أجل المصلحة المشتركة» (الديباجة - الفقرة الثانية من الأهداف).

وهكذا فإنَّ مجلس الأمن يجب أن يستهدف تحقيق المصلحة المشتركة، في توفير وحفظ السلام والأمن الدوليّين، لا شيء آخر، لكن «وفقاً لمقاصد الأمم المتّحدة».

ب - قيود القانون الدوليّي الأخرى

يرى بعضهم أنَّ مجلس الأمن مقيد، إلى جانب قيود الميثاق، بالأتي:

نـ. القانون العرفيّ، كما يرى الكثيرون، فهذا القانون ملزم لجميع الدول ولجميع المنظمات الدوليّة، بما في ذلك مجلس الأمن، لأنَّ القانون العرفيّ يحظى بالأولويّة حتّى على المادة ١٠٣، التي تحظى بالأولويّة بالنسبة للاتفاقيات الدوليّة، والعرف ليس اتفاقاً، والمادة ٦٤ من قانون المعاهدات «تمّنع أن يفسّر أيّ حكم من أحكام الميثاق بنحو ينافق القوانين الإلزامية سواءً منها القائمة أو التي ستولد... لأنَّ المادة ٦٤ مقتنة للقانون العرفيّ»^(١). وتنصّ المادة المذكورة على أنه «إذا برزت قاعدة آمرة جديدة في القانون الدوليّ العموميّ général، فكلّ معاهدة موجودة تتنازع مع هذه القاعدة تصبح لاغية وتنتهي».

(1) Irene couzigou. Le conseil de sécurité doit-il respecter les droits de l'homme, rs.sqdi.org/volumes/20.1_couzigou.pdf · PDF file p 130.

ii – القواعد القطعية *jus cogens* في القانون، وهذه لقواعد في بلورة دائمة، إذ يرى دي ونوكامبر في تقويض سلطات الدول إلى الأمم المتحدة عملية مستمرة تأخذ بالحسبان بروز قواعد قطعية^(١). كما أكدت محكمة عدل الاتحاد الأوروبي أيضاً تقييد مجلس الأمن بالقواعد القطعية، كما سترى.

iii – القواعد الأساسية لحقوق الإنسان: هي ملزمة سواء عدّت من القواعد القطعية أم لم تعدّ. وإذا كان الميثاق لم يركّز كما يجب على حقوق الإنسان، فذلك لأنّه «في لحظة بلورة هذه الاتفاقيات (الاتفاقيات حقوق الإنسان الدولية)، كان يبدو مستحيلاً أن تعتمد المنظمات الدولية على حقوق الإنسان»^(٢).

يرى بعضهم أنّ المجلس مقيد، بالحدّ الأدنى، باحترام الحقوق والحريّات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي يتوجّب احترامها في أوقات السلم وال الحرب، بينما يرى آخرون أنّ المجلس ملزم باحترام الحقوق والحريّات التي تنظمها الاتفاقيات حتّى ولو لم توقع من قبل جميع الدول، ذلك لأنّ حقوق الإنسان الأساسية هي من القواعد القطعية، فليس إذاً لمجلس الأمن أن يخرق قواعد حقوق الإنسان، فإذا خرقها بتدبير يطال حقوقاً أساسية، فهذا التدبير يكون تجاوزاً للصلاحيّة *ultra vires* .. ثمّ لأنّ انتهاك هذه الحقوق سيؤدي، من جانب من تضرّروا، إلى ردود فعل ونزاعات قد تخرج عن السيطرة.

iv – الاتفاقيات التي يبرمها مع أطراف أخرى

إن قاعدة «العقد شريعة المتعاقدين» تلزم كلّ من يتعاقد مع آخر، أيّاً كان مركزه، بما في ذلك المنظمات الدوليّة، ومنها مجلس الأمن، فحوال اتفاق المقرّ بين الولايات المتحدة والمنظّمة الدوليّة، قررت محكمة العدل الدوليّة أنّه «ليس من

(1) De Wet et Nollkaemper, Review of Security Council Decisions by National Courts » (2002) pp189-90.

(2) Robert Kolb, Gabriele Porretto et Sylvain Vité, dir., L'application du droit international humanitaire et des droits de l'homme aux organisations internationales.

ينازع في أنّ الاتّفاق (الخاصّ بالمقرّ) هو معاهدة سارية المفعول، تفرض نفسها على الأطراف»^(١).

وخلص المحكمة إلى «أنّ مجلس الأمن ملزّم باحترام الالتزامات التي تقيد المنظمة، ولا يستطيع أن يتلافى مثل هذا الالتزام إلا وفقاً لقاعدة – قاعدة من قانون المعاهدات مثلاً – تعطيه الحقّ في أن يبطل التزاماً اتفاقياً أو يعلّق تطبيقه»^(٢).

فهل يعفى مجلس الأمن من احترام هذه القيود؟ وكيف؟

كان بعضهم يرى، وما يزال، أنّ مجلس الأمن جهاز طليق اليد، سيّد نفسه، يقرّر ما يشاء حتّى ليخيل للناس أنّ قراراته، خصوصاً المتّخذة تحت الفصل السابع، قدر لا فكاك منه، فهي مُلزمة للدول، التي لا تملك إزاءها حولاً ولا قوّة، وبها يستطيع المجلس أن يتصرّف ويتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، دون أن يتقيّد بأيّ قيود.

ويتذرّع فريق من هؤلاء الفقهاء بالصلاحيّات الاستنسابيّة، وكذلك بالصلاحيّات الضمنيّة ليدلّل على صحة موقفه.^(٣)

v – حسن النية *bona fides, bonne foi*

حسن النية «هو اعتقاد إنسان أنه في وضع منسجم مع القانون، ووعيه بأنه يتصرّف دون أن يضرّ بحقوق الآخرين. وهو فكرة تستعمل غالباً في (التشريع) للتخفيف من حدّة تطبيق القواعد الوضعية»^(٤).

يعدّ حسن النية مبدأً قانونياً عامّاً، وقد نصّت المادة ٢/٢ من الميثاق على أنه: «لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعاً الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون في حسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق». ويجب أن يفهم من هذا الكلام أنه على الأعضاء في المنظمات الدوليّة

(1) CIJ, rec 1988, p. 15 § 7.

(2) Ibid. § 15.

(3) Christian Dominicé L'ordre juridique international entre tradition et innovation, Deuxième partie. Organisation internationale, Le Conseil de sécurité et le droit international1. § 15.

(4) Dictionnaire du droit privé, Serg Braudo, article: bonne foi.

نفس الواجب، إما بصفتهم، هم أيضاً أعضاء في الأمم المتحدة، وإما عن طريق التبادلية، فإذا كان الأعضاء عامة ملزمين بحسن النية في قيامهم بالتزاماتهم، فعلى المنظمات كذلك أن تقوم بالتزاماتها بحسن نية. وهذا ما أكدته المادة ٢٦ من اتفاقية قانون المعاهدات لسنة ١٩٦٩ التي نصت على أن «كل معاهدة نافذة ملزمة لأطرافها وعليهم تنفيذها بحسن نية».

وقد تواتر الاجتهاد على اشتراط حسن النية في تنفيذ الالتزامات الدولية. ففي قراريها في قضية التجارب النووية الفرنسية^(١)، وفي قضية الحوادث الحدودية بين نيكاراغوا وهندوراس^(٢)، أكدت محكمة العدل الدولية أن مبدأ حسن النية هو أحد المبادئ الأساسية التي تحكم إنشاء الالتزامات القانونية وتنفيذها».

«يلعب حسن النية دوراً أساسياً لدى جماعة الأعضاء في المنظمة الدولية. فحسب تعبير مولر، هو يمثل المخمر القانوني لروح الجماعة داخل المنظمة، هو يخفّف فيها من حدة (متطلبات) السيادة تجاه الغaiات المشتركة: «إن شرط حسن النية (في المادة ٢/٢ من الميثاق) كان من أجل ذلك معداً ليخفّف من حدة مبدأ السيادة الذي يقوّض فعليّاً الأساس الذي يرتكز عليه وجود التوافق المشترك»^(٣).

إن حسن النية يشكّل، بنحو أو باخر، شرطاً وجودياً للعمل المشترك.^(٤) وإلى هذه، فحسن النية هو هنا مبدأ تأسيسي يستخدم أساساً قانونياً لالتزامات المصالحة والتعاون بين الأعضاء من أجل تحقيق الأهداف المشتركة... إن حسن النية يؤمن وظائف مختلفة في المنظمة الدولية، كوظيفة القيادة في التفسير

(1) Essais nucléaires, CIJ. Rec 1974, P. 268 § 46 et P. 473, § 49.

(2) Case Concerning Border and Transborder Armed actions, Nicaragua v Honduras, 20 dec. 1988 P. 105 § 94.

(3) J.P. Müller, «Article 2 (2) of the Charter», dans : B. Simma (éd), The Charter of the United Nations — A Commentary, Oxford, 1995, p. 94, rapporté par Robert KOLB in RÉVUE BELGE D'EDROIT INTERNATIONAL 1998/2 — Éditions BRUYLANT, Bruxelles LA BONNE FOI EN DROIT INTERNATIONAL PUBLIC (1) P.721

(4) Ibid., p. 92.

الذاتي للنصوص المشتركة. لكن المظهر الأكثر إثارة للاهتمام هو قدرته على تأسيس واجبات نوعية نابعة من الحاجة العامة للتضامن والتعاون، عندما تهاصر أزمات تأسيسية أو ثغرات في النصوص عمل الجهاز المشترك. فهنا يبلغ المظهر الغائي أقصى مداه.

مثال ثان يلامس الثغرات في النصوص يقوم على اشتقاق الواجبات النوعية للتعاون انطلاقاً من المبدأ العام لحسن النية. (وهذه وظيفة تقليدية للمبادئ العامة للقانون) ^(١).

وفي قرارها المتعلّق باتفاق المقرّ بين منظمة الصحة العالمية ومصر، بدأت المحكمة بالقول: إنّ مجرد واقعة أن تكون عضواً في منظمة دولية» يرتب بعض الالتزامات المتبادلة كالتعاون وحسن النية^(٢).

٣ - الصالحيات غير العاديّة لمجلس الأمن

تشمل هذه الصالحيات السلطات الاستنسابية، والصالحيات الاستثنائية والسلطات الضمنية، وستناقش إلى جانبها مسألة حق النقض.

٤ - الصالحيات الاستنسابية

يعتقد الكثيرون من الكتاب أنّ مجلس الأمن يتمتع بسلطات استنسابية، فهو ليس مقيداً بالنصوص التي قد تعيق تحركه للحفاظ على السلم والأمن الدوليين أو لإعادتها. ثم هنالك من يركّز على أنّ الميثاق لم ينصّ على التصرف وفقاً لأحكام الميثاق، بل وفقاً للأهداف والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق. ثمّ هناك مصطلح «الملائمة» (malième) appropriée، appropriés الوارد في المادة ٢ / ٣٧، في ما يراه من شروط لمواجهة نزاع يمكن «أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدوليّ». وهذا الأمران يفسحان في أوسع المجالات للصالحيات الاستنسابية.

(1) R. Kolb op cit. P 722 et suiv.

(2) interprtation de l'accord du 25 mars 1951 entre l'OMS et l'Egypte, avis consultatif, CIJ, Rec 1980 P. 73. §43 .

فالتصرُف وفقاً للأهداف، وإن كانت محدّدة في الميثاق، في الفصل الأول (م ١ و ٢)، هو أمر على قدر من الغموض، يسمح بحرية أوسع في الحركة.

غير أنّ من يعارض تقييد سلطات مجلس الأمن، لا يسلّم بأن يتتجاهل المجلس المصلحة المشتركة، بل يعترف له بحرية استخدام ما يراه من الوسائل لتحقيقها.

فالحقوقي النمساوي الشهير هانس كلسن، إذ يعطف المادة ٢٤ على المادة ١ / ١ من الميثاق ليصل إلى إقرار الصلاحية الاستنسابية، ثم إلى مبدأ تجاوز القانون العادي في الظروف الاستثنائية، يقول: إنّ عمل مجلس الأمن يجب أن ينسجم مع «أهداف ومبادئ الأمم المتحدة» (وفي مقدمتها المصلحة المشتركة الدوليّة)، لا أن يتطابق مع القانون الدوليّ، فهو مكلّف بإعادة الأمان وليس بإعادة القانون. وفي إطار الفصل السابع تحديداً، فهو يشكّ في أن يأخذ المجلس بالاعتبار مبادئ العدالة والقانون الدوليّ عندما يقرّر التدابير الجماعية لحفظ السلم أو إعادةه، فعمل المجلس لا يسمح له بأن يتلزم في كلّ الظروف بالقانون الدوليّ. إنّ المجلس يستطيع أن يخلق قوانين جديدة لحالات جديدة، ثم إنّ استعمال القوّة يسمح له باستبعاد الشرعيّة الدوليّة لإرساء السلم والأمن الدوليّين (وهما في طليعة المصالح المشتركة) اللذين يبيّنان هدفه الأولى^(١).

إلاّ أنه، وفي رأي أكثر تفصيلاً، تنطلق فيه من المادة ٣٧، تردّ السيدة هجّنس على الذين يعارضون العدالة بالقانون الدوليّ، ليفسحوا المجال لمجلس الأمن لممارسة المزيد من السلطة الاستنسابية، دون أن تخرج كثيراً عن موقف كلسن، فتقول: «أنا لا أعتقد أنّ مصطلح «ملائمة» appropriate, appropriés، في المادة ٢ / ٣٧ أدخل مناقضاً للقانون الدوليّ. أكثر من هذا، كان يقصد بهذا المصطلح تلافي حرية تصرّف واسعة في إطار القانون الدوليّ. وتطرح الكاتبة السؤال: «هل تعيق متطلبات التقرير وفقاً لمبادئ القانون الدوليّ مجلس الأمن بشكل غير معقول في حلّ النزاعات؟ وهل يكون من الأفضل أن يقرّر ذلك وفقاً لمبادئ العدالة

(1) Hans Kelsen, The law of the United Nations, A critical analysis of its fundamental problems, London: Institute of World Affairs, 1950, à la page 733.

ووحدها؟ إنّ مبادئ العدالة، إذ تعدّ أهدافاً جديرة بالثناء، تبدو ذاتية subjective أكثر بشكل واضح كمعايير من مبادئ القانون الدولي العمومي général. إنّ المطالبة بجعل مجلس الأمن غير مقيد بمراعاة القانون هي عاديّة... إنّ القانون يعيق مجلس الأمن في بحثه عن السلام. ففي أيّ حادث هناك فرق جوهريّ بين استخدام أو توظيف القانون الدولي من قبل مجلس الأمن، وبين استخدامه من قبل جهاز قضائيّ صرف.

وهنا مرّة أخرى عودة إلى المجادلة بشأن الالتزام بالقانون أو عدم الالتزام، ولكن من أجل تحقيق المصلحة الدولية المشتركة^(١).

وفي موقف أكثر مرونة ينطلق السيد سوريل من مقولته: «شرعية الهدف والأداة معاً»، ليتساهل مع مجلس الأمن دون أن يسمح له بتجاهل القانون، فيقول: «إنّ عمل مجلس الأمن يظهر تماماً ازدواجيّة القانون الذي يشكل في الوقت نفسه هدفاً نبغي الوصول إليه...إذاً هو إكراه يجب التزامه لتوفير الانسجام العام، وأداة لإدراك الهدف. فالاداة في نطاق الحديث حول النظام الجديد هي قانونية (السلطات المخولة إلى المجلس للحفاظ على الأمن)، ولكنّ الهدف هو أيضاً قانوني: نظام دولي مؤسس على قيم مشتركة. من هذا المنظور لا تكون المنظمة متحرّرة من القانون الذي يشكل احترامه، على العكس، هدفها بعيد. فهل تستطيع من أجل بلوغه أن تتجاهل احترام القانون، أن تتركه جانباً بحجّة أنّ هذا التجاهل يخدم الهدف النهائي بشكل أفضل؟ في غياب المراقبة، لا يكون الجواب إيجابياً بالضرورة. فالنظام المعياريّ (ما يجب أن يكون) ينبغي أن يتواافق مع النظام التجاريّ (الحقيقة). فالنظامان يتواجهان ولكن لا يتنافيان»^(٢).

(1) voir Rosalyn Higgins, in Journal of international law, vol. 64, no 1. Voir aussi Chachter, the quasi-judicial role of the security Council and the General Assembly, in AJIL, 1964/58, PP. 960,961.

(2) Marc Sorel in Colloque de Rennes, op. cit.P. 46.

ويغالّي بعض السياسيين، من الذين يقرّرون في سياسة مجلس الأمن، فيذهب إلى أنّ مجلس الأمن ليس ملزماً بتطبيق القانون، لأنّ فعله هو القانون، بل هو نفسه القانون، وهذا ما يقرّره جون فوستر دالاس، وزير خارجيّة أميركيّ سابق، فيقول: «ليس مجلس الأمن جهازاً يطبّق، بكل بساطة، قانوناً متفقاً عليه، بل إنّه القانون نفسه»^(١).

ولعلّ الاجتهد الدوليّ كان يساير هذا الاتّجاه، فقد ورد في قرار محكمة العدل الدوليّة، في قضيّة «النتائج القانونيّة على الدول للوجود الجنوبيّ المستمرّ في ناميبيا»، في ٢١ حزيران / يونيو ١٩٧١ : «إنّ المادّة ٢٤ من الميثاق تمنح مجلس الأمن السلطات الضروريّة لاتّخاذ (التدابير التي يراها ضروريّة). ففي الفقرة الثانية من هذه المادّة، لا تُستبعد الإشارة إلى السلطات الخاصّة الممنوحة إلى مجلس الأمن بموجب بعض فصول الميثاق، وجود السلطات العامّة التي تسمح له بأن يتحمّل مسؤوليّاته المذكورة في الفقرة الأولى (من المادّة نفسها). وفي هذا الصدد يمكن الإحالّة إلى تصريح الأمين العامّ الذي قدّمه إلى مجلس الأمن بتاريخ العاشر من كانون الثاني / يناير ١٩٤٧ ، الذي جاء فيه: «إنّ سلطات المجلس الواردة في المادّة ٢٤ ، ليست محدودة بالصلاحيّات الخاصّة (النوعيّة spécifiques) المذكورة في الفصول السادس والسابع والثامن والثاني عشر... فأعضاء الأمم المتّحدة اعترفوا لمجلس الأمن بصلاحيّات تتّصل بالمسؤوليّات الواقعّة على عاتقه فيما يخصّ حفظ السلم والأمن الدوليّين. فالقيود الوحيدة هي المبادئ والأهداف الواردة في الفصل الأوّل من الميثاق»^(٢).

ويذهب بعض الفقهاء إلى أنّ أعمال مجلس الأمن يمكن أن تخلق أعرافاً جديدة تصبح ملزمة بمرور الزمن، ولكنّ هؤلاء لا يتبنّهون إلى أنّ العرف الدوليّ يحتاج إلى ما يشبه الإجماع الدوليّ، لا أنّ يبني على موقف عدد قليل من الدول، هي دول

(1) John Foster Daallus, War or peace, the Mac Milan company, new York, 1950,p. 194.

(2) voir arrêt, conséquences juridiques pour les Etats de la présence continue de l'Afrique de sud en Namibie. Rec. 1971 p.40.

مجلس الأمن الأُمن الخمس عشرة. وهذا ما ينبه إليه القاضي بجاوي بقوله: «ليس ما يمنع في المبدأ أن تخلق الدول عرفاً جديداً داخل المنظمة الدولية نفسها، في إطار نشاط هذه المنظمة، لكن شرط أن تكون المنظمة عالمية حقاً، وأن تخلق الدول العرف داخل العضو الأكثر تمثيلاً. فالتركيب الضيق جداً لمجلس الأمن لا يؤهل لهذه الوظيفة»^(١).

وقد رأت محكمة العدل الدولية في قضية قبول الدول في الأمم المتحدة «أن الاعتراف للعضو (مجلس الأمن) بسلطة استنسابية غير محدودة... في تطلب الشروط الجديدة... لا يختلف مع نفس طابع التنظيم الذي يشكل، بالصلة الضيقة التي يقيمها بين صفة العضو والمحافظة على مبادئ وإلزامات الميثاق، تنظيماً قانونياً في مادة قبول الدول»^(٢).

ونحن في النتيجة، وأيّاً كان الموقف من الصالحيات الاستنسابية، يمكننا القول: إنّ السلطة الاستنسابية لا تعني السلطة المطلقة، وإن كانت تسمح للجهاز المعنى بممارسة صالحيات يقدر هو ملاءمتها لمواجهة حالة ما، إلّا أنها تبقى مقيدة بالإطار العام الذي يرسمه الدستور أو العقد، وقد حدّدت، من جهة، بالأهداف والمبادئ (م ٤ / ٢٤)، ومن جهة أخرى، بالميثاق نفسه (م ٢٥). كما أنها محددة بصدق الواقع والمعطيات التي يتم التذرّع بها، إلى جانب أن يكون المحرك هو المصلحة العامة. فقد جاء في قرار تاديتش الصادر عن غرفة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغو سلافيا السابقة:

«إنّ مجلس الأمن «يمارس صالحيات استنسابية واسعة بناءً على أحكام المادة ٣٩ من الميثاق، لكن هذا لا يعني أنّ سلطاته غير محدودة. فهو جهاز من أجهزة منظمة دولية أقيمت بواسطة معايدة تشكّل إطاراً دستوريّاً لها، وبهذا يكون مجلس الأمن خاضعاً لبعض القيود الدستورية، ومهمماً اتسعت صالحياته... فهذا لا تستطيع في أيّ حال أن تتجاوز حدود صالحيات المنظمة بمجموعها، هذا إذا

(1) Bedjaoui, op. cit. p 270.

(2) CIJ Rec. 1948 p57, admission d'un Etat aux NU avis consultatif.

لم نذكر حدوداً أخرى نوعية spécifiques أو تلك التي تنتج عن التوزيع الداخلي للصلاحيات في المنظمة. وعلى كل حال فلا نصّ الميثاق ولا روحه يجعلان مجلس الأمن بمنأى من القانون legibus solutes. فال المادة ٢٤، خاصة بعد أن أعلنت في الفقرة الأولى أنّ أعضاء الأمم المتحدة، يعهدون «إلى مجلس الأمن بالتابعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين»، فرضت عليه في الفقرة الثالثة أن يقدم تقريراً (أو أكثر) إلى الجمعية العامة. كما قضت في الفقرة الثانية أنه يعمل، في أداء هذه الواجبات، «وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها^(١)».

إن الصلاحيات الخاصة (النوعية spécifiques)، الممنوحة لمجلس الأمن لتسمح له بالقيام بواجباته هي محددة بالفصل السادس والسابع والثامن والثاني عشر. ونصّ الميثاق يهدف إلى صلاحيات نوعية لا مطلقة. «وحتى فيما خصّ تعبير «التهديد ضدّ السلم» ذي الطابع السياسي فإنّ المحكمة لا تسمح بصلاحية غير محدودة. فقد جاء في القرار المذكور: «...إذا كان من الأسهل إعطاء تعريف قانوني لـ« فعل العدوان»، فإنّ التهديد ضدّ السلم هو سياسي أكثر منه شيئاً آخر. لكنّ القرار القاضي بأنّ هناك تهديداً للسلم، ليس استنسابياً بالكامل، لأنّه يجب أن يبقى، على الأقلّ، في حدود أهداف ومبادئ الميثاق». وما يمكن أن نقرّره في هذا الخصوص هو أنّ مجلس الأمن، في صلاحياته الاستنسابية يجب أن يكون دائماً رائده المصلحة الدولية المشتركة.

هذا ما يشدد عليه Sir Franklin BERMAN، الذي يرى أنه في الجانب الخاص باستعمال القوة مثلاً، «وحتى يمكن التدخل للدفاع عن المصلحة المشتركة، يكون الشرط المهم هو أن يعرض التهديد للخطر (هذه) المصلحة المشتركة، وليس المصلحة الخاصة للدول. وقد عبر الأمين العام للأمم المتحدة عن هذا الرأي بالنسبة لإبادة جنس بشري Genocide أو التطهير العرقي أو أيّ جريمة أخرى ضد الإنسانية، بالقول: إنّ هذه الجرائم لا تهدّد الأمن والسلم الدوليين فقط، بل هي تهدّد البشرية كلّها، ولذا عليها ألا تنتظر حمايتها من مجلس الأمن وحده.

(1) TPIY, procureur/ D. Tadic et A.»Dulle», le 2 octobre 1995, § 29.

ويضيف: «إن التهديد شرط لاستعمال القوّة. إن الاستخدام الحرفيّ لعبارة «التهديد» هو استخدام مقصود، وذلك عطفاً على مهام مجلس الأمن، الذي ينطّ بـه حفظ الأمان والسلم الدوليّين من أيّ تهديد، فعبارة «تهديد» تشمل ضمناً انتهاك السلم وأفعال العدوان». وقد اشترطت المادة ٣٧/٢ من الميثاق الواقعيّة في تهديد السلم والأمن^(١)، كما رأينا.

وهذا هو الموقف الذي تبناه الأمين العام للأمم المتّحدة في خطابه الافتتاحي للجمعية العامة في ٢٠ أيلول ١٩٩٩^(٢).

ii – الصلاحيّات الاستثنائيّة

أمّا الصلاحيّات الاستثنائيّة، فلا بدّ أن تكون المصلحة المشتركة من ورائها هي الهدف، ومن باب أولى. ذلك أنّ الظروف الاستثنائيّة دولياً تهدّد البشرية، ودفع التهديد أهمّ المصالح الدوليّة المشتركة، فإذا كان القانون العادي لا يستطيع تأمينها، فيجب اللجوء إلى السلطات الكفيلة بتحقيقها مهما تجاوزت هذا القانون. غير أنّ على المجلس أن يكتفي باستخدامها للأغراض الاستثنائيّة. وينبغي أن تكون ممارسة هذه السلطات محدودة زمنياً وأن تخضع للاستعراض الدوري، وينبغي على المجلس أن يسمح، كقاعدة عامة، بتمثيل الدول المتضررة (من قبيل تلك التي بموجب المادتين ٣١ و٣٣ من ميثاق الأمم المتّحدة)^(٣) والأفراد، كلما أمكن، وينبغي على المجلس بصفة عامة عدم البُت إلا فيما يلزم البُت به، وينبغي عليه أن يراعي الاستجابات المؤقتة عوضاً عن الحلول الدائمة، وعليه أوّلاً وآخراً، أن يراعي قاعدة التنااسب بين الإجراء المتّخذ من قبله وبين الحالة التي يعالجها.

(1) SIR FRANKLIN BERMAN, op. cit.

(2) SECRETARY-GENERAL PRESENTS HIS ANNUAL REPORT TO GENERAL ASSEMBLY, SG/SM/7136 GA/9596, Press Release.

(3) تنص هاتان المادتين على: م ٣١: لكل عضو من أعضاء «الأمم المتّحدة» من غير أعضاء مجلس الأمن أن يشترك بدون تصويت في مناقشة أيّة مسألة تعرض على مجلس الأمن إذا رأى المجلس أن مصالح هذا العضو تتأثر بها بوجه خاص.

م ٣٣ – ويدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى أن يسروا ما بينهم من التزاع بتلك الطرق إذا رأى ضرورة ذلك.

وعن أهمية وجود الحدود يرى السيد ولغانغ أنّ سلطة مجلس الأمن «الاستنسابية، المبنية على الفصل السابع هي واسعة، ولكنها مع ذلك محدودة، وجود الحدود هو ما يميز السلطة الاستنسابية عن التحكم الكيفي»^(١).

iii – السلطات الضمنية لمجلس الأمن

يرى بعض الفقهاء والسياسيين أنّ سلطات مجلس الأمن يجب ألا تقتصر على ما ورد في الميثاق بشكل صريح، ولا على السلطات الاستنسابية المتعارف عليها، فلا بدّ من أن يمتلك المجلس كافة السلطات التي تمكّنه من القيام بمهامه. وهي ما يسمّونه «السلطات الضمنية».

يقول العلامة سوريل معلقاً على سلطة مجلس الأمن: «إنه لمن النادر أن يطرح السؤال حول حقيقة هذه السلطة و حول استنسابيتها الفعلية. فالسؤال إذاً بسيط: ماذا إذا كانت سلطة مجلس الأمن أكثر من سلطة استنسابية، لتمتد إلى شكل من التحكم (arbitraire)؟ إنّ الجواب الإيجابي مزعج، إذ لا يتناء أحد في حقيقته.^(٢)

ويذهب بعضهم أبعد من ذلك، فيميّز بين قرار التأسيس الخاضع لإرادة الدول المؤسّسة وبين الصلاحيات. فيقول: رغم أننا من الرأي الذي يرى أنّ فعل acte إنشاء المنظمة الدوليّة لا يحمل تحويلاً للصلاحيّة (من قبل الدول إلى تلك المنظمة)، فإننا نعتقد أنّ من الواجب التمييز بين عمل الإنشاء بصفته عمل تأسيس للمنظمة ومصدراً للإطار الحقوقي الذي يحدّد عملها، وعملية منح الصلاحيات التي بدونها لا يستطيع هذا الشخص الجديد، الذي يتميّز عن أولئك الذين كانوا في أساس إنشائه، أن يحقق الأهداف التي أوُجدَ من أجلها. فعدم تجانس أشخاص القانون هو أحد الأسس لمنح الصلاحيات وتوزيعها بين الدول التي أنشأت المنظمة وبين المنظمة نفسها»^(٣).

(1) Wolfgang op. cit., P. 104. see A. Peters, the responsibility to protect and the permanent Five, in J. Hoffman and A. Nollkaemper(eds) p. 200.

(2) Sorel, Jean-Marc, le caractère discrétionnaire des pouvoirs du Conseil de Sécurité, RBDI, 2004/2, P.465.

(3) The Hague, London, new York, kluwer law international 2002, pp.550, 551.

وتقول فاطمة رعش: «إن قاعدة الصلاحية ترسم الحدود الحقيقية لنشاط (action) الجهاز محددة شروط استخدام السلطات الممنوحة له. ولكن وجود قاعدة الصلاحية يجب ألا يحصر الجهاز في نشاط (action) لا يكفي بالنسبة إلى المهام الواقعه على عاته. من هنا كانت فائدة نظرية «السلطات الضمنية»، إلى جانب استنسابية النشاط، التي توفر مرونة في عمل الجهاز.

إن مجلس الأمن هو المسؤول الرئيسي عن حفظ السلم والأمن الدوليين. هذه الصلاحية الحصرية، التي يمنحه إياها الميثاق، تؤمن له حقل تدخل خاص. يضاف إلى ذلك أن غياب أي معيار يسمح بتوصيف الواقع، التي تشكل تهديداً ضد السلم، يجعل منها فكرة قابلة للتوسيع المستمر تبعاً لمتطلبات اللحظة.

هذا التوسيع لا يمكن أن نعده بنفسه مناقضاً للميثاق، لأنّه ملازم له.

إن التوسيع الذي تعرضت له فكرة التهديد ضد السلم والأمن الدوليين قد أتى ب مباشرة توسيعاً في الصلاحية الموضوعية للمجلس»^(١).

ويعلق السيد بيلا على هذا النقاش بالقول: «من غير الواضح كم أنّ أعمال المجلس تناسب مع العناوين الأساسية للأفعال التنفيذية (المفترض أن تقتصر صلاحية المجلس عليها)، فهذه التوصيفات يمكن أن تتلاءم مع الأعمال التي تقوم بها الأجهزة السياسية في الحكومات الوطنية، ولكن الانتقاد الأكبر ينصب على القيود التي تحدّ من سلطة المجلس، والموقف وفقاً للبروفسور «بيلا»: ليس لا شيء ولكن ليس أكثر من قدر معين، فالج المجلس مقيد بالميثاق الذي يشترط عليه أن يعمل وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة (المادة ٢٤/٢). أمّا القيود الأخرى فهي القواعد الآمرة والقواعد المتفق عليها بشكل قاطع والتي تسمى على الانفaciات»^(٢).

ونحن نرى أن السلطات الضمنية هي السلطات التي تمكّن مجلس الأمن من

(1) Raach, Fatma, la compétence externe du Conseil de sécurité, www.juridicas.unam.mx.

(2) A. Pellet, colloque de Rennes, op cit.

القيام بالمهامات الموكلة إليه، إذًا هي تدخل في باب الوسائل المسهّلة لممارسة الصلاحيّات، دون أن تنتهك القواعد الأمرة وأهداف الميثاق وسائر القواعد الإلزامية في القانون الدولي العمومي^(١)، وفي مقدمتها المصلحة الدوليّة المشتركة. فتجاهل المصلحة المشتركة يتناقض مع كلّ ما قدّمناه حول هذه المصلحة. من هنا يرى الكثيرون ضرورة تقيد مجلس الأمن بالقواعد التي يفرضها القانون الدولي، وخاصة القواعد الأمرة وميثاق الأمم المتّحدة، وحتى بسيادة الدول أو الحقّ بتقرير المصير وبالعدالة أو الأخلاق، إلى المصلحة الدوليّة المشتركة.

iv- حق النقض (الفيتو)

لكنّ حقّ النقض (veto) المعترف به لكلّ واحدة من الدول الخمس الكبرى، المستخلص من المادة ٢٧-٣، يعطي أيّاً منها الحقّ برفض ما يقرّره العالم أجمع، لا يتعارض ذلك مع المصلحة الدوليّة المشتركة؟

يرى بعضهم أنّ على المجلس أن يعمل بالتوافق وتحقيق المصلحة المشتركة، التي، برأينا، يمكن بذلك أن تتحقق بشكل أفضل، «من واجب مجلس الأمن ألا يتخلّى عن الجماعية الضروريّة لحسن سير عمله مهما كان ذلك شاقًا». ويجب أن يكون هاجسه، في إدارة أعماله، التفاهم والمصلحة المشتركة، وليس التهديد بحقّ النقض أو بقوّة مجموعة من الدول أيّاً تكون. ويجب بالتالي أن يلقى التوافق المحرز بين الأعضاء الدائمين دعماً أكثر حزماً من أعضاء المجلس الآخرين، ومن مجموع الدول الأعضاء، على نحو أعمّ، كي تكون قراراته فاعلة ومستدامة في الوقت نفسه»^(٢).

وأيّاً يكن الأمر، فإنّ هذا الحقّ يجب أن يبقى محكوماً بالسعى لحفظ السلم والأمن الدوليّين الذي لا يكفّ الميثاق عن تأكيده، فتكون في هذه الحالة وجهة نظر الناقض نابعة هي الأخرى مما يراه مصلحة مشتركة، وإن اختلفت مع وجهة

(1) voir Ibid. pp. 223 et suivantes.

(2) Voir Journal of Terrorism research, Le 11 décembre 1946, op. cit.

نظر الآخرين، وهذا أمر يمكن أن يكون طبيعياً، إذ في ممارسة الديمقراطية، عندما ترخص الأقلية لموقف الأكثريّة فهذا لا يعني أنها أصبحت تعدّ موقفها خاطئًا، بل تراه الأكثر خدمة للمصلحة العامّة. علماً أنّ الميثاق احتاط في المادة نفسها، بشكل ما، مانعاً الدولة الطرف في نزاع من التصويت بشأنه.

٣ - تصريحات مجلس الأمن

إنّ حجم وطبيعة القرارات، التي يصدرها مجلس الأمن، تتغيّر بتغيّر الظروف الدوليّة، ففي المرحلة الأولى بعد نشوئه، وخلال ٤٠ سنة، أصدر المجلس ٢٤ قراراً تحت الفصل السابع، أمّا في العام ١٩٩٣ وما تبعه من السنوات فإصدر المجلس سنويّاً تقريباً العديد من هذه القرارات، وتوسّع في تنوع طبيعتها، حيث شملت وضع القواعد العامّة وإنشاء المحاكم وفرض عقوبات اقتصاديّة وحماية المدنيّين والإدارة المؤقتة للاقاليم.

ولم يكن مجلس الأمن يرى نفسه دائمًا ملزماً بالتقيد الحرفيّ، ولا حتّى الدقيق بقيود ميثاق الأمم المتّحدة، ولا بالقانون الدوليّ، ولا بالمصلحة الدوليّة المشتركة بشكل خاصّ، بل كان على مدى السينين، يفسّر مسؤوليّته الرئيسيّة عن صون السلام والأمن، ليس فقط بتوسيعها إلى الحالات (غير المنشورة) المتصلة باستخدام القوات المسلّحة في العلاقات الدوليّة، إنّما أيضًا بمساندة من يمارسون حرمان الشعوب من حقّها في تقرير المصير، والانتهاكات الجسيمة والمنهجيّة لحقوق الإنسان (بما فيها إبادة جنس بشريّ والفصل العنصريّ والأبارتاياد والتطهير العرقيّ)، وانتهاك القانون الدوليّ الإنسانيّ، وأعمال الإرهاب والقرصنة. مع أنّ المجلس كان ملزماً باستخدام صلاحيّاته بموجب الميثاق للعمل من أجل حماية مجموعة كبيرة ومتّوّعة من مصالح المجتمع الدوليّ بأجمعه.

وإذا كان في بدايات نشاطه حرص على أن يؤسّس قراراته على موادّ معينة من الميثاق، إلاّ أنه بدأ يتخلّى عن تحديد الموادّ ليحيل إلى الميثاق على نحو عامّ، ليمنح نفسه أوسع مساحة من الحرية في تصريحاته، ثم لم يعدّ يرى ضرورة لتأسيس القرارات، رغم ما يثيره هذا الأمر من صعوبات في الفهم والتقويم.

وإلى هذا فغالباً ما يلجأ المجلس إلى الانتقائية في تصرّفاته لصالح القوى المهيمنة.

وإذا كانت المصلحة المشتركة بالأهمية التي بيناها، بحيث تشكّل الغاية النهائية لكلّ قانون، وإذا كانت «الشرط الإيجابي لشرعية العمل الإداري»^(١)، وللقانون العام، بل وللقانون برمتّه، وإذا كانت المنظمات الدوليّة ملزمة بتوخي هذه المصلحة، وإذا كان مجلس الأمن لا يشذّ عن هذه القاعدة، إذن يتوجّب عليه ألاّ يغادر هذه المصلحة في أيّ من قراراته. لأنّ يدير لها ظهره ويعمل لصالح هذه الدولة أو المجموعة من الدول. ثمّ أنّ المصلحة المشتركة لم تؤمّن أيضاً من خلال تجاوز مجلس الأمن صلاحيّته، من جهة لأنّ هذا التجاوز يصطدم بصلاحيّات أجهزة أخرى فيعيقها عن أداء مهامّها، أو على الأقلّ، يؤدّي إلى التمرّد، فيكون الضرر أشدّ من الخدمة المزعومة للمصلحة المشتركة، ومن جهة أخرى، لأنّه استخدماها واقعياً من أجل تحقيق مصالح خاصة.

i - تجاهل المصلحة المشتركة

إذا استعرضنا تصرّفات مجلس الأمن، خاصّة في منطقتنا، نجد بين قراراته عدداً لا يخدم المصلحة المشتركة، ما يشكّل عيب تحويل السلطة Détournement du pouvoir، وذلك كما يأتي:

أ - تحقيق هدف خاصّ، كما في قراره ١٤٨٣ (٢٠٠٣) المستأخر بإقرار الاحتلال الأميركي للعراق، الذي جرى في آذار نيسان ٢٠٠٣، والذي يفاجئنا في ديناجته بالإقرار بالاحتلال، إذ يقول:

إنّ مجلس الأمن:

وإذ يلاحظ الرسالة المؤرّخة ٨ أيّار / مايو ٢٠٠٣ الموجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثّلين الدائمين للولايات المتّحدة الأميركيّة والمملكة المتّحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشماليّة (٥٣٨ / S / ٢٠٠٣)، وإذ

(1) Georges Vedel, droit administrative, PUF, 1976 < p. 313.

يسِّلُم بالصلاحيات والمسؤوليات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي المنطبق على هاتين الدولتين، بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال تحت قيادة موحّدة...

فهذا القرار وضع لمصلحة الولايات المتحدة، بتغطية عدوانها على العراق، لا من أجل المصلحة المشتركة الدولية.

ب - ملاحقة مصلحة غريبة عن الصلاحية الممارسة؛ كما في القرار (٨٢) (١٩٥٠)
تاریخ ٢٥ حزیران / یونیو ١٩٥٠ ، الذی یبرر العدوان الامیرکی فی کوریا:

يطلب وقف الأعمال العدائية فوراً

يدعو سلطات کوریا الشماليّة إلى سحب قوّاتها المسلّحة إلى خطّ العرض ٣٨ كالسکوت عن تدمير اليمن وقتل سكّانه واستخدام طريقة الحصار البحريّ ضده، لا لأنّ بعض الفصائل المقاتلة فيه تهدّد السلم والأمن الدوليّين، بل لأنّ هذه الفصائل لا تنصاع للحكومة السعودية ومن ورائها للولايات المتحدة الأميركيّة.

والقرار (٢٢١٦) (٢٠١٦)، الذي یبرر العدوان السعوديّ على اليمن. في بينما تشنّ المملكة العربيّة السعودية عدواً موصوفاً على اليمن وتدمّره بسكّانه أطفالاً ونساءً وشيوخاً وشباناً، وبآثاره وبناء التحتيّة المدنيّة ومنظّماته الصحيّة والتعلميّة، وتتصف التجمّعات في الأسواق والاحتفالات والمآتم... يَتّهم ثوار اليمن بالعدوان، فيقول^(١) متقدّثاً عن اليمن: «... لحماية اليمن وشعبه من استمرار عدوان الحوثيين...» ويشيد بالمعتدين السعودية وحلفائهم من دول مجلس التعاون الخليجيّ: «إذ يكرّر تأكيد دعمه لما يذله مجلس التعاون الخليجيّ من جهود لموازنة عملية الانتقال السياسيّ في اليمن، وإذ يثنّي على مشاركته في هذا الصدد». ويجهل الفاعل في الحصار: «إذ يشير إلى أنّ حرمان المدنيّين تعسّفاً من وصول المساعدات الإنسانيّة إليهم ومن الموادّ التي لا غنى عنها لبقاءهم على قيد الحياة، بما في ذلك تعتمد عرقلاً إمدادات الإغاثة ووصولها، يمكن أن يشكّل انتهاكاً للقانون الإنسانيّ الدوليّ»،

(١) القرار ٢٢١٦ في ١٤ نيسان / أبريل ٢٠١٥.

ج - الانطلاق من دافع غير شرعيّ، كما في القرار ٥٦٤ (١٩٨٥) ٣١ أيار / مايو ١٩٨٥ (لبنان/«إسرائيل»)، حيث يجهّل الفاعل، وهو «إسرائيل» خدمة له بضغط أميركيّ:

١ - يعبّر من جديد عن قلقه أمام الخسائر الثقيلة في الأرواح والخسائر المادّيّة الجسيمة التي طالت السكّان المدنيّين اللبنانيّين، ويطلب من كلّ الفرقاء المعنيّين أن يضعوا حدّاً لأعمال العنف المرتكبة ضدّ السكّان المدنيّين في لبنان وخاصة في مخيّمات اللاجئين الفلسطينيّين وما حولها.

فمن ارتكب كلّ ذلك؟

وكما في القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) (حول السودان)، إذ:

١ - يقرّر إحالة الوضع القائم في دارفور من تمّوز/يوليو ٢٠٠٢ إلى المدّعي العام للمحكمة الجنائيّة الدوليّة. ثمّ تناصي الأمر بعد أن انقلبت سياسة السودان باتّجاه الغرب وبعد انفصال جنوبه عن شماله.

وكالقرار ١٩٧٣^(١) وغيره ضدّ ليبيا، الذي يعكس الرغبة الضمنيّة لدى الأعضاء المهيمنين في السيطرة على موارد الطاقة والأسوق، إذ يمنح الإذن لدول الاستعمار القديم بمهاجمة هذا البلد، بعد أن كانت تكالبت على ثرواته. وقد ورد في القرار:

٤ - «يأذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرّف على الصعيد الوطنيّ أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليميّة، وبالتعاون مع الأمين العام، باتّخاذ جميع التدابير الالزامية، رغم أحکام الفقرة ٩ من القرار ١٩٧٠، لحماية المدنيّين والمناطق الّاّهله بالسكان المدنيّين المعرّضين لخطر الهجمات في الجماهيرية العربيّة الليبيّة...»

وقد سهّل هذا الإذن تخريب ليبيا وانقسام سكّانها وتعدّر استعادتها وحدتها وإقامة نظام حكم فيها.

(١) القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) في ١٧ آذار/مارس ٢٠١١.

د – ادعاء وقائع غير صحيحة، كما بالقرار ٦٩ (١٩٤٩) في ٤ آذار / مارس ١٩٤٩، [S/١٢٧٧] (قبول «إسرائيل» في الأمم المتحدة)، إذ:

– يقرر أن «إسرائيل» هي برأيه دولة مساملة وقدرة على أن تفي بواجباتها طبقاً للميثاق وجاهزة للقيام بذلك...

رغم أن العالم كله كان يعرف حينها أنّ بريطانيا قررت منح فلسطين لليهود مكافأة لقادة الصهيونية على مساندتهم لها في الحرب العالمية الأولى، ورغم اغتصابها لأرض الغير وارتكاب العصابات التي أنشأتها والدولة التي قامت بعد ذلك المجازر التي لا تحصى، وشنّها الحروب المستمرة على الدول المحيطة.

وكالزعم بوجود أسلحة دمار شامل في العراق بعد أن جرى تدميرها، وكذلك كوصف الرئيس السابق لليمن، بعد نهاية ولايته بـ«الرئيس الشرعي»، كما ورد في قرار المجلس سابق الذكر، إذ يقول: «... وإذ يعيد تأكيد تأييده لشرعية رئيس اليمن، عبد ربه منصور هادي».

ويكرر بالقول: «يكرر دعوته كلّ الأطراف والدول الأعضاء أن تمنع عن... المسّ بشرعية رئيس اليمن».

هـ – افتعال التوصيف الخاطئ للواقع، كما يفهم من قرار مجلس الأمن ١٧٠١^(١) الذي يتهم المقاومة اللبنانية، التي تمارس الحقّ المشروع في الدفاع عن الوطن والنفس والأسرى، بالاعتداء على «إسرائيل»، وكما في الموافقة على ادعاء «إسرائيل» أنّ هجمات جيشها على لبنان دفاع عن النفس، ويساوي بين الأضرار اللاحقة لبلدان وبـ«إسرائيل»، إذ ينصّ في دياجته على أنّ مجلس الأمن:

«... إذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء استمرار تصعيد الأعمال القتالية في لبنان وفي إسرائيل منذ هجوم حزب الله على إسرائيل في ١٢ تموز/ يوليه ٢٠٠٦ الذي أدى

(١) ١١ آب/أوغسطس ٢٠٠٦.

بمئات القتلى والجرحى من الجانبين وتسبب بخسائر هائلة ضد البنية التحتية المدنية وأجبر مئات الآف الأشخاص على الانتقال داخل وطنهم».

متجاهلاً كل الاعتداءات التي ارتكبها «إسرائيل» منذ ما قبل تأسيسها، ومتجاهلاً احتجازها أسرى ليبانيين منذ عقود.

ويضيف القرار:

«وإذ يؤكد على ضرورة إنهاء العنف، مع التأكيد في الوقت نفسه على ضرورة العمل على وجه عاجل لمعالجة الأسباب التي أدّت إلى نشوب الأزمة الحالية، بما في ذلك إطلاق سراح الجنديين الإسرائييليين المختطفين دون شروط».

فيعيد سبب العدوان «الإسرائيلي» إلى أسر الجنديين، لا إلى المخططات الإسرائيلية الهدافـة إلى القضاء على المقاومة اللبنانيـة. ويثير قلقه أسر جنديـين «إسرائيـلين» دون أن يهمـه مصير آلاف الأسرى العرب بمن فيهم اللبنانيـون في السجون «الإسرائيـلية».

وهكذا فهو يقرـر إبعاد المقاومة عن الحدود اللبنانيـة الفلسطـينـية، ويحاصرـها تسلـيحيـاً، فيما يمتلك عدوـها أحدث الأسلـحة بكمـيات هائلـة، ويحتفظـ بمئـات الرؤوس النوـوية، فيقرـر:

٨ «... إنشـاء منـطقة بين الخطـ الأزرق ونـهر الليـطاني خـالية من أيـ أفراد مـسلـحين أو مـعدـات أو أـسلـحة بـخلاف ما يـخص حـكومـة لبنان وـقوـة الأمـم المتـحدـة المؤـقتـة فيـ لبنانـ».

- منعـ مـبيعـات أو إـمـدادـات الأـسلـحة وـالمـعدـات ذاتـ الـصلةـ إلىـ لبنانـ عـداـ ما تـأـذـنـ بهـ حـكـومـتهـ؛»

و - الخطـ المـفـتـعلـ فيـ القـانـونـ، كالـادـعـاءـ بـأنـ لـيبـانـيـينـ، لمـ يـشارـكـ رـئـيسـ الجـمهـورـيـةـ بـتكلـيفـهـمـ، كـماـ يـقـضـيـ الدـسـتوـرـ^(١)ـ، هـمـ مـفـوضـونـ منـ قـبـلـ حـكـومـةـ

(١) تنصـ المـائـةـ ٥٢ـ منـ الدـسـتوـرـ عـلـىـ أنـ «يـتـولـىـ رـئـيسـ الجـمهـورـيـةـ المـفـاـوضـةـ فـيـ عـقـدـ الـمعـاهـدـاتـ الدـولـيةـ وـإـبرـامـهـ بـالـاقـتـاقـ مـعـ رـئـيسـ حـكـومـةـ»ـ.

اللبنانية، وذلك من أجل تمرير إنشاء ما سُمي «المحكمة الدولية الخاصة بـلبنان»، فقد ورد في قرار مجلس الأمن ١٧٥٧^(١) بشأن إنشاء محكمة دولية خاصة بـلبنان:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يتفاوض مع الحكومة اللبنانية بشأن اتفاق لإنشاء هذه المحكمة...

و«إذ يشير إلى «المشاورات التي جرت في الفترة الممتدة بين كانون الثاني /يناير وأيلول / سبتمبر ٢٠٠٦ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، وفي لاهاي وببيروت، بين المستشار القانوني للأمم المتحدة وممثلين مخولين من الحكومة اللبنانيّة،

وإذ يشير أيضاً إلى أن الاعتقاق المبرم بين الأمم المتحدة والجمهورية اللبنانية بشأن إنشاء محكمة خاصة للبنان، قد وقّعته الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة، على التوالي، في ٢٣ كانون الثاني / يناير و٦ شباط / فبراير ٢٠٠٧.

وقد ألمحت بالقرار «ضميمة» كرّرت تعابير: «اتفاق الأمم المتحدة والجمهورية اللبنانية»، «اتفاق بين الأمم المتحدة والجمهورية اللبنانية»، «طلب حكومة لبنان»، «إن الأمين العام وحكومة الجمهورية اللبنانية أجريا مفاوضات»^(٢).

(1) تاریخ ۳۰ آیار / مایو ۲۰۰۷.

(2) وقد جاء في مقدمة «الضريبة»: الضريبة المرفقة بالقرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧).

اتفاق بين الأمم المتحدة والجمهورية اللبنانية بشأن إنشاء محكمة خاصة للبنان.

حيث إن مجلس الأمن، في قراره ١٦٦٤ (المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦)، الذي استجاب فيه طلب حكومة لبنان إنشاء محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة جميع من ثبتت مسؤوليتهم عن الجريمة الإرهابية التي أودت بحياة رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري وأخرين، أشار إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة، ولا سيما القرارات ١٥٩٥ (المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، و ١٦٣٦ (المؤرخ ٢٠٠٥) ٢٠٠٥ (المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، و ١٦٤٤ (المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)، حيث إن مجلس الأمن طلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة (يُشار إليه فيما يلي بعبارة «الأمين العام») أن يتضامن مع حكومة لبنان على اتفاق يرمي إلى إنشاء محكمة ذات طابع دولي، استناداً إلى أعلى المعايير الدولية في مجال العدل الجنائي، «أخذًا في الاعتبار التوصيات الواردة في تقرير الأمين

هذا علماً أن المفاوضات تبدأ عند رؤساء الدول، وفي لبنان يبدأها رئيس الجمهورية، بناءً على المادة ٥٢ من الدستور اللبناني.

وكالادعاء بأنّ عريضة موقعة من عدد من النّواب اللبنانيين تمثّل رأي المجلس النيابي، إذ يتتابع مجلس الأمن في القرار نفسه:

«وإذ يشير إلى الرسالة الموجّهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من رئيس وزراء لبنان التي أشار فيها إلى أنّ الأغلبية البرلمانية أعربت عن تأييدها للمحكمة».

فكيف اعترف المجلس بأغلبية برلمانية لم تظهر في أيّ جلسة للبرلمان؟

ز- الاعتماد على قاعدة غير شرعية، كادّعاء حقّ بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة تعجز عن الدفاع عن نفسها أمام جبروت القوى الكبرى، كما حصل في ليبيا بالقرار ١٩٧٣ سالف الذكر، ويحصل في سوريا بواسطة القرارات (٢٠١٥) (٢٢٥٤) و(٢٠١٥) (٢٢٦٨).

فقد ورد في القرار ٢٢٥٤^(١) حول سوريا: أنّ مجلس الأمن

«... إذ يحثّ جميع الأطراف في العملية السياسية التي تتولّ الأمم المتحدة تيسيرها على الالتزام بالمبادئ التي حددتها الفريق الدولي...»

وورد في القرار ٢٢٦٨^(٢):

«وإذ يرحب ببيان الفريق الدولي لدعم سوريا المؤرّخ في ١١ شباط / فبراير ٢٠١٦، بما في ذلك إنشاء فرقتي عمل تابعتين له: واحدة معنية بالشؤون الإنسانية، والأخرى بوقف إطلاق النار».

العام المؤرّخ ٢١ آذار / مارس ٢٠٠٦ (٢٠٠٦/١٧٦/S) (والآراء التي أعرب عنها أعضاء المجلس، وحيث إنّ الأمين العام وحكومة الجمهورية اللبنانية (يشار إليها فيما يلي بكلمة «الحكومة») أجرياً مفاوضات من أجل إنشاء محكمة خاصة للبنان (يشار إليها فيما يلي بعبارة «المحكمة الخاصة» أو بكلمة «المحكمة»، فقد انفتقت الأمم المتحدة والجمهورية اللبنانية (يشار إلىهما فيما يلي بكلمة "الطرفين")، بناء على ذلك، على ما يلي:...).

(١) ١٨ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥.

(٢) ٢٦ شباط / فبراير ٢٠١٦.

وهذا النصان يعترفان بادعاء الدول الأجنبية والعربية، وهي دول تموّل وتسليح الجماعات الإرهابية في سوريا، الحق بالتدخل في الشؤون الداخلية السورية.

ح - تعمّد إعطاء المعنى الخاطئ للقاعدة القانونية، لأنّ تفسير قاعدة منع الأسلحة عشوائية الأثر لأنّها تعني الكميات الكبيرة من المتفجّرات التي تلقى على مقرّات الإرهابيين وأماكن تجمّعهم في سوريا،

ط - الاستهتار بمبدأ التناسب، لأنّ يعدّ أسر جنديين «إسرائييليين» مبرّراً لشنّ حرب تدمّر البنية التحتية اللبنانيّة وتقتل وتجرح آلاً من البشر.

ii- التقصير المتعمّد لمجلس الأمن

أ - تجاهل مجلس الأمن اعتداءات الدول الكبرى دائمة العضوية، وخاصة الولايات المتّحدة الأميركيّة. هكذا «فقد أصبح توصيف العدوان، كما تذكر جاكوبا ليفا، مهمّة مستحيلة، بما في ذلك العدوان الأكثر انفصاماً، فقد لاحظنا مثلاً غياب أيّ ردّة فعل من قبل الأمم المتّحدة (بما في ذلك مجلس الأمن) لدى العمل المسلّح من قبل الولايات المتّحدة الأميركيّة وحلفائها في العراق، ذلك العمل الذي أطلق في ٢٠ آذار/مارس سنة ٢٠٠٣، الذي يدخل بكلّ تأكيد في فئة العدوان... إذ لم يلمّح أيّ قرار من قبل الأمم المتّحدة إلى هذا العدوان...»^(١).

من جهة أخرى يمتنع عن تسمية المعتدي، حتّى عندما يدين العدوان، وذلك من أجل مصلحة القوى المهيمنة على المجلس. وهو بهذا ينطلق بالتأكيد من دافع غير شرعيّ كما بالقرار ٥٨٧ (١٩٨٦) في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦، (اعتداء «إسرائيل» على قوّات الأمم المتّحدة)

١ - يدين بأقصى الحزم الاعتداءات المرتكبة ضدّ القوة المؤقتة للأمم المتّحدة في لبنان.

(1) Graduate Institute Publications, Les sanctions des Nations unies et leurs effets secondaires | Djacoba Liva Tehindrazanarivelo. 2005 (généré le 17 février 2017). § 74 et 78. Disponible sur Internet : <http://books.openedition.org/iheid/1508>:

وكما بالقرار ٦١١ (١٩٨٨) في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٨ (إسرائيل/تونس)، إذ «يدين بقوّة العدوان المرتكب في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ضدّ سيادة تونس ووحدة أراضيها، في خرق فاضح لميثاق الأمم المتّحدة وللقانون ولقواعد السلوك الدوليّ».١

ب - إساءة استخدام السلطة *excès de pouvoir* في سبيل مصلحة خاصة

لم يكتفِ مجلس الأمن بممارسة سلطة هو مخول بها ظاهريًا، لكن لغير الأغراض التي منحها من أجلها، بل راح، خاصةً مؤخرًا، يتجاوز صلاحاته ليقوم بمهامات لم توكل إليه، فهو قانوناً يشكّل الأداة التنفيذية للأمم المتّحدة، وتنحصر مهماته، كما رأينا، بإنشاء الأجهزة المساعدة له في مهماته، والتحقيق والملاحظة والتقدير والتوصية بـ«اتّخاذ التدابير»، أو باتّخاذ التدابير في حالات محدّدة، واستخدام القوة العسكريّة. وكلّ هذا من القواعد الإجرائيّة، التي يجب ألاّ تبيح التجاوز غير مشروع على السلطان الداخلي للدول، ولا وضع القواعد العامة، ولا الفضّ القصائي للمنازعات الحدوديّة أو غيرها، مما يمارسه فعلياً. متّجاهلاً التفسير المعقول لنصّ المادة ٣٩، ما يشكّل تجاوزاً لحدّ السلطة.^(١)

ويبرر بعضهم لمجلس الأمن، كما رأينا، هذا التجاوز لحدود سلطته التي بينها، لكن من أجل إقرار السلم والأمن الدوليّين أو إعادتهم عند فقدانهما. فإذا كان التجاوز غير مشروع ولا شرعيّ، من حيث المبدأ، فإنّ الغاية منه لم تكن المصلحة الدوليّة المشتركة.

ولمّا كنّا نقاشنا موضوع التجاوز وشرعنته في مناسبة سابقة^(٢)، فلن نعود إلى ذلك الآن، وستتناول الغايات التي استهدفت بواسطته أحياناً.

فما كانت أوجه التجاوز المنتقدة وماموقع المصلحة المشتركة منها؟

(1) Christian Dominicé op. cit. § 27.

(2) وذلك في كتابنا الجماعي «شرعية التصدّي لقرارات مجلس الأمن»، الصادر عن المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ٢٠١٢.

القرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧) (حول لبنان)

يقرّر «أن يبدأ سريان أحكام الوثيقة المرفقة المتعلقة بإنشاء محكمة خاصة لليبيا بما في ذلك الضميمة الملحوظة بها اعتباراً من ١٠ حزيران / يونيو ٢٠٠٧ ...».

وقد كرّرت «الضميمة» تعابير لا تتفق مع الحقيقة كما يبَينَها.^(١)

القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) في ١٧ آذار / مارس ٢٠١١ (ليبيا)

٤ - يأذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، وبالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع التدابير الالزمة، رغم أحكام الفقرة ٩ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، لحماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجمات في الجماهيرية العربية الليبية بما فيها بنغازي، مع استبعاد أي قوة احتلال أجنبية أيا كان شكلها وعلى أي جزء من الأراضي الليبية، ويطلب إلى الدول الأعضاء المعنية أن تبلغ الأمين العام فوراً بالتدابير التي تتخذها عملاً بالإذن المخوّل بموجب هذه الفقرة والتي ينبغي إخطار مجلس الأمن بها فوراً؛

ج - شرعنـة العـدوـان عـلـى الدـول

عاقبت بعض الدول دولأً أخرى واحتلتـها في بعض الحالـات بذرـيعة تنفيـذ قـرارـات مجلسـ الأمـن دونـ تـفوـيضـ منـ المـجلسـ. ثـم تـدخلـ المـجلسـ ليـكـرسـ التـائـجـ، ثـمـ تـبـيـنـ أـنـ الغـاـيـةـ كـانـتـ خـدـمـةـ أـغـرـاضـ خـاصـةـ بـعـضـ الدـولـ.

فـي قـضـيـةـ كـوـسـوـفـاـ فـرـضـ مجلسـ الأمـنـ حصـارـاـ عـلـىـ تصـدـيرـ السـلاحـ إـلـىـ يـوـغـوـسـلـافـيـاـ السـابـقـةـ بـالـقـرـارـ ١١٦٠ـ (٣١ـ آذـارـ /ـ مـارـسـ ١٩٩٨ـ)^(٢)ـ، وـتـلاـهـ بـالـقـرـارـ ١١٩٩ـ (٢٣ـ أـيلـولـ /ـ سـبـتمـبرـ ١٩٩٨ـ)^(٣)ـ لـيـحدـدـ تـدـابـيرـ منـعـ وـصـولـ السـلاحـ. وـهـنـاـ

(١) راجـعـ هـامـشـ رقمـ ١١٨ـ.

(٢) S/RES/1160 (1998) 31 mars 1998.

(٣) S/RES/1199 (1998) 23 septembre 1998.

تدخل حلف شمال الأطلسيّ ووجه بتاريخ ١٣ تشرين الأول / أكتوبر إنذاراً إلى صربيا بسحب قوّاتها من الإقليم وبدء مفاوضات مع الوطنيين في كوسوفا، وحرك جيوشه.

بتاريخ ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر وافق مجلس الأمن بالقرار (١) ١٢٠٣ على الاتفاق بين حلف شمال الأطلسيّ وبين صربيا.

وفي قضيّة العراق، وبعد احتلال الولايات المتّحدة وبريطانيا وحلفائهما لهذا البلد في آذار / مارس ٢٠٠٣، أصدر مجلس الأمن القرار (٢) ١٤٨٣، في أيار يشّرعن هذا الاحتلال، على أساس أنّ من مهمّاته نزع أسلحة الدمار الشامل من ذلك البلد، إذ جاء في القرار المذكور:

١١- «يؤكّد (مجلس الأمن) من جديد ضرورة أن يلبي العراق التزاماته بشأن نزع السلاح، ويشجّع المملكة المتّحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتّحدة الأميركيّة على إبقاء المجلس على علم بأنشطتهما في هذا الشأن».

لكنّ أسلحة الدمار الشامل كانت نزعت من العراق قبل الاحتلال، كما يستفاد من مقالة لهانس بليكس في الغارديان اللندنية^(٣). وما قام به المحتلّون هو تفتيت العراق ما أباحه للتنظيمات المتطرّفة ويهدّده بالتقسيم، ووضعه تحت النفوذ الأميركيّ، وليس في هذا أيّ ظلّ لمصلحة مشتركة،

إذاً شرّع مجلس الأمن عملاً قامت به دول معينة بحجّة تنفيذ قرارات لمجلس الأمن يجب أن تستهدف السلم والأمن الدوليّين، وهو عمل ينافق القانون الدوليّ الذي يمنع الاحتلال، لكنّ الغاية من هذا العمل لم تكن مصلحة دولية مشتركة، بل مصلحة بعض الدول الغربيّة وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأميركيّة.

(1) S/RES/1203 (1998) 24 octobre 1998.

(2) S/RES/1483 (2003).

(3) See The Guardian no of october 11, 2016.

د - مجلس الأمن يمارس التشريع:

شرع مجلس الأمن منذ ما يزيد على عقدين من الزمن باتخاذ قرارات ذات طبيعة عامة وغير موجّهة إلى دول محدّدة، وغير مقتصرة على زمن محدّد. وهذا ما يعطيها شكلاً تشريعيًا. ومن هذه القرارات: ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٥٦٦ (٢٠٠٤) و خاصّة القرار ١٦١٧ (٢٠٠٥)، الذي يعيد، إلى جانب القرارات المذكورة، التأكيد على تنفيذ القرارات ١٢٦٧ و ١٣٦٣ و ١٣٣٣ و ١٣٩٠ و ١٤٥٢ و ١٤٥٥ و ١٥٢٦ بفقراتها التي تلزم دول العالم بتجميد أموال بعض التنظيمات وإيقاف قائمة عقوبات بحقّها، ومنع دخول الأشخاص «المتورطين إلى أراضيها ومنع توريد السلع إليهم. كما يؤكّد على العقوبات وتبادل المعلومات الاستخباريّة وغيرها حول هذه الأمور، وكذلك إدراج الأسماء على اللوائح السوداء من دون إتاحة أيّ فرصة لأصحابها للدفاع عن أنفسهم.

ومع ذلك ما كان الهدف من ذلك «التشريع»؟ انصبّ التشريع على مقاومة الإرهاب وعلى محاربة القاعدة وطالبان، وبذا أنّ الغاية هي خلاص البشرية من شرّ هذه الآفة الخطيرة. إلا أن الواقع لم يكن بهذه الخيرية، ذلك أنّ المجلس أخذ أحياناً يصف بالإرهاب أعمال بعض تنظيمات المقاومة للاحتلال الأجنبيّ، كمقاومة حركة حماس للاحتلال «الإسرائيليّ»، ومن أمثلته ما ورد في قرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، الذي جاء فيه: «يطالب (مجلس الأمن) بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف، بما في ذلك أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحريض والتدمير». والمقصود بأعمال الإرهاب لا المجازر «الإسرائيلية»، بل عمليّات المقاومة التي تقوم بها الفصائل الفلسطينيّة.

وهكذا يكون الهدف من «تشريع» مجلس الأمن ليس دائمًا المصلحة الدوليّة المشتركة، بل مصالح بعض الدول.

ه - مجلس الأمن يمارس القضاء

العمل القضائيّ هو وظيفة تقوم على فرض قرارات ملزمة على طرف على أساس قانونيّة بعد عملية مواجهة بين مدعّ و مدّعى عليه (contradictoire)، ويحتاج القرار

المتّخذ على هذا النحو إلى جهة تنفيذ، وفي القضاء الدوليّ، واستناداً إلى هذا التعريف، يمكن للمجلس أن ينفذ أحكام المحاكم. ولكنه لا يستطيع أن يكون قاضياً، لا سيّما في غياب تبادل وجهات النظر الخلافية بشكل رسميّ، فيما ينصّ ميثاق الأمم المتّحدة على أن محكمة العدل الدوليّة هي الأداة القضائيّة الرئيسيّة للأمم المتّحدة. وبالرغم من ذلك فإنّ المجلس، وبشكل واضح، مارس مهام قضائيّة، وهو يمارسها إماً بشكل غير مباشر بإنشاء محاكم خاصة ذات ولاية جنائيّة على الأفراد، كمحكمة يوغوسلافيا ورواندا... وإماً بشكل مباشر بفرض حلّ قضائيّ، كما في قضيّة لوكربي وفي البَّت في المنازعات الحدوديّة بين العراق والكويت، علاوة على تشكيله لجان دوليّة للتحقيقات الجنائيّة... وبغضّ النظر عن شرعنة أو عدم شرعنة هذا «القضاء»، فهل كان ذلك في سبيل المصلحة الدوليّة المشتركة؟

قضيّة لوكربي: تعلّقت هذه القضيّة بتفجير طائرة أميركيّة في الجوّ فوق قرية لوكربي في سكوتلند، واتهمت الولايات لمتحدة وبريطانيا مواطنين ليبيين بوضع متفجرة في الطائرة، وراحتا تطالبان ليبيا بتسليمهما لمحاكمتهما في سكوتلند، وأصدر مجلس الأمن القرارات ٧٣١ و٧٤٨٠ (١٩٩٢) يعبر عن استيائه من عدم استجابة الحكومة الليبية لمطالب الولايات المتحدة والمملكة المتّحدة لمطالب الدولتين بتسليم المتّهمين. علمًاً أنّ القانون في هذه القضيّة، وهو اتفاقية مونريال^(١)، لا يلزم الدولة أن تسلّم مواطنيها المتّهمين إلى دولة أخرى إذا أرادت هي محاكمتهم (م ٧)، وهذا ما أعلنته الحكومة الليبية لدى تبلغها الاتهام. ولمّا تمسّك المدعيان بمطالبهما، تقدّمت بمراجعة أمام محكمة العدل الدوليّة سنة ١٩٩٢، بناء على نص المادة ١٤ من الاتفاقية، التي تنصّ على أنه في حال الخلاف على تفسير الاتفاقية، يجري اللجوء إلى التحكيم، وإذا لم يتمّ الاتفاق، فلأيّ من الطرفين عرض الخلاف على محكمة العدل الدوليّة (م ١٤). أي أنّ صلاحية البَّت في هذا الخلاف وأمثاله، هي لمحكمة العدل الدوليّة، وليس لمجلس الأمن.

(١) اتفاقية الأعمال غير المشروعة الموجّهة ضدّ سلامة الطيران المدنيّ (مونريال ١٩٧١).

ومع ذلك، فإنّ مجلس الأمن فرض على ليبيا العقوبات بالقرار ٨٨٣ (١٩٩٣). إلاّ أنّ محكمة العدل الدولية، التي أعلنت في قرارها في ١٤ نيسان / أبريل ١٩٩٢، عدم صلاحيتها في إقرار تدابير تحفظية حفاظاً على حقوق ليبيا^(١)، قضت في الأساس في قرارها بتاريخ ١٩٩٨، بقبول المراجعة الليبية.^(٢) ولكن العقوبات بقيت مفروضة على ليبيا، إلى أن جرت مصالحة مع الدولتين، فسلمت مواطنها ليحاكمها في هولندا، واعترفت بمسؤوليتها عن حادثة لوكريبي، وعوّضت على ذوي الضحايا وأنهت برنامجها النووي وسلّمت معداته إلى الولايات المتحدة الأميركيّة.

عندما صدر القرار ١٥٠٦ (٢٠٠٣) برفع العقوبات عن ليبيا.

فما هي الغاية الحقيقية التي كان يتوخّها مجلس الأمن من قراراته التي كانت فاقدة للشرعية، هل المصلحة المشتركة الدوليّة أم مصلحة الولايات المتحدة الأميركيّة وبريطانيا؟

- المنازعات الحدودية بين العراق والكويت

تحلّ المنازعات الحدودية بين الدول بالتفاوضات الثنائيّة أو بالتحكيم أو قضائياً بواسطة محكمة العدل الدوليّة كما في الكثير من قضايا الحدود التي بُتّ بها المحكمة المذكورة.

إلاّ أنّ مجلس الأمن أعطى نفسه الحقّ في حلّ النزاع الحدوديّ بين العراق والكويت القائم منذ أن وجدتا في العصر الحديث، دون إدخال الطرفين المعنيّين ب مجريات هذا الحل. فقد اتّخذ مجلس الأمن قراراً برقم ٦٨٧ بإنشاء لجنة لخطيط الحدود بين البلدين وكلّف الأمين العام بتشكيل هذه اللجنة،

(1) Question d'interprétation et d'application de la convention de Montréal 1971, résultant de l'incident aérien de Lockerbie (Jamahiriya arabe libyenne c Royaume uni) mesures conservatoires, ordonnance de 14 avril 1992, CIJ, 1992, P. 3.

(2) Questions d'interprétation et d'application de la convention de Montréal de 1971 résultant de l'incident aérien de Lockerbie (Jamahiriya arabe libyenne c. Etas- Unis d'Amérique), exceptions préliminaires, arrêt, C.I. J. Recueil 1998, p. 1 15.

فأنشأها^(١)، ورسمت الحدود، واعتراض العراق مديلاً بأنّ اللجنة أزاحت الحدود ٦٠٠ لجهة العراق على طول ٢٠٠ كلم، فخسر ١٢٠٠ كلم مربع من أرضه بما تحويه من ثروات هيدروكربيونية ووافق مجلس الأمن على التخطيط بالقرار ٨٨٣ (١٩٩٣)،

وهكذا أحلّ مجلس الأمن نفسه تارة محلّ الدولتين المتنازعتين، وتارة محلّ محكمة العدل الدوليّة، ورسم الحدود دون الانتباه إلى مطالب العراق، لأنّ الدول الغربيّة كانت تريد الانتقام من العراق بعد غزوه الكويت، ولأنّ الكويت، الدولة الصغيرة ستكون دائمًا حليفه للغرب لتضمن سلامتها في الأزمات الكبرى بينما لن يكون موقف العراق دائمًا مضموناً لصالح هذا الغرب.

الجان الدوليّة للتحقيقات الجنائيّة

ومنها «لجنة التحقيق الدوليّ» الخاصة باغتيال الرئيس الحريري، التي أنشئت بقرار مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، وقد مهدت لإنشاء «المحكمة الخاصة ببلبنان»، التي وقعت الحكومة اللبنانيّة، متجاهلة رئيس الجمهوريّة، اتفاقاً مع الأمم المتّحدة لإقامةتها في كانون الثاني يناير ٢٠٠٧، أي بعد حوالي ١٥ شهراً من إنشاء لجنة التحقيق، التي توالي على رئاستها ثلاثة محققين، ميليس، براميرتز، بيلمار.

هذا علماً أنّ لجان التحقيق الجنائيّة تنشئها وتتكلّفها المحاكم، ولمّا كان مجلس الأمن هو الذي قرّر إنشاءها، فقد انتحل صفة محكمة. فهل توخي المجلس المصلحة المشتركة الدوليّة بقراره غير الشرعيّ هذا؟

لقد تبيّن أنّ لجنة التحقيق هذه إنما أنشئت لتصفية اتجاه سياسيّ لبنياني، بل وسوريّ والتنكيل بمؤيّديه، والدليل سجن الضباط اللبنانيّين الأربع المسؤولين عن الأمن، والإيتان بضباط من اتجاه نقیض ليحلوا محلّ بعضهم، وزجّ اسم النظام السوري في الموضوع ليتبين عدم وجود أيّ دليل على تورّط هؤلاء الضباط والجانب السوري بمقتل الرئيس الحريري.

(١) راجع الوثيقة S/٢٢٥٥٨.

الفرع الثاني: مواجهة قرارات مجلس الأمن

هل هناك وسائل للتصدي لقرارات مجلس الأمن؟ هل هناك أجهزة تتضارب صلاحياتها مع صلاحياته؟ هل للقضاء من دور؟
سنجيب عن هذه الأسئلة في الفقرات الآتية.

١- التصدي لقرارات مجلس الأمن

إذا كان القانون يقيّد مجلس الأمن، فما من فائدة لهذا التقييد إلاّ إذا كانت هناك جهة تستطيع أن ترتب على تصرّفات مجلس الأمن جزاءً ما sanction. فهل هناك مثل هذه الجهة؟

إذا كان كلّ جهاز في الأمم المتّحدة، كما يرى بعض الكتاب، يحدّد صلاحياته الخاصة بنفسه (Kompetenzkompetenz)، فإنّ ذلك لا يعني اختراع صلاحيات، بل تفسير الميثاق بما يسمح للجهاز بممارسة المهام الموكلة إليه. فعلى مجلس الأمن إلاّ يتتجاوز الصلاحيات المحدّدة له بالقانون، سواء القانون الدولي على نحو عام، أم ميثاق الأمم المتّحدة. هذا ما يطرحه السيد شيستر من إذ يرى أنه: «ليس صحيحاً أنّ مجلس يعمل متّحراً من كلّ قيد في مجال التشريع والقضاء والتنفيذ. لكنّ السؤال الأهم هو المسائلة والمحاسبة وطبيعة القرار المتّخذ. إنّ مجلس الأمن يمارس سلطاته في ظلّ الميثاق والقواعد الأممية، هذا من الناحية القانونية، ويستمدّ قوّته من أحكام القانون»^(١). فلا بدّ إذًا من جهة تحاسب حتّى لا تبقى هذه القيود عبئية.

إنّ أول ما يتбادر إلى الذهن أن تكون تلك الجهة هي السلطة القضائية التي وظيفتها «قول القانون»، كما يمكن تخيل سلطات أو جهات أخرى، كمجلس الأمن نفسه، أو سلطات الأجهزة الأممية الأخرى، أو سلطات الدول. وستناقش هذه السلطات تباعاً على أن نرجع القضاء إلى الجزء الأخير.

(1) Chesterman, Chesterman the UN security Council and the rule of law, National University of Singapore (NUS) - Faculty of Law, May 7, 2008. United Nations General Assembly Security Council, Doc. A/63/69-S/2008/270, 2008, NYU School of Law, Public Law Research Paper No. 08-57.

أ – التقييد الذاتي

إنّ الوسيلة الأهم المفترضة لتقييد عمل المجلس هو القيد الذاتي، لأنّه هو الذي يحفظ له هيبته، فهو قيد أساسيّ نظراً إلى المسؤولية الملقاة على عاتق المجلس، وإلى المواضيع التي يتعامل معها والتي ستضعف مكانته تماماً، إذا لم يتقيّد»^(١).

لكنّ المطالبة بممارسة التقييد الذاتي مطالبة مثالية، لا يمكن أن تستقيم في عالم مبنيّ على المصالح وعلى القوّة، وهذه مسألة تفشل في داخل كلّ دولة، حيث الرقابة العامة أشدّ نفوذاً، فكيف تتحقّق نتائج على الصعيد الدوليّ حيث المصالح الخاصة لا يمكن مقارنتها بما في الداخل، وكذلك القوى المتصارعة. إنّ ما يتحقق التقييد هو إيجاد قوى يواجه بعضها بعضاً، بحيث تحدّ كل منها الأخرى، كما يعلّمنا مونتسكيو.

ب – التقييد عبر مسؤولية أعضاء مجلس الأمن

هل تتحمّل الدول الأعضاء في المنظمات الدوليّة مسؤولية عن انتهاكات المنظمات للقانون الدوليّ؟

إذا قسنا على القانون الداخليّ، فإنّ الأشخاص الطبيعيّين الذين يتصرّفون باسم الشخص المعنويّ يتّحملون المسؤولية إلى جانب هذا الشخص المعنويّ. فقد نصّت المادة ٢-١٢١ من قانون العقوبات الفرنسيّ مثلّاً على أنّ «المسؤولية الجزائيّة للأشخاص المعنويّة لا تنفي مسؤولية الأشخاص الطبيعيّين، الفاعلين أو الشركاء، في نفس الأعمال». من هنا وإذا قبلَ القياس، وهو يجب أن يقبل، فإنّ الأعضاء في المنظمات الدوليّة، الذين يّتخدّدون القرارات، وهم معروفون، يجب أن يّتّحملوا المسؤولية مع المنظمة عن الخروق الجسيمة للقانون الدوليّ. ولمّا كانوا يتصرّفون باسم دولهم وبناءً على تعليماتها، فإنّ هذه الدول تصبح مسؤولة عن تلك الخروق. وهذا ما دفع السيد ماركو ساسولي، إلى التساؤل، بشأن خرق القانون الدوليّ الإنسانيّ، عندما لا تلتزم الدول الممثّلة في المنظمات الدوليّة،

(1) Ibid.

ومنها مجلس الأمن، بالأحكام الملزمة لها بصفتها دولاً، ألا ترتكب خرقاً جسيماً للقانون؟ فيقول:

«يشير التساؤل حول ما إذا كانت الدول الملتزمة، بموجب المادة ١ المشتركة (بين اتفاقيات جنيف) والمادة ٨٩ من البروتوكول الأول، بالقيام بعمل في ظروف معينة من خلال منظمة دولية، لا تنتهك ذلك الالتزام إذا كانت، بصفتها عضواً في هيئات المنظمة، كأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تعوق تلك المنظمة عن اتخاذ موقف عملي».

إن مشروع المواد حول مسؤولية المنظمات الدولية لا يقرّ، للأسف، مسؤولية الدول المكونة للمنظمة الدولية إلا بشكل استطراطي، وفي هاتين فقط:

الحالة الأولى هي حالة المادة ٦٠ وتقتضي بأنه:

– إذا أكرهت الدولة منظمة دولية على ارتكاب خرق للقانون الدولي، فتتحمّل الدولة عند ذلك المسؤولية، فقد نصت المادة ٦٠ من مشروع المواد المتعلقة بمسؤولية المنظمات الدولية على أن «تكون الدولة التي تجبر منظمة دولية على ارتكاب عمل ما مسؤولة دولياً عن هذا العمل في الحالة التي:

i . يشكّل العمل في غياب الإكراه عملاً غير شرعياً دولياً من قبل المنظمة الخاضعة للإكراه،

ii . تكون الدولة التي تمارس الإكراه على علم بظروف الفعل».

فإذا دفعت دولة أو مجموعة دول مجلس الأمن إلى تحويل السلطة أو إساءة استخدامها، ألا تتحمّل مسؤولية عمل مجلس الأمن؟

الحالة الثانية وهي حالة المادة ٦٢ وترتّب المسؤولية، ولكن على أساس استطراطي، في احتمالين:

i . عندما تقبل الدول الأطراف، أو بعضها، بهذه المسؤولية، سواءً في الصك التأسيسي للمنظمة، أو بأيّ وثيقة أخرى، بشكل سابق للفعل المتهك

للقانون الدولي، أو بشكل لاحق، ولا تلحق المسئولية إلاًّ الطرف الموافق.

ii - عندما يوحّي سلوك الدول الأطراف لطرف آخر أن الدول تتحمّل المسئولية عن فعل المنظمة الدوليّة^(١).

هكذا فالمادة ٦٢ / ١ من مشروع المواد بشأن مسؤولية المنظمات الدوليّة، تنص على:

إنّ الدولة العضو في منظمة دوليّة مسؤولة نتيجة عمل غير شرعيّ دوليّاً ارتكبته هذه المنظمة، عندما:

i - تكون قبلت المسئولية عن هذا العمل تجاه الفريق المتضرّر

ii - تكون دفعت الطرف الثالث المتضرّر على أن يستند على مسؤوليتها.

٢ - كلّ مسؤولية دوليّة لدولة ما بموجب الفقرة ١ يفترض أنها ذات طابع استطرااديّ *subsidiaire*، أي أنها تقوم عندما لا تتحقّق مسؤولية المنظمة الدوليّة .

فإذا تحقّق هذان الشرطان، تقوم مسؤولية الدول الأطراف.

ج - التقييد بصلاحيات الأجهزة الأخرى

خلصت ورشة العمل في جامعة نيويورك، التي أشرنا إليها سابقاً، إلى أنّ شخصيّة المجلس تتغيّر بتغيّر ممثلي الدول الأعضاء. وهذا جزء من مهمّة الدول العشر غير دائمة العضويّة في المجلس، بالإضافة إلى مهمّة المجلس بكامله. أمّا علاقة المجلس ببقية الأجهزة، فإنّها تتقلّب وفقاً للمواقف الجيوسياسيّة والنزاعات الفردية للدول. فالحرب الباردة أشعلت التزاحر بين الشمال والجنوب وأدت إلى عقد جلسات واجتماعات طويلة أعقبها صدور إعلانات رسميّة. إن هذا التوسّع في نشاط المجلس في كلا جانبيه النوعيّ والكميّ أدى إلى إضعافه مزيد من التعقيد في عمليّة تنفيذ المهام الموكلة إليه.

(1) راجع شرح المواد.

إن للعلاقات (بين الأجهزة) مفتاحين يكمنان في العضوية العريقة في الأمم المتحدة والأمانة العامة:

- المفتاح الأول، ويعمل كمفتاح مقيد لنشاط المجلس، فالمجلس يمكن أن يُفْوض بأمر ما، ولكن اللجنة الخامسة للجمعية العامة، لجنة القضايا الإدارية والمالية، تحدد له المصادر. ذلك أن الدول الأعضاء تستعملها آلية توازنات تؤثّر بها على القرارات التنفيذية. وهذا الأمر جعل السياسة الخارجية تبدو وكأنّها تقوم على نفقة خزينة بعض الدول الأعضاء فقط.

- أمّا المفتاح الثاني فهو قائم على العلاقة مع الأمانة العامة.

الجمعية العامة: يطرح السيد فرنسيس ديلون السؤال: «هل تستطيع الجمعية العامة أن تراقب مجلس الأمن؟» ويجيب:

١ - بحسب المادة ٢٣ من الميثاق تنتخب الجمعية العامة الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، وهذا ما يمنحها بعض القدرة على التوجيه العام لعمل المجلس،

٢ - بحسب المادتين ١٥ و ٢٤، يقدم مجلس الأمن إلى الجمعية العامة تقارير سنوية، وعند النزوم تقارير خاصة (م ٢٤ / ١) تستلمها وتدرسها (م ١٥)، لكن هل من أجل المراقبة أم فقط للعلم؟

ويجيب: إن الأعمال التحضيرية والممارسة تنحوان بالاتّجاه الثاني رغم محاولات دول عدم الانحياز.

٣ - تستطيع الجمعية العامة أن تتقدّم بتوصيات في موضوع السلم والأمن الدوليّين، ولكن هناك نقاش صعب حول مآل هذه التوصيات.

٤ - تستطيع الجمعية العامة بموجب قرار «الاتحاد من أجل السلام»، الحلول محل مجلس الأمن عند تحوله عن القيام بواجباته^(١).

(١) تنص المادة ١ من القرار المذكور على أنه «إذا أخفق مجلس الأمن بسبب عدم توفر الإجماع بين أعضائه =

٥ - للجمعية العامة حق متابعة عمل مجلس الأمن من خلال التصويت على الموارنة (م ١٧)، وهذه صلاحية حصرية، لكنها لا تستطيع رفض الموافقة على بعض الاعتمادات؟، خاصة التي تكون المنظمة قد التزمت بها. «ولهذا، فإن الجمعية العامة ليس لديها بديل عن الوفاء بالتزاماتها»^(١).

ومن هنا فإن المجلس لا يخضع تماماً للجمعية العامة. إذ يضيف السيد ديلون: «يبدو لي مما لا جدال فيه أن الميثاق لم ينشأ أن يخضع مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. فكل من الجهازين يمتلك صلحيات خاصة، وأحياناً يتقاسمان الصالحيات، ولكن ليس لأيّهما الأولوية على الآخر، وإذا نشب نزاع بينهما، فما من آلية مؤسسيّة تساعد على حلّه. فـ«الجمعية تتتقد لكن لا تحلّ»^(٢).

الأمين العام: إن الأمانة العامة قادرة على لعب الرقابة الحقيقية على المجلس، وبالحد الأدنى يمكنها أن تجعل تمرير القرارات غير المقبولة صعباً. وهذا يتطلب أمانة عامة تخبر المجلس بما يحتاجه فعلياً لا بما يريد أن يسمعه، فالأمر يحتاج إلى أمانة عامة تعرف بدقة ما هو المطلوب لتنفيذ قرارات مجلس الأمن^(٣).

ويستطيع الأمين العام، كما يرى القاضي بجاوي، أن يسجل في جدول أعمال أيّ جهاز رئيسيّ مسألة تكون أوجها القانونية مهمة، ويوصي هذا الجهاز بأن يستوضح الأمر. هذا ما حصل في قضايا «خسائر أصابت خدمات الأمم المتحدة»، تفسير معاهدات السلام، تحفظات على اتفاقية إبادة الجنس... ولكن على العكس من ذلك، أوصى، دون جدوى، بعقد المحكمة حول مسألة الأزمة ثم الحرب ثم ما

= الدائمين في القيام بمسؤولياته الأساسية الخاصة لحفظ الأمن الدولي في الحالات التي يدو فيها وقوع تهديد للسلم أو إخلال به من أعمال العدون تبحث الجمعية العامة الموضوع فوراً لإصدار التوصيات الالازمة للأعضاء لاتخاذ التدابير الجماعية والمناسبة بما في ذلك استخدام القوات المسلحة عند اللزوم للمحافظة على السلام أو لإعادته إلى نصابه في حالات الإخلال به أو حالات العدون...».

(1) Voir CIJ, Effet de Jugements du tribunal Administratif des Nations Unies accordant indémnité, 13 Juillet 1954.

(2) Voir Colloque de Rennes, 1995, pp239-242.

(3) شسترمن في ورقة بحث قدّمت إلى حلقة النقاش رقم (٤) في جامعة نيويورك، مذكور سابقاً.

بعد الحرب في الخليج. وفي تقريره لسنة ١٩٩١ إلى الجمعية العامة، كتب الأمين العام: «هناك عدد كبير من الخلافات يمكن أن تطرح على المحكمة، حتى تلك التي تبدو سياسية صرفة (كالخلاف العراقي الكويتي قبل الغزو)، لها عنصر حقيقي واضح. وإذا كان لسبب ما لم يراجع الأطراف المحكمة فكان الحصول منها على رأي استشاري ربما ساعد في الوصول إلى تسوية عادلة ومُرضية موضوعياً، وبالتالي نزع فتيل أزمة محتملة»^(١).

كما أنّ الأمين العام اقترح إنشاء لجنة تحقيق دولية بعد المجازرة التي ارتكبها قوّات التحالف العربي في صنعاء في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٦، ولكن دون جدوى.

ويمتلك الأمين العام بعض الصلاحيات تجاه المجلس، وإن تكن غير حاسمة، إلا أنّ لها بعض التأثير الذي لا يمكن إنكاره. فالمادة ٩٩ تسمح للأمين العام أن «يلفت انتباه» مجلس الأمن إلى أي قضية «يمكن أن تهدّد الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، غير أنّ المادة ٩٩ كانت قليلة الاستعمال إبان الحرب الباردة، أمّا اليوم فهذه الإمكانية أصبحت قائمة، إلا أنّ هناك توبيخاً يفرض نفسه:

أولاً، إنّ الأمر لا يعود كونه رأياً من الأمين العام، وهذا ما يقلّص مداه.

ثانياً، هذه الوظيفة لا يمكن أن تتم بالشكل الصحيح إلا مقيّدة بوسائل خاصة لتحصيل المعلومات وبنظام إنذار فعال.

ثمّ هناك «تقارير الأمين العام التي تساعد مجلس الأمن على أن يتّخذ موقفاً. فمجلس الأمن يتصرّف كمفاوض الحكومة المكلّف بالنطق بالحق، وهو متوجّ بقرينة الحياد وبسلطنة معنوية، وهكذا فإنّ الأمين العام يمتلك أدلة مؤثرة يستخدمها بانتظام... (كان يحدّد) للمجلس الطريق الذي يسلكه، مبيّناً له أيّ ملاحظة ستكون ضروريّة بموجب المادة ٣٩ لكي يستخدم الفصل السابع...

(1) Bedjaoui, op. cit. p 278, note 30.

(كما) يستطيع الأمين العام أيضاً أن يستفيد من الانقسامات داخل» (المجلس)^(١).

هذا ويستطيع مجلس الأمن أن يفوّض بعض صلاحياته إلى الأمين العام، وهو لا يستطيع القيام بوظائفه دون مساعدة الأمين العام. فالامين العام يساهم بتوصيف الوضع وتحديد التدابير القمعية- الفصل السابع- وهو إماً أن يلاحظ الواقع، وإماً أن يلاحظ عدم جدوى التدابير غير القمعية المتّخذة في تنفيذ قرار مجلس الأمن (متصرّفاً بناءً على الفصل السابع، م ٤١). ثمَّ أنَّ الأمين العام يقوم آثار التدابير الاقتصادية ويقوم كذلك فاعلية التدابير تجاه الدولة المعاقبة أو تجاه الدول الأخرى. كما يتلقى الأمين العام تفويضاً لوضع التدابير العسكرية موضع التنفيذ^(٢).

إلى هذا، نحن نؤيد الرأي الذي يطالب بتوسيع صلاحيات الأمين العام بحيث يتمكّن، كما هو حال الجمعية العامة، من أن يطلب رأياً استشارياً من محكمة العدل الدولية، لكي يستطيع أن يقوم بالأدوار الموكلة إليه وهو على بصيرة من أمره^(٣).

المستشار القانوني في المنظمة: يمكن للمستشار القانوني في المنظمة أن يساعد في تلافي صدور قرارات لا تتمتّع بالأساس الشرعيّ، وتزداد أهميّة دوره بقدر الثقة التي توليه إليها الدول الأعضاء. يقول السيد بجاوي في هذا الصدد: «إنَّ وفد الدولة، الذي يخشى من وجود شكوك حول أساس مشروع قرار، يمكنه أن يحصل بنفسه، بشكل غير رسميٍّ من الجهاز القانونيّ، على توضيحات ثمينة قبل المناقشة، سواء فيما يخصّ مشروع القرار، أو حول اقتراح طلب رأي استشاريٍّ من المحكمة».

وأخيراً لا شيء يمنع أيّ توصية من قبل الجهاز السياسي بطلب استشارة قانونية حول فرضية عقد المحكمة بناء على هذا الطلب. لكن يجب ألا يخفى علينا أنَّ تطوير دور المستشار القانوني وجهازه هو رهن بدرجة الثقة والمساندة التي توفرها غالبية الدول الأعضاء. إنَّ واجب إعطاء آراء مستقلة ومتينة يحتمل دائماً خطر أن

(1) voir Colloque de Rennes, 1995, p24.

(2) voir Colloque op. cit. pp. 245-253.

(3) راجع «خطة من أجل السلام»، ١٩٩٢، فقرة ٣٨

لا يعجب دولاً تعدد مصالحها متضررة من هذا الرأي. لهذا فإنّ موظفي المنظمة يلوذون ب موقف حذرة، لا سيّما إذا شعروا أنّ رئيسهم - الأمين العام - لا يتمتع بكلّ السلطة المرجوة في مواجهة الدول.

من جهة أخرى، يمكن للجهة الحقوقية في المنظمة الدوليّة أن تلعب دوراً خاصّة عندما يثور خلاف بين الدول، أو داخل الجهاز السياسي، فهذا تستطيع أن تمهد الأرض قانونياً وتقدم خدمة ثلاثية في توقيع وتلافي أي خلاف محتمل بين الأعضاء:

- مساعدة الجهاز السياسي على أن يمارس بشكل سليم عمله اليومي (صلاحيّة)

(الصلاحيّة)

- تفسير الميثاق

- مساعدة الجهاز السياسي في تقرير ما إذا كانت المسألة المثارة من قبل إحدى الدول هي ذات أهميّة أم لا.^(١)

د - التقييد من قبل الدول

لقد ناقشنا الآراء بأنّ قرارات مجلس المنظمة بالماد ١٠٣ من الميثاق ولن نعود إلى ذلك.

غير أنّ بعض الفقهاء يعطون قرارات مجلس الأمن القوّة التنفيذية التي تتمتع بها القرارات القضائية الدوليّة، بحيث لا يمكن إلا التقييد بها. وهذا ما يؤكّده السيد إيتل تونو بقوله: «إنّ قانون مجلس الأمن (قراره) ليس «مشروع قانون»، بل هو يقارن بقرارات محكمة العدل الدوليّة (٥٩ من نظامها الأساسي)، فهو ينفي من قبل من يوجّه إليهم مع كامل الاحترام للأهداف الماديّة لقرار المجلس»^(٢).

(1) voir Colloque op. cit. p 280.

(2) Eitel Tono, The UN Security council and its future contribution in the field of inter-law, what may expect? MPYUNL, 2004/4 pp. 53-71.

غير أن هذا الرأي محل نقاش جدي. ذلك أن المنظمات الدولية تنشأ، كما رأينا، على أساس معايدة بين الدول توافق بواسطتها على نص فيصبح ملزماً على الدول أن تحترم أحكامه فيما بينها، وعلى المنظمة المنشأة أن تحترم هذه الأحكام في علاقاتها مع الأطراف. على أساس قاعدة «العقد شريعة المتعاقدين» *Pacta sunt servanda*، من هنا يصبح ميثاق المنظمة الدولية أو دستورها، الذي تبنته الدول الأطراف، حاكماً للعلاقة، فإذا خرق أي طرف هذا الميثاق أو الدستور، فيمكن للأطراف الأخرى أن تتحلل من موجباتها، أو على الأقل تمتنع عن تنفيذ ما يقرر خارج الصالحيات المحددة في النص، بما فيها الصالحيات الاستنسابية، التي لا يمكن أن تكون مطلقة، بل محددة نطاقها في الصك التأسيسي، وبما فيها أيضاً ما يمكن تسميته بـ«الصالحيات الضمنية»، التي تضطر إليها المنظمات (ومن ضمنها مجلس الأمن) لممارسة صالحياتها، والتي يجب ألا تخرج عن الهدف القانوني المراد تحقيقه. فقد ورد هذا في مشروع المواد حول مسؤولية المنظمات الدولية بالنص على أن:

م ٤٢ / ٢ : لا تعترف أي دولة... بشرعية وضع ناجم عن انتهاك جسيم... ولا تقدم أي عون أو مساعدة لحفظ على ذلك الوضع . وللدولة أن تتخذ تدابير مضادة لانتهاك، على أن:

م ٥١ / ٢ : «تقصر التدابير المضادة على امتياز الدولة أو المنظمة الدولية مؤقتاً عن تنفيذ موجباتها الدولية تجاه المنظمة الدولية المسؤولة».

ألا ينطبق هذا على مجلس الأمن؟

ذهب السيد سوريل إلى أنه «إذا كان المجلس يمتلك سلطة استنسابية لا جدال فيها، فإن قراراته تتخذ انطلاقاً من إمكانات مفتوحة من قبل الميثاق، الذي من الضروري الإحالة إليه، فكل قرار تتخذه منظمة دولية يخضع لنصها التأسيسي الذي يشكل جزءاً من القانون الدولي»^(١).

(1) Sorel in colloque op.cit. P. 38.

وفي رأي فقهى آخر أنه «ليس لأحد حتى الآن أن ينكر على أيّ دولة عضو أن تمتلك الحق بالطعن بقرار وأن تسجّل التحفظات التي يوحى إليها بها»^(١).

من جهة أخرى، وحّتى إذا سلّمنا بالصلاحيات الاستنسابية والضمينة، ونحن نسلّم بها بقدر ما يتاح القانون بنصوصه ومبادئه، إلا أنّ الدول التي أقرّت الميثاق لا تستطيع أن تمنح أيّ جهاز ما يسمّح له بانتهاك سيادتها. ذلك أنّ القيود على سيادة الدول لا تفترض. والدول لم تتخلّ عن سيادتها للأمم المتحدة ولم تمنح مجلس الأمن ألاّ ما ورد صراحة أو ضمناً في الميثاق.

إلى ذلك، فإنّ قانون المنظمات الدوليّة يقرّر أنّ هذه المنظمات، بما فيها مجلس الأمن، تتمتع بكلّ الصلاحيات الضروريّة ل تقوم بوظائفها، لكن ليس لها إلاّ هذه السلطات، أو كما يقول البروفسور «بيليه»: ليس لا شيء ولكن ليس أكثر من قدر معين. وهذا هو مبدأ التخصّص. يقول السيد بجاوي في هذا الصدد: «إنّ هناك أمراً ييدو أنّ تماسكه يتناقص شيئاً فشيئاًاليوم، ذلك أنّ المنظمات الدوليّة، وهي نفسها مخلوقه باتفاقية، تستطيع، فيما يخصّها، أن تبقى محصّنة من كلّ مراقبة لشرعية أعمال أجهزتها ومن أيّ جزاء لتجاوزاتها. إلاّ أنه ييدو غير مقبول أن تخلق دول سيدة منظمة دولية تمنحها سلطات واسعة لمراقبتها وإيقاع الجزاء عليها، في وقت هي متحرّرة من واجب احترام الميثاق الذي هو مولّدها وكذا القانون الدوليّ»^(٢).

وقد أتى برنامج السلام الذي أعلنه الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٩١ ليوضح هذه الأمور، فأورد:

الفقرة ٣٠: «في حالات الأزمات الداخليّة... يجب أن تتحترم الأمم المتحدة سيادة الدولة، وإن لم تفعل ذلك تكون على تقدير ما فهمته الدول الأعضاء لدى قبولها مبادئ الميثاق...».

(1) Bedjaoui, in colloque de Rennes, op. cit. p. 295.

(2) Ibid.

وحتى في حالات التدخل الإنساني، فإنه ليس مشروعًا أن تجري المساعدات دون إرادة الدولة المعنية....»^(١).

من هنا، وكما يرى بعضهم، «إذا كانت الأمم المتحدة تجتمعًا حرًّا لدول (...) ويجب أن تعدّ مؤسسة دولية، فهي لا تستطيع فرض قراراتها في كلّ الميادين على الدول الأعضاء السيدات، إلاّ في حالات محدودة جدًّا ومحددة جيدًّا، وبتفسير دقيق، في مادة الحفاظ على السلم. من هذا المنظور لا تكون أمراً غير طبيعيًّا، المراجعة بالمعنى الواسع، من قبل دولة ما ضدّ قرار جهاز سياسي من أجهزة الأمم المتحدة (ومنها مجلس الأمن) من شأنه أن يلحق ضررًا بالحقوق أو الواجبات التي تعاقدت عليها الدول في الميثاق»^(٢).

وهناك موقف أبعد مدى اتّخذه الاتحاد الأوروبي، الذي يرى إمكانية إلزام مجلس الأمن باحترام القواعد القطعية Jus cogens في القانون الدولي، وإذا لم يكن الاتحاد طرفاً في معايدة الميثاق، فإنّ دولة أطراف، ولذا فهو ملزم باحترامه، ويعلّق السيدان كومباكو وسور على هذا الأمر فيورдан: «أنّ الاتحاد الأوروبي أكد سلطته بمراقبة صلاحية قرارات مجلس الأمن نسبة إلى القواعد الأممية، ما يطرح مشكلة أولوية الالتزامات الناجمة عن الميثاق والواردة في المادة ١٠٣ ، لكنّ الاتحاد الأوروبي ليس طرفاً في الميثاق، إلاّ أنّ كلّ دولة هي أطراف، وبالتالي، هو مقيد بأحكامه، وهو حرًّ في تفسير هذا الميثاق»^(٣).

ومن هنا إذاً ضرورة التعاون بين الدول في الأمور التي تهمّ الجميع للحفاظ على الثقة بمنظمات الأمم المتحدة، لأنّ تجنب الدول الكبرى إلى الاستئثار، وهذا ما يوفر أيضًا الديمocratie في التعامل في المجتمع الدولي. وهذا ما ذهب إليه الأمين العام في برنامج السلام حيث يرد:

(1) voir résolution No 18 § 2.

(2) colloque de Rennes, 1995, P.296.

(3) J. Combacau et S. Sur, Droit international public, éd. Montchrestien, 8ème éd. 2008, P. 162.

الفقرة ٧٨، أَنَّه «يجب أَلَا يفقد مجلس الأمن مِرْأَةً ثانيةً الروح الجماعيَّة التي لا بد منها لسير عمله على الوجه الصحيح. وهي الروح التي اكتسبها بعد التجربة. ويجب أن يسود عمله شعور صادق بتوافق الآراء النابع من اهتمامات مشتركة، لأنَّ يسوده التهديد بحقِّ النقض أو بالقوة من قبل أيِّ مجموعة من الأمم. وهذا يعني الاتفاق بين أعضاء الأمم المتَّحدة بوجه عامٍ إذا ما أُريد لقرارات المجلس أن تكون فعَّالةً وثابتةً».

كما يضيف البرنامج:

فقرة ٨٢، أَنَّ «الديمقراطية داخل أسرة الأمم تعني تطبيق مبادئها داخل المنظمة العالميَّة نفسها. وهذا يتطلَّب أكبر قدر من التشاور والمشاركة والاشتغال من جانب جميع الدول كبيرها وصغيرها، في أعمال المنظمة، ويجب أن تعطى جميع أجهزة الأمم المتَّحدة دورها الكامل والصحيح، وأن تقوم بهذا الدور للاحتفاظ بثقة جميع الأمم والشعوب، وكسب الجداره بهذه الثقة. ويجب تطبيق مبادئ الميثاق بصورة منسقة. وليس بصورة انتقائيَّة، إذ لو ساد التصور بأنَّ التطبيق انتقائيًّا، لتلاشت الثقة ومعها السلطة المعنويَّة التي هي من الصفات العظمى والفريدة لذلك الصك، والديمقراطية على كافة المستويات أمر جوهريٌ لتحقيق السلم من أجل عهد جديد من الرفاه والعدل»^(١).

ولا بدَّ من أن نؤكَّد أخيراً مع السيد بيلايَّه، «أنَّ الدول في القانون الدولي هي الحرَّاس الأخيرة للشرعية... وبرفضها تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تعدُّها غير مقبولة، تمارس الدول بشكل ما مراقبة نهائية»^(٢).

يقول السيد بيلايَّه: إنَّ المجلس مقيد بالعدالة الطبيعيَّة إن وجدت، وبالرغم من ذلك تبقى الحماية من سوء استخدام المجلس لصلاحيَّاته واجبة من ناحيتين: بالنسبة للدول فهي محميَّة بالميثاق، أمَّا بالنسبة للأشخاص فإنَّهم يأخذون ما

(1) Voir L. M.H.Martinez, the legislative role of the Security Council in its fight against terrorism. Legal, political and practical limits.in ICLOQ,vol. 57, avril 2008 p. 337.

(2) Pellet in Colloque op.cit. p 231.

يناسبهم من القرارات المنسجمة مع القواعد الأممية. ويبقى الامتحان الأكبر لقرارات المجلس هو إمكانية تجاهل الدول لهذه القرارات، لأنّه بدون دعم الدول الأعضاء تبقى القرارات مجرد تفكير طموح^(١).

٢ - المراقبة القضائية

إنّ المراقبة القضائية هي تعبير عن مبدأ قانونيّ عام^(٢)، و«لا شيء في طابع منظمة دولية يبرر أن نعدّها سوبر-دولة»^(٣)، فتُمنع مراقبتها القضائية. هذا مع أنّ مجلس الأمن نفسه يبحث الدول على القبول بولاية محكمة العدل الدوليّة، ومراجعةها ومراجعة غيرها من المحاكم الدوليّة والإقليميّة، لحلّ ما ينشأ بينها من منازعات، وقد تكرّر هذا الموقف من قبل المجلس، وكان آخره ما جاء في بيان رئيس المجلس (٢٠١٠) باسم المجلس فيما يتعلق بنظر هذا المجلس في البند المعنون: «تشجيع وتعزيز سيادة القانون في صون السلام والأمن الدوليّين»، إذ يقول:

«... يهيب (المجلس) بالدول التي لم تقبل بعد بولاية المحكمة المحدّدة في نظامها الأساسي، أن تنظر في القيام بذلك... ويدعو مجلس الأمن الدول إلى اللجوء أيضاً إلى الآليّات الأخرى لتسوية المنازعات، بما فيها المحاكم الدوليّة والإقليميّة بأنواعها، وهي المحاكم التي تتيح للدول إمكانية تسوية منازعاتها بصورة سلميّة، فتساهم بذلك في منع نشوب التزاعات أو تسويتها.

رغم ذلك، لم يستطع القضاء الدوليّ، ناهيك عن الوطنيّ، أن يراقب شرعية قرارات مجلس الأمن بشكل مباشر وصريح منذ إنشاء مجلس الأمن. غير أنّ نوافذ بدأت تفتح بحدّر شديد منذ ما يزيد على نصف قرن بمواجهة قرارات المجلس. ومنذ حوالي عقدين من الزمن، شرعت بعض المحاكم بالنظر في تطبيقات قرارات مجلس الأمن، بما فيها تلك المتّخذة تحت الفصل السابع.

(1) Ibid.. P. 230.

(2) Affaire Yusuf, cour européenne de justice, 2009, § 261.

(3) Interprétation de l'accord du 25 mars 1951 entre l'OMS et l'Egypte, avis consultatif, C. I.J. Recueil 1980, p. 73 et §37.

أ – المراقبة القضائية لقرارات مجلس الأمن

تشير إمكانية مراقبة قرارات مجلس الأمن قضائياً نقاشاً حاداً ينقسم فيه الفقهاء بين رافض ومستصعب ومؤيد.

الرأي الرافض

يرفض فريق من الفقهاء المراقبة النزاعية contrôle contentieux وكذلك الاستشارية consultatif، لشرعية قرارات مجلس الأمن. ويعزز موقفهم هذا ما جاء في القرار المتعلق بـ«النتائج القانونية على الدول للوجود الجنوبي أفريقي في ناميبيا والذي ذكرت فيه المحكمة: «أنّ طلب الرأي الاستشاري لا يتناول صلاحية قرار الجمعية العامة رقم ٢١٤٥ (XXI)^(١) والقرارات الملحقة لمجلس الأمن، ولا انطباقها على الميثاق»^(٢).

ويطرح بعضهم الآخر أن الأمر يخلق مشكلة تزاحم بين قرار المحكمة وقرار مجلس الأمن، تؤدي إلى ضعف احترام المجلس و/ أو المحكمة، إذ «يمكن لمراجعة المحكمة حول رأي استشاري أن توافق تبني القرار المطعون به، لكن يمكن أيضاً لا توافق ذلك التبني». فإذا صدر القرار وكان رأي المحكمة مختلفاً عن رأي المجلس، فسوف يتعرض أحدهما: المجلس أو المحكمة، لاهتزاز الهيبة والرصيد.^(٣) وفي مطلق الأحوال، فإن المحكمة قد لا تعمد إلى إبطال القرار، الأمر الذي يسبب الإرباك فيما بعد بالنسبة إلى عمل المجلس. وهذا ما ينبه إليه السيد بجاوي بالقول: «عندما تصدر المحكمة رأيها، فهي ليست ملزمة بإعلان بطلان القرار المطعون به، أو إعلان عدم وجوده رسمياً. إنما يكفي أن يظهر القرار للجهاز السياسي وبوضوح غير متوافق مع تفسير نصوص الميثاق التي يستند إليها، ويعود للجهاز السياسي أن يستخلص التتائج. مما فعله قرار معين، يمكن أن يخرّبه قرار آخر»^(٤).

(1) statuant sur l'existence du Sud-africain en Namibie.

(2) voir CIJ recueil 1971 § 88.

(3) Bedjaoui, in Colloque de Rennes, p285.

(4) Ibid.

فهل يضحي بالحقوق إذا كان رأي المحكمة يمكن أن يؤدي إلى إخراج مجلس الأمن؟

أما في المنازعات، فإن صلاحيات المحكمة أكثر تحديداً، فهي لا تبت إلا في منازعات بين الدول، ولا صلاحية لها في المشاكل بين منظمة دولية ودولة أو بين منظمة ومنظمة.

ثم تثار، تبانياً لصعوبة إجراء مراقبة قضائية، مسألة شذوذ الصلاحيات الاستثنائية عن المراقبة القضائية، إذ يقول القاضي بجاوي: «لا أحد يستطيع أن يشكّ بضرورة أن يتمتع مجلس الأمن بسلطة استثنائية في الميادين التي يعترف له فيها الميثاق، وخاصة في تقويم وجود «تهديد للسلم» أو أن «يلاحظ (و «يوصّف» وضعاً ما «situation». ولكن من لا يعرف أنه لا يعود إلا إليه ذلك الأمر وأن السلطة الاستثنائية لا ينزع فيها قضائياً؟^(١).

وأهم الحجج التي يواجه بها خصوم المراقبة القضائية تتركز، برأي القاضي محمد بجاوي، في ما يأتي:

«خطر الانسداد أمام حركة المجلس من قبل بعض الدول في ممارسة مهماته، أن يربك الرأي القانوني عمل المجلس، أن يحصر المجلس في زاوية ضيقة، أن يخضع تحديد صلاحية المجلس لإدارة جهاز آخر، ويجعله في حالة تبعية، أن تخضع عملية تحديد صلاحية المجلس، وهو سياسي بطبيعته وخارج كل مراقبة قضائية، إلى جهاز قضائي»^(٢).

إن هذه الحجج يمكن كذلك طرحها على الصعيد الداخلي في كل دولة في مواجهة عمل الضابطة وكذلك الصلاحيات عموماً في الحالات الاستثنائية.

فالضابطة ملزمة بالقانون، وإن كانت تتخذ احتياطياً تدابير تخرق القانون وخاصة

(1) Ibid. P 296.

(2) Ibid.. P. 267.

في مادّة حقوق الإنسان، لدرء خطر ما، لكنّ حالات الخطورة محدّدة ولا تستطيع اختراع حالات من عنديّاتها لتعاقب من تريده معاقبته لأسباب خاصة.

وفي الحالات الاستثنائيّة، تبقى السلطة خاضعة لقانون معين خاصّ بهذه الحالات، وإذا كان لها أن تتجاوز الشرعيّة العاديّة، فإنّ هذا التجاوز ليس مسموحاً إلاّ بالقدر الضروريّ لملافة الحالة الواقعية القائمة دون أيّ إفراط، ما يمكن أن يعبر عنه بـ«الضرورة والتناسب».

على أنّ قرارات المحكمة، بما فيها التي تعترف بصلاحيّات غير عاديّة لمجلس الأمن، لم تكن جميعاً محلّ إجماع بين قضاة المحكمة، فقد كان بعضهم يسجل مواقف مخالفة، وهذا ما حصل في القرارات التي تقضي بألاّ صلاحية للمحكمة لمراقبة قرارات مجلس الأمن.

– آراء القضاة المخالفين في محكمة العدل الدوليّة

في بعض القرارات التي اتّخذتها المحكمة وقضت بألاّ صلاحية لها بمراقبة قرارات مجلس الأمن، كان هناك بعض المواقف المتحفّظة والتي كان يعبر عنها أصحابها في ذيل القرارات. ففي قضيّة «شروط قبول الدول»، وإذا كان القاضي السوفياتيّ كريلوف يرى أنّ تفسير الميثاق يجب ألاّ يعود إلى المحكمة لأنّها غير الصالحة بالمرة، بل إلى الأجهزة السياسيّة في الأمم المتّحدة.^(١) إلاّ أن Louis Sohn، من واضعي ميثاق الأمم المتّحدة، يصرّح أن: «... الميثاق هو أداة مضبوطة جيداً tuned instrument. فكلّ مساس بتوازن الأجهزة يؤول إلى احتلال خطير بالأدلة التي لا تنمو حينها ولا تعطي إلاّ أصوات صرير».

إذا لم يحترم الجهاز الميثاق وخاصة «الانتظام الداخليّ» لصلاحيّات الأجهزة، فمن الواضح أنّ قراره يتّخذ بتجاوز الصلاحيّة ultra vires ويجب أن يعدّ غير نظاميّ. إنّ الغاية الأكثـر نـبـلاً لا يمكن أن تبرـر أيّ وسـيلة مـهما كانت. فـعندما يكون

(1) CIJ, Conditions de l'admission d'un Etat comme Membre des Nations Unies (article 4 de la Charte), Recueil 1948, p. 57, Opinion dissident du juge Krilov, P. 108.

الجهاز الذي اتّخذ القرار المطعون به أوسع في تركيه، أي أكثر تمثيلية إلى أن يمتلك صلاحية شبه عامة، وكان الجهاز الأضيق ذو الصلاحية الخاصة، مثلولاً في عمله، فهل يجب أن نذكّر بنظرية حالة الضرورة؟

وتناول بعض القضاة المخالفين نقاطاً أخرى بمناسبة قضية «النتائج القانونية...» فقد رأوا أنّ مراقبة الشرعية يجب أن تطاول حتّى طريقة ممارسة مجلس الأمن سلطته الاستثنائية في توصيفه بالتهديد «وضعاً» على صلة بحفظ السلام والأمن الدوليين»^(١).

- الرأي المؤيد

إذا كان مجلس الأمن مؤسسة قانونية أقيمت بواسطة معايدة، وهو يستمدّ شرعنته وجوده نفسه من هذه المعايدة. فهل يمكن مراقبة قراراته لإلزامه بمقتضيات المعايدة، ناهيك عن أحکام القانون الدولي؟

يجب القاضي بجاوي على هذا السؤال بالقول: «لم يعد ممكناً، في عمرها الراشد اليوم، ألا تستكمل الأمم المتحدة نظامها بمراقبة الشرعية التي أقرّ مبدأها مؤتمر سان فرانسيسكو وكذا فائدتها، ولكنّه ترك شكلياتها مفتوحة للمستقبل. إنّ الأجهزة السياسية للأمم المتحدة تحتاج اليوم إلى نظام متماشٍ لمراقبة الشرعية بقدر ما راكمت في هذا المجال من تجربة متناقضة تستدعي غربلة وتنظيمًا في إطار صلاحية الملاعنة أو التشخيص السياسي لمصلحة النظام... وقد اتّخذت محكمة العدل الدولية، في إطار صلاحياتها المقيدة... رأياً استشارياً، وأحياناً قراراً قضائياً يمسّ بهذه الجهة أو تلك، في هذه الظروف الخاصة، في مسائل تفسير الميثاق وصلاحية أعمال الأجهزة السياسية. لقد حان الوقت لوضع الجردة في حالات تقدّمها وتراجعها، لإحراز التصور حول ما هو مرغوب، والعمل لتلافي «الفرص الضائعة»^(٢).

(1) CIJ, Conséquences juridiques...Opinions dissidents André Gros P. 340 § 34 et Fitzmaurice, P. 293 § 112.

(2) M. Bedjaoui, op. cit. P.297.

وما يطالب به القاضي بجاوي يمكن أن يتلمس بشكل أو باخر في قرارات المحاكم، ففي قرار لمحكمة العدل الدولية عام ١٩٧١ حول «المفاعيل القانونية على الدول جراء الوجود المستمر لجنوب أفريقيا في ناميبيا»، أعلنت المحكمة أنها لا تستطيع مراقبة شرعية قرارات الأجهزة السياسية في الأمم المتحدة. وجاء في القرار: «إنّه من الأكيد أنّ المحكمة لا تمتلك سلطة المراقبة القضائية ولا سلطة الاستئناف، فيما يخصّ القرارات المتّخذة من قبل أجهزة الأمم المتّحدة المعنية»^(١).

وكانت المحكمة نظرت في قرار استشاري لها سنة ١٩٦٢ في انطباق قرار اتّخذ من قبل الجمعية العامة بدلاً من مجلس الأمن، على الميثاق. ففي قرارها حول بعض نفقات الأمم المتّحدة، ذهبت المحكمة بعيداً، كما يرى القاضي بجاوي، في توافقها مع هواجس المنظمة، حيث تعرّضت للنقد من قبل دول مختلفة في موضوع نفقات صرفت في عمل قوّات طوارئ تابعة للأمم المتّحدة في الشرق الأوسط وفي الكونغو. وقد توقفت المحكمة أمام الغاية من النفقات وليس أمام الجهاز الذي كان من الواجب قانوناً أن يقرّرها. وقضت أنّ هذه النفقات شرعية بالنسبة إلى الميثاق. فهي نظرت في مسألة الشرعية، لكنّ رقابتها كانت رقيقة وخفيفة وخلصت إلى إضفاء الصلاحية، بشكل غير مباشر، على قرار الجمعية العامة.^(٢)

إلاّ أنّ المحكمة، وكما رأينا، كانت قد نظرت سنة ١٩٤٨، في صلاحيات الأجهزة السياسية في الأمم المتّحدة (ومجلس الأمن من هذه الأجهزة)، وقررت أن الطابع السياسي للجهاز الأممي لا يعفيه من تطبيق الأحكام الاتفاقية التي تنظمها، عندما تشكّل هذه الأحكام حدوداً لسلطاته أو معايير لأحكامه.

من جهة أخرى أعطت المحكمة نفسها، في قضية النفقات وفي قضية مفاعيل وجود جنوب أفريقيا في ناميبيا على الدول وفي قضية قبول الدول في الأمم المتّحدة... حرّية تقويم صلاحية قرار ما بالنسبة إلى الميثاق، إذا كانت دراسته

(1) CIJ, Conséquences juridiques, Recueil 1971 § 88.

(2) M. Bedjaoui, Colloque, op. cit., P. 274.

ضروريّة لممارسة وظيفتها القضائيّة، خصوصاً إذا كانت مبنية على إطار القضيّة التي تستشار بشأنها، أو على معطياتها.

ففي قضيّة «النتائج القانونيّة على الدول للوجود الجنوبي أفريقي في ناميبيا»، وبعد أن أعلنت عدم اختصاصها في مراقبة قرار الجمعيّة العامّة ٢١٤٥ (١٩٦٦)، أضافت أنّ «واقعة أنّ طلب الرأي الاستشاري لم يكن حول مسألة صلاحية قرار الجمعيّة العامّة أو قرارات مجلس الأمن الملحة، لم تكن تمنع المحكمة من أن تعمد إلى دراسة هذا الأمر».

أمّا المحاكم الخاصّة *ad hoc*، فقد نظرت في انتباخ قرارات مجلس الأمن على الميثاق. من هذا ما قرّرته المحكمتين الجنائيّتين الدوليّتين الخاصّتين بيوغوسلافيا السابقة ورواندا، بشأن شرعية إنشائهما نفسها، كما سنرى.

وإذا حاولنا استعراض القرارات التي «لامست مسألة الصلاحية «القانونيّة لأعمال الأجهزة السياسيّة» في الأمم المتّحدة، يمكننا أن نضع الكشف الأوّلي الآتي:

قرار في قضيّة شروط قبول الدولة في الأمم المتّحدة، ٢٨ آذار / مارس ١٩٤٨، تفسير المادة الرابعة من الميثاق (CIJ, Rec. 1948, p. 57).

قرار في قضيّة صلاحية الجمعيّة العامّة في قبول الدول في الأمم المتّحدة، ١٣ آذار / مارس ١٩٥٠، تفسير المادة ٤ / ٢ من الميثاق. (CIJ Rec. 1950 P.4).

قرار في قضيّة توزيع التعويضات عن ضرر لحقت بمرافق الأمم المتّحدة، في ١١ نيسان / أبريل ١٩٤٩، (CIJ, Rec. 1949, p. 174).

قرار في قضيّة موضوع الوجود الجنوبي أفريقي في ناميبيا ١١ تموز / يوليو ١٩٥٠، إعطاء الرأي حول الفصل الثاني عشر من الميثاق (نظام الوصاية)، تفسير المادة ١٠٠، (CIJ Rec. 1950, P.128).

قرار في قضيّة نتائج حكم المحكمة الإداريّة بالغرامة، ١٣ تموز ١٩٥٤، تفسير المواد ١٧، ٢٢، ١٠١، (CIJ, Rec. 1954, P.47).

قرار في قضية بعض مصروفات الأمم المتحدة ١٩٦٢، تفسير المادة ٢ / ١٧ .(CIJ, Rec. 1962, p. 151)

قرار في قضية تحديد القيمة الحقيقية والمدى لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن في قضية الوجود الجنوبي أفريقي في ناميبيا ١٩٧١ : ١٩٧١, p.16)

قرار في قضية الصحراء الغربية، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ .(CIJ, Rec 1975, p.12)

قرار في قضية النتائج القانونية لبناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٤ تفسير المادة ١ / ٢١ من الميثاق : (CIJ, Rec, 2004, P.136).

وكذلك نظرت بعض المحاكم الخاصة ad hoc بصلاحية مجلس الأمن بإنشائها، ومن ذلك:

قرار تاديتش حول إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥

قرار كاباباشي حول صلاحية مجلس الأمن بإنشاء محكمة دولية خاصة برواندا ١٨ حزيران/يونيو ١٩٩٧

هذا وقد أكدت المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية صلاحيتها في مراجعة قرارات منظمة دولية من أجل احترام الحقوق الأساسية التي يضمنها الدستور الألماني^(١).

وهكذا نستطيع الاستنتاج مع القاضي بجاوي أنه «في إطار وظيفتها الاستشارية، تستطيع محكمة العدل الدولية (وكذلك المحاكم الخاصة)، إذا طلب منها ذلك، أن تعطي رأياً، ليس فقط حول تفسير

(1) A. Tzanakopoulos, «judicial dialogue in multilevel governance ;, the practice of international and national courts and the fragmentation of international law, Hart, Oxford 2012, p. 188.

الميثاق، ولكن حول كل المسائل المتصلة بتوسيع صلاحية أعمال الأجهزة السياسية»^(١).

ويرى القاضي إليهو لاوترباخت، كما رأينا، فيرأي فردي في قضية ناميبيا «أن محكمة العدل الدولية، وهي الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة، تملك الحق، المقيد واقعاً، لتأكيد أولوية القانون داخل منظمات الأمم المتحدة، وفي حالات مرفوعة كما يجب أمامها.. وأن مجلس الأمن لا يمكنه أن يطلب خرق القواعد القطعية»، ويرى القاضي ديلارد أن ليس في مصلحة الأمم المتحدة على المدى الطويل ان تبدو رافضة لعملية درس الصلاحية القانونية لقرار صادر عن المجلس أو عن أي جهاز آخر بمعرض قضية ما تعرض على المحكمة^(٢).

ويرى السيد بييليه Pellet جواز مراقبة قرارات الأجهزة الدولية، لاسيما من قبل محكمة العدل الدولية، أعلى سلطة قضائية عالمية، وذلك بناء على مراجعة بعض الجهات وفي بعض الحالات. فهو يقول: «لا شيء، أبداً لا شيء يمكن أن يمنع الجهاز القضائي الأساسي في الأمم المتحدة من أن يراقب contrôler انتظام قرارات أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها مجلس الأمن...ولكنها مراقبة عشوائية aléatoire ومحدودة. (كان تكون) بناء على طلب إما من الجمعية العامة وإما من مجلس الأمن نفسه. وفي الحالات الأكثر استثنائية، ولكن غير مستحبة التصور، بناء على طلب أجهزة أخرى أو مؤسسات. وفي حالات التقاضي، يخضع الأمر للإرادة المشتركة للدول الأطراف في نزاع تستدعي معالجته النظر في صلاحية قرار أو أكثر من قرارات مجلس الأمن»^(٣).

على أن الصلاحية الاستشارية نفسها ليست مطلقة، بل هي مقيدة بالتقدير بالطلب

(1) Bedjaoui, op. cit. P. 281.

(2) Conséquences juridiques pour les Etats de la présence continue de l'Afrique du Sud en Namibie (Sud-Ouest africain) nonobstant la résolution 276 (1970) du COTZSEIL de sécurité, asis consultatiL C.I.J. Recueil 1971, p. 16. Avis dissident du juge Dillard P 151et 152.

(3) A. Pellet, in Colloque... P.226.

وبمضمون الطلب وبالتوقيت. ثم يطرح السؤال حول إلزامية الرأي الاستشاري بالنسبة إلى مجلس الأمن.

فمن جهة انعقاد المحكمة، لا بد من أن تطلب ذاك الجمعية العامة أو الأجهزة التي يخولها الميثاق ذلك (م ٦٥ من الميثاق و م ٦٥ من النظام الأساسي للمحكمة).

ومن جهة التقييد بمضمون السؤال، هل المحكمة ملزمة بأن لا تتجاوز الجواب على السؤال المطروح عليها، وهل لها أن توسيع في تقويم الشرعية؟ إن مدى سلطة التقويم التي تتمتع بها المحكمة مقيد فعلاً بحدود إحالة الجهاز السياسي إليها، لكنّها تذكر دوماً أنها تساعد المنظمة بمساهمتها في حسن سيرها، وهي تعيد صياغة السؤال عندما ترى ذلك ضرورياً، ولا تتردد في إثارة الجوانب القانونية التي يطرحها.

فالموارد متوفّرة إذا للمحكمة لتطور دورها الاستشاري وتجاوز تفسير الميثاق وحده لتطاول مسائل مراقبة الشرعية، إذا اقتنت بأن ذلك يساعد الجهاز ويساهم في حسن سير المنظمة. ولكن يجب ألا يسهي عن بالنسبة أن استخدام هذه الموارد هو أقل من أكيد، لأنّ المحكمة تخشى دائماً أن ترى دورها القضائي محل شبهة، أو فقد الصدقية. وهذا ما يشكل سبباً حاسماً كي لا تتابع طلب التفسير.

ومن جهة أخرى، فإن الجمعية العامة لا تستطيع أن تطلب من المحكمة رأياً استشارياً يتعلق بعمل مجلس الأمن، رغم الصلاحية العامة المعترف لها بها بالمادة ١٤ من الميثاق، لأن تلك المادة قيدت مسبقاً بالمادة ١٢^(١).

أما بالنسبة إلى التوقيت، فإن طلب الاستشارة يجب أن يقدم، إذا كنا بمعرض اتخاذ قرار، قبل اتخاذه، «إن طلب الرأي الاستشاري ينصب على قرار في مرحلة المشروع، وهو استباقي بشكل ما. أما في الواقع، وعلى الصعيد الشكلي، فيليس مشروع القرار، بحد ذاته، هو المحال إلى تقويم المحكمة، فالدولة أو الدول

(١) المادة ١/١٢: عندما يباشر مجلس الأمن بتصدّى نزاع أو موقف ما يؤثّر في الميثاق، فيليس للجمعية العامة أن تقدّم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن.

المحتاجة تطرح عادة على التصويت في الجهاز السياسي مشروع قرار طالبة رأي المحكمة حول مسألة قانونية يثيرها القرار الذي يريد الجهاز السياسي اتخاذه. فإذا وافقت على الطلب، تعلق من حيث المبدأ إجراءات تبني القرار. وهكذا فإن مراقبة الشرعية لا تجري بمواجهة قرار متّخذ يمكن إبطاله، إذا كان للمحكمة هذه الصلاحية. هي إذاً مراقبة غير مباشرة، بمعنى أنها تطال مظهراً حقوقياً متضمّناً في مشروع معلق. وهي استباقيّة بمعنى أنه ليس هناك قرار سياسي. ومع ذلك يمكننا أن نتناول ونقبل بأنّ طلب الرأي ليس له مفعول معلق (بشكل تلقائيّ). وفي هذه الحالة (إذا لم يعلق اتخاذ القرار وصدر قبل إبداء الرأي الاستشاري) فستهدف المراقبة قراراً قد اتّخذ، وفي هذا وضع لقانون (lege ferenda)، بالمراقبة المستأخرة للقرار بطلب من إحدى الدول، لكنّ هذه الفرضيّة تطرح بعض المشاكل^(١).

بين الدعوى المباشرة والدفع *Action directe et exception*

إذا كانت المحاكم المعنية قد تلافت حتى الآن النظر مباشرة في قرارات مجلس الأمن، من أجل إقرارها أو إبطالها، فهل لها أن تنظر عن طريق الدفع، على طريقة القضاء الأميركي تجاه القوانين، فتمتنع عن الاعتراف بشرعية القرارات التي تخالف القواعد الإلزامية في القانون، ولا تعتدّ بنتائجها؟ لا يرى القاضي بجاوي ما يمنع المحكمة من البت بقرارات لمجلس الأمن يُطعن بشرعيتها أمامها، ففي فرضيّة نزاع مطروح أمام المحكمة «بين دولتين، يمكن أن تطرح صلاحية عمل جهاز دولي... وعندها لا تجد المحكمة أي سبب لرفض البت بشرعية هذا العمل. وليس لها إلا أن تعلن عدم إمكانية مواجهة الدولة الرافضة به إذا توصلت إلى أنه غير نظامي...» (رغم) أنّ الفقه يقيّد مراقبة الشرعية فيقصر مفاعيلها على المعنيين بالعمل غير النظمي (نسبية الأحكام)، وذلك بناء على المادة ٥٩ من النظام الأساسي، التي تمنع أن تصدر المحكمة حكم الإبطال بوجه الكافة erga omnes^(٢).

(1) M. Bedjaoui, op. cit. P. 280.

(2) Ibid.. p 286.

كما يمكن المحاكم الدولية الخاصة المراقبة بطريقة ما (كالدفع أيضاً)، بمواجهة قرارات مجلس الأمن. وفي هذا ينظر السيد بيليه على النحو الآتي: «يمكن التفكير بالمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوجوسلافيا السابقة (أو غيرها من المحاكم الخاصة) التي لا تستطيع أن تتهرب، إذا اعترض متهم، بمناسبة دعوى، على صلاحية القرارين ٨٠٨ و ٨٢٧ المؤسسين لها، فقد يكون منطبقاً على المبادئ الأولية الأساسية لإدارة العدالة أن تتأكد المحكمة، بشكل أوليّ، من هذه الصلاحية، أو من صلاحية أي قرار آخر قد تكون مضطرة لتطبيقه^(١)».

وهذا ما حصل فعلاً، كما رأينا. فقد قررت المحكمة أنّها ذات صلاحية، كما أنّ المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا فصلت في صلاحية مجلس الأمن بإنشائها. هذا إلى أنّ هناك العديد من القضايا، كما مرّ بنا سابقاً، لجأت فيها محكمة العدل الدولية إلى هذه الطريقة لترافق بشكل غير مباشر قرارات مجلس الأمن.

ويتصور بيليه أيضاً إمكانية تصدي المحاكم الوطنية لمراقبة شرعية قرارات مجلس الأمن بالطريقة نفسها، فيقول: «... لمّا كان القانون الدولي يشكل جزءاً من قانون كلّ بلد، وقد يكون ذا قيمة أسمى من القوانين الداخلية، وبما أنّ قرارات مجلس الأمن تشكّل جزءاً من القانون الدولي الإلزامي، في إطار القانون الدولي نفسه... إذًا هذه الإلزامات يجب أن تتجّع عن قرارات صالحة قانوناً، فتكون المحاكم الوطنية قادرة على التأكّد من هذه الصلاحية، وعليها حتّى الواجب بذلك، لأنّها بدون ذلك لا تكون قد أعملت القانون الدولي»^(٢).

في كلّ هذه التصورات يكمن مبدأ يقول إنّه إذا لم يحدّد القانون آلية خاصة للمراقبة القضائية، فعليها العودة إلى القانون المشترك Droit commun.

على أنّه ربّما يكون من المفضل أن تعمد المحاكم إلى موقف أقلّ إحراجاً لها وللمجلس، إن كان يطرح من إحراج، وذلك بأن تفسّر قرارات مجلس الأمن بطريقة

(1) A. Pellet opcit. p 227.

(2) Ibid 228.

لا تتركها تتعارض مع القواعد الخاصة بحقوق الإنسان مثلاً (وبالقواعد القانونية الدولية الملزمة) كما أقرّته المحكمة الكبرى البريطانية في قضية «سكيني والجدة»^(١).

ونحن أخيراً من المطالبين بتعديل الميثاق كما وعدت بعض الدول الصغرى في مؤتمر سان فرانسيسكو، لجهة صلاحيات المحكمة، بحيث تسدّ الشغرات الموجودة في مجال الصلاحية القضائية الضرورية لمراقبة كلّ عمل ذي مفاعيل قانونية من أيّ جهاز أتى، ولنا في الاتفاقية حول حصانات الأمم المتحدة في شباط ١٩٤٧، التي منحت المحكمة صلاحية أن تصدر آراء استشارية تشبه القرارات في طابعها الإلزامي، كلّما نشب خلاف بين دولة مضيفة والأمم المتحدة في مسألة حصانات والامتيازات لأيّ من أجهزتها أو مرافقها الموجودة في هذه الدولة المضيفة، أو لأيّ من موظفيها الدوليين.

فقد ورد في الفقرة ٣٠ من الاتفاقية المذكورة أنه «إذا نشب خلاف بين منظمة الأمم المتحدة، من جهة، وبين أحد أعضائها، من جهة أخرى، فيجب أن يطلب رأي استشاري من المحكمة، طبقاً للمادة ٩٦ من الميثاق والمادة ٦٥ من النظام الأساسي، حول كل نقطة قانونية مثارة. ويقبل رأي المحكمة من الأطراف على أنه حاسم».

ب - التصدّي القضائي لتطبيقات قرارات مجلس الأمن

يحاول بعض الفقهاء الأوروبيين وبعض المحاكم أن يوفّقوا بين قرارات مجلس الأمن وحقوق الإنسان، حتّى عندما يبدو هناك تناقض. بحيث أنه عندما يراد تفسير قرار لمجلس الأمن يجب أن نفترض أن المجلس لا يفرض أي التزام يتعارض مع المبادئ الأساسية في مادة الحفاظ على حقوق الإنسان. وفي حالة الغموض في صياغة قرارات مجلس الأمن، فعلى المحكمة أن تعتمد التفسير الذي يتأطّر بشكل أفضل مع متطلبات الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والذي يسمح بتفادي أي نزاع حول الالتزامات. ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه

(1) voir <Http://www.dipublico.com.ar/English/al-Skeini-and-al-Jedda-i> vu en février 2012.

الأمم المتحدة في تنمية احترام حقوق الإنسان والدفاع عنها، فعلى مجلس الأمن كما ترى المحكمة، أن يعتمد لغة واضحة وصريرة إذا أراد أن تتخذ الدول تدابير خاصة من شأنها أن تدخل في نزاع مع التزاماتها النابعة من القواعد الدولية للحفاظ على حقوق الإنسان^(١).

كما ترى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أنه «يجب أن يكون هناك قرينة أن مجلس الأمن ليس لديه النية أن يفرض على الدول الأعضاء أن تخرق المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان^(٢)»، وتعلق إيريكا دي وт Erika de Wet على تعليل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية «الجدة»، بقولها: «إن الدول الأعضاء مضطرة أن تبين أنها فعلت كل ما في وسعها لتجنب تقييداً غير مناسب لقواعد حقوق الإنسان الأوروبية بواسطة قرار خاص لمجلس الأمن... فقد ذكر قرار المحكمة في قضية «ندا» أنه، حتى لو كانت لغة قرار ما لمجلس الأمن لا تترك أي هامش ظاهر للتفسير، فإن هذه الدول تبقى ملزمة بأن تجد وسيلة لإعطاء شيء ما للقواعد الدولية لحقوق الإنسان. إن قرينة أن مجلس الأمن ليس لديه النية بأن يتعد عن معايير حقوق الإنسان، تبدو غير قابلة للكسر حتى عندما تبدو ليّاً لنص قرار مجلس الأمن»^(٣).

إلا أن الملاحظ مؤخراً أن المحاكم الدولية تبدو متوجهة نحو مراقبة دستورية قرارات مجلس الأمن. أمّا فيما يخص محكمة الاتحاد الأوروبي TPICE فهي وافقت بنفسها على أن «قرارات مجلس الأمن تفلت مبدئياً من المراقبة القضائية للمحكمة «إلا أنها تقدر أنها ذات صلاحية لدرس شرعيتها في نظر القواعد القطعية»^(٤).

(1) المملكة المتحدة، المحكمة الكبرى، قضية الجدة/المملكة المتحدة، ٢٠١٢/٣/٩

(2) The Nada case (note 69) §180.

(3) . E. de Wet, «from Kadi to Nada : judicial techniques favouring Human Rights over united Nations Security council sanctions» (2013 12, Chinese journal of international law 4, 787.

(4) L'Etat de droit en droit international » 42e colloque annuel de la Société française pour le droit international. Bruxelles - Louvain, 5-7 juin 2008.

على أنه إذا كان التصديق القضائي لقرارات مجلس الأمن يثير هذا المقدار من المناقشات، فإن تصدّياً غير مباشر حصل من قبل محاكم الاتحاد الأوروبي، عندما نظرت في شرعية قرارات اتخذها الاتحاد تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن، فأقرّ بعضها وأبطل بعضها الآخر.

بدأ الأمر بقبول مراجعة حول قرار لمجلس الاتحاد الأوروبي اتخذ تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن، تحت الفصل السابع، وكان ذلك قرار بوسفورس (Bosphorus ١٩٩٦).

فقد حصل قبول في الشكل، للطعن بقرار أيرلندي Statutory instrument no (٤٤/٩٩٠ Règlement CE no ٩٣) اتخذ إنفاذًا للائحة تبنيها الاتحاد الأوروبي (١٩٩٣/٨٢٠) رقم، الذي يطلب من الدول إلقاء الحجز تطبيقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٩٩٣، الذي يطلب من ملكيتها أشخاص عموميون من صربيا. على الطائرات التي يملكها أو يشارك في ملكيتها أشخاص عموميون من صربيا. إلا أن الجواب كان ردًا للطعن بالأساس. غير أن مجرد القبول بالشكل كان أمراً مهمًا، لأن ذلك شكل بداية قبول الطعون بقرارات تتخذ تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن.

وكان القرار الأول بعد ذلك قرار «يوسف والقاضي» ضدّ مجلس الاتحاد الأوروبي ومفهومية الجماعة الأوروبية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى (٣ أيلول ٢٠٠٨)، الذي تصدّت فيه «محكمة عدل الاتحاد الأوروبي» لقرارات اتخذها «مجلس الاتحاد الأوروبي»، تنفيذاً لقرارات لمجلس الأمن عدّتها تلك المحكمة منافية للحقوق الأساسية للإنسان، فأبطلتها فيما يخصّ المراجعين (نسبة الأحكام).

ثم طاعت الجهات الأوروبية بقرار المحكمة، إلا أن نتيجة الطعن كانت تأيد القرار^(١).

(1) Voir Arrêt de la Cour du 18 juillet 2013, Commission, Conseil et Royaume-Uni/Yassin Abdullah Kadi (affaires jointes. C-584/10 P, C-593/10 P et C-595/10 P, voir CP n° 93/13.

وتلا ذلك قرار «حسن وعيادي» (٢٠٠٩/٣/١٣)، الذي تصدّت فيه المحكمة نفسها للقرارات نفسها فأبطلتها فيما يخصّ المراجعين.

ثمّ كان قرار عثمان (٢٠٠٩/٦/١١)، الذي أخذت فيه محكمة الدرجة الأولى للجماعة الأوروبيّة باجتهاد محكمة العدل، وقبلت مراجعة ضدّ قرارات مجلس الاتحاد الأوروبيّ المتّخذة تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن، وأيضاً تحت الفصل السابع، فأبطلتها فيما يخصّ المراجعين. طبعاً دون إلغاء قرارات مجلس الأمن. وكان المبرّر أن هذه القرارات تخرق بعض الحقوق الأساسية للإنسان، وهي:

- الحق بالدفاع، بأن يستمع إلى المُتهم قبل تقرير العقوبة،
- الحق بالانتقال، حق الذهاب والإياب،
- حق الملكيّة.

وأكّدت المحكمة أيضاً أنّ اعتماد الحصانة (لدى المنظمات الدوليّة)، يجب أن يتّناسب مع الهدف الذي تسعى إليه، «لا أن تستغلّه لتعيث بمصائر الشعوب.

ثمّ أنّ حصانة المنظمات الدوليّة تقوم على قواعد اتفاقية بين الدول الأعضاء» فهي تعاقدات، والعقد شريعة المتعاقددين *Pacta sunt servanda*.

وقد تكرّس هذا الاجتهاد، إذ أبطلت الغرفة الكبّرى في محكمة عدل الاتحاد الأوروبيّ عدداً من قرارات مجلس الاتحاد، مثل قضيّة مجلس الاتحاد ضدّ فولمن ومحموديان المتعلّقة بالبرنامج النوويّ الإيرانيّ، سنة ٢٠١٣^(١).

كما تابعت المحاكم الاجتهدان نفسه، فقضت المحكمة الأوروبيّة سنة ٢٠١٣ بشطب اسم بنك ميلات الإيرانيّ من اللائحة السوداء^(٢)، ووافقتها محكمة عدل

(1) voir Conseil/Fulmen et Mahmoudian, ARRÊT DE LA COUR (cinquième chambre) 28 novembre 2013 (*).

Dans l'affaire C-280/12 P

(2) Arrêt du Tribunal du 29 janvier 2013, Bank Mellat/Conseil (T-496/10).

الاتّحاد الأوروبي على الشطب بسبب ضعف التعليل الذي لا يسمح للمدّعى عليه أن يمارس حقه بالدفاع^(١)، فقالت: «لاحظت المحكمة أنّ هناك غموضاً في بعض الأسباب وخطأً في بعضها الآخر ما حرم البنك من إمكانية ممارسة حقه بالدفاع بالشكل الملائم. ذلك أنّ مجلس الاتّحاد الأوروبي كان عليه أن يقدم الحجج الملائمة بما يسمح لقاضي الاتّحاد أن يتّحقق من كون أسباب الوضع على اللائحة تستند إلى أساس متين» (فقرة ٩٢).

ومن الأمثلة أيضاً قرار المحكمة في ٢٥ نيسان /أبريل ٢٠١٢^(٢)، الذي ركّز فيه على ضرورة وضوح مبررات القرار ومتانتها، فقالت: «إنّ فاعلية المراقبة القضائية تتطلّب خاصةً أن يتأكد قاضي الاتّحاد أنّ القرار ذا بعد الفرديّ بالنسبة إلى الشخص أو الكيان المعنىًّ يستند على قاعدة وقائعيّة ذات صلاحيّة كافية. هذا يقتضي التّتحقق من الواقع المدلّى بها في عرض المبررات التي يرتكز عليها القرار بشكل لا يترك القضاة مقيّداً بتقدير مجرّد لما يشبه الحقيقة vraisemblance من التعليلات المدلّى بها، بل لا بدّ من أن ينصّب على مسألة معرفة ما إذا كانت التعليلات، أو على الأقلّ واحد من بينها، الذي يعدّ كافياً بنفسه ليدعم هذا القرار، تستند إلى أساس متين» (٦٤).

وكان عدد كبير من الحقوقين علّق على هذه القرارات، وخاصة قرار يوسف، معتبرين أنّه فاتحة لعهد جديد من الاجتهداد، يجب أن يتّوسع إلى أبعد الحدود الممكنة، ليؤكّد خضوع القرارات الدوليّة، بما فيها قرارات مجلس الأمن، وحتى المتّخذة تحت الفصل السابع، إلى القانون الدولي العمومي Droit international (général) والقواعد الواردة في المعاهدات الدوليّة، إضافة إلى القواعد القطعيّة في القانون الدولي (Jus cogens).

ومن أهم المعلّقين على القرار السيد آلان بيّلية، في دراسة له بعنوان «ملتقى

(1) Conseil/Bank Mellat, (affaire c-176/13p) 18 février 2016>

(2) Conseil/Manufacturing Support & Procurement Kala Naft (Téhéran) ARRÊT DU TRIBUNAL (quatrième chambre) 25 avril 2012. Dans l'affaire T-509/10.

القوانين الدولية والأوروبية والداخلية»، إذ يقول ما ترجمته: «إنّ قرار القاضي في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ هو أول قرار للمحكمة الأوروبية يلغى تدابير وضع موضع التنفيذ عقوبات قررها مجلس الأمن. فهي قوّمت صلاحية اللوائح الأوروبية المتّخذة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، لا بالرجوع إلى القانون الدولي، ولكن قياساً على مقياس الحقوق الأساسية (للإنسان). وقد بلغ من أهمية هذا القرار، أنّ الدروس، التي نستطيع استفادتها منه، يمكن اعتمادها في العلاقات بين القوانين الداخلية والقانون الدولي^(١)».

إلى هذا، طلب المدعى العام لدى محكمة عدل الاتحاد الأوروبي، إليانور شارلستون Elianor Charleston من «المجلس الأوروبي لحقوق الإنسان» أن يتبنّى المعاهدة المرجعية: الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان Convention (Européenne des Droits de l'Homme CEDH) للحفاظ على حقوق الإنسان، (كما طالب المحكمة) بأن تستند إلى معاهدات دولية أخرى^(٢).

كما أكّد المدعى العام «أنّ المحكمة تذكّر بشكل واسع بأنّ الحقوق الأساسية تشّكل جزءاً لا يتجزأ من المبادئ العامة للقانون، التي تؤمن المحكمة احترامها، وأنّ «العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية» (الذي ينصّ في المادة الأولى على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتحديد مركزها السياسي وتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي السياسي) مما يجب اعتماده في مجال الحفاظ على حقوق الإنسان».^(٣)

أنّ هذا الاجتهد يفتح الباب أمام كلّ المحاكم الجديّة للنظر في القرارات والتدابير المتّخذة تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن.

(1) Alainpellet.fr/...PELLET20-202009-20CONSTITUALISATION-DROIT-des Nations Unies, vu Décembre 2011.

(2) www.echr-coe.int/NR/rdonlyres/.../CICE_DISCOURS_SHARPSTON.PDF.

(3) Ibid.

الخلاصة

بناءً على كلّ ما تقدّم، تبيّن لنا أنّ المصلحة المشتركة الدوليّة من القواعد الأساسية القانون الدوليّ، وهي ملزمة للمشروع الدوليّ وللمتفقّ وللقاضي، ويجب أن تكون ملزمة لمجلس الأمن، وذلك تحت مراقبة معينة من قبل القضاء في نهاية الأمر.

فمجلس الأمن جهاز من أجهزة الأمم المتّحدة، ينظمه ميثاقها ويمنحه صلاحيات ليست جميعها مقيدة، بل بعضها استنسابية، يضاف إليها صلاحيات أخرى ضروريّة للقيام ب مهمّاته. إلا أنّ ذلك لا يعني صلاحيات مطلقة متفلّتة من كلّ قيد. بل هو مقيد بأهداف ومبادئ الميثاق وبالقانون الدوليّ العموميّ général، وخصوصاً بالقواعد الامّرة وبالصلحة العامّة الدوليّة التي نحن بصددها في هذه الدراسة.

غير أنّ المجلس لم يتقيّد، وخاصة بعد سنة ١٩٩١ بهذه الأدوات القانونيّة، فوصل به الأمر إلى أن يشرع، وحتى أن يمارس عملاً قضائياً، مراعياً مصالح القوى العظمى دون المصلحة المشتركة لأعضاء الأمم المتّحدة. وكان تساهل الدول أو مسائرتها للقطب الأوّل بعد نهاية الحرب الباردة، مسهلاً لتجاوزات المجلس.

غير أنّ الأمل بدأت إرهاصاته تتبدّى بفعل بعض القضاء. وبعد أن كان يعلن عدم اختصاصه بمراقبة قرارات مجلس الأمن، أخذ يراقبها بشكل غير مباشر في معرض نظره بالمراجعات التي نظر فيها. وهذا أمر بدأ به القضاء الإقليميّ (الأوروبيّ)، وإن بخجل، ويمكن أن يمارسه القضاء الوطنيّ. وقد فتح إبطال لوائح الاتحاد الأوروبيّ على أيدي القضاء، في قضيّة القاضي، الباب أمام الأفراد والدول لإمكانية الطعن بالقرارات، سواء منها التنفيذية التي تتحذّها جهات معينة لتطبيق قرارات مجلس الأمن، أم بقرارات المجلس نفسها.

فإذا تخلّف سائر القضاء عن اقتداء أثر القضاء الأوروبيّ الرائد، والقيام ب مهمّته هذه، فستبقى شريعة الغاب سائدة على النطاق الدوليّ، وما من مانع يحول دون

تمرّد الدول. فالدول، التي أوكلت إلى المجلس مهمة حفظ الأمن والسلم، لم تتنازل له عن كلّ ما لها، وبالتالي هي تستطيع أن ترفض تجاوزات المجلس التي تمسّها، عندما يساير المصالح الخاصة لبعض القوى المتسلطة.

المصادر والمراجع

الكتب

- ماركو ساسولي، مسؤولية الدول عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، المجلة الدولية للصلب الأحمر، مختارات من إعداد .٢٠٠٢
- أبو داود، السنن. دار الفكر العربي، دون تاريخ.
- الترمذى، السنن. دار الفكر العربي، دون تاريخ.
- علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف بالإسكندرية، ط ١٧، ١٩٩٧
- القمة العالمية -٢٠٠٥ . (A/RES/60-1)
- مجلة مجلس الدولة المصرية - السنة الثالثة - سنة ١٩٥٢ .
- مذكرة الأمين العام -٤ . (2004) 1040
- مشروع مواد، حول مسؤولية الدول A/56/10 SUP. N° 10 . ٢٠٠١
- Aristote, la politique TROISIÈME ÉDITION, Revue et corrigée. LIBRAIRIE PHILOSOPHIQUE DE LADRANGE, PARIS, 1874, Nouvelle édition numérique <http://docteurangelique.free.fr> 2008,1291.
- Berman, Sir Franklin, The UN Charter and the use of force, Singapore Year Book of international law (2008).
- Burdeau, Traité de science politique, LGDJ, 2ème édition.
- Cassese, Antonio, Realizing Utopia: The Future of International law,

- Oxford University Press, First published, 2012.
- Chachter, the quasi-judicial role of the Security Council and the General Assembly, in AJIL, 1964.
 - Chesterman the UN security Council and the rule of law, National University of Singapore (NUS) - Faculty of Law, May 7, 2008. United Nations General Assembly Security Council, Doc. A/63/69-S/2008/270, 2008, NYU School of Law, Public Law Research Paper No. 08-57.
 - Cicéron, invention, Site : <http://www.classicpersuasion.org/pw/cicero/dnv2-8.htm>, 2, 53, LIII.
 - Combacau, J. et Sur S, Droit international public, éd. Montchrestien, 8ème éd. 2008.
 - Dulles, John Foster, War or peace, the Mac Milan company, New York, 1950.
 - Dominicé Christian, L'ordre juridique international entre tradition et innovation, Deuxième partie. Organisation internationale, Le Conseil de sécurité et le droit international.
 - Les évêques allemands: L'intérêt commun international, défi de la politique de paix, II.1.2 (61) Orientations fondamentales des valeurs. Ed. Secrétariat de la Conférence épiscopale allemande, Kaiserstrasse, D-53113 Bonn, 2ème édition, 2000.
 - Freund, l'essence du politique, éd. Sirey 1965.
 - Gambaraza, Marc, Le Statut juridique de la déclaration des droits de l'homme, thèse de doctorat, Université Panthéon-Assas, 2013.
 - Grotius, Hugue, Le droit de la guerre et de la paix, Digitized by the Internet Archive, in 2011 with funding from University of Toronto, <http://www.archive.org/details/ledroitdelaguerr02grot>, vu le 15 mars 2013.
 - Hey, Ellen, Global Environmental Law: Common Interests and the (re)Constitution of Public Space, the 1992 Convention on Biological Diversity.
 - Hobbes, Léviathan, eBooks@Adelaide, The University of Adelaide

- Library, University of Adelaide, South Australia 5005.
- Huber, Max, the sociological basis of public international law, Oxford Journals.
 - Law, European Journal of International Law, Volume 18, Issue 1.
 - Isodore de Séville, etymologiae, Cambridge University Press.
 - Kant, Doctrine de droit, Maison d'édition : Auguste Durand, Paris, 1853.
 - Kelsen, Hans, The law of the United Nations, A critical analysis of its fundamental problems, London: Institute of World Affairs, 1950.
 - Kolb, Robert, Gabriele Porretto et Sylvain Vité, dir., L'application du droit international humanitaire et des droits de l'homme aux organisations internationales.
 - Merland, Guillaume, L'intérêt général, instrument efficace de protection des droits fondamentaux - Cahiers du Conseil constitutionnel n° 16 (Prix de thèse 2003).
 - Merle, M, La crise du Golf et le nouvel ordre international, économica, Paris, 1991.
 - Orakhelashvili, Alexandre ». Collective security, Oxford University Press, New York 2011.
 - Papisca Antonio, Le droit international et les droits de l'homme comme base juridique pour l'engagement international des collectivités locales, Ed. Arne Musch (éditeur principal), Chris van der Valk, Alexandra Sizoo, Kian Tajbakhsh Juin 2008.
 - A. Pellet er J.P. cot commentaire de la Charte des Nations Unies article par article. ecomunica 1985.
 - Platon, La République, Site: <http://ugo.bratelli.free.fr/Platon/PlatonRepublique.pdf>. Vu le 25 mai 2016.
 - Popovski, Vesselin, Essai: La souveraineté comme devoir pour protéger les droit de l'homme Nations Unies, Chronique ion en ligne.
 - PORTALIS, Jean-Étienne-Marie, Discours préliminaire du premier projet de Code civil. <http://mafr.fr/M.G/pdf/discours>
 - Andreas Poulus, Whether Universal Values can prevail over

- Bilateralism and reciprocity, in Antonio Cassese, Realizing Utopia: The Future of International law, Oxford University Press, First published, 2012, P.98.
- Saint. Thomas d'Aquin, Somme théologique,. [http://www.kobo.com/us/book/somme théologique](http://www.kobo.com/us/book/somme-théologique)
 - Simma, B. «du bilatéralisme à l'intérêt communautaire dans le droit international» (1994) Recueil des Cours de l'Académie de droit international (n° 2).
 - Takwi, Arsène Tchagna, Les sanctions internationales aux violations des droits de l'homme dans le cadre du maintien de la paix et de la sécurité internationales, Université de Dschang, Master droit public, 2012, Site http://www.memoireonline.com/3/125584/m_Les-sanctions-internationales-aux-violations-des-droits-de-l'-homme. Vu le 14 juillet 2016.
 - Tay Mohamad et autres, Licéité de l'opposition aux actes du Conseil de sécurité, pub. Centre Consultatif pour les Etudes et la Documentation.
 - Tzanakopoulos, A. «Judicial dialogue in multilevel governance: the practice of international and national courts and the fragmentation of international law, Hart, Oxford 2012.
 - Vandenhole, Wouter: Emerging Normative Framework on Transnational Human Rights Obligations, European University Institute Working Paper, Global Governance, Programme, Florence, 2012.
 - Georges Vedel, droit administrative, PUF, 1976.
 - Vedel, Georges, Excès de Pouvoir administrative et Excès de Pouvoir législative, in cahiers du Conseil constitutionnel, No 2, mai 1997.
 - Wolfgang Benedek et Autres, The Common interests in International law, intersentia 2014.
 - Wouter Vandenhole: Emerging Normative Framework on Transnational Human Rights Obligations, European University Institute Working Paper, Global Governance, Programme, Florence, 2012.

Etudes et rapports

- Bedjaoui, in Colloque de Rennes. pedone 2006.
- Benvenisti, Eyal: Sovereigns or Trustees of Humanity: the Concepts and its Normative Implications, American Journal of International law, 2013, № 107.
- Chachter, the quasi-judicial role of the security Coucil and the General Assembly, in AJIL, 1964.
- Charleston, Eleanor, Al-Jedda case, <Http://www.dipublico.com.ar/English/al-Skeini-and-al-Jedda-i> vu en février 2012. Vu le 21 avril 2014.
- Debbas Vera Growlland, Security Council Enforcement Action and Issues of State Responsibility, International and Comparative Law Quarterly, DOI: <http://dx.doi.org/10.1093/icljqaj/43.1.55> (About DOI), Published online: 17 January 2008.
- De Wet, E. «from Kadi to Nada : judicial techniques favouring Human Rights over united Nations Security council sanctions» (2013 12, Chinese journal of international law 4.
- De Wet et Nollkaemper, Review of Security Council Decisions by National Courts » (2002).
- The Hague, London, New York, kluwer law international 2002.
- Happold, Mathew, in LJIL 2003, VOL. 16 NO 3.
- Higgins, Rosalyn in Journal of international law, vol. 64, no 1.
- Huber, Max, the sociological basis of public international law, Oxford Journals Law, European Journal of International Law, Volume 18, Issue 1.
- Josiane Torcinet, les Pouvoirs normatifs du Conseil de sécurité, RBDI, 2004/2.
- Journal of Terrorisme reaserch, Le 11 décembre 194.
- Kiara Neri in le journal du centre de droit international, no 1, avril 2008, Université jean Moulin, Lyon 3.
- Lavalle, Roberto «A novel, in awkward exercice in international

- law-making: security council resolution 1540 (2004), NILR, 2004.
- Martinez, L. M.H, the legislative role of the Security Council in its fight against terrorism. Legal, political and practical limits.in ICLOQ,vol. 57, avril 2008 p. 337.
 - Pellet, Alain, colloque de Rennes. pedone 2006.
 - Sorel Marc in Colloque de Rennes. pedone 2006.
 - Sur, S, Revue Générale de Droit International Public - La Résolution 1540 du Conseil de sécurité (28 avril 2004) entre la prolifération des armes de destruction massive, le terrorisme et les acteurs non étatiques.
 - Szasz (Paul C.), the Security Council starts legislating, AJIL, 2002, VOL. 96. NO 4.
 - Talmon, Stefan, the Security Council as World Legislature, (2005) 99 AMJIL 175.
 - Tono, Eitel, the UN Security Council and its future contribution in the field of inter-law, what mayexpect? MPYUNL, 2004/4.
 - De Wet, E. «from Kadi to Nada: judicial techniques favouring Human Rights over united Nations Security council sanctions» (2013 12, Chinese journal of international law 4.
 - De Wet et Nollkaemper, Review of Security Council Decisions by National Courts » (2002).

Arrêts des cours

- Conseil Constitutionnel Français. Légifrance jurisprudence constitutionnelle
- Cahiers du Conseil constitutionnel n° 16 - juin 2004.
- Conseil d'Etat français, arrêts. Légifrance jurisprudence administrative
- Cours Administratives françaises.
- Cour Internationale de Justice Recueils. Un.org
- Tribunal Pénale Internationale pour l'ex-Yougoslavie arrêts.
- Haut cour, Royaume Uni, le 9 mars 2012.

- Tribunal International du Droit de la Mer 27 août 1999, Affaire de Thon à Nageoires Bleus (Nouvelle-Zelandec. Japon; Australie c. Japon).

Periodiques

- Archives de philosophie du droit, 1952, 5. <https://www.archivesdephilo.com>
- colloque à la mémoire d'A. Cohen, United Nations and the Rule of Law <https://www.un.org/ruleoflaw/> et Etat de droit - Les grands enjeux de l'état de droit.
- Le conseil de sécurité comme Pouvoir exécutive mondial, Papier présenté au panel No 4 dans la série des panels tenus à l'Université de New-York, sous le titre: «le rôle du conseil de sécurité dans la fortification du régime mondial fondé sur les normes. <https://apnews.com/7bc6b>
- Déclaration africaine des droits de l'homme et des peuples.
- Déclaration et Programme d'action de Vienne adoptés par la Conférence mondiale sur les droits de l'homme le 25 juin 1993. <https://www.ohchr.org/documents>
- L'Etat de droit en droit international », 42e colloque annuel de la Société française pour le droit international. Bruxelles - Louvain, 5-7 juin 2008.
- Institut des hautes études de défense nationale, session 178, 2009. Les sanctions internationales sont-elles utiles? <https://spire.sciencespo.fr/hdi>
- Rapport Brundtland «Notre avenir à tous», issu des travaux de la commission des Nations unies pour l'environnement et le développement. Paru en 1987. <https://studyliber.com/doe>
- Rapport de la commission mondial sur l'environnement et le développement 1987.
- Rapport de la Commission internationale de l'intervention et de la souveraineté des États Décembre 2001.
- Rapport du secrétaire général le 24 mars 2005 (a/59/2005) qui sera

présenté au sommet mondial 2005. <https://www.carin.info/revue-philosophie-2010>

- Recherche sur le principe de la morale. <http://www.carin.info/revue-philosophie-2010>
- Recherche sur le principe de la morale.
- Revue Belge du droit International (RBDI), 2004
- Revue du Droit Public et de la Science Politique en France et à l'Étranger, 2008
- Revue de métaphysique et de morale, 1958-Journal of legal education, 1959.
- Les sanctions ciblées au Carrefour du droit international européen table ronde franco-russe avec l'Université d'Etat Lobatchevski de Nijni-Novgorod, Grenoble, 10 mai 2011.
- The United Nations compensation Commission pour le Kuwait.
- Vertigo, la revue électronique en science de l'environnement, hors section 22 septembre 2015, les représentations multiples de l'environnement devant le juge pénal.

Sommet mondial (2005)

Revue du Conseil d'Etat Egyptien 3ème année 1952

Mémorandum du Secrétaire général -2004

-Projet d'articles sur la responsabilité de l'Etat (2001) (A/56/10) SUP.
Nº 10

Sites internet

- Alainpellet.fr/...PELLET20-202009-20CONSTITUALISATION-DROIT-des Nations Unies vu Décembre 2011.
- Irène couzigou. Le conseil de sécurité doit-il respecter les droits de l'homme, rs.sqdi.org/volumes/20.1_couzigou.pdf • PDF
- site Droit constitutionnel-légitimité
- Raach, Fatma la compétence externe du Conseil de sécurité, www.juridicas.unam.mx.

القسم الثاني:

أوراق العمل

الباحثون:
د. سليم حدار
د. حسين العزّي
د. أحلام بيضون

الفصل الأول:

**منظمة الأمم المتحدة
في الصالحيات**

منظمة الأمم المتحدة في الصالحيات

د. سليم حدار^(*)

أولاً: إنها إشكالية أممية منذ البدايات، مسألة الصالحيات التي تتمتع بها المنظمة العالمية في ما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين. فقد حدّدت الفصول السادس والسابع والثامن والثاني عشر من الميثاق السلطات الخاصة لمجلس الأمن. وما يجدر التأكيد عليه هو أن المجلس ليس حرّاً في أن يوصي أو يقرر إلا في إطار الفصل السابع والمادة ٩٤ من الميثاق (الفصل الرابع عشر الخاص بمحكمة العدل الدولية).

ففي مجال التسوية السلمية للنزاعات (الفصل السادس) يمكن لمجلس الأمن أن يبحث أي نزاع (Tout différend) يمكن أن يهدّد استمرار السلم والأمن الدوليين (المادة ٣٣)، وأن يبحث كذلك أي وضع مشابه (Situation analogue) استناداً إلى أحكام المادة ٣٦، إذ يمكن أن «يوصي بإتخاذ الإجراءات والوسائل الخاصة الكفيلة بإعادة تصحيح الوضع»، كما يمكنه كذلك أن يكتفي في إطار الفصل السابع بإتخاذ التوصيات اللازمـة (Recommendations) في حالة تهديد السلم أو التعرّض له أو الأعمال العدوانـية (المادة ٣٩).

وبالفعل استعمل مجلس الأمن حقه في اتخاذ توصيات بناء على أحكام الفصلين

(*) أكاديمي لبناني ومحام بالاستئناف.

السادس والسابع (ما عدا في حالة روسييا عام ١٩٧٠) وذلك بسبب عدم التمكن من وضع الجهاز الملحوظ في المادة ٤٣ من الفصل السابع موضع التنفيذ، الناجم عن الخلافات القائمة بين الدول الكبرى وتحديدًا الأعضاء الدائمين في المجلس. تعتبر هذه التوصيات أعمالاً قانونية لا تتمتع بالقوة الإلزامية وهي تستمد قوتها من الإقناع، أو من موافقة الفرقاء المعنيين عليها.

والجدير بالذكر هنا أن المادة ٢٥ من الميثاق التي تنصّ على أن الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة اتفقت على قبول وتطبيق قرارات مجلس الأمن، تضفي هكذا الصفة الإلزامية على هذه القرارات إلا بالطبع عندما تكون لها صفة التوصيات المتخذة بموجب الفصل السادس وبعض المواد الأخرى في الميثاق.-

لكن لا يمكن اعتبار «الإجراءات والوسائل الخاصة الكفيلة بإعادة تصحيح نزع ما أو وضع ما» وفقاً لأحكام المادة ٣٦ سنداً قانونياً وأصلاً لعمليات حفظ السلم والأمن الدوليين التي يقرّها مجلس الأمن الدولي، إذ إن هذه العمليات شكلت في حينه البديل الوحيد الممكن لنظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في الفصل السابع من الميثاق. فقد كانت هذه العمليات بمثابة المخرج الذي سمح للقوى الكبرى بـاستعمال الجهاز الأممي إما من أجل «محاصرة» النزاعات الدولية أو «ثبت حدود مناطق النفوذ الخاصة بكل النظمتين الكبيرتين اقتصادياً وإيديولوجياً وسياسياً» وبالتالي «استمرار وإعادة انتاج الحالة الراهنة (Statu quo) الدولية حيث تكون الظروف ملائمة»^(١).

أدى هذا الوضع إلى طرح مسألة الصلاحيات الضمنية التي يمكن أن تتمتع بها منظمة الأمم المتحدة. فمن أراد تحقيق غاياته سعى لتأمين وسائله، وإن كيف يمكن أن تقوم المنظمة بوظائفها وتحقيق أهدافها في حفظ السلام والأمن الدوليين؟

هكذا قضت محكمة العدل الدولية عام ١٩٤٩ في الرأي الإستشاري المتعلق

(1) CIJ. Rec. Avis consultatif sur la réparation des dommages subis par les agents des N.U، 11 avr. 1949، P. 182.

بالتعويض عن الأضرار الواقعه على موظفي الأمم المتحدة أنه «يجب أن تعتبر المنظمة الدوليّة (الأمم المتحدة) متمتعة بمقتضى القانون الدولي بالسلطات التي وإن لم يرد نص صريح بشأنها في الميثاق، هي بحكم الضرورة منوحة للمنظمة بإعتبارها أساسية في سبيل ممارسة وظائفها».

كما أكدت المحكمة نفسها وجهة نظرها هذه بالرأي الإستشاري الصادر عام ١٩٦٢ المتعلّق ببعض مصاريف الأمم المتحدة، إذ ورد فيه ما يلي: «عندما تتخذ الأمم المتحدة تدابير يمكن القول إنها خاصة بتنفيذ الأهداف المعلنة للأمم المتحدة يفترض أن لا يكون هذا العمل متجاوزاً لسلطات المنظمة»^(١). تقتضي الإشارة هنا إلى أن هذه السلطات تتمتع بها أجهزة الأمم المتحدة كافة، إذ أن المحكمة تشير إلى «صالحيات المنظمة» ككل.

ومن البديهي القول إن المنظمة العالمية تتمتع بحرية واسعة في تنفيذ مهامها عندما يستند عملها إلى طلب الدولة العضو أو على موافقة ضمنية أو صريحة من قبلها كما صرّح أحد قضاة المحكمة (Fitzmaurice) في تعليقه الخاص الذي أدى به حول بعض مصاريف الأمم المتحدة. فقد أعلن «أن المنظمة تستطيع بناء على دعوة عضو أو أكثر القيام بعمل ما أو تحمل وظائف لم ينصّ عليها الميثاق وتقع خارج إطار عملها الطبيعي. فإذا قامت بهذا العمل بموافقة جميع الدول المعنية لا يكون تصرّفها غير قانوني»^(٢).

لكن إلى أي مدى يمكن استعمال هذه السلطات وإلى أي حد يمكن أن تصل دون التعرّض لخطر التجاوز للنطاق الوطني المحفوظ لصلاحية الدولة العضو الذي تنصّ عليه الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق؟ وهل ثمة اتفاق حول حدود هذا النطاق المحفوظ؟ أين يبدأ؟ وأين ينتهي؟

في الحقيقة، ثمة اتجاهان في الرأي في هذا المجال:

(1) CIJ. Rec. Avis consultatif sur certaines dépenses des N.U. 20 Juillet 1962, P. 168.

(2) المرجع السابق نفسه، ص ٢٠٥.

• الإتجاه الأول هو الذي يعتقد بإمكانية تدخل مجلس الأمن في كل مرة يكون فيها تهديد للسلم والأمن الدوليين. يستطيع إذاً مجلس الأمن التدخل في حرب أهلية إذا اعتبر أن هذه الحرب تشكل خطراً حقيقياً على السلم الدولي. وفي هذه الحالة تكون إزاء «وضع» يسمح للمنظمة العالمية بالتدخل. وبالتالي إن حاجز الصلاحية الداخلية المحفوظ للدول الأعضاء بموجب الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق يسقط عندما يجتمع الشرطان الآتيان:

من جهة أولى وجود انعكاسات دولية للنزاع بسبب تداخل المصالح الخارجية فيه،

ومن جهة ثانية إمكانية اضطراب السلم العالمي نتيجة لهذا الوضع.

هذا مع العلم أن الفقرة السابعة من المادة الثانية المذكورة التي منعت الأمم المتحدة من التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما...أضافت في نهايتها «أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع».

• أما الإتجاه الثاني فيعتبر على العكس أنه يجب المحافظة على نطاق محفوظ لصلاحية الدولة الوطنية (المادة ٢ الفقرة ٧ من الميثاق) يقتضي احترامه من قبل المنظمة العالمية.

أما الإستثناء الوارد في نهاية الفقرة السابعة فيبدو أنه يتعلق بالتدابير القمعية وحدها الواردة في الفصل السابع وتحديداً في المادة ٤٢ من الميثاق التي قضت بما يلي:

«إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تفِ به، جاز له أن يتخذ بواسطة القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدوليين أو لإعادته إلى نصابه. ويمكن أن تتناول هذه الأعمال الإستعراضات المسلحة (Demonstrations)

والحصار والعمليات الأخرى التي ينفذها بواسطة القوات الجوية والبحرية والبرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة».

وهذا يعني أن كل التدابير والإجراءات التي يمكن أن تتخذها المنظمة ولا سيما مجلس الأمن يجب أن تراعي النطاق المحفوظ لصلاحية الدولة الوطنية، اللهم إلا عندما لا تمثل الدولة المعنية لهذه التوصيات أو القرارات وتخلق بذلك «وضعاً يهدد السلم والأمن الدوليين».

ولكن ألم تكن محكمة العدل الدولية الدائمة على حق عندما لاحظت «أن مسألة معرفة ما إذا كانت قضية ما تدخل في النطاق المحفوظ للدولة هي مسألة نسبية أساساً لأن ذلك يتعلق بتطور العلاقات الدولية»^(١).

فأين نحن اليوم من تطبيق أحكام الميثاق فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين؟

ثانياً: لقد اقتصر المفهوم التقليدي لفكرة تهديد السلم والأمن الدوليين على الحالات التي كانت تحصل فيها نزاعات عسكرية مصحوبة باستعمال غير مشروع للقوة. فنشأت عمليات حفظ السلام في عدة أماكن من العالم ذكر منها على سبيل المثال: حرب السويس عام ١٩٥٦، عام ١٩٦٠ الكونغو، عام ١٩٦٤ قبرص وعام ١٩٧٨ القوات الدولية المؤقتة للبنان والتي لا تزال مستمرة حتى الآن...

وكانت بداية التوسيع في صالحيات مجلس الأمن الدولي باتجاه المشاكل الإنسانية في مجال تهديد السلم والأمن الدوليين قضيتي روديسيا وجنوب أفريقيا.

- ففي روديسيا الجنوبية تم إعلان الإستقلال من جانب واحد صادر عن أقلية عنصرية. في اليوم الثاني لإعلان الإستقلال أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٢١٦ تاريخ ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ أدان فيه إعلان الإستقلال من جانب واحد متنهكاً أحد مبادئ القانون الدولي وهو مبدأ حق الشعوب

(1) Cours permanent de justice international, série B n°4, P.24.

في تقرير مصيرها ولأنه ينتهك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي كفلها ميثاق الأمم المتحدة. وأنخذ تدابير عقابية تناولت مجالات النشاط الإقتصادية كافة في روسيّا. انتهت القضية بإقامة دولة زمبابوي المستقلة وأصدر مجلس الأمن القرار رقم ٤٦٠ تاريخ ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩ منهاً العقوبات.

- أما في جنوب أفريقيا فقد رأت الأمم المتحدة أن التمييز العنصري الذي كانت تمارسه السلطات يشكل إهانة لكرامة الإنسانية وخرقاً لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الأمر الذي يشكل خطراً كبيراً على السلم والأمن الدوليين، إلى أن انتهى نظام الفصل العنصري (الأبارتاييد) وأصدر مجلس الأمن القرار رقم ٩١٩ تاريخ ٢٥ أيار (مايو) ١٩٩٤ منهاً العقوبات.

لكن يبدو من الواضح أن التوسيع الحقيقى في صلاحيات المنظمة العالمية أخذ مداه منذ بداية التسعينات من القرن الماضى مع انهيار الإتحاد السوفياتي وانكفاء روسيا وهيمنة القطب الواحد أي الولايات المتحدة الأميركيّة على السياسة الدوليّة ولا سيما في الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

هكذا بربت التدخلات العسكرية بذرية الطابع الإنساني استناداً إلى قرارات مجلس الأمن المتخذة على أساس الفصل السابع من الميثاق كما في أزمة هايتي إثر حصول انقلاب عسكري أطاح بالرئيس المنتخب جان برتران أريستيد بحجّة الإلتزام المعنوي والأدبي من قبل منظمة الأمم المتحدة بأن تضمن نوعاً من الإستمرارية الشرعية في هذا البلد، وكان القرار رقم ٩٤٠ تاريخ ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٩٤ الذي سمح للولايات المتحدة الأميركيّة بالتدخل العسكري في الجزيرة لكي تضع نهاية «للأزمة الإنسانية» وإعادة الإعتبار إلى الرئيس المخلوع، بإعتبار أن «الوضع» في هايتي يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين استناداً إلى ثلاثة أسباب هي:

- القمع الوحشي الذي تعرّض له السكان على أيدي قوى أمن الدولة.

- والأثر الإجتماعي والإقتصادي لتدفق اللاجئين الخارجيين إلى دول أخرى.
 - وانتهاك حق الشعب الهايتي في اختيار حكومته.
- وكذلك في أزمة تيمور الشرقية حيث تدخلت استراليا بتفويض من مجلس الأمن لتنظيم استفتاء حول الاستقلال وحدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.
- وكما حصل في الأزمة اليوغوسلافية حيث كان التدخل العسكري للولايات المتحدة وحلفائها دون تفويض صريح من مجلس الأمن. ولا يزال النقاش القانوني حول هذا التدخل قائماً؟

من جهة ثانية أقدم مجلس الأمن على إقامة مناطق آمنة، منها:

- إقامة منطقة منزوعة السلاح على الحدود بين العراق والكويت بالتشاور مع الدولتين بموعد القرار رقم ٦٨٧ الصادر في ٣ شباط (فبراير) ١٩٩١. كما أنشأ «منطقة حظر الطيران» فرضتها الولايات المتحدة الأميركيّة في شمال وجنوب العراق من أجل حماية السكان الأكراد والشيعة.
- إنشاء منطقة آمنة في «سربريتشا» والمناطق المحيطة بها بموعد القرار ٨١٩ سنة ١٩٩٣ وكذلك القرار ٨٢٤ سنة ١٩٩٣ اللذين اعتمدَا على أساس الفصل السابع.
- إقامة المناطق الآمنة في رواندا بموعد القرار رقم ٩١٢ / ١٩٩٤.

ثم لجأ مجلس الأمن إلى تشكيل لجان تقصي الحقائق ولجان تحقيق دولية منها على سبيل المثال:

- لجنة التحقيق الدوليّة ليوغوسلافيا السابقة، حيث تشكّلت اللجنة عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة بموعد قرار مجلس الأمن رقم ٧٨٠ تاريخ ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٢، داعياً جميع الأطراف إلى الامتثال إلى التزاماتهم بوجب القانون الدولي. قامت هذه اللجنة بتجميع / ٦٥٠٠٠ صفحة من المستندات وتصوير أكثر من ٣٠٠ ساعة من شرائط الفيديو

المختلفة التي تكشف الجرائم التي تعرض لها السكان في يوغوسلافيا السابقة لا سيما في البوسنة والهرسك. وكشفت في أكثر من ٣٣٠ صفحة من التحليلات عن جرائم الإغتصاب الجماعي وجرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي لعدد من السكان لا سيما المسلمين منهم، كما تم اكتشاف عدد من المقابر الجماعية...

- لجنة التحقيق الدولية لرواندا التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٩٣٥/١٩٩٤ للتحقيق في أعمال الإبادة التي كانت ترتكب من قبيلة «الهوتو» على قبيلة «التوتسي». وقد اعتمد مجلس الأمن على تقرير هذه اللجنة لإنشاء المحكمة الخاصة برواندا.

- لجنة التحقيق الدولية الخاصة بدارفور التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٦٤ تاريخ ١٨ أيلول ٢٠٠٤ للتحقيق في التقارير المتعلقة بإنتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وقد توصلت اللجنة إلى إثبات أن حكومة السودان وميليشيات «الجنجويد» مسؤولة عن جرائم تقع تحت طائلة القانون الدولي وقد تصل إلى حد الإبادة الجماعية. وبناء على تقريرها أحال مجلس الأمن الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية بموجب القرار رقم ١٥٩٣ تاريخ ٣١ آذار (مارس) ٢٠٠٥.

- لجنة التحقيق الدولية الخاصة بليبيا:

لقد تم إرسال بعثة تقصي حقائق إلى لبنان برئاسة السيد «فيتز جيرالد» بتكليف من الأمين العام للأمم المتحدة بناء على تفويض من مجلس الأمن، على أثر اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وآخرين بتاريخ ١٤/٢/٢٠٠٥، الذي وصفه مجلس الأمن بالعمل الإرهابي وأعرب عن قلقه على مسار الديمقراطية في لبنان مع احتمال المزيد من زعزعة الاستقرار.

بناءً على توصيات بعثة التقصي وموافقة الحكومة اللبنانية أنشأ مجلس الأمن لجنة التحقيق الدولية المستقلة بموجب القرار رقم ١٥٩٥ تاريخ ٧ نيسان (مارس)

٢٠٠٥، وطلب من جميع الدول والأطراف التعاون مع اللجنة وتزويدها بأية معلومات ذات صلة تتعلق بالعمل الإرهابي.

في عام ١٩٩٨ تم التوقيع على الإتفاقية المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية في روما ودخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٢. وهي تنظر حالياً بعدد من القضايا المحالة إليها، منها:

إثنتان أحيلتا من مجلس الأمن الدولي (السودان وليبيا).

أربع من حكومات تلك الدول (الكونغو، جمهورية أفريقيا الوسطى، أوغندا، مالي).

وما زالت المحكمة الجنائية الدولية تدرس منذ عام ٢٠١١ طلب الحكومة الفلسطينية النظر في جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وإبادة ارتكبها إسرائيل في فلسطين المحتلة.

لكن يبدو أن العدالة الدولية في مأزق، إذ إن العديد من الدول تتوجه إلى تعليق عضويتها، منها جنوب أفريقيا وكينيا وبوروندي وناميبيا...

إلا أن ذلك لم يحل دون إنشاء المحاكم الجنائية الدولية الخاصة والمحاكم الوطنية ذات الصفة الدولية، منها:

- المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة بموجب القرار رقم ٨٠٨ الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٩٣، لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الإنتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني والتي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

- المحكمة الجنائية الدولية لرواندا استناداً إلى القرار رقم ٩٥٥ تاريخ ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٤ لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن جرائم إبادة الجنس وغيرها من الإنتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني التي تم ارتكابها في رواندا بين أول كانون الثاني (يناير) و ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٤.

- المحكمة الجنائية الخاصة بسيراليون التي أنشئت بموجب اتفاقية دولية بين حكومة سيراليون والأمم المتحدة، استناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٣١٥ تاريخ ١٤ آب (أوغس٢٠٠٠). وقد تم التصديق على الإتفاقية من قبل البرلمان.
- المحكمة الخاصة بلبنان التي أنشأها مجلس الأمن بموجب القرار رقم ١٧٥٧/٢٠٠٧ تاريخ ٣٠ أيار (مايو) ٢٠٠٧، بناءً على طلب رئيس الحكومة اللبنانية في حينه السيد فؤاد السنيورة، من الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، يلتمس فيه إنشاء محكمة ذات طابع دولي وذلك من أجل محاكمة المسؤولين عن الإنفجار الذي حصل في ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٥ في بيروت وأودى بحياة رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري وضحية أخرى بالإضافة إلى التفجيرات التي حصلت في لبنان منذ ٤ ذات العلاقة بالتفجير الأول.

كان مجلس الأمن قد كلف بموجب التوصية رقم ١٦٦٤/٢٠٠٦، الأمين العام بإجراء مفاوضات مع الحكومة اللبنانية للتوصّل إلى اتفاق يرمي إلى إنشاء محكمة ذات طابع دولي.

في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريره حول هيكلية المحكمة الدولية الخاصة بلبنان وتشكيلتها البشرية، وبعد موافقة مجلس الأمن على مسودة الإتفاق تم التوقيع عليه بين الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية بتاريخ ٦ شباط (فبراير) ٢٠٠٧.

ولما لم يستطع رئيس الحكومة عرض الإتفاق على مجلس النواب بسبب رفض رئيسه دعوته للإنعقاد، تحرك مجلس الأمن بناء على طلب رئيس الحكومة إلى الأمين العام وأصدر القرار رقم ١٧٥٧/٢٠٠٧ المذكور أعلاه والذي أنشأ بموجبه المحكمة الخاصة بلبنان استناداً إلى الفصل السابع، متجاوزاً العقبات الدستورية والسيادة اللبنانية، مقرراً سريان الوثيقة المرفقة بالقرار، أي الإتفاقية المبرمة بين الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة.

من الجدير بالذكر أن القرار الصادر عن مجلس الأمن اتخذ بموافقة عشر دول من الأعضاء الخمسة عشر، والدول الخمس التي امتنعت عن التصويت كانت الصين وروسيا وقطر وجنوب إفريقيا والسودان اعتباراً منها أن شروط اللجوء إلى الفصل السابع غير متوفرة (وجود نزاع دولي يهدد السلم والأمن الدوليين) ولا يجوز للأمم المتحدة أن تتخبط السيادة اللبنانية، حيث أن الدستور اللبناني يقضي باتفاق رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في عقد الإتفاques الدولية ومن ثم عرضها على مجلس النواب للموافقة عليها. هكذا تحولت هذه المحكمة إلى عنصر توتر داخلي وعامل انقسام بين اللبنانيين وشرّعت البلاد أمام تدخل فاضح للقوى الدولية الغربية.

أخيراً، تبقى بعض كلمات حول صالحيات الأمم المتحدة وبخاصة مجلس الأمن. إن من يقرأ الميثاق بهدوء وترويجه أنه يعطي المنظمة صالحيات واسعة ل采تّخاذ الإجراءات الكفيلة بحفظ السلم والأمن الدوليين. وإذا لم يكن ثمة نصّ صريح حول الأجهزة والهيئات التي اعتمدت بواسطة مجلس الأمن في مواجهة الحروب والجرائم التي ارتكبت هنا وهناك وانعكاساتها على الأمن والسلم العالمي وانتهاء العدالة وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير، إلا أن ثمة العديد من مواد الميثاق التي تتيح ضمناً لمجلس الأمن التعاطي مع المستجدات المهدّدة للسلم والأمن الدوليين ولحقوق الإنسان بدءاً من ديباجة الميثاق مروراً بالمادة الأولى والمادة ٢٤ والفصلين السادس والسابع والمادة ٧٦ والمادة ٩٤ منه...

ولكن ما يعيّب هذا السلوك هو النظر بعين واحدة للأمور والكيل بمكيالين، فالمنظّمة العالمية تتحرّك وتنشئ لجنة التحقيق والمحكمة في جريمة اغتيال رفيق الحريري وتعامى أو تتجاهل الجرائم والإرهاب المهددين للسلم والأمن الدوليين، المرتكبة في العالم العربي منذ ١٩٤٨ في فلسطين وغير فلسطين وما يرتكب حالياً من جرائم وإرهاب في ظل ما سمي زوراً وبهتاناً «بالربيع العربي» وقبله في العراق وسوريا ولibia واليمن وغيرها تحت أنظار العالم وتمويل وتسلّح وتدريب الإرهابيين بوقاحة وصلف لم يسبق لهما مثيل. وفي الوقت نفسه نرى

الولايات المتحدة الأميركيّة وحلفاءها مهووسين بما يزعمون عن إرهاب حزب الله. بئس هذه العدالة العوراء والعرجاء وأملنا أن يعود التوازن إلى منظمة الأمم المتّحدة خاصّةً أن الحرب في سوريا ستشكل منعطفاً حاداً على صعيد العلاقات الدوليّة، وما بعدها لن يكون كما قبلها.

الفصل الثاني:

مفهوم الجماعة الدولية في القانون الدولي العام

مفهوم الجماعة الدولية في القانون الدولي العام

نحن قد لا ندرك دائمًا كم هي شفافة طبقة الجليد

(الفقهية) التي نمشي عليها»^(١)

(برونو سيمما)

د. حسين العزي^(*)

تمهيد

الجماعة الدولية (International Community) ليس مصطلحًا حديثًا على الفقه القانوني الدولي أو على مضمون قرارات المحاكم الدولية، إلا إنه بات الآن أكثر تفعيلاً من ذي قبل، وسبب ذلك التفعيل مرتبط بشكل وثيق بالتطورات الطارئة على بنية القانون الدولي، لاسيما تقويض مفهوم السيادة المطلقة الذي ترافق مع تعاظم دور الأفراد والفاعلين من غير الدول في القانون الدولي الحديث صناعة وتطويراً وتنفيذًا، وذلك تحقيقاً لمصلحة جميع مكونات تلك الجماعة أي تحقيقاً للمصلحة الدولية المشتركة وليس مصالح فرادي الدول، فما المقصود بمصطلح الجماعة الدولية؟ وما هو مضمونه في الفقه والاجتهاد؟ وما علاقته بمفهوم المصلحة الدولية المشتركة؟ كل ذلك ستحاول الإجابة عليه فيما يأتي، ومن أجل ذلك قسمنا هذه الدراسة إلى مباحثين أساسيين على النحو الآتي:

مبحث أول: تطورات القانون الدولي وتأثيرها في بلورة مفهوم الجماعة الدولية

مبحث ثان: تعريف الجماعة الدولية وعلاقتها بالمصلحة الدولية المشتركة

(١) برونو سيمما: محاضرةعنوان عالمية القانون الدولي، منظور عملي، كلية القانون الدولي، لاهاي، ١٩٩٤.

(*) استاذ جامعي وباحث قانوني.

مبحث أول:

تطورات القانون الدولي وتأثيرها في بلورة الجماعة الدولية

القانون الدولي ليس مجرد تجميع لأحكام أو قواعد قانونية، إنه عملية مستمرة من التطور التدريجي والتحول الدائم لمجموعة من المؤسسات والقواعد التي تمليها التغيرات الطارئة على المفاهيم المؤسسة للقانون الدولي من مبادئ وقيم، كمبدأ السيادة ومبدأ احترام حقوق الإنسان في النظام القانوني الدولي وما رافقه من تحولات أدرجت تحت مسمى أنسنة (Humanization) القانون الدولي، هذه التحولات المُثقلة بالقيم حيناً والمدفوعة بالمصالح أحياناً كثيرة، ساهمت في توسيع مجالات القانون الدولي وانتشار مؤسساته بهدف تحقيق الغاية من وضعه ومنها حماية المجتمعات البشرية وضمان أنها لا تزدهرها. وليس من السهل أن نرصد كافة تلك التحولات، فالقانون الدولي يتأثر كغيره من القوانين بالمتغيرات الكبرى، إذ تخلّى ، وما زال، تدريجياً عن طابعه التقليدي القائم على مبدأ السيادة المطلقة أو الجامدة، كما واستجابة بمرونة نسبية للتطورات الحاصلة في المفاهيم الأساسية لهذا القانون ما سهل عملية الانخراط في ما نسميه عصر «السيادة المسؤولة»، والانتقال من طور العلاقات الدولية الثنائية إلى طور العلاقات الجماعية المبنية على المصلحة المشتركة، وخير دليل على مرونته تلك تدخله لحماية الأفراد وحقوقهم وإنشاء المحاكم الجنائية لمعاقبة جرمي الحرب والاقتراض منهم. لذا، وفيما يتعلق ب موضوعنا اخترنا لدراسة تلك التطورات ثلاثة عناوين وهي:

فقرة أولى: تحول القانون الدولي من قانون تعايش إلى قانون تعاون.

فقرة ثانية: أنسنة القانون الدولي

فقرة ثالثة: ظهور أشكال جديدة من الالتزامات الدولية

فقرة أولى: تحول القانون الدولي من قانون تعايش إلى قانون تعاون.

تضمنت معااهدة وستفاليا للعام ١٦٤٨ وفقاً لرأي قسم كبير من فقهاء القانون الدولي الأسس التي قام عليها القانون الدولي التقليدي، إذ رسمت هذه المعااهدة نظاماً سياسياً للقاربة الأوروبية يقوم على التعايش بين دول أوروبا جميعاً الكاثوليكية والبروتستانتية^(١)، كما تضمنت المبادئ الأساسية للقانون الأوروبي العام أي مبدأ السيادة المطلقة والمساواة بين الدول، فتوجه أوروبا نحو النظام الملكي المطلق، ل وليس الرابع عشر الدولة هي أنا، ساهم في تكريس مبدأ السيادة المطلقة وهو جوهر القانون الدولي التقليدي الذي أدى إلى اتسام ذلك القانون بالطابع الاتفاقي القائم على إرادة الدول وسلطانها الممنوع من التقييد تحت أي اعتبار، فالدولة تعبر عن إرادتها بالاتفاقيات الرضائية ولا شيء آخر، وبالتالي شكل مبدأ توازن القوى الضمانة الوحيدة لاستقلال الدول المكونة للمجتمع الأوروبي آنذاك.

وعليه يجد القانون الدولي العام التقليدي أسسه في النشأة الأوروبية ذات الطابع المسيحي، وخاصة بعد انعقاد مؤتمر فيينا في العام ١٨١٥، حين أطلق الفقه عليه اسم القانون العام الأوروبي^(٢)، حين كانت الدولة عبارة عن جماعة مسيحية منظمة سياسياً.

وببدأ الطابع الأوروبي المسيحي بالانحسار مع دخول اليابان بعد مؤتمر لاهاي للسلام ١٩٠٧، عندما فتح مجال الدخول أمام أي دولة مستقلة تجمع فيها شروط الانضمام، وعليه يمكن القول أنه مع انقضاء النصف الأول من القرن التاسع عشر، وبعد استقرار القواعد والمبادئ تكون مجتمع دول وليس جماعة دولية حقيقة.

هناك فارق مفاهيمي بين مجتمع الدول والجماعة الدولية، فمجتمع الدول يتكون من مجموعة دول خاضعة لحد أدنى من القواعد العامة ويترك لأشخاصه حرية كاملة في التصرف والدخول في علاقات قانونية خاصة ضمن إطار تعاهدي ثنائي،

(١) صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص. ٢٠.

(٢) صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي، سبق ذكره، ص ٢٣.

بينما الجماعة الدولية عبارة عن تنظيم خاضع لقانون عام وشامل تكون فيه القواعد التنظيمية العامة هي الأغلب وتأتي الأعمال القانونية الثنائية تطبيقاً للقواعد العامة.

وفي مطلع القرن العشرين عُرف القانون الدولي تطوراً سريعاً الإيقاع متعدد الأبعاد انتقل من مجرد قانون لحكم العلاقات بين عدد محدود من الدول تدور قواعده مع الدولة وجوداً وعدماً (مجتمع الدول)، إلى قانون يحكم وينظم الجماعة الدولية التي باتت مجتمعاً بالمفهوم الإنساني، وهو ما اصطلح قسم من الفقهاء على تسميته بالقانون الدولي المعاصر أو الحديث.

وقد ساعد على تهيئة مناخ التغيير والانتقال من مجتمع الدول إلى مفهوم الجماعة الدولية وجود عوامل عددة من أبرزها:

- ازدياد عدد الدول بعد انضمام العديد من الدول الآسيوية والأفريقية الصغيرة التي وحدت جهودها للدفاع عن مصالحها المشتركة في مواجهة الدول الكبرى.
 - ظهور أيديولوجيات حديثة أدت إلى انقسام العالم (نجاح الثورة الاشتراكية ١٩١٧)، بين معسكرين غربي واشتراكي، يحكمها مبدأ التعايش السلمي، وبعد زوال الثنائية القطبية وتفرّد الولايات المتحدة بالعالم انتقلت الدول إلى مواجهة الأحادية القطبية التي هيمنة على السياسة الدولية.
 - التقدم العلمي الذي أوجب ظهور قواعد جديدة لمواكبته، وحل المشاكل المصاحبة له والتي تهدد مصالح مكونات الجماعة الدولية كافة، ومن تلك المشاكل الأزمات الاقتصادية والتلوث البيئي وجميعها تستدعي التعاون الوثيق بين كافة المكونات من أجل إيجاد الحلول لمناسبة لها.
- وكما يتميز القانون الدولي الحديث أو ما اصطلح على تسميته بقانون التعاون بعض السمات البارزة ومنها:
- إن الدول ليست الشخص الوحيد المكون للجماعة الدولية، فقد بات الأفراد مكوناً هاماً لا يقل أهمية عن الدول.

- انحسار مفهوم السيادة، وخصوصه لقانون دولي عام يرتكز على قواعد اتفاقية، وأيضاً قواعد والتزامات خارجة عن إرادة الدول كالقواعد القطعية والالتزامات الجماعية أي الالتزامات تجاه الكافة.
- تطور بعض المبادئ وأهمها منع استعمال القوة في العلاقات الدولية وتقييد حق الدول في شنّ الحرب.
- شمول قانون التعاون على مضمون اجتماعية واقتصادية ومنها تحقيق العدالة الاجتماعية وتطور قوانين البيئة وتعزيز آليات احترام حقوق الإنسان، واعتبار إن ثروات الدول الطبيعية إرث مشترك للإنسانية.

ويعرف الأستاذ جورج أبي صعب^(١) قانون التعايش بأنه نظام مبني على إجماع ناظم للعلاقات المتداخلة بين الدول، في حين إن قانون التعاون هو نظام قائم على مفهوم الجماعة الدولية بوصفه بناءً قانونياً عقلانياً، يعكس تفاهمات متشاركة ومشتركة تجسد شخصية المنظومة القانونية ومبادئها الأساسية الحاكمة للمجتمع.

ولمزيد من التوضيح نقدم مقارنة بين القانونين مبنية على النقاط الآتية:

- ١ - قانون التعايش هو النموذج المثالي للقانون الدولي الكلاسيكي الذي أنتجه معاهدة وستفاليا، فهو القانون الذي وضع أو أسس لإدارة عملية تفكك الجماعة الدولية، ولاسيما أن الأطراف التي شاركت في حرب أوروبا الدينية (حرب ٣٠ عاماً)، قد حرصت في الحرب على تمكّن كل طرف بمعتقداته الأيديولوجية والذى عمل جاهداً على شرعايتها وبسط سموها على غيرها بواسطة استبعاد أو إلغاء معتقدات الآخر، فكانت حرب أيديولوجية بين الأطراف، وهذه الأيديولوجية تتضمن أيضاً مجموعة القيم الأساسية للمجتمعات، وقد وجد الأطراف آنذاك أن الحل بوضع مبدأ الدولة هي الدين، His jus region ejus religious, country his religious,

(1) Georges Abi-Saab: Whither the International Community? European Journal of International Law 9 (1998). 248-265, p 250.

وهذا المبدأ شكل الشيفرة الجينية للنظام الكلاسيكي والذي تحول فيما بعد إلى مبدأ السيادة، وعليه كرس مبدأ المعاملة بالمثل مع اعتراف كل طرف بسيادة الآخر بصرف النظر عن فارق الحجم، أما مبدأ المساواة الموازي للسيادة قد تضمن المساواة في القوة والثروة والأيديولوجية، أي تتمتع كل طرف بهذه العناصر بشكل متساوٍ مع الآخر، ما ساهم بظهور دول محكمة الإغلاق (Hermetic state)، وأصبحت هذه الدول أشبه بطابات البوليغ مع تتوالى كل منها ظاهرياً مع الآخر دون معرفة تفاصيل الداخل^(١).

وعليه، قانون التعايش هو نهج لوضع تنظيم قانوني يسعى لتكريس حد أدنى من نظام يقوم بين كيانات غير منسجمة (معادية)، وتصور العلاقة فيما بينها على إنها لعبa مجموعاها صفر، Zero sum game، بمعنى أن ربح أي فريق يستوجب خسارة الآخر، فهو قانون وجد ليدير عملية تفكك (disintegration) أو تفسخ لجماعة، حيث المصلحة المشتركة التي يمكن افتراضها أو المفترضة تكمن في قواعد اللعبة والتي تسمح لأحد الأطراف بان يلعب ويربح على حساب الآخر^(٢).

وعلى خلاف ذلك، فإن نهج قانون التعاون يرتكز على الاهتمام القائم بين مختلف المكونات القانونية من دول وغير دول، بوجود مصالح مشتركة أو قيم مشتركة والتي لا يمكن أن تتحمّل أو تعزّز من طرف واحد بمفرده بل بفعل الجهد المشتركة، بمعنى آخر انه قانون يستند إلى حكمة أو افتراض أساسي مؤداته وجود مصالح جماعية أو قيم .communitarian interests or values

٢ - في قانون التعايش تكون مهمة النظام القانوني هو تأكيد التفسخ والحفظ عليه وإدارته، والعمل على بقاء جميع المكونات متفرقة وبشكل سلمي، في حين أنه في ظل قانون التعاون تكون مهمة النظام أن يدفع تلك المكونات للعمل مع

(1) Georges Abi-Saab: Whither the International Community? European Journal of International Law 9 (1998), p 251.

(2) Georges Abi-Saab: (1998). Ibid, p 252.

بعضها بشكل جماعي لإنجاز أو تحقيق ما تعجز كل منها على تحقيقه بصورة منفردة، وهنا تكمن فرضية (الجماعية)، أي وجود أهداف لا يمكن لفرد الدول تحقيقها من طرف واحد.

٣ - أما طبيعة الالتزام، في ظل قانون التعايش تسود حالة السلام السلبي أو غياب الحرب، وبالتالي فإن الالتزامات المفروضة على مكوناته هي احترام كل منهم سيادة الآخر (الالتزامات سلبية، عدم القيام به)، وبالتالي تسود حالة من التوازن المقبول من الجميع، بينما في ظل قانون التعاون المستند إلى عقيدة ثابتة تقضي بضرورة اتخاذ أفعال مشتركة أو القيام بمهام جماعية لا يمكن أدائها بشكل منفرد، فإن التزامات أطرافه ستكون إيجابية بشكل مؤكد، وتنطّلّب اتخاذ إجراءات وتدابير، أي القيام بعمل ما، وليس التزاماً سلبياً بالمنع من القيام بعمل ما.

٤ - على مستوى آليات التنفيذ:

في ظل قانون التعايش لا حاجة لوجود أجهزة عليا تسمى على أجهزة الدول، وبالتالي آليات التطبيق محددة المهام وتعتمد آلية تنظيم ذاتي self – regulation وهذا النمط ينبع نظاماً غير مؤسسي بالكامل.

بالمقابل، يقوم قانون التعاون على نظام مؤسسي في الأصل يحدد المهام والالتزامات المطلوبة، فحماية المصالح الجماعية تتطلب وجود جهاز أو مؤسسة تمثل جميع الأطراف ينابط بها تحقيق ما يتوجّب على الجميع فعله، وهذا الأمر لا يمكن التوصل إليه بواسطة التفاعل التلقائي بين أشخاص المجموعة، وإدارة الغياب أي عدم القيام بعمل لا يحتاج إلى إدارة فعلية.

بينما قانون التعايش تغلب على الالتزامات السمة السلبية (not to do)، وبالتالي هي التزامات نتيجة، في حين في قانون التعاون في الغالب هي التزامات بذل عناء، لأن الأهداف المطلوب تحقيقها هي أهداف جماعية تتضمن حماية قيم حيث لا ضمان بتحقيق غاية مؤكدة، وهنا تنشط آليات العمل القانونية الإلزامية ما يعزّز حضور القانون المرن، كما سنرى بعد قليل.

٥ – معاقبة المخالفات أو الانتهاكات:

في ظل قانون التعايش تتسم العقوبات بأنها قاسية أو خشنة^(١)، Grosso modo، أي عقوبات تقليدية مكرّسة في القانون التقليدي، كما هو الحال في الفصل السابع ميثاق، في حين إن العقوبات في ظل قانون التعاون تقوم على حالة حرمان المتهم من المنفعة الناتجة من انتهائه، وبالتالي اتخاذ إجراء جماعي بحقه يؤدي إلى حرمانه من تحصيل منفعة أو استفاداة أو مصلحة، ومن تلك العقوبات تعليق عضويته أو إنهائه أي حرمانه من مزايا الاتفاques الجماعية أو المتعددة الأطراف كما في المادتين ٥ و ٦ ميثاق.

٦ – صور قانون التعايش، وقانون التعاون في مضمون الميثاق الأممي:

من موروثات قانون التعايش على سبيل المثال مبدأ المساواة في السيادة، ومنع استعمال القوة، ومنع العدوان، أما صور قانون التعاون فتتجلى في تكريس حل المنازعات سلمياً، وحماية الأمن الجماعي، وإحلال السلام العام، التطور المستدام وتحقيق الرفاه الاقتصادي واحترام حقوق الإنسان، وجميعها تجسّد خيراً مشتركاً وغير قابل للتجزئة^(٢).

وخلالاً لكل من يستعمل المصطلح في التصنيف القانوني الفقهى، نعتقد أن المصطلح ليس مدخلاً للتقسيم الموضوعي المادي لجميع فروع القانون الدولي، فقانون الحرب مثلاً يُعد قانون تعايش في حين أن قانون البيئة يُعد قانون تعاون، فهذا التصنيف هو فقط للتمييز بين أداتين تقنيتين تستخدمان في التنظيم القانوني أو أسلوبين لإظهاره، فهو ليس تقسيماً بحسب الموضوع، ولكنه أسلوب لتحديد كيفية تطبيق ذلك الفرع من القانون، فالقانون ذاته يمكن أن ينظم استناداً لأى من الأسلوبين، وقانون البحار يقدّم مثلاً جيداً في هذا السياق.

فقرة ثانية: أنسنة القانون الدولي

إن التموّض الجديد للفرد القائم على احترام حقوق الإنسان الأساسية في

(1) Georges Abi- Saab: Whither the International Community, OP. Cit, P.253.

(2) Georges Abi- Saab: Ibid, P.256.

النظام القانون الدولي، بدأ يزدهر على حساب مبدأ سيادة الدولة. فقد ازداد دور الفرد بحيث أصبح فاعلاً أساسياً في تحديد حقوقه والتزاماته، وبات محطاً للاهتمام المشترك، وبذلك تجسد حركة أنسنة القانون الدولي انطلاقاً صحيحة لحركة تصحيحية على مستوى المفاهيم والأسس التي يقوم عليها القانون الدولي التقليدي. ويعبر عن ذلك القاضي ترينداد بقوله: «إن الدول وجدت من أجل الأشخاص الذين أسسوها وليس العكس»^(١).

لقد أخذت «أنسنة» القانون الدولي مجراتها أيضاً في النقلة النوعية التي أحدثتها الأمم المتحدة من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان، إضافة إلى إعلان أمينها العام الأسبق السيد كوفي عنان أن من أبرز أهداف الألفية تعميم حقوق الإنسان في جميع المجالات، ومنها امتداد حقوق الإنسان إلى المجالات المشتركة مع الأعمال التجارية وتقويم هذه الأعمال قياساً على مدى مراعاتها لمعايير حقوق الإنسان الأساسية، وبناء على ذلك فقد دعا مجلس حقوق الإنسان^(٢) جميع الدول إلى تعزيز التعاون الدولي في مجالات حقوق الإنسان وفي مسائل تتعلق في المصلحة المشتركة والاهتمام المشترك.

وتطلق ظاهرة أنسنة القانون الدولي على العديد من المظاهر ومنها:

أولاً: تقدم مركز الفرد في النظام القانوني الدولي في ظل انحسار مبدأ السيادة التقليدي.

ثانياً: تعاظم دور الفاعلين من غير الدول في نطاق القانون الدولي.

أولاً: تقدم مركز الفرد في النظام القانوني الدولي في ظل انحسار مبدأ السيادة التقليدي.

إن القانون الدولي التقليدي ينكر على الفرد الشخصية الدولية ويحرمه حق

(1) Antonio A. C. Trindade: International law for Humankind; Towards a New Jus gentium; Martinus Nijhoff Pub, 2013, 2nd ed. P. 179.

(2) UN. Doc. a/HRC/Res/23/3, 21, June 2013.

المشاركة في العلاقات الدولية وبالتالي اللجوء إلى المحاكم الدولية. وقد دفعت التطورات اللاحقة باتجاه ازدياد الاهتمام بالفرد ووضع العديد من الصكوك الدولية لحماية وتعزيز حقوقه وحرياته. وقد تكرّست هذه الحماية في الميثاق الأممي الذي جعل�احترام حقوق الإنسان وتعزيزها من مقاصده الفقرة الثانية من الدبياجة، كما تضمن في مواده فصول خاصة بالتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك تأسيس علاقات ودية تعزز السلام الأهلي، وحفظ السلم والأمن الدوليين.

أما المستجدات التي أفرزها الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان في ظل القانون الدولي المعاصر، فنوردها في نقاط ثلاث^(١):

١ - تعزيز مكانة الفرد في النظام القانوني العالمي الجديد، حيث أصبح من مكونات الجماعة الدولية ولا يقل أهمية عن الدول، وصار من الممكن إقامة المحاكم الدولية الجنائية لمعاقبة متهمكي تلك الحقوق ومرتكبي جرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية^(٢).

٢ - إدراج الاهتمام بحقوق الإنسان الفردية والجماعية على جداول الإستراتيجيات العالمية، واحتلت حماية تلك الحقوق أولوية العديد من القمم العالمية وخصص بعضها للتنمية والحق في البيئة،

أما على صعيد القانون التجاري الدولي، فتظهر أنسنة القانون الدولي من خلال التوجه العام الذي تقوده الأمم المتحدة نحو إقرار مسؤولية الشركات وخاصة المتعددة الجنسية عن انتهاكها معايير حقوق الإنسان، حيث وضعت «خطة المبادئ التوجيهية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان»، كخطوة أولى على طريق إقرار المسؤولية وتحديد نطاقها^(٣).

(١) محمد العجذوب: القانون الدولي العام، ٢٠٠٧، ط١، منشورات الحلبي، بيروت. ص، ٣٦٥-٣٦٧.

(٢) William Chabbas: An Introduction to the International Criminal Court, Cambridge Univ. Press, Cambridge, 2nded, 2004.

(٣) Olivia. De Schutter: Transnational Corporations and Human Rights, Hart Publishing, Oxford, 2006.

٣ - قيام علاقة وثيقة بين السلام العالمي وحقوق الإنسان من خلال إصدار العديد من قرارات مجلس الأمن التي تعتبر أن انتهاك حقوق الإنسان تعدّ إخلالاً بالسلم والأمن الدوليين، وكذلك إنشاء العديد من المحاكم الجنائية الخاصة بقرارات مجلس الأمن.

أضف إلى ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التدخل من أجل الديمقراطية (٤٧/٢٠) للعام ١٩٩٢ وكذلك قرارها رقم ١٠٦/١٤٧ بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٩٣، تحت عنوان النظام الإنساني الدولي الجديد، وأيضا القرار المتعلق بمسؤولية الحماية رقم ٣٠٨/٦٣ الصادر بتاريخ ٧/١٠/٢٠٠٩ المستند إلى تقرير القمة العالمية للعام ٢٠٠٥ وخاصة المقاطعين ١٣٨ و ١٣٩.

فإن حسar مفهوم السيادة التقليدية، وذوبان حدود الجغرافيا في بوتقة الكونته، أظهر تحديات جديدة على صعيد تعزيز حقوق الإنسان، سواء لجهة امتداد مسؤولية الدولة عن تنفيذ التزاماتها بشأن حقوق الإنسان إلى خارج الحدود الإقليمية لها، أو لجهة ترتيب التزامات جديدة على عاتق الدولة جراء أنشطة الجهات الفاعلة من غير الدولة على إقليم هذه الدولة، إضافة إلى تلمس إرهاصات الحديث عن التزامات مباشرة أو غير مباشرة، على عاتق هذه الجهات الفاعلة من غير الدول وذلك في الكتابات الفقهية الصادرة في الآونة الأخيرة.

أضف إلى ذلك، إن النص على حقوق الإنسان ووجوب احترامها في متن الميثاق الأممي، يضع مبدأ السيادة بمفهومها التقليدي محل تساؤل، بحيث أن مسألة حقوق الإنسان لا توضع ضمن مبدأ منع التدخل بالشؤون الداخلية للدول الوارد في المادة ٧/٢ من الميثاق، وهذا ما يشير إلى أن مبدأ السيادة قد تم تجاوزه أو على الأقل تم تعديل مفهومه للتكيف مع الواقع، لا سيما عندما تتعلق المسألة بحقوق الإنسان، وهذا التوجه يلتقي مع وجهة نظر آنا بيترز حول مفهوم السيادة، إذ فسّرته بأنه، سيادة الدولة المؤنسنة تتضمن مسؤولية الحماية لحقوق الإنسان الأساسية.

«A Humanized State Sovereignty Implies responsibility for the Protection of basic Human Rights»^(١).

وهنا تصبح السيادة المؤنسنة مسؤولة، بمعنى أن عليها أن تأخذ بالحسبان المصالح المشتركة كحقوق الإنسان العالمية في حسابها، وهذا ما يؤدي إلى حتمية تجاوز حقوق الإنسان للحدود الجغرافية للسيادة، بحيث تحولت هذه الحقوق إلى اهتمام عام عالمي للجامعة الدولية.

في الواقع نجد أن دخل القانون الدولي وبدون شك مرحلة تجاوز الحدود التقليدية لمجال إعماله، وانتقل من المجال التقليدي الثنائي إلى مجال أكثر شمولية وعالمية ليغطي أيضاً المصلحة الجماعية المشتركة، بمعنى آخر أن القانون الدولي في طريقه لأن يصبح قانوناً دولياً عاماً بحق^(٢).

ثانياً: تعاظم دور الفاعلين من غير الدول في نطاق القانون الدولي.

إن مصطلح الجماعة الدولية يبدو أكثر موافقة للتغيرات الحاصلة في القانون الدولي العام، حيث يتلاءم مع النشاط الملفت لأشخاص فاعلين على الصعيد الدولي من غير الدول، أو ما أصطلح على تسميتهم (Non-State Actors) أي الجهات الفاعلة من غير الدول. وعلى العموم فإن فقه مدرسة الجماعة الدولية قد نجح نسبياً بمسعاه الموضوعي في تطوير القانون الدولي، وتحويله إلى منظومة قانونية تتسم بمزيد من التماسك والفعالية.

إن مصطلح الجهات الفاعلة من غير الدول، في الواقع هو مصطلح مفتوح إلى ما لا نهاية^(٣)، فمعناه يعتمد على المجال الذي يستعمل فيه، فقد حاول الكثيرون

(1) Anne Peters: Humanity as the A & Q of Sovereignty EJIL, 2009, V. 20, N2, 543- 544 (513-545)

(2) Bruno Simma, «Universality of International law from Perspective of a Practitioners», EJIL, 2009, v. 20, №2, P. 266. (265 - 297).

(3) Phillip Aliston: The «Not-a-Cat» Sysdron: Can the International Human Rights Regime Accommodate Non -State Actors (Non- State Actors and Human Rights), Oxford University Press, Oxford, 2005, P. 5 (3-36).

تعريف مصطلح الجهات الفاعلة من غير الدول (Non-State Actors). ولهذا المصطلح مفهوم واسع يشتمل على جميع الفاعلين من غير الدول، فهو يتضمن الشركات المتعددة الجنسية أو غير الوطنية، المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع الدولي، وكذلك يمتد إلى المنظمات المتخصصة في الشؤون التجارية والمالية كمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وهذه الشركات المتعددة الجنسية أو غير الوطنية^(١) من الوحدات الأكثر تأثيراً في مجالات التجارة وحقوق الإنسان. وقد كثفت أجهزة الأمم المتحدة أنشطتها^(٢) في مجال تبيان الالتزامات الخاصة بحقوق الإنسان التي تترتب على الدولة وعلى الجهات الفاعلة من غير الدول، وأبرزها الشركات عبر الوطنية (Transnational Corporations)، وقد استقرت الدراسات المتخصصة في هذا الشأن على مبدأ ضرورة تحديد المسؤوليات من بين الدول والجهات الفاعلة من غير الدول.

وهنا تتحوّل السيادة المؤنسنة إلى مسؤولية دولية للدول والمنظمات الدولية المعنية باحترام وتطبيق حقوق الإنسان، بمعنى أن عليها أن تأخذ بالحسبان حقوق الإنسان العالمية في حسابها باعتبارها جزءاً من المصالح المشتركة، ما يؤدي إلى حتمية تجاوز حقوق الإنسان للحدود الجغرافية للسيادة، بحيث تحولت هذه الحقوق إلى اهتمام عام عالمي للجماعة الدولية، ومؤخراً تزداد الكتابات

(١) تشير تقديرات الاونكتاد إلى أن ٨٠٪ من التجارة العالمية تشارك فيها الشركات غير الوطنية، وأن نسبة $(\frac{1}{3})$ تجري في نطاق الشركة الواحدة منها.

- مذكورة: مقدمة من أمانة الاونكتاد إلى مجلس التجارة والتنمية، الدورة ٢، ٢٠١٤، نحو نظام تجاري متعدد الأطراف مؤات لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، الوثيقة، ص ٧، مقطع ٩، ٥/٥.TD/B.C. I/MEM.

(٢) في هذا المجال يمكن الاطلاع على بعض القرارات والتقارير ذات الأهمية ومنها:

- الجمعية العامة: مجلس حقوق الإنسان، الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: استعراض المعايير الدولية المتعلقة بالمسؤولية والمحاسبة عن أعمال الشركات، الدورة ٤، ٢٠٠٧، الوثيقة A/HRC/4/35.

- الجمعية العامة: مجلس حقوق الإنسان، الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: نحو تعزيز إطار الحماية والاحترام والانصاف، الدورة ١١، ٢٠٠٩، الوثيقة A/HRC/11/13.

- الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، قرار، حقوق الإنسان والشركات غير الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، الدورة ١٧، ٢٠١١، الوثيقة A/HRC/Res/17/4.

- الجمعية العامة مجلس حقوق الإنسان، تقرير الفريق المعنى بمسألة حقوق الإنسان والشركات غير الوطنية، وغيرها من مؤسسات الأعمال، الدورة ٢٣، ٢٠١٣، الوثيقة A/HRC/23/32.

الفقهية التي تحاول تفهم حقوق الإنسان على أنها التزامات مدوّلة Transnational Extraterritorial Obligations^(١)، أي أنها عابرة للحدود الإقليمية Obligations)، وغير مقيدة بإقليم الدولة العضو، ولكن بشروط معينة، كما أنها تتضمن التزامات خارج حدود السيادة الإقليمية، وهذا التوجه قد يكون الأفضل لدمج التزامات جديدة خاصة بحقوق الإنسان على الشركات المتعددة الجنسيات (TCNs) والمنظمات الدولية في النظام القانوني لحقوق الإنسان^(٢).

وفي هذا السياق، صدرت في العام ٢٠١٢ وثيقة مبادئ مسترخت المتعلقة بالالتزامات الخارجية للدول في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تؤكد ضرورة إقامة مسؤولية الشركات العابرة للحدود عن انتهاكاتها لحقوق الإنسان الأساسية بمعرض ممارساتها التجارية، إلى إن النشاط الفقهى والبحثي المتزايد باتجاه إقرار مسؤولية الأشخاص الفاعلين^(٣) في نطاق حقوق الإنسان من منظمات دولية وغير حكومية أو شركات متعددة الجنسيات، إلى واقع فعلي هو أن حقوق الإنسان باتت تشكل مصلحة مشتركة لجماعة الدول بما فيها المنظمات وغيرها من الجهات الفاعلة دولياً وليس فقط لجميع الدول بهذه المصلحة تتجاوز الحدود والجغرافيا لمكونات الجماعة الدولية.

وعليه، فإن احترام حقوق الإنسان ولا سيما الأساسية منها بوصفه اهتماماً مشتركاً أو مصلحة مشتركة يشرّع عن التطورات الحاصلة في فقه القانون الدولي ولا سيما في ضوء نظرية القواعد القطعية والالتزامات تجاه الكافة. عليه فإن القانون

(1) P. Hunt and S. Mathews: World Bank, IMF and Human Rights; Wolf legal Pub., Nijmegen, 2003, P.247- 248.

(2) Wouter Vandenhole: Emerging Normative Framework on Transnational Human Rights Obligations, European University Institute Working Paper, Global Governance, Programed, Florence, 2012.

(3) Andrea Bianchi: Non- State Actors and International law, Ashgate Publishing Company, England, 2009.

Olivier De schutter: Transnational Corporations and Human Rights, Hart Publishing, Oxford, 2006.

الدولي، وبلا شك دخل مرحلة جديدة، بحيث لم يعد يرهق نفسه في حقوق والترامات متراقبة تقوم بين الدول فقط، ولكنه يدمج أيضاً المصالح المشتركة للجماعة الدولية بأكملها، التي لا تقتصر مكوناتها على الدول، بل تضم جميع الكائنات البشرية، وهو أكثر فأكثر بدأ بإظهار ملامح لا تناسب مع البنية أو التركيبة الثنائية للقانون الدولي التقليدي، وبعبارة أخرى بدأ يشق طريقه ليصبح قانوناً دولياً حقيقياً^(١). هذا القانون الدولي الذي يجب أن يوجه وظيفياً نحو هدفين: إرساء السلام بين الأمم وحماية حقوق الإنسان^(٢).

وهنا نخلص إلى استنتاج مفاده أن احترام وحماية حقوق الإنسان تشكل أحد أبرز مضامين المصلحة الجماعية المشتركة بين جميع مكونات الجماعة الدولية التي تخزن قيمًا مشاركة ومشتركة تشكل حمايتها مصلحة لكل مكون من مكونات الجماعة الدولية بصفة خاصة فضلاً عن كونها تشكل مصلحة جماعية تسمو فوق كل المصالح الفردية، حيث تكون التشريعات الصادرة تحقيقاً لتلك المصالح محكومة بمبدأ احترام المصلحة العليا أو الجماعية المشتركة التي تسمو على مجموع مصالح فرادي الدول، تحت طائلة اتسامها بعدم المشروعية، وبالتالي نستطيع القول واستناداً لهذا التحليل بأن مبدأ احترام المصلحة الجماعية الدولية شكل مبدأً من المبادئ العامة للقانون الدولي العام^(٣).

فقرة ثالثة: ظهور أشكال جديدة من الالتزامات الدولية

عند الحديث عن تغيير في الطبيعة القانونية للقانون الدولي العام، وتحوله من

(1) Benedick Kings and Megan Donaldson: From Bilateralism to Publicness in International law, (From Bilateralism to Community Interest in International law); P. 81, (79-112).

(2) Hersh Lauterpacht: The Grotian Tradition in International law: British Yearbook of International law, 1946, N. 23, V.1, P. 51.

(3) هناك رأي ضعيف يقول بخلاف ذلك على سبيل المثال (نيل ماتر)، إذ يرى أن المصلحة الجماعية لم تبلغ مرتبة المبدأ العام للقانون، بل هي عامل محفز لصنع قواعد ملزمة ومقيدة لمفهوم السيادة التقليدي، أضاف إلى أن المبادئ العامة للقانون ليست ذات مضمون محدد، وهذا جزء من الجدل والنقاش القائم بين فقهاء القانون حول مصادر حقوق الإنسان.

قانون ثنائي إلى قانون دولي جماعي أو متعدد الأطراف، من المنطقي الحديث عن تغير أو تطور في طبيعة الالتزامات الناتجة عن التصرفات القانونية أو عن تطبيق قواعد القانون الدولي المعاصر، وهذا ما يسمح لنا بالحديث عن ظهور أشكال جديدة من لالتزامات الدولية.

ففي القانون الدولي العام ليس من السهل إيجاد قواعد خاصة يمكن الرجوع إليها لبيان الفوارق الأساسية بين الالتزامات الناشئة عن المعاهدة الثنائية الأطراف وبين الالتزامات الناشئة عن المعاهدة المتعددة الأطراف، إلا أنه يمكن بيان بعض الفوارق بينهما بواسطة تحليل بعض المبادئ القانونية في قانون المعاهدات وقواعد المسؤولية الدولية، أيضاً بالرجوع إلى قرارات محكمة العدل الدولية للاسترشاد باجتهادها في هذا الشأن.

وفي ظل أحكام القانون الدولي العام، نجد خلفية التمييز بين أنواع الالتزامات في قضايا عرضت على محكمة العدل الدولية ومن قبلها محكمة العدل الدائمة، ففي قضية^(١) التحفظات على اتفاقية منع الإبادة الجماعية، أعطت محكمة العدل الدولية أهمية خاصة لهدف الاتفاقية (Object) ، فهذه الاتفاقية هي متعددة الأطراف، وبالرجوع لأهدافها وغاياتها، فإن المحكمة أرسست لما أصبح فيما بعد التمييز بين الالتزامات المتبادلة والالتزامات تجاه الكافة (Erga Omnes) أو غير القابلة للتجزئة^(٢) حيث أوردت: «إن الاتفاقية اعتمدت من أجل هدف إنساني حضاري، وإنه لا يصعب تصوير اتفاقية من هذا النوع على أنها اتفاقية لها هذا الطابع المزدوج بدرجة عالية، حيث يكون هدفها إنقاذ البشرية من جهة، ومن جهة أخرى تأكيد أكثر المبادئ الأساسية للأخلاق»، وبالعودة إلى هذه الأهداف، وضعت محكمة العدل الدولية أساساً لما عرف فيما بعد بالتمييز بين

(١) التحفظات على اتفاقية منع وقمع جريمة الإبادة البشرية، محكمة العدل الدولية، رأي استشاري، تقرير، ١٩٥١، مقطع ٢٣.

(٢) Joost Pauwelyn, “A Typology of Multilateral Treaty Obligations, Are WTO Obligations Bilateral or Collective in Nature?” EJIL, V. 14, N. 5, 2003, P. 909. (907-951).

الالتزامات المتبادلة والالتزامات غير القابلة للتجزئة.

أما اللجنة السادسة للقانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، فقد تناولت موضوع الالتزامات القانونية في إطار دراستها لقانون المعاهدات، إذ ميّز السير فتزموريس بين الالتزامات^(١)، وصنفها بين التزامات متبادلة والتزامات غير قابلة للتجزئة. فالمعاهدات المتعددة الأطراف وذات الطابع المتبادل، هي تلك المعاهدات من النوع التبادلي للمنافع بين الأطراف، مع حقوق والتزامات لكل من الأعضاء بصورة فردية^(٢)، بينما الاتفاقيات المتعددة الأطراف ذات الطبيعة غير القابلة للتجزئة (Integral type) هي تلك الاتفاقيات التي تتضمن قوى إلزام ذاتية بمجرد وجودها (Self-existent)، ومطلقة لصيغة بكل طرف في الاتفاقية، وكما لا تحتمل الاختلاف في التطبيق والتنفيذ بين الدول، والمثال الأبرز هنا اتفاقية منع ومعاقبة جريمة إبادة الجنس البشري للعام ١٩٤٨.

وبعبارة أخرى، فإن الالتزامات غير القابلة للتجزئة، هي تلك الموجهة إلى العالم كله فضلاً عن الأطراف الموقعين، والتي لا تصح فيها الانتقائية أو المفاضلة في التطبيق، بل يجب أن تطبق لكل دون تجزئة^(٣).

وفي إطار مسؤولية الدول، بذل مقرر اللجنة السادسة السيد جيمس كروفورد نشاطاً مميّزاً^(٤)، إذ رأى أن الالتزامات هي على نوعين، الأول وهي التزامات ثنائية متبادلة، وتتبع من مصادر متعددة ومنها القانون الدولي العمومي،

(1) Fitzmaurice Sir. G., United Nations, (**Third Report on the Law of treaties**), UN. Doc. A/CN.4/115, YBILC, V. 2, 20 1958, at 18, para 2.

(2) على سبيل المثال، اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية للعام ١٩٦١، حيث تميز بالطابع المتبادل في المعاملة والمنافع لطرف الاتفاقية.

(3) Fitzmaurice Sir G., United Nations, (**Second Report on the Law of Treaties**), UN. Doc. A/CN.4/107, YBILC, V. 2, 20, 1957, P. 54-55.

(4) Crawford James, United Nations, ILC, (**Third Report on State Responsibility**), UN. Doc. A/CN.4/407, 2000 Para, 99-108.

- تبني السيد كروفورد في تقريره التقسيم الكلاسيكي للالتزامات، وقسمها بين التزامات متكاملة غير قابلة للتجزئة وبين التزامات ثنائية.

والمعاهدات الثنائية والمتعلقة بالأطراف، أما النوع الثاني فهو الالتزامات متعددة الأطراف والتي تنقسم بدورها إلى فئتين، الالتزامات المتكاملة وغير القابلة للتجزئة، والالتزامات تجاه الكافة (Erga Omnes)^(١)، حيث يكون الوفاء بالالتزام هو مصلحة للدولة الطرف، ومصلحة لكل دولة بشكل فردي وأيضاً مصلحة جماعية مشتركة تعلو مصالح فرادي الدول، وهي ملك للجماعة الدولية بأكملها^(٢).

إن رسم خط فاصل بشكل واضح بين الالتزامات الثنائية المتبادلة وبين الالتزامات المتعددة الأطراف وغير القابلة للتجزئة، مسألة ليست ممكناً دائمًا، فالتمييز أمر مألف، ومع ذلك يكون رسم الحدود بين الالتزامات أمراً غامضًا ودونه صعوبات.

لذا، علينا أن ندرس كل نص يتضمن التزامات على حدة^(٣)، لأن المعاهدات المتعددة الأطراف والتي تتضمن التزامات غير قابلة للتجزئة (متكاملة)، عندما تفحصها بنداً بنداً، سنجد أن بعض البنود تتضمن التزامات متبادلة، في حين أن الطابع الغالب هو الالتزامات غير قابلة للتجزئة.

في محاولتنا لإيجاد معيار مساعد على التمييز بين الالتزامات، لا بد من العودة إلى تعريف «جيمس كروفورد» للالتزامات، فهو يعرف الالتزامات غير القابلة للتجزئة بأنها تلك الالتزامات المعبّر عنها التي تتعلق بمصلحة الأطراف المشتركة، والمصلحة المشتركة، يمكن تعريفها على أنها المصلحة التي تعلو أي مصلحة فردية للدول ذات الصلة بالقضية^(٤).

(1) مشروع المواد المسؤولة الدولية للعام ٢٠٠١، المادة ٤٨، الفقرة الأولى-ب

(2) انظر بهذا الشأن قرارات محكمة العدل الدولية، قضية برشلونة-تراشك للعام ١٩٧٠ (المرحلة الثانية)، والرأي الاستشاري في قضية ناميبيا للعام ١٩٧١، وقضية تيمور الشرقية للعام ١٩٩٥.

(3) Crawford James, third Report, Op. cit... Para, 92.

(4) Joost Pauwelyn, «A Typology of Multilateral Treaty Obligations, Are WTO Obligations Bilateral or Collective in Nature?» Op. cit., P. 925.

إن الالتزامات غير القابلة للتجزئة^(١)، غالباً ما تشمل القضايا ذات الاهتمام المشترك، أو المصالح المشتركة العالمية (Global Commons)، ويعتمد تعريف المشترك العالمي على التمييز بين القانون الدولي القديم بوصفه قانون تعايش (Co-existence)، أي قائم على الالتزامات المتبادلة، بينما القانون الدولي الجديد هو قانون تعاوني (Co-operation)^(٢)، يتضمن الكثير من الالتزامات غير القابلة للتجزئة بمواجهة أو تجاه الدول الأعضاء Erga Omnes Parties، ومن باب المثال نظام منظمة التجارة العالمية يتألف بمعظمها من التزامات ثنائية أو تبادلية وهذه الالتزامات التبادلية ينظر إليها على أنها تشكل عقداً أو مزيجاً من العقود الثنائية، المتضمنة التزامات قابلة للتجزئة بطبعتها^(٣).

(1) خلافاً لهذا الرأي، هناك من يعتقد بأن التزامات المنظمة هي ذات طابع جماعي، ويتجلى ذلك في العديد من اتفاقياته الملحقية ولا سيما اتفاقية حماية الملكية الفكرية (تريبيس).

- Chios Carmody, "WTO Obligations as Collective", EJIL, v. 17, N.2, 2006, P. (419-443).

(2) Gulf of main Case, ICJ, 1984, P. 299, para, 111.

(3) Tarcisio Gazzini, "The Legal Nature of WTO Obligations and the Consequences of their Violation", EJIL, V. 17, N.4, 2006, P. 729 (723-742).

- Canada – Certain Measures Affecting the Automotive Industry, Appellate Body Report, WT/DS139/AB/R 31may 2000, para. 78.

- Indonesia – Certain Measures Affecting the Automobile Industry, Panel Report WT/DS55/R ,2 July 1998, para, 14. 145.

الالتزامات الناتجة عن الأحكام المتعلقة الخاصة بالدول النامية والأقل نمواً.

- European Communities – Conditions for the Granting of Tariff Preferences to Developing Countries, Panel Report, WT/DS246/R, 7 April 2004, para, 174.

الالتزامات الخاصة بالمعاملة الوطنية المفروضة بموجب المادة II من الغات.

- US Measures Affecting Alcoholic Malt Beverage, 19 June, 1993, GATT BBIDS (39 th Supp1)

- Argentina – Safeguard Measures on Imports of Footwear, Appellate Body Report, WT/DS121/AB/R, 25 Nov. 1997, Para, 112.

الالتزامات المتعلقة بالتجارة غير العادلة (تدابير الإغراق)، هي بطبعتها تبادلية وقابلة للتجزئة.

- China - Anti-Dumping and Countervailing Duty Measures on Broiler Products from the United States, Panel Report, WT/DS427/R and Add. 1, 25 sept 2013.

- Egypt – Definitive Anti-Dumping Measures on Steel Rebar from Turkey, Panel Report, WT/DS211/R, adopted 1 October 2002, DSR 2002, VII, p. 2667

- China – Anti-Dumping and Countervailing Duties on Certain Automobiles from the United States, Panel Report, WT/DS440/R and Add.1, adopted 18 June 2014.

في حين إن سمات التكامل في النظام القانوني لحقوق الإنسان تعزّزها الطبيعة القانونية لهذه الحقوق، فالقواعد الناظمة لحقوق الإنسان تشكل نظاماً موضوعياً قانونياً، بمعنى أنها لا تتضمن حقاً شخصياً أو تنسى التزامات شخصية على عاتق الفرد أو الدولة، بل تنسى التزامات متكاملة (Integral) ذات طابع جماعي ولا تستند هذه الالتزامات إلى مبدأ المعاملة بالمثل، ويرجع ذلك إلى أن القاعدة القانونية التي تناطب الأطراف المعنية من فرد ومجتمع ودولة لا تنظم علاقة ثنائية بين المخاطبين^(١)، بل تحمي مصالح جوهرية.

وكما يترتب على الطبيعة التكاملية للالتزامات الخاصة بشأن حقوق الإنسان، أنها يمكن اتخاذ التدابير المضادة بمواجهة أي دولة مخلة بالتزاماتها، وذلك بغية إجبارها على تنفيذ الالتزام أو الرجوع عن الانتهاكات.

وعليه، نجد أن الالتزامات الدولية المتعلقة بحماية مصالح جماعية مشتركة بين جميع مكونات الجماعة الدولية هي التزامات ذات طبيعة قانونية متراقبة ومتكاملة وغير قابلة للتجزئة، في حين إن الالتزامات الخاصة بمصالح فرادي الدول هي التزامات ثنائية متبادلة خاضعة لمبدأ المعاملة بالمثل، وإن الدافع الأساسي للالتزام بها هو تحقيق المنافع الشخصية المتبادلة وليس المصلحة العامة أو الجماعية المشتركة، وبالتالي يستفاد من التحليل السابق أن حماية المصلحة الدولية المشتركة وتحقيقها تفرض التزامات دولية متراقبة وغير قابلة للتجزئة على عاتق الجماعة الدولية بمختلف مكوناتها.

(1) Andreas Paulus, "Whether Universal Values Can Prevail over Bilateralism and Reciprocity", (*Realizing Utopia, The Future of International Law*), Op. cit., P. 89-105.

مبحث ثان:

تعريف الجماعة الدولية وعلاقتها بالمصلحة الدولية المشتركة:

الجماعة الدولية مصطلح ذو جذور تمتد عميقاً في العلوم الإنسانية، فقد حاول مجموعة من فقهاء علم الاجتماع - السياسي، وأساتذة القانون والعلوم السياسية، تعريفه وتحديد مضمونه، لذلك سنعرض في هذا المبحث بعض أبرز الآراء التي تناولت تعريف الجماعة الدولية، وبحث مدى دوره في تحديد المصلحة الدولية المشتركة.

فقرة أولى: الجماعة الدولية في الفقه والاجتهاد

فقرة ثانية: تعريف الجماعة الدولية وعلاقتها بالمصلحة الدولية المشتركة:

أولاً: مفهوم مصطلح الجماعة الدولية في العلوم الإنسانية

درس فقهاء العلوم الإنسانية وبخاصة فرعيّ الاجتماع والقانون مفهوم الجماعة ب مختلف صوره ومكوناته، وبالتالي تنوعت مفاهيمه بتتنوع المنظور الذي انطلق منه الباحث أو دافع عنه، لذا سنحاول وبقدر ما يلزمنا ولغرض هذا البحث، أن نتعرض لبعض الآراء الفلسفية أو القانونية التي تناولت مفهوم الجماعة مع التركيز على مفهوم الجماعة الدولية من منظور الفقه القانوني.

وقد ذهب قسم من الفقه إلى وجوب توخي الدقة عند الحديث عن الجماعة، إذ ينبغي علينا التحدث عن درجة معينة من الجماعة أو التجمع أو القرب موجودة في مجموعة أو تجمّع معين وعلى علاقة فيما بينهم في مسألة محددة وفي لحظة أو واقعة معينة.

وحتى نحدد مجموعة عالمية (كالجامعة) علينا بداية تشكيل مجتمع، وبعد تحقيق مستوى معين من الاستقرار في العلاقات القائمة بين مكونات ذلك

المجتمع، ما يجعله ممكّن التعريف والتميّز عن غيره من الكيانات المشابهة في بيته ما، وبالتالي عندما لا نعد قادرین على تعقب الحدود بين مكوّنات هذا الكيان وبين بيته، عندئذ يمتلك المجتمع حس الجماعية بدرجات متعددة وبمستويات مختلفة في مسائل (مصالح وقيم) وعندهـ يمكن أن يعرّف ذلك المجتمع بالجماعة^(١).

فمصطلح الجماعة الدولي معروف في علم الاجتماع ويعبّر عن بناء اجتماعي أو تجمع إنساني من أفراد يتفاعلون فيما بينهم وهذا التفاعل مستند إلى مظاهر جماعية مشاركة في بوتقة اجتماعية واحدة.

وفي هذا المجال يعد كتاب فردیناد طونیز هو الأشهر الصادر في العام ١٩٦٣ حيث اظهر كتابه فرعین نموذجين من المؤسسات الاجتماعية السلمية وهما (Gemeinschaft) and Gesellschaft

والجامعة على عكس المجتمع هي موحدة بفعل الإرادة Society Community وهي وحدة مؤسسة على القبول باتخاذ أفعال جماعية Collective مبنية على الإحساس الفريد بالوحدة والقواعد الأخلاقية الآمرة والمشاركة، فضلاً عن اتفاق مكونات الجماعة على وجود تفاهمات مشتركة واستقلال ذاتي ومصالح مشاركة فيما بينهم.

في حين ذهب كريتسویتس Kritsotis^(٢) إلى تبني مفهوم «جامعة للجنس البشري» Community of Human kind متأثراً بمفهوم شمولي وهو الكوننة، Cosmopolitanism.

- من منظور علم الاجتماع - التاريحي:

من منظور تاريجي، وباختصار، ظهر هذا المصطلح نتيجة تكوين نظام - بين

(1) Georges Abi- Saab: Whither the International Community? Ejil, 9, 1998, P.248-265.

(2) Kritsotis, D. (2002). Imagining the International Community. European Journal of International Law, 13(4), 962–992.

الدول Inter-state في مرحلة ما بعد وستفاليا ١٦٤٨.

أما من منظور قانوني، يبدو أن «مدرسة الجماعة الدولية»^(١) عادت لظهور بقوة في فقه القانون الدولي وتؤثر في طبيعته القانونية، إذ تحول هذا القانون، وفقاً لأصحاب هذا الرأي، من منظومة من العلاقات الثنائية التبادلية إلى منظومة من العلاقات الجماعية التي تقودها المصلحة الجماعية المشتركة.

ويرتبط مصطلح الجماعة الدولية بأراء من الفقه القانوني الذي نادى بنظرية الدسترة التي تؤمن بوجوب خضوع الجماعة الدولية لدستور مؤلف من قواعد ومبادئ تسمى على غيرها وتحكم أسس النظام القانوني لتلك الجماعة.

وهناك العديد من النصوص القانونية التي تضمّنتها الإعلانات والاتفاقيات ومنها على سبيل المثال:

مشروع إعلان حقوق وواجبات الدول في العام ١٩٤٩ وقد تضمن عبارة

– The states of the world form a community governed by international law

– إعلان المبادئ في القانون الدولي ١٩٧٠ يؤكّد على إن جميع الدول أعضاء متساوون في الجماعة الدولية.

– اتفاقية فيينا ١٩٦٩ استعملت عبارة community states as a whole

وعليه من المنظور القانوني يمكن تحديد المصطلح عندما تقنع الدول نفسها بأنهم أعضاء يشتركون في تجمّع إرادي ومتّفقون على تطبيق قواعد موحدة مقبولة لديهم.

وقد عالج جورج أبي صعب درجة التجمّع على إنها مؤشر متّحرك للمتغيرات السياسية والقانونية التي طالت وتطاول عنصر معين في لحظة محددة، وكذلك مؤشر راصد للتغييرات البنيّة الفوقيّة للقانون الدولي.

(١) من روادها: القضاة الفرد فيدروس، وبرونو سيماء، وكرستيان تومسشات، وغيرهم، ويعتقد هؤلاء إن المجتمع الدولي بجميع مكوّناته يؤلف جماعة دولية خاضعة للدستور واحد وهو الميثاق الأممي والقانون الدولي العمومي.

وقد رسمت معالم الجماعة الدولية الجديدة التحولات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية والتي أدت إلى تحول العالم الذي كان قائماً على الدول السيادية إلى ظهور نظام معياري - تقييدي شكل ولادة الجماعة الدولية التي تضم مكونات عدّة منها الدول^(١).

وعليه، يرى أبي صعب إن مصطلح الجماعة الدولية هو بناء تاريخي تشكّل على ضوء متغيرات سياسية تاريخية من جهة، ومن جهة أخرى هو بنية قاعدية - معيارية تتضمن ممارسات الدول التي تحولت إلى قواعد في حقبات تاريخية متعددة.

بينما عرّف روغي ١٩٨٣^(٢) الجماعة الدولية بأنها خليط من القيود والفرص لتصرفات الدول وهو مكوّن من عناصر مؤسساتية وأخرى معيارية.

أما من المنظور السياسي يعود تحديد مصطلح الجماعة الدولية إلى المدرسة الإنكليزية للعلاقات الدولية والتي دمجت بين التعريفات المستعملة من قبل المنظور الاجتماعي-التاريخي والمنظور الاجتماعي-القانوني، وبالتالي يمكن القول إن استعمال مصطلح المجتمع الدولي في المجال السياسي الدولي لا يختلف كثيراً عن مصطلح الجماعة الدولية المعتمد في المجال القانوني، حيث يتواحد أعضاء المجتمع الدولي بشكل جماعي في نطاق مساحة محددة أو حول مجموعة قواعد ما زالت في طور التشكّل والتي قد تبلور فيما بعد إلى ولادة الجماعة الدولية.

وتوصف الجماعة الدولية بأنها أكبر من مجموع تصرفات أعضائها، ولكنها كيان زائف Pseudo-entity لهم وتأدي دور المصدر الذي يسترشد ويحدد مشروعية الأفعال الصادرة عن المؤسسات المشتركة، كما انه يتجاوز أي يتفوق على فرادي

(1) Colin Warbrick and Stephen Tierney (eds) Towards an ‘International Legal Community’? The Sovereignty of States and the Sovereignty of International Law (British Institute of International and Comparative Law, 2006) 241-265.

(2) Ruggie, J. (1983). Human rights and the Future International Community. *Daedalus*, 112(4), 93–110.

الأعضاء ويسس وحدة جماعية لمجموع أعضائه (We- ness). وكان كلارك^(١) قد أضاف عنصراً جديداً إلى مكونات الجماعية وهو المشروعية السياسية الدولية لذلك الكيان.

ويستدل من السياق التاريخي إن تنظيم الجماعة الدولية بدأ مع انطلاقة العلاقات الدولية منذ معاهدة وستفاليا في العالم ١٦٤٨، وقد ذهب بعض الفقهاء^(٢) إلى القول إن الجماعة الدولية المحكومة بالكامل بالقانون الدولي لم تظهر إلى حيز الوجود قبل أواخر القرن التاسع عشر، أما ما كان قبل ذلك فهو تعايش بين القانون الدولي والقانون المعمول به في أوروبا آنذاك.

واكتسب مفهوم الجماعة الدولية صلابة أكثر مع تأسيس الأمم المتحدة في العالم ١٩٤٥، حيث تضمن الميثاق العديد من المبادئ الجوهرية تحت عبارة «نحن شعوب الأمم المتحدة»، فوجود بعض المبادئ كمنع استعمال القوة في العلاقات الدولية إلا لغايات ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وحفظ السلام والأمن الدوليين، ومبدأ تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، ومبدأ المساواة بالسيادة، كل ذلك أسس لوضع دستور للجماعة الدولية^(٣).

واعتبر قسم من الفقه أن الدسترة الدولية هي إرساء نظام قانوني أعلى يحكم الجماعة الدولية، يستند على مجموعة قواعد أساسية محترمة ومحبولة ومطبقة من قبل الجماعة الدولية كلها بصرف النظر عن موافقة كل دولة دون الاهتمام بإرادتها المنفردة^(٤).

(1) Clark, I. (2005). *Legitimacy in International Society*. Oxford: Oxford University Press.

(2) Peter Malanczuk, **Akehurst's Modern Introduction to International law**, 7th ed, London, 1997, P.9.

(3) Pemmaraju S. Rao, «The Concepts of International Community in International law, Theory and Reality», (**International Law Between Universalism and Fragmentation**), Martinus Nijhoff Pub, Leiden, Boston, 2008, P 85-87.

(4) Bardo Fassbender, **The United Nations Charter as the Constitution of the International Community**, Martinus Nijhoff Pub. Leiden, 2009, p.8.

وتعود أسس نظرية الدسترة إلى فقهاء مدرسة الجماعة الدولية^(١) الذين قالوا بوحدة القانون الوطني والدولي ومن أبرزهم الفرد فيردروس، الذي عاصر هانس كلسن، وقد نشر في العام ١٩٢٦ كتابه بعنوان «دستور الجماعة القانونية الدولية»، الذي استند فيه إلى فرضية كلسن القائلة بأحادية القانونين الوطني والدولي^(٢)، واعتبر فيردروس أن القانون الدولي ليس مجرد تجميع لأجزاء منفصلة وغير متصلة فيما بينها، بل هو منظومة متجانسة من المعايير، يبدو أنها تجذرت في نظام أساسي موحد، وهذا الدستور لم يوضع في وثيقة كما هو الحال في معظم الدول الحديثة وعصبة الأمم، وهي الجماعة القانونية الدولية الأكثر بروزاً، ولكن بدلاً من ذلك، لقد وجد هذا الدستور في القانون الدولي العرفي.

وبعد وضع ميثاق الأمم المتحدة، اعتبر فيردروس وبعض الفقه^(٣) أنه يمتلك القابلية لأن يصبح دستوراً لجماعة الدول، كما ذهب إلى أن المعايير الدستورية الضرورية هي القواعد القطعية (Jus Cogens)، وضرب مثلاً على ذلك مبدأ «العقد شريعة المتعاقدين» (Pacta Sunt Servenda)، كما أنه رصد العلاقة الوثيقة بين القواعد القطعية وبين الالتزامات تجاه الكافة (Erga Omnes Obligations)^(٤)، واعتبر أن الميثاق العالمي يشكل بداية دستور الجماعة القانونية الدولية وذلك بسبب قدرته على التحول نحو العالمية.

أما القاضي «برونو سيمّا»، وهو تلميذ فيردروس، فقد اعتبر أن القانون الدستوري للجماعة العالمية للدول يجد جذوره في الميثاق العالمي، وميّز بدوره

(1) New Haven School such as, Myres Mc Dougal and Micheal Reisman.

- International Community School, such as Hermann Mosler, Bruno Simma and Christian Tomuschat.

- Constructivism School developed by Nicholas Onuf.

(2) Alfred Verdross, **The Constitution of the International legal Community**, (Die Verfassung der Volkerrechtsgemeinschaft.), Vienna and Berlin: Julius Springer, 1926.

(3) Bardo Fassbender, Op. cit., P. 28-30.

(4) J.Dunoff and J. Trachtman, **Rulling the world? Constitutionalism, International law, and Global Governance**, Cambridge Univ. Press, New York, 2009.

بين الميثاق وبين القانون الدولي العمومي استناداً إلى أن الميثاق يطبق فقط على الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، بينما القانون الدولي العمومي يطبق على جميع مكونات الجماعة الدولية^(١). وقد عرّف سيمما وفيردروس الدستور من منظور معياري، بأنه «مجموعة من القواعد الدولية التي لها أسبقية على غيرها من القواعد الأخرى»، وذلك يرجع إلى أن وجود القواعد الأخرى مرهون بشرط مسبق إلا وهو صحة القواعد الدستورية من الجانبي المنطقي والدستوري^(٢).

فقد كان «موزلر»^(٣) سباقاً في طرح فكرة تصوّر المجتمع الدولي على أنه جماعة قانونية، معتبراً أن القانون الدولي تطور من منظومة توافقية إرادية إلى منظومة قانونية دولية^(٤)، وبمعنى مشابه، ذهب فيليب آلت إلى أن التغيير في النظرية العامة للمجتمع وفي النظرية العامة للقانون الدولي ستؤدي حتماً إلى إعادة تشكيل العناصر الأساسية للقانون الدولي وتحوّلها إلى منظومة قانونية شاملة^(٥).

أما في العام ١٩٩٣ فقد تبنّى القاضي «تومسشات» فكرة الجماعة الدولية، واعتبرها وحدة قانونية لأنها تملك دستورها المستند إلى طبيعة القواعد ذات الصلة والحاكمة لعمل المنظومة السياسية دون النظر إلى مصادرها الرسمية^(٦). فدستور الجماعة الدولية المتجسد في الميثاق الأممي^(٧)، يشكّل البنية القانونية

(1) B. Fassbender, Op. cit., P. 33.

(2) Bruno Simma, **From Bilateralism to Community Interest in International law**, 2011, Op.cit, P. 250.

(3) Hermann Mosler, **The International Society as a Legal Community**, Sijthoff & Noordhoof Pub., Netherland,1980. (Judge of ICJ, 1976-1985).

(4) C. Schwöbel, **Global Constitution in International Legal Perspective**, Op. cit., P. 15.

(5) Phillip Allott, “The Emerging International Aristocracy”, NewYork Journal of International law and politices, V. 35, 2003, P. 336.

(6) Christian Tomuschat, “Obligations arising for states without or against their Will”, Recueil des Cours, Hague, IV, Collected Courses of the Hague Academy of International Law.V.241, 1993, P. 195.

(7) Micheal W. Doyle, «The U.N. Charter, A Global Constitution?», (**Rulling the world? Constitutionalism, International law, and Global Governance**), Cambridge, 2009, P. 113- 132.

(Framework) لقيم الجماعة المشتركة بوصفها مبادئ مرشدة وملزمة لأفراد هذه الجماعة.

ويخلص تومستشات إلى أن الجماعة الدولية هي مجموعة من القواعد والإجراءات والأدوات المصممة لحماية المصالح الجماعية للبشر، تستند إلى القيم المشتركة والمتشاركة فيما بينهم، وفي قلب هذه القيم المشتركة تكمن فكرة حماية حقوق الإنسان والحريات ، فالجماعة هي حارس القيم الأساسية واحترامها شرط أساسي لاستمرار وجود البشرية كمجتمع وُجد للسلام، كما افترض أن القواعد المؤسسة للجماعة الدولية ليست جميعها قواعد قطعية ما دام انه يمكن ولحد بعيد تعديلها عبر المعاهدات المتعددة الأطراف^(١)، خلافاً لرأي فروين(Frowein)، الذي اعتبر أن دستور الجماعة الدولية قد تقلّص في الميثاق الأممي^(٢).

وفي هذا السياق يؤكد البروفسور جورج أبي صعب^(٣) على أن الوحدة الكلية للمنظومة القانونية في المقام الأول تستند إلى الأفكار العقائدية ومصدر المشروعية، وببيتها الاجتماعية التي تحكم هذه المنظومة. وفي المحصلة، فإن الحكومات والمجتمع المدني بدأوا يدركون أن الجماعة الدولية هي واقعية معيارية Normative Reality، وهي وحدة قانونية متماسكة تقوم على دعامتين هما القواعد القطعية والالتزامات تجاه الكافة^(٤)، اللتين تؤديان دوراً بارزاً في تغيير أسس ومقاهيم النظام القانوني الدولي المعاصر^(٥).

(1) B. Fassbender, «Rediscovering a Forgotten Constitution, Notes on the place of the UN Charter in the International legal order», (**Ruling the world?**), Op.cit, 2009, P. 133- 148.

(2) Jochen A. Frowein, «Reactions by No Directly Affected states to Breaches of Public International law», Recueil des Cours, IV, N. 248, 1994, P. 349,357

(3) Geoges Abi Saab, «The International Court as a World Court», (**Fifty years of the International Court of justice**), Cambridge Univ.press, New York, 1996, P.3, (3-16). - C. Schwöbel, Op. cit., P. 35- 39.

(4) C. Tomuschat, J. Thouvenin, The fundamental Rules of the International legal Order, Martinus Nijhoff Pub. Leiden, Boston, 2006.

= (5) Stefan Kadelbach, «Jus Cogens, Erga Omnes and the Rules- the Identification of

وكان من أبرز الباحثين في مفهوم الجماعة الدولية الفقيه موزلر حيث حدد عنصرين للجماعة الدولية:

الأول، يركز على المكونات التي تشكل منها الجماعة الدولية من كيانات مستقلة كالأفراد أو الدول أو كيانات مستقلة.

الثاني: ويركز على المضامون القيمي لهذه الجماعة أي الجانب القيمي- الأخلاقي، أو المبادئ الأساسية المترشّكة بين مجموع الكيانات والتي تهدف إلى تحقيق أهداف مشتركة^(١).

إن استعمال مصطلح الجماعة الدولية ليس مجرد تقنية بلاغية، بل هو مفهوم قانوني صرف يعبر عن التطورات الراهنة الطارئة على بنية القانون الدولي العام الحديث.

عُرِّفَ قسم من الفقه الجماعة الدولية بأنها واقع ملموس قانوني منسجم مع القول أوغستان المؤثر، وهو يجسّد الأشياء الضرورية للمحافظة على تماسك ووحدة المجموعة.

وتناول توماس فرانك^(٢) في كتابه الإنصاف في القانون الدولي والمؤسسات مفهوم الجماعة الدولية وعُرِّفَها بأنها نظام اجتماعي من التعامل والتدخل المستمر في إطار علاقة بنوية متطرورة بين مجموعة من الفاعلين، فهي من وجهة نظره بناء عقلاني قائم على علاقة تبادلية بين مكوناتها من جهة، ومن جهة أخرى تستند إلى علاقة من القيم المشتركة والمثل المترشّكة الآمرة.

وكذلك عرفها تومسشت^(٣) من منظور مفاهيمي بأنها نظام قانوني شامل قائم

Fundamental Norms», (The Fundamental Rules of the International Legal Order), = P.21-40.

(1) Hermann Mossler: the International Society as a legal Community 1976.

(2) Thomas Franck: Fairness of International Law and Institutions, 1995, Clarendon press. London.

(3) Tomuschat Christian, «Re-Conceptualizing the Debate on Jus Cogens and = Obligations Erga Omnes Concluding Observation», (The Fundamental Rules of

على استبدال بنية التعاونية القديمة بمبادئ عليا متراصة في هرمية قانونية لا تستند كثيراً على رضا الدولة وذلك من أجل أن تجسد المبادئ المشتركة لجميع الدول وبطريقة غير مباشرة لجميع البشر.

ودافع جواثان شارني عن مفهوم الجماعة الدولية باعتباره لا يخدم مصالح الدول الخاصة وهو عبارة عن قواعد منظومة تسمح لمكونات الجماعة الدولية بان تتجنب النزاع وتعزز العلاقات التعاونية المتبادلة بين جميع مكوناتها.

أما إيرش لوترباخت: حاول تحويل مفهوم الجماعة الدولية إلى مبادئ قانونية ملموسة يمكن تطبيقها من قبل الأجهزة القضائية^(١)

فإذا ما اكتسبت المعايير الجماعية بعدها قانونياً ضمن نظام قانوني عالمي عندئذٍ يمكن للأجهزة القضائية أن تفسّر وتطبق مفاهيم تلك المعايير الجماعية ما يحوّلها إلى جزء من القانون المطبق في تلك المنظومة القانونية العالمية، وبالتالي عندما يتعارض أي قرار صادر عن منظمة ما أو عندما تعقد اتفاقية متعارضة مع تلك المعايير الجماعية، هنا يتدخل القضاء ليمارس مهامه القضائية الحماية في حماية القيم الجوهرية لتلك الجماعة.

ويرتبط مصطلح الجماعة الدولية بالطبع المتعدد الأطراف للقانون الدولي وبالتالي بالمصلحة المشتركة، في حين إن مصطلح جماعة الدول يعبر عن تجمّع الدول في كيان لا يتمتع بوحدة قانونية Legal entity وهو مرتبط بالطبع التقليدي للقانون الدولي - الاتفافي.

وبعيداً عن الخلاف الفقهي حول مفهوم أو مصطلح الجماعة الدولية ومضمونه، أن الرأي الغالب الذي لا يرقى إليه شك، يُجمع على إن الجماعة الدولية هي أكبر من مجموع مكوناتها الجزئية، وهي لا تعبر عن جميع الإرادات الخاصة، بل

the International Legal Order), P. (425-437).

=

(1) Hersh Lauterpacht: The Future of Law in International Community, 1933.

تعبر عن الإرادة العمومية^(١)، وان جميع مكونات الجماعة الدولية ملزمة وضمن صلاحيتها القضائية، بمنع أي انتهاك لقاعدة آمرة أو التزام تجاه الكافة، لأن في ذلك مساساً بمعايير عليا وغير قابلة للانتقاد تحمي المصالح الدولية المشتركة وتشكل بوجودها العناصر الأساسية لدستور عالمي.

وخلالاً لمجتمع الدول القديم، فإن الجماعة الدولية الجديدة، تضم جميع أشخاص القانون الدولي وجميع الكائنات البشرية على الإطلاق، حيث يجب أن تخضع مصالح الدول الخاصة للمصالح الجماعية، وألا تمتلك الدولة حرية التخلّي أو ترك الجماعة الدولية، فالجماعة موحدة ومرتبطة بمجموعة من القيم المشتركة، ودرجة تماسکها القصوى معّبر عنها بخاصية اختلاف الشخصيات القانونية^(٢).

أضف إلى ذلك تكريس الفقه القانوني لمصطلح الجماعة الدولية في مجموعة من النصوص القانونية الهامة ومنها نص المادتين ٥٣ و٦٤ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، حيث ربط النص بين تعريف القاعدة الآمرة في القانون الدولي العام وبين الجماعة الدولية بمعرض الحديث عن إبطال المعاهدات التي تتعارض مع القواعد الدولية الآمرة، وقد عرفت القاعدة الآمرة بأنها تلك القاعدة المقبولة والمعترف بها من قبل الجماعة الدولية ككل، وقد جاء النص على النحو الآتي:

« تكون المعاهدة باطلة إذا كانت وقت عقدها تتعارض مع قاعدة آمرة من القواعد العامة للقانون الدولي . لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بالقاعدة الآمرة من القواعد العامة للقانون الدولي القاعدة المقبولة والمعترف بها من قبل المجتمع الدولي ككل على أنها القاعدة التي لا يجوز الإخلال بها والتي لا يمكن تعديها إلا بقاعدة لاحقة من القواعد العامة للقانون الدولي لها ذات الطابع».

(1) Phillip Allot, «The Concept of International law», EJIL, №, 10, 1999, p. 38.

(2) Fassbender Bardo, **The United Nations Charter as the Constitution of the International Community**, Martinus Nijhoff Pub. Leiden, 2009, P. 70-71.

-A. Peters, "Are we Moving towards Constitutionalization of the world Community", (**Realizing Utopia, The Future of International Law**), Op. cit., 2012, P. 118-135.

Article 53: Treaties conflicting with a peremptory norm of general international law (“jus cogens”) A treaty is void if, at the time of its conclusion, it conflicts with a peremptory norm of general international law. For the purposes of the present Convention, a peremptory norm of general international law is a norm accepted and recognized by the international community of States as a whole as a norm from which no derogation is permitted and which can be modified only by a subsequent norm of general international law having the same character.

كما اللجنة السادسة الخاصة بالقانون الدولي العام^(١) بدورها قد كرست استعمال مصطلح الجماعة الدولية، مع إهمالها عن قصد لمصطلح المجتمع الدولي أو أي مصطلح متقارب معه من حيث المفهوم، وذلك عندما أوردت المصطلح في مشروع مواد مسؤولية الدولة عن أعمالها غير المشروعة، وكذلك في مشروع مواد مسؤولية المنظمات الدولية.

فقد ورد في المادة ٣٣ من مشروع مواد مسؤولية الدولة عن الأفعال الخاطئة دولياً للعام ٢٠٠١:

«يمكن أن تكون الالتزامات التي تقع على الدولة المسؤولة والمبيّنة في هذا الباب، واجبة تجاه منظمة أو أخرى أو أكثر، أو دولة أخرى أو أكثر، أو تجاه الجماعة الدولية ككل، وذلك تبعاً وبووجه خاص، لطبيعة الالتزام الدولي ومضمونه، وبحسب الظروف التالي وقع فيها الخرق».

Article 33 Scope of international obligations set out in this Part 1. The obligations of the responsible State set out in this Part may be owed to another State, to several States, **or to the international community as a whole**, depending in particular on the character and content of the international obligation and on the circumstances of the breach.

وفي نص مشابه لنص المادة ٣٣ الوارد أعلاه اعتمدت اللجنة السادسة^(٢) نصاً

(١) الأمم المتحدة، اللجنة السادسة، تقرير، الوثائق الرسمية، العام ٢٠٠١، الدورة رقم ٥٦، الرمز، A/٥٦/١٠.

(٢) الأمم المتحدة، اللجنة السادسة، تقرير، العام ٢٠١١، الدورة ٦٦، الرمز، A/٦٦/١٠.

يتعلق بمسؤولية المنظمة الدولية عن أعمالها الخاطئة في صيغتها النهائية للعام ٢٠١١، فقد نصت المادة ٣٣ على انه:

ثانياً: تطبيقات مصطلح الجماعة الدولية في الاجتهاد:

تدل الممارسة القضائية على إن المحاكم الدولية، وخصوصاً محكمة العدل الدولية، قد استعملت مصطلح الجماعة الدولية بصورة موسعة، أدت إلى تمييع مدلوله القانوني، ما أفقد ذلك المضمون أي أثر قانوني.^(١) وسنعرض فيما يلي بعض القضايا البارزة التي شكلت محطات فارقة لاستعمال مصطلح الجماعة الدولية وتوظيفه لخدمة المصلحة الدولية المشتركة كما شخصتها محكمة العدل الدولية.

ففي قضيتي التعويضات لعام ١٩٤٩، وقضية التحفظات على جريمة إبادة الجنس البشري ١٩٥١.

يبدو إن محكمة العدل الدولية في هاتين القضيتين قد استعملت مصطلح الجماعة الدولية بشكل موسع، إذ رأت في قضية التعويضات^(٢) إن الشخصية القانونية الدولية لمنظمة الأمم المتحدة تشكل حاجة ضرورية من حاجات الجماعة الدولية^(٣)، وذلك لتتمكن من تحقيق الأنشطة الجماعية لكافة الدول في ظل التطور المتتسارع للقانون الدولي العام. أما في قضية التحفظات على اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة^(٤) فقد ذهبت المحكمة بوضوح إلى اعتبار أن اعتماد

(1) **Simma**, Recueil des Cours, 298 criticised the ‘lip-service’ paid to obligations *erga omnes*: ‘it is ironic that the very Court that spelled out the concept in the first place has now subjected it to the procedural rigours of traditional bilateralism.

(2) Reparation for Injuries Suffered in the Service of the United Nations (Advisory Opinion) [1949] ICJ Rep 174, 178.

(3) While instead raises questions as to the function of the United Nations and the role of the Court as the interpreter or guarantor of the UN Charter, it by no means settles the question of the Court’s concept of international community.

(4) Reservations to the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (Advisory Opinion) [1951] ICJ Rep 15.

الاتفاقية يستند إلى الأسباب الإنسانية المحمضة والتي تشكل مصلحة مشتركة لجماعة الدول^(١).

أما في قضية الوضع القانوني لجنوب غرب إفريقيا^(٢)، فقد أعتبر القاضي الفاريز في رأيه المخالف إن حكم المحكمة جعل من جماعة الدول، بعد أن كان لمدة طويلة مجتمعاً فوضوياً، جعله مجتمعاً دولياً منظماً وواقعيًا، فيحسب رأيه، يؤسس حكم المحكمة لمرحلة جديدة من صناعة القانون الدولي الجديد، حيث يشكل قيام المحكمة بوظيفتها القضائية في النظر بمسألة وجود دولة جنوب إفريقيا في ناميبيا وشرعية ذلك الوجود مصلحة إنسانية على وجه عام^(٣).

وفي قضية «برشلونة تراكتشن»^(٤) أوردت المحكمة عبارة International Community as a Whole وذلك عندما اعتبرت انه من الضروري التمييز بين

- (1) '[t]he Convention was manifestly adopted for a purely humanitarian and civilizing purpose. In such a convention, the contracting States do not have any interest of their own; they merely have, one and all, a common interest'.⁸² It was further concluded that '...a denial of the rights of existence of entire human groups, a denial which shocks the conscience of mankind and results in great losses to humanity which is contrary to moral law.'
- (2) International Status of South West Africa (Advisory Opinion) [1950] ICJ Rep 128 (hereinafter 'International Status of South West Africa') 132-136 (emphasis added), 132. See also South West Africa (Ethiopia v South Africa; Liberia v South Africa) (Preliminary Objections) [1962] ICJ Rep 319, 335-337, where it was likened to a humanitarian obligation, not a mere contractual mandate, and where the Mandate was a considered a 'sacred trust' of humanity.
- (3) International Status of South West Africa, Dissenting Opinion of Judge A'lvarez, 175. The 'new spirit of international law' was a leitmotif of A'lvarez's individual opinions.
- (4) Barcelona Traction, Light, and Power Company, Limited (Belgium v Spain) (Second Phase) [1970] ICJ Rep 3 (hereinafter 'Barcelona Traction'), 32. The last part, on the importance of the rights involved, is crucial—the obligation is qualitatively different from norms of general international law (in that case, of diplomatic protection), due to its material importance: see Tams, Enforcing Obligations Erga Omnes, 129. Moreover, the recognition that obligations erga omnes are the concern of all States also puts paid to the argument that the international community as a whole is the sole titulary of the legal interest in their violation.

الالتزامات الدولية تجاه الجماعة الدولية وبين الالتزامات التي تقوم بها الدولة تجاه دولة أخرى طرف في اتفاقية الحماية الدبلوماسية. فالفئة الأولى من الالتزامات تهم الجماعة الدولية ككل، فالحماية الدبلوماسية تشكل مصلحة قانونية لجميع الدول، وهذه الالتزامات أصطلاح على إنها الالتزامات تجاه الكافة. *Erga Omnes*

.Obligations

وكذلك الأمر في قضية الرهائن الدبلوماسيين في طهران^(١)، أكدت المحكمة أن حماية الدبلوماسيين وتصرفاتهم تشكل مصلحة أساسية للجماعة الدولية.

وفي قضية نيكاراغوا^(٢)، عللت المحكمة قرارها بالمبادئ العامة الأساسية للقانون الدولي الإنساني، وأيضاً بمراعاة المصلحة الدولية المشتركة^(٣)، حيث اعتبرت إن أميركا قد خرقت مبدأ عدم التدخل بالشؤون الداخلية، ووجدت إن الولايات المتحدة الأمريكية بتصرفاتها خرقت مبدأ عدم جواز استعمال القوة، وبذلك تكون المحكمة بحكمها هذا قد ساهمت في تطوير بعض مفاهيم القانون الدولي التقليدي الذي بدا أكثر احتضاناً للالتزامات الجماعية.

في قضية الرأي الاستشاري بشأن الأسلحة النووية المقدم إلى الجمعية

(1) United States Diplomatic and Consular Staff in Tehran (United States v Iran) [1980] ICJ Rep 3 (hereinafter ‘Hostages’) 43: ‘the Court considers it to be its duty to draw the attention of the entire international community, of which Iran itself has been a member since time immemorial, to the irreparable harm that may be caused by events of the kind now before the Court. Such events cannot fail to undermine the edifice of law carefully constructed by mankind over a period of centuries, the maintenance of which is vital for the security and well-being of the complex international community of the present day’.

(2) Military and Paramilitary Activities in and against Nicaragua (Nicaragua v United States) (Merits) [1986] ICJ Rep 14 (hereinafter ‘Nicaragua (Merits)’).

(3) Tasioulas, ‘In Defence of Relative Normativity’, 108. However, it should be recalled that in Nicaragua (Merits), 108, the communitarian interest remains buried under particularized language concerning the principle of non-intervention ‘on matters in which each State is permitted, by the principle of State sovereignty, to decide freely.

العامية^(١)، ورد مصطلح الجماعة الدولية ٨ مرات في المقاطع ٦٢ و ٦٣ - ٦٧ - ٧٣ و ٨٢ - ٩٦ - ١٠٠ - ١٠٣.

وقد ميّز القاضي شهاب الدين^(٢) بمعرض رأيه المخالف بين مصطلحي جماعة الدول والجماعة الدولية ككل، في حين أورد للقاضي أودا رأياً مماثلاً في قضية تطبيق اتفاقي الإبادة ١٩٩٦ حيث ذهب إلى أن الجماعة الدولية تشمل الأفراد بالإضافة إلى الدول.

وفي قضية الجدار العازل ٢٠٠٤ استعملت المحكمة عبارات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بـ مصطلح الجماعة الدولية، حيث اعتبرت إن وجود الجدار العازل ينتهك الالتزامات للقانون الدولي الإنساني، وهذه الالتزامات تشكل قواعد جماعية أساسية. Core Obligations of International Humanitarian Law as a Fundamental Community Norms^(٣).

وقد وردت عبارة International Community في الصفحة ٨ من القرار كما في المقاطع ٦٢ و ٦٣ و ٦٥، حيث اعتبرت المحكمة إن حق تقرير المصير يشكل مصلحة جماعية^(٤).

(1) Nuclear Weapons, paras 62, 63, 67, 73, 82, 96, 100, 103.

(2) Dissenting Opinion of Judge Shahabuddeen, 387. This is similar to the Declaration of Judge Oda in Application of Genocide Convention (1996), 626-28, who argued that the Genocide Convention only protects the rights of individuals and not of States, thus dismissing the standing of individual States to bring ICJ proceedings in response to breaches of obligations erga omnes. At 399, whilst conceding the primary role of States as components of the international community, Judge Shahabuddeen categorically rejected that they were its exclusive members, and questioned the necessity of enquiring into their opinio juris when the ‘moral repugnance of mankind for its own destruction’ was in question.

(3) Legal Consequences of the Construction of a Wall in Occupied Palestinian Territory (Advisory Opinion) [2004] ICJ Rep 136 (hereinafter ‘Israeli Wall’), 199. At 200 (para 159), the Court explained that all States were ‘to see to it that any impediment...to the exercise by the Palestinian people of its right to self-determination is brought to an end’.

= (4) This may also be as a response to the submissions of different States and organizations

على الرغم من الصعوبة التي تواجهها المحكمة في تحديد الإطار القانوني لمصلحة الجماعة الدولية في أحكامها، ومعارضة بعض القضاة له، فإن هذا المصطلح مازال مستمراً في الظهور في سطور أراءها وأحكامها، ولاسيما من خلال كفاحها في تحديد مفاصيل القواعد القطعية والالتزامات تجاه الكافة، فهذه المفاهيم تعكس بالضرورة وجود تراتبية بين القواعد القانونية في النظام القانوني الدولي، فهذه المفاهيم تشكل قوة موجهة أو ضاربة تساهم في تحويل مصطلح الجماعة الدولية إلى كيان قانوني أكثر فعالية. وعليه نجد أن الاستعمال الواسع لمصطلح الجماعة الدولية أدى إلى الخلط بين الجماعة الدولية بوصفه كياناً قانونياً وبين مصالح ذلك الكيان، لذلك خللت بعض القرارات بين الأمرين، لذلك نجد أنفسنا ملزمين من الناحية العلمية أن نحاول وضع تعريف لمصطلح المصلحة الدولية المشتركة أو على الأقل وضع معايير لتحديد معايير تساعد على تحديد أو تشخيص تلك المصلحة على ضوء الفقه والاجتهد القانونيين، وهنا ما سيأتي بيانه في الفقرة التالية.

فقرة ثانية: محاولات تعريف المصلحة الدولية المشتركة

أكّد الفقيه «سيّما» في محاضراته التي القاها في كلية القانون الدولي في لاهاي في العام ١٩٩٤ ، تحت عنوان القانون الدولي : «من المصلحة الثنائية إلى المصلحة الجماعية»، على تحول بنية القانون الدولي من قانون يجد أساسه في إرادة الدولة المعبّر عنها في الاتفاques الثنائية القائمة على مبدأ المعاملة بالمثل إلى قانون يحقق أو يسعى إلى تحقيق المصلحة الجماعية الدولية، وذلك بإعادة تأسيسه على مجموعة قواعد والالتزامات تسعى لحماية قيم مشتركة لهم جميع مكونات الجماعة الدولية.^(١)

to the Court: see eg Israeli Wall, Pleadings (2004) 62 et seq, and 65, where the League = of Arab States argued an erga omnes claim based on the self-determination of the Palestinian people, devolved from the League, and the General Assembly's obligation to veiller, but not on a more general notion of the international community's 'sacred trust'.

(1) Benedict Kingsbury and Megan Donaldson: From Bilateralism to Publicness, (B Simma, 'From Bilateralism to Community Interest in International Law'),

إن مفهوم «المصلحة المشتركة» ليس غريباً عن قاموس القانون الدولي من حيث المضمون، وأن كان لحد ما حديث الانتشار في الأدبيات والكتابات الفقهية، وكنا قد أشرنا في الفصل الأول إلى مفهوم الجماعة الدولية المستند إلى نظرية مفادها ارتباط جميع مكونات المجتمع الدولي من دول، ومنظمات وأفراد بمنظومة قيم معيارية، تتضمن أهم القيم والمصالح الجوهرية والتي يعد الحفاظ عليها التزاماً على جميع المكونات وشرطًا أساسياً لوجود هذه الجماعة واستمراريتها.

صحيح أنه لا توجد لائحة صادرة عن سلطة تشريعية تحدد بمقتضاهما المصالح المشتركة العالمية في القانون الدولي، فقد تستعمل عبارة المصلحة المشتركة للتعبير عن مسائل متشابهة، كالشأن العام «Common Concern»^(١)، أو المصلحة العامة أو الأثر البشري المشترك، أو الجرائم ضد الإنسانية، أو حتى القواعد القطعية أو الالتزامات تجاه الكافة، وقد نشط الفقه في استنباط مفهوم ودلالات المصلحة المشتركة من قرارات المحاكم الدولية المتعددة، وجرت محاولات جدية لتوضيح معالمها، وإن كان ما زال برأينا الأمر في بدايته، وتميزها عن غيرها من المسائل المشابهة وخاصة مصطلح الاهتمام العام أو الشأن العام.

ستكون البداية مع تعريف القاضي «برونو سيمما»، الذي يقول إن المصلحة المشتركة بأنها التوافق (Consensus) أو الإجماع المدرك أو المتعارف عليه من قبل القانون الدولي على موضوع يحوز اهتمام جميع الدول^(٢). بينما يعرّفها بعض الفقه بأنها المصالح الجماعية التي تضم القيم الجوهرية، وأيضاً المصالح التي تشارك بها جماعة الدول بشكل جماعي^(٣). وقد حاول كريستان تامز تعريف

(1) Dinah Shelton: Common Concerns of Humanity: Environment Policy and law; 2009, 39/2, 83-96.

(2) Bruno Simma; Reciprocity, MaxPlanck Encyclopedia of Public International law, 2008.

(3) Isabel Feichtner: Community Interest (Encyclopedia of Public International law- R. Wolfrum), Oxford Univ. Press, Oxford, para. 1-12.

المصلحة الجماعية عبر تحديد معايير المصلحة الجماعية التي تسعى لحماية الخير العام (السلم الدولي، البيئة) أو القيم المشتركة (احترام حقوق الإنسان)، وإن كان الخط الفاصل بين حماية الصالح العام أو تحقيق القيم المشتركة غير واضح وغامض^(١).

وقد ذهب قسم من الفقه إلى أن عبارة المصلحة المشتركة ظهرت بداية في الاتفاقيات التي تعالج استغلال واستثمار الموارد الطبيعية، كما هو الحال في دبياجة الاتفاقية الدولية لتنظيم صيد الحيتان المبرمة في واشنطن في العام ١٩٤٦، حيث ذكرت عبارة مصلحة العالم (Interest of the World) في الحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة وحقوقها في الموارد الطبيعية ومنها مخزون الحيتان، وكذلك في اتفاقية طوكيو للعام ١٩٥٢ الخاصة بمصائد السمك في أعلى البحار، حيث ذكرت عبارة المصلحة المشتركة للجنس البشري (Common Interest of Mankind)، واعتبر هذا التيار الفقهي أن الوظيفة القانونية لمصطلح أو مبدأ الشأن العام Common Concern ليس وضع تشريعات وقواعد، بل وضع أسس قانونية عامة تسترشد بها مكونات الجماعة الدولية في عملية صنع تشريعاتها^(٢).

ولكن القسم الغالب من الفقه تجنب محاولة تعريف المصلحة الجماعية أو المشتركة، وما قد ينطوي على محاذير، لذا عمد إلى استنباط وجوه المصلحة المشتركة من أحكام وقرارات المحاكم والهيئات التحكيمية وتمييزها عن غيرها من المفاهيم المشابهة لها، وعليه فقد لجأ بعضهم^(٣) إلى ذكر القواعد التي توظف لخدمة الصالح العام والحفاظ على المصالح المشتركة، وحددها في هذه الفئات الآتية:

(1) Christian Tams: Individual States as Guardians of Community Interest (From Bilateralism to Community Interest), Oxford University Press, Oxford. 2011, P. 380- (379-405).

(2) Alexandre Kiss and Dinah Shelton: Guide to International Environmental law, Martinus Nijhoff Pub, Leiden, 2007, P. 14-15.

(3) Jean d'Aspremont: Common Interests in International law making and the Public Character of International law (The Foundation of the International Legal Order), P. 37.

- أ – قواعد تتعلق بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين.
- ب – قواعد تتعلق بفعالية الأنظمة الدولية.
- ج – قواعد تتعلق بحماية البيئة.
- د – قواعد تتعلق بحماية واحترام حقوق الإنسان.

وقد حدد بعض الفقه المصلحة الجماعية المشتركة بأنها تلك المصالح التي تتجاوز مصالح فرادي الدول، وتستجيب لحاجات وأمال ومخاوف جميع الكائنات البشرية، وهي قادرة على تجاوز حدود الجغرافيا لجميع الدول، فضلاً عن أنها تتطابق مع المصالح الفردية لجميع الدول^(١).

واعتبر قسم من الفقه أن المصلحة المشتركة أو المصلحة الجماعية المشتركة تعبر عن المبادئ العامة للقانون، حيث وللحقبة طويلة من الزمن شكلت جزءاً من القانون الدولي، مستشهدًا على ذلك بالمادة ١ / ٣٨ من نظام محكمة العدل الدولية، التي تقدم دليلاً على أن المصلحة المشتركة لطالما كانت في الحسبان، وذلك استناداً إلى أن المبادئ العامة هي المبادئ المعترف بها في الشعور العام أو الفطرة السليمة للأمم، حيث يوجد تفاهم مشترك داخل الجماعة الدولية على وجودها ومؤشرات وجودها.

ويعتقد أصحاب هذا الرأي أن النظرة إلى المصلحة الجماعية تعتمد على الاعتقاد القانوني العام (Opinio Juris Communis) أو الضمير القانوني العام (Common legal Conscience)، الذي يمكن ترجمته بالحس المشترك للشعوب المتمدنة^(٢). واستناداً للرأي القائل أن المصلحة الجماعية أو المشتركة تجسدتها المبادئ العامة للقانون، أدرج بعض الفقه حكم القانون Rule of law ضمن قائمة

(1) Jutta Brunée: «Common Interest» Echoes from an Empty Shell? Some Thoughts on Common Interest and International Environmental law, Maxplanck institute, 1989, P. 793 (791-808).

(2) Christina Voigt: Delineating the Common Interest in International law (the Common Interest is International law), Intersentia, Cambridge, 2014, P. 15-17 (9-27).

المصالح المشتركة معتبراً أنه مصلحة مشتركة تضمنها الميثاق الأممي، فللميثاق مفهوم غائي وأساسي وهو الكرامة الإنسانية التي تتكامل مع حكم القانون على أساس قيمية والتي غالباً ما تكون محمية بمعايير حقوق الإنسان، إضافة إلى أن المصلحة المشتركة قد تتجلى بمبدأ السيادة كما في مبدأ الكرامة الإنسانية، وهذه الأخيرة معترف بها في الميثاق وفي الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، لأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد وصف مضمون الميثاق بأنه معيار مشترك للوصول إلى جميع الأمم والشعوب. فاحترام حقوق الإنسان يعكس مصالح مشتركة تكمن في المصلحة الوطنية والتي تندمج في المصلحة الجماعية في إطار من العلاقات الدولية^(١). فحقوق الإنسان يمكن أن ينظر إليها على أنها مصلحة مشتركة لجميع المصالح الجماعية، حيث تؤكد تعدد الأشخاص أصحاب المصلحة في الجماعة الدولية^(٢)، لأن الجماعة الدولية لم تعد محصورة في الدول، بل هي تضم مكونات أساسية كالمنظمات والأفراد، ومن أجل ذلك اعتمد تقرير لجنة لقانون الدولي للعام ٢٠٠٦ مصطلح الجماعة الدولية وليس جماعة الدول^(٣)، وتكشف اللجنة حالياً جهودها على كيفية إعمال وتفعيل مفهوم المصلحة الجماعية المشتركة.

ويوجد رأي يسانده فريق كبير من الفقه يرى أن مبادئ القانون البيئي والمبادئ الحاكمة لمواضيع التنمية^(٤) المستدامة تعبر على وجه العموم عن المصالح المشتركة للجماعة الدولية^(٥)، وأن كان بعضهم يميز بين الشأن المشترك (Common Concern) وبين مفهوم المصلحة المشتركة، انطلاقاً من إن مفهوم الشأن العام يتطلب لإعماله قيام الجماعة الدولية بأفعال جماعية، ويضرب على ذلك مثلاً

(1) Wolfgang Benedek: The commom Interest in International Law, intersentia 2014, ibid, P. 190.

(2) Christian Tams: ibid, P. 405.

(3) Jure Vidmar: Protecting the Community Interest in a state Centre legal System: The U.N. Charter and Certain Noms of Special Standing, (The Common Interest in International law); P. 109 (109-126).

(4) A. Kiss and D. Shelton; Guide to International Environmental law, ibid, P. 13-15.

(5) Christina Voigt: ibid, P. 22-25.

البقاء على قيد الحياة بوصفه شأنًا عامًا وليس مصلحة مشتركة^(١).

ويحدد اندریاس بولس^(٢) المصالح المشتركة بأنها مجموعة مصالح تجمع بينهما مميزات بنوية وهي:

- ١ - أنها المصالح التي لا تعبر فقط عن مصالح الأفراد أو حقوق فرادي الدول.
- ٢ - أنها المصالح التي تتضمن قيمًا لهم الجماعة الدولية بمعناها الواسع.
- ٣ - أنها من الأهمية بمكان بحيث لا يمكن أن يترك أمر تفريذها إلى التداخل بين الدول والأفراد، كما أنه يرى أن الحد الأدنى من منظومة القيم المشتركة التي تخزنها المصالح لا يمكن أن تنبع من بنية المصالح المشتركة ذاتها، بل يتطلب الأمر توافق الجماعة الدولية على وصفها بمصالح جماعية ويجب تحقيقها، ويؤكد اندریاس أن القواعد الأساسية الناظمة للبيئة وقواعد حقوق الإنسان الأساسية والمعتارف عليها بأنها قواعد قطعية أو التزامات تجاه الكافة هي مشمولة بمفهوم المصالح الجماعية المشتركة.

ويقاد المؤيدون لمفهوم المصالح الجماعية المشتركة يجمعون على أن احترام معايير حقوق الإنسان الأساسية والمبادئ المتعلقة بحماية البيئة هي والالتزام بها تشكل مصالح جماعية مشتركة.

وفي هذا السياق، لا بد من أن نشير إلى أبرز الدعاوى القضائية التي شكلت بوضوح محطات بارزة في بلورة مفهوم المصلحة المشتركة، ففي الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في قضية التحفظات على اتفاقية منع وقمع الإبادة الجماعية للعام ١٩٥١^(٣)، اعتبرت المحكمة أن غاية وهدف الاتفاقية هو حماية وجود الجماعات البشرية، وهي سبب وجود الاتفاقية، كما أكدت على أن الاعتبارات

(1) Christina Voigt: Delineating the Common Interest in International law, ibid, P.24.

(2) Andreas Paulus: Whether Universal Values can prevail over Bilateralism and reciprocity. (Realizing Utopia) 2012, P. 97-98 (89- 105)

(3) Reservation to the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide, ICJ, Advisory Opinion, 1951, P. 15.

الأولية للإنسانية والأخلاق هي ذات بعد عالمي. وتنابع المحكمة: «ففي مثل هذه الاتفاقية (منع الإبادة)، ليس للأطراف المتعاقدة أي مصلحة شخصية فردية لذاتها دون غيرها، ولكن لكل دولة طرف وللجميع مصلحة مشتركة، تتجلّى في إنفاذ وإتمام الأهداف السامية، والتي هي الغاية من إنشائها، وتبعًا لذلك، وفي اتفاقية من هذا النوع، لا يمكن لأحد التحدث عن حسنات أو فوائد خاصة للدول، أو الحفاظ على توازن تعاقدي كامل بين الالتزامات والحقوق، فالمثل العليا الملمومة لهذه الاتفاقية تومن بواسطة إرادة الأطراف المشتركة الأساس والإجراءات الخاصة بالاتفاقية»^(١).

في مثل هذه الاتفاقية ليس للدولة المتعاقدة مصالح ذاتية، ولكن لكل منها، ولها جمیعاً مصلحة مشتركة وخاصة هي، الالتزام بهذه المقاصد العليا والتي هي سبب وجود الاتفاقية. وعليه تتجلّى المصلحة المشتركة هنا وبشكل واضح، في حماية حقوق الإنسان التي تصب في خدمة الإنسانية.

يعتقد «سيما» بان وجود الجماعة الدولية مرتبط يشكّل وثيق بوجود بعض المصالح المترشّكة بين جميع البشر، نحن لا نسعى باي وسيلة إلى وضع مجموعة محددة من المصالح التي نعتقد إنها تمثل مصالح الجماعية الدولية، بل نرى إن تلك المصالح المترشّكة تتجاوز بالحد الأدنى مصالح مجموع الدول، وهي عوضاً عن ذلك تستجيب لحاجات وتطبعات ومخاوف جميع البشر، وهي تحاول أن تجد حلولاً للمشاكل التي تعد حاسمة لبقاء البشر على قيد الحياة.

الجماعة الدولية كيان قائم على واقعية تجريبية تستند إلى وجود بعض المصالح التي تعد قواسم مشتركة لجميع البشر، كالمساواة وحقوق الإنسان.

لغاية الآن، يبقى هذا المصطلح مضلل لكثير من فقهاء القانون الدولي، الذين مازالوا يكافحون من أجل التوصل إلى فهم هذا المصطلح وتعريفه وتحديد

(١) ذهب القاضي الفاريز (alvarez)، في رأيه المخالف بعدم ذلك، مصنفاً الاتفاقيات، كاتفاقية منع الإبادة، بان لها طابع عالمي، وهي في هذا السياق، دستور المجتمع الدولي، أي القانون الدستوري الجديد في الميثاق الأممي، لم يوضع لاستفادة منه المصالح الخاصة، بل المصالحة العمومية.

معاييره، في الفقه مازال المفهوم مجرداً البناء ويوظف دون الاتفاق على تعريف موحد.

إلا إنه يمكننا استنباط ثلاثة معايير تساعد على تحديد الالتزامات الناشئة عن إعمال القواعد الهدافة لحماية المصلحة الدولية المشتركة.

١ - إنها التزامات جماعية متراكمة غير تبادلية أي إنها لا تخضع لمبدأ المعاملة بالمثل حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وحفظ السلم والأمن الدوليين، مكافحة الجرائم الجسيمة، حماية البيئة، وغيرها من المسائل المشابهة.

٢ - إنها التزامات لا تطبق تجاه الدولة المخلة بها التدابير المضادة

٣ - إنها التزامات تحتاج إلى تضافر جهود أطراف عدة ولا يمكن تركها عرضة لتجاذبات المصالح الخاصة لفرادي الدول.

٤ - عند الإخلال بها يمكن لدولة ثالثة الاحتجاج أمام الدولة المخلة، وهذا ما ورد في مشروع مواد مسؤولية الدولة والمنظمة الدولية عن أعمالها الخطأة دولياً.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

١. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.
٢. محمد المجنوب: القانون الدولي العام، ٢٠٠٧، ط١، منشورات الحلبي، بيروت.

باللغة الإنكليزية:

- Andrea Bianchi: Non- State Actors and International law, Ashgate Publishing Company, England, 2009.
- Andreas Paulus, «Whether Universal Values Can Prevail over Bilateralism and Reciprocity», (**Realizing Utopia, The Future of International Law**). 2012.
- Antonio A. C. Trindade: International law for Humankind; Towards a New Jus gentium; Martinus Nijhoff, Pub, 2013, 2nd edition.
- Antonio Cassese, The International Community's «Legal» Response to Terrorism. The International and Comparative Law Quarterly, 1989, 38(3).
- B. Simma, & Paulus, A. L. The «International Community»: Facing the Challenge of Globalization. European Journal of International Law.1998.
- Bardo Fassbender, the United Nations Charter as Constitution of the International Community Maritnus Nijhoff Publishers. 2009.
- Benedick Kings and Megan Donaldson: From Bilateralism to Publicness

- in International law, (From Bilateralism to Community Interest in International law, 2011.
- Bruno Simma, «Universality of International law from Perspective of a Practitioners», EJIL, 2009, v. 20, №2.
 - Bruno Simma, From Bilateralism to Community Interest in International law, 2011.
 - Christian Tams: Individual States as Guardians of Community Interest (From Bilateralism to Community Interest), Oxford University Press, Oxford. 2011.
 - Christian Tomuschat, “Obligations arising for states without or against their Will”, Recueil des Cours, Hague, IV, Collected Courses of The Hague Academy of International Law, 1993, V.241,
 - Dino Kritsiotis, Imagining the International Community. European Journal of International Law, 2002, 13(4).
 - Georges Abi-saab, the International Community? European Journal of International Law, 1998, 9(2).
 - Hermann Mosler, The International Society as a Legal Community, Sijthoff & Noordhoof Pub., Netherland, 1980.
 - **Hersh Lauterpacht**: The Future of Law in International Community, 1933.
 - J. Dunoff and J. Trachtman, **Rulling the world? Constitutionalism, International law, and Global Governance**, Cambridge Univ. Press, New York, 2009.
 - Joost Pauwelyn, “A Typology of Multilateral treaty Obligations, Are WTO Obligations Bilateral or Collective in Nature?”, EJIL, V. 14, N. 5, 2003.
 - Michael W. Doyle, “The U.N. Charter, A Global Constitution?”, (Rulling the world? Constitutionalism, International law, and Global Governance), Cambridge, 2009.
 - Olivier De Schutter: Transnational Corporations and Human Rights, Hart Publishing, Oxford, 2006.
 - Peter Malanczuk, **Akehurst's Modern Introduction to International**

law, 7th ed, London, 1997.

- Phillip Allott, «The Emerging International Aristocracy», New York Journal of International law and politics, V. 35, 2003.
- Wouter Vandenhole: Emerging Normative Framework on Transnational Human Rights Obligations, European University Institute Working Paper, Global Governance, Programed, Florence, 2012.
- Pemmaraju S. Rao, «The Concepts of International Community in International law, Theory and Reality», (**International Law Between Universalism and Fragmentation**), Martinus Nijhoff Pub, Leiden, Boston, 2008,

الفصل الثالث:

المصلحة العامة: المصطلح بين التنظير والتطبيق

المصلحة العامة: المصطلح بين التنظير والتطبيق

د. أحلام بيضون^(*)

مقدمة

يكاد لا يخلو قرار دولي من ذكر المصلحة الدولية المشتركة، كما يكاد لا يخلو خطاب سياسي أو مقدمة قانون أو حتى حكم قضائي دون ورود تعبير متعلق بالمصلحة العليا للوطن. ودائماً في العلاقات الدولية، تعبر الدول عن مصالحها العليا، أو المصالح المشتركة مع دول أخرى. رغم ذلك فإننا أمام غياب تعريف قانوني للمصلحة العامة، أو المصلحة المشتركة، أو المصلحة الدولية، أو المصلحة العليا، التي يمكن التعرف عليها باستخلاص عناصرها عن طريق اجتهاد القاضي، أو من سياق النص ومقاصده، أو من خلال الواقع والظروف، أو بتفسيره يعطيه المشرع أو السلطة الإدارية.

لغياب التعريف القانوني للمصلحة العامة نتائج إيجابية وسلبية في الوقت ذاته، في بينما يمكن التوسيع في حقل المصلحة العامة بسبب عدم حصره في تعريف محدد، دون أن يعني تعدد التعريفات أو المصالح الخروج عن مفهوم عام وشامل يمكن اختصاره بمصلحة عامة عليا تنشد العدل والكمال في الأمة، أو على مستوى البشرية؛مثال على ذلك، حين نتكلّم عن «الاستخدام الرشيد» للطاقة، والذي يفسّر

(*) أستاذة جامعية وباحثة في القانون الدولي.

على أنه الاستخدام المستدام لصالح الجنس البشري على نحو يتوافق مع الحفاظ على الخصائص الطبيعية للنظم الإيكولوجية في سياق التنمية المستدامة.

من ناحية ثانية فإن غياب التعريف القانوني للمصلحة العامة، والتوسيع في الإحتمالات يفسح في المجال أمام إمكانية استغلال المفهوم من أجل مقاصد غير قانونية وغير عادلة، سواء على مستوى الدول داخلياً، أو على مستوى علاقتها مع بعضها مع بعض، أو تجاه القانون الدولي ومدى احترامه أو خرقه.

بناءً على ما تقدم سنحاول الوقوف على فلسفة المفهوم بشكل عام (أولاً)، ثم نتطرق إلى موقع المصلحة العامة في القانون الداخلي أو الدولي (ثانياً)، ومن ثم ننتقل لنرى واقع التطبيق على المستويين الداخلي والدولي أيضاً (ثالثاً).

أولاً: في مفهوم المصلحة العامة

كنت أستعدّ لأنهي ورقة قانونية حول مفهوم المصلحة المشتركة وأبعادها، حين داهمني عاشوراء بكل معانيها، فرميت أوراقي القانونية جانباً، خاصةً أنه كثر التقول والمتقولون في القانون الدولي، ورحت أتأمل في المعنى الفلسفية للمصطلح مستلهمة من وحي الذكرى ومن خطاب الحسين عليه السلام قبل خروجه من المدينة إلى كربلاء، شارحاً باختصار سبب خروجه وغايته والوسيلة. لا يعني ذلك أنني سأحول دراسة موضوع قانوني إلى درس كربلائي، فأنا لا أنظر إلى الأمور من ناحية عقائدية، إنما من ناحية الحرب والسلم وشؤون الحكم، والجرائم ضد الإنسانية التي لا تتقايد بمرور الزمن. وما توقيفي بالتحديد هنا إلا لأنني وجدت قصوراً في تعريف المصلحة العامة في القانون الوضعي، وشعرت بأن الحسين عبر عنها في خطابه، وحدّد لنا عناصر تعريفها^(١)، وهي المفهوم الذي يذكر في القوانين الوضعية والإتفاقيات الدولية دون أن يتم تعريفه^(٢).

١ - تعريف المصلحة العامة في خطاب الحسين عليه السلام:

يقول الحسين: «إني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا مفسداً ولا ظالماً، وإنما خرجمت لطلب الإصلاح في أمّة جدي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أريد أن آمر بالمعروف وأنهى عن

المنكر»... (راجع بحار الأنوار ٤٤: ٣٢٩؛ العوالم، الإمام الحسين عليه السلام: ١٧٩) إنني لا أدعى التفقه بالشريعة هنا، كما لا أدعى التدين، ولكن كمختصة بالقانون الدولي والقانون العام الداخلي، يستوقفني هذا القول الواضح في الغاية وفي تحديد الوسيلة. لقد قاد الحسين ثورة، ربما كان متأكداً أنها ليست في صالحه شخصياً بالمطلق، محدداً غايته وهي طلب الإصلاح في الأمة، وقبل أن يسأل عن ماهية الإصلاح أردف قائلاً: «أريد أن أمر بالمعروف وأنهى عن المنكر»، ما لا يمكن تفسيره إلا بمعنى واحد وهو الإصلاح والعدالة. إنها المصلحة العليا إذاً التي تتخطى المصالح الشخصية الصغيرة، فالحسين عليه السلام قال: «إنني لم أخرج أشراً ولا بطراً»، مبيناً أنه لم يبغ من وراء ثورته أي مصلحة لنفسه، ولا قادته إلى ذلك نزعات أو أطماع شخصية. وتأكد الأحداث التي تتالت وموقف الحسين نفسه أنه كان بعيداً كل البعد عن أي مطعم ذاتي، فهو وقد تأكد أن القوم الذين جاؤوا لقتاله لن يتراجعوا عن ذلك، بعد أن وجّه إليهم نداء يعظهم فيه، ويطلب إليهم نصرته، وبيّن لهم موقعه الاجتماعي والديني والسياسي، وجّه إلى أصحابه وطلب منهم أن «يتخذوا الليل مطية» وينجوا بأنفسهم، مصطحبين معهم آل بيته، لأن جيش يزيد يريد هو شخصياً. لقد أراد الحسين أن يواجه ذلك الجيش وحده، ولم يحاول النجاة بنفسه، ولا التضحية بالغير أو اتخاذ آل بيته درعاً بشعرياً. ولما لم يتركه أصحابه، تقدموا جميعاً أسوة بآل بيته، وبه شخصياً وضحووا جميعاً بأنفسهم في سبيله وما يحمله من قيم علياً واندفاع للحفاظ على مصالح الأمة العليا، المتمثلة بالصلاح والقضاء على الفساد والمفسدين.

إذن «الإصلاح في الأمة» كان مطلب الحسين عليه السلام، والإصلاح يتمثل في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، وهو ما يتمثل بنظام عادل وبحكم نزيه بعيد عن الفساد والإستبداد. والمصلحة العليا للأمة، تكون مجردة، وبعيدة عن مصالح الأشخاص الخاصة، حتى المطالبين بها والمضحين من أجلها، فنصيبهم منها إذا تحققت لا يزيد أو ينقص عن نصيب أي فرد آخر. المصلحة العليا إذن لها مادتها وصفاتها، طرقها ووسائلها، فمادتها الحكم العادل، المتمثل بعمل

الخير والإبعاد عن المظالم، وصفتها عامة تفيد الأمة بأكملها ولا تنحصر بفوائد شخصية خاصة، وطرقها الإصلاح، ووسيلتها سلمية وهي المطالبة بالإصلاح، حتى إذا لم يتم التمكّن من ذلك، لا يمكن الرضوخ للأمر الواقع والتخلي عن الهدف السامي، بل لا بد من الدفاع عنه حتى لو أدى ذلك إلى القتال والإنتصار أو الإستشهاد دونه، إنه الثورة على الحاكم الفاسد المستبد، لمنعه من أن يتولى شؤون الأمة فيسيء إليها، ولإزاحته بالقوة إذا كان في السلطة، فأمير القوم خادمهم، وطاعةولي الأمر أو الحاكم تتعلق بمدى إدارته لشؤون العباد، باحثاً ومتوكلاً مصلحتهم العامة قبل كل شيء، حتى إذا حاد عن هذه الغاية سواء بالتقاعس، أو عدم الكفاءة أو إساءة استعمال السلطة، بفساد أو ظلم، يجب أن يتنحى أو تم تحييته بالقوة.

لقد عبر الحسين عن المفهوم الإسلامي لمصلحة الأمة العليا، وعن مفهوم الحكم الرشيد ودافع عنه حتى الشهادة، في واقعة تمثلت فيها أكبر الجرائم ضد الإنسانية، والتي لا يمر عليها الزمن قانوناً، وهي لم يمر عليها الزمن في وجдан الأمة، منذ قرون وحتى تقوم الساعة.

هذا ما فهمناه من المصلحة العامة في الإسلام، فماذا عنها في الفقه السياسي والقانوني؟

٢ - مفهوم المصلحة العامة في الفقه السياسي والقانوني الحديث

طبعاً استشهادنا بثورة الحسين، يفيينا ليس فقط بإيضاح المفهوم، وربطه بالناس وليس بشخص، بل أيضاً لنواجه بعض التحليل الذي يحصر ظهور مفهوم المصلحة المشتركة أو المصلحة العليا، بظهور الدولة، ويربط الأمة بحدود الدولة الأقليمية. والحقيقة أن المصلحة المشتركة ظهرت بظهور التجمعات البشرية، مهما كانت التسميات، قبائل، أمة أو دولة، فكلها على اختلاف تعاريفها، تشكل حواضن لجماع من الأشخاص تربطهم ظروف حياتية مشتركة، خلقت لديهم بعض الصفات المشتركة، ويتعلمون إلى أهداف عليا مشتركة، يمكن اختصارها بالعدالة والتطور والمساواة وتتوفر سبل العيش والكرامة والحرية. ومجموع هذه

المبادئ تشَكّل مصلحة عليا مشتركة للجميع، تدفعهم حياتهم المشتركة بأن يتنازلوا عن مكاسب شخصية مقابل تلك المصلحة المشتركة.

من هنا بالإمكان القول أن مفهوم الدولة يرتبط بمفهوم المصلحة المشتركة العليا، وليس العكس، أو أن الدولة تقوم وتعطى السلطة وحق احتكار استعمال القوة من أجل تحقيق المصلحة العامة لمجموع المواطنين.

بناءً عليه يرتبط المفهوم بالانتظام العام في الدولة وبمفهوم العدالة وتلبية حقوق الإنسان.

ولا يمكن لمفهوم المصلحة وحده أن ينجح دون توفر عنصر الإرادة، أي إرادة العيش المشترك، والتوافق على التنازل عن بعض المكتسبات الشخصية أو حتى الحقوق مقابل مكتسبات يتشاركها الفرد مع غيره من خلال تحقيق القضايا التي توفر المصلحة العليا المشتركة. وبالتالي فإن المصلحة المشتركة والإرادة المشتركة تشكلان معاً قطباً الحياة الإجتماعية، فالصلحة هي التي تقرر العلاقات، والإرادة هي التي تتحققها، حسب قول المفكر أنطون سعادة في كتابه «نشوء الأمم».

إن المصلحة غير المنفعة، فالصلحة هي كل ما يولّد أو يسبّب عملاً إجتماعياً، وبناء على هذا التعريف يمكننا أن نقول أن رابطة التجمّعات البشرية هي رابطة المصلحة، وأن المصلحة وراء كل اتحاد أو تعاون، وفي المبدأ المنطقي للأمور، كلما نمت الحياة إزدادت المصالح التي تولّد الإجتماع، وقلّت المصالح المفرقة.

ولذلك يمكننا أن نعدّ المصالح المتشابهة الجوهرية من أهمّ المصالح الاجتماعية. وتأتي في أرقى المراتب المصالح السياسية وأكبر جمعياتها، الدولة، حيث تشمل جميع مصالح الجماعة التي تقاسم الوطن. ويتفرّع من الدولة جماعات أخرى أصغر منها تكون من تجمّعات هي أصغر من الأمة، ويمكن أن تتكون من أحزاب أو تكون حكومات محلية أو إدارات لمناطق أو مدن بعينها.

وتأثير الظروف البيئية والإقتصادية التي تعيش فيها الجماعة مهما كانت أو صغرت في تحديد نوعية وحجم مصالحها المشتركة، والتي على أساسها يتنازل

الأفراد بملء إرادتهم عن بعض مكاسبهم، كي يتؤمن الأمن الغذائي والإجتماعي اللازمان لحياتهم وتطورهم وحفظ تاريخهم ومستقبلهم. إذن تتحدد المصلحة المشتركة لمجموعة معينة بفعل الواقع الذي تحياه، وليس بشكل نظري يحدد مسبقاً، وإن كانت حاجات المجموعات ورغباتهم تتشابه إلى حد كبير، وتساعد في تحديد مصلحتهم العامة المشتركة. من هنا لم يتم حصر المصلحة المشتركة في تعريف محدد.

ووفقاً لذلك، فعلى مستوى الدولة، تتكون الأمة من جماعة من البشر تربطها وحدة المصير والتاريخ، كما تشارك بخصائص تميزها عن غيرها من المجموعات البشرية، يمكن أن تكون اللغة، أو العرق، أو الدين، أو العادات والتقاليد، وتجمع في بيئه واحدة، حول موارد اقتصادية مشتركة، يفترض أن تستفيد منها جميعها، مما يقودها إلى البحث عنمن يدير شؤونها ليرعى مصلحتها العليا المشتركة، ويؤمن لها مستقبل أجيالها الصاعدة، انطلاقاً من تعلق أفرادها بميل للإستمرار المادي والمعنوي، انطلاقاً من الماضي مروراً بالحاضر وصولاً إلى المستقبل.

غير أن مفهوم الأمة التي تم ربط مفهوم المصلحة المشتركة بها يبقى عصياً على التحديد الدقيق، وإن كان هناك مكونات يجمع عليها الفقهاء والمفكرون، مثل العادات والتقاليد، والأصل الإثنى، والتاريخ المشترك والأمال المستقبلية المشتركة، أو المصير المشترك، واللغة، وإرادة العيش المشترك. لكن يرى البعض أن الأمة لا يتجسد معناها إلا داخل حدود الوطن، وهذا التعريف يتطابق مع مفهوم الدولة الحديثة ونشؤها، ولكن بعض المفاهيم المتعلقة بالأمة حسب البعض الآخر تتعدي الحدود، حين يتم تغليب عنصر على العناصر الباقية، كما في تعريف الأمة الإسلامية، حيث تخطي التعريف الحدود، واللغات، والإثنيات والأصول، أو كما في حالة الدول العقائدية والإيديولوجية، كالشيوعية مثلاً.

إن ما حصل من تطور هائل في وسائل المواصلات والإتصالات والتواصل الإجتماعي من جهة، وما يحصل من اجتياح الشركات المتعددة الجنسيات لحدود الدول، ومن خرق للأمم، وما يتبع عن ذلك من تأثير وتغيير لمصير العالم، يشكل

عاملًا أساسياً لإعادة النظر في كل المفاهيم وطرحها من جديد على بساط البشرية، بحثاً عن المصلحة المشتركة، الإنسانية، العامة.

لذلك نرى أنه لا لزوم للوقوف عند المصطلحات، وبذل الجهد لتكريسها وخدمتها، بل لا بد من تأطير تلك المصطلحات، أو الإستغناء عنها إذا كانت ستقف عائقاً في وجه المصالح العليا المشتركة لمجموعات بشرية داخل حدودها، أو للجامعة البشرية على مدى العالم.

من هنا يمكننا أن نتماشى مع التطور الكبير الذي حصل على مستوى العلم وانعكس على مستوى التواصل الاجتماعي وتركيب المجتمعات، وحيث قل تأثير بعض العناصر رغم أهميتها، فهناك بلدان تتعدد لغاتها، وأخرى تتعدد إثنياتها أو معتقداتها، كما أن الحدود تتحرك وفقاً لحسابات القوة، ولكن ما يبقى ثابتاً هو التاريخ المشترك، والإشتراك في منجزات صنعت هذا التاريخ، وأمال تسعى الأجيال إلى بلوغها في المستقبل. أما ما يهم الناس ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، فهو الأمن والسلم والإستقرار، من أجل حياة هادئة ومتطرفة وسعيدة. وأما الأمن والسلم فمتعلق بتوفّر وسائل العيش والإستفادة من الموارد الطبيعية لكل مكون وطني، داخل الدول، كما الإستفادة من الموارد الطبيعية المشتركة على مستوى العالم، كثروات أعماق البحار، وموارد قطبي الأرض، وما يتوج عن غزو الفضاء، والإستفادة من كل الإكتشافات والإختراعات العلمية،

كل ذلك لا يمكن أن يحمي في ظل أنظمة فاسدة داخل حدود الكيانات التي ركبت وجمعت بشكل مصطنع في كثير من الأحيان، أو في ظل أنظمة عدوانية في الخارج، بحيث يتم تدمير ما أنجزته الأجيال السابقة والحاضرة بلمحات بصر، والقضاء على فرص العيش الكريم والتطور، وهدر العديد من السنوات لإعادة إعمار ما تدمره الحروب، هذا عدا العوائق الجسدية والنفسية والأحزان التي يخلفها التقتيل العشوائي، والإرهاب المنظم وغير المنظم، الداخلي والدولي. إن التجمعات داخل حدود الدول، أو على المستوى الدولي، لا بد لها من أنظمة وقوانين تلتزم بها، في سبيل تحقيق أهدافها التي يقلصها أو ينميها الصالح العام

الذي يتشارك به كل المواطنين، فيتنازل البعض عن جزء من مكتسباته، ويستفيد البعض الآخر منها، وفقاً لما تقتضيه مبادئ العدالة والمساواة. والأمر ذاته ينسحب على القواعد والأنظمة التي تحكم علاقات الدول، التي يفترض فيها أن تتعاون من أجل المصلحة العليا المشتركة للبشرية، والمتمثلة بإعلاء الروح الإنسانية والقضاء على الشر والعدوان.

إن صالح البشرية بشكل عام تم تكريسه في القوانين الداخلية والإتفاقيات الدولية، وخاصة في ميثاق عصبة الأمم ومن بعدها في ميثاق الأمم المتحدة فماذا عن ذلك؟

ثانياً: المصلحة العامة في القوانين وفي ميثاق الأمم المتحدة

صحيح أنه تم تكريس قواعد دولية تدور حول مصلحة البشرية المشتركة، خاصة في ميثاق الأمم المتحدة(١)، لكنه تم في الوقت ذاته وضع قواعد تحمي سيادة الدولة، فتمنع التدخل في شؤونها الداخلية، أو التعدي على صلحياتها، أو الإعتداء عليها، وبما أن الدول تتمتع بسيادة متساوية على الأقل نظرياً أمام القانون الدولي، فإن ذلك كان مبرراً كي تدعى الدول حماية مصالحها السيادية، في وجه الدول الأخرى وحتى في وجه القانون الدولي(٢).

١ - المصلحة الدولية المشتركة في ميثاق الأمم المتحدة

يبقى ميثاق الأمم المتحدة الإتفاقية الدولية الأساسية التي جمعت أكبر عدد من الأعضاء، وقد شملتها جميعاً، إلا من لم ترض بالانضمام كسويسرا، والسبب أن نشوء الدول بعد الحرب العالمية الثانية ارتبط باعتراف المنظمة أي اعتراف الدول الأعضاء المؤسسة بها من جهة، ومن جهة ثانية لأن المبادئ التي بني عليها الميثاق هي مبادئ عليا أساسية عامة ومشتركة. وعلى عكس الأنظمة الداخلية حدد الميثاق المصالح المشتركة في مدخله، ثم عاد ليضع لها قواعد في متن النصّ.

حرص مؤسسو الأمم المتحدة على استهلال الميثاق بعبارة : «نحن شعوب الأمم المتحدة». وكما نلاحظ جمعت العبارة مفهوم الشعوب ومفهوم الأمم، وفي

الحالتين استعمل المفهوم بالجمع، وهذا تأكيد على التنوع والفرادة في الخصائص، إلا أن الميثاق في حد ذاته يبيّن تشارك هذه الشعوب والأمم بمصالح عليا، تسعى إلى تحقيقها، فقد «صممت»، وفي هذا التعبير تأكيد لا يشوهه شك أو تردد، على :

١ - تجنب أجيال المستقبل ويلات الحروب التي أصابت البشرية، مرتين،

والمقصود الحربان العالميتان، بآلام لا يمكن توصيفها. هنا تم التأكيد على تجنب الحروب، أي حفظ الأمن والسلم الدوليين.

٢ - أعلنت إيمانها بحقوق الإنسان، بكرامة الكائن البشري وقيمة، بالمساواة في الحقوق بين النساء والرجال، كذلك بين الدول صغيرها وكبیرها.

نلاحظ هنا أنه تم ذكر حقوق الإنسان قبل الدول، وهذا تأكيد على أن الميثاق وضع لحماية الناس وليس الدول، وحماية الدول تأتي أصلاً من أجل الغاية الأولى وهي الناس.

٣ - خلق الظروف الضرورية لتحقيق العدالة ولاحترام الموجبات الناتجة عن الإتفاقيات وغيرها من مصادر القانون الدولي.

٤ - تحفيز التقدّم الاجتماعي وإقامة أفضل ظروف الحياة في جو أكبر من الحرية.

ومن أجل تحقيق تلك الغايات لا بد من توفير ظروف ملائمة، لذلك دعا المجتمعون إلى :

١ - ممارسة التسامح، والعيش بسلام، الواحد مع الآخر في حسن جوار،

٢ - توحيد القوى من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين.

٣ - قبول مبادئ ووضع وسائل تضمن عدم اللجوء إلى استعمال القوة، إلا في سبيل «المصلحة المشتركة».

٤ - اللجوء إلى المؤسسات الدولية من أجل تحقيق التقدّم الاقتصادي والاجتماعي لكل الشعوب.

لا بد أن توقف عند هذا البند الأخير، الذي حظر اللجوء إلى القوة، لكنه استثنى من ذلك الحظر استخدام القوة في سبيل «المصلحة المشتركة». إن في ذلك تأكيداً على أهمية وقيمة المصلحة المشتركة في القانون الدولي، وفي عيون واضعي الميثاق ومؤسسسي الأمم المتحدة. غير أن ذلك أعطى الفرصة للدول المستبدة كي تتدرب بمصالح مشتركة كي تشنّ الحروب وتتدخل في الشؤون الداخلية لغيرها من الدول.

ومن أجل الغايات المذكورة وتحقيق الأهداف باجتراح الوسائل والظروف الضرورية لذلك، قرر المجتمعون توحيد جهودهم من أجل هذه المخططات.

ولذلك، فإن الحكومات المجتمعة في مدينة سان فرنسيسكو، في العام ١٩٤٥، ومن خلال مبعوثيها الرسميين، المزودين بصلاحية التفاوض والإتفاق بكل حرية ودون أي ضغوط، اتفقت على وضع الميثاق، وعلى إنشاء منظمة الأمم المتحدة.

تعليقًا على هذا النصّ نعود ونؤكّد، أن الأمم المتحدة أنشئت من أجل مصلحة الناس المشتركة، وليس من أجل مصلحة الدول إلا بقدر ما تمثل تلك الدول مصلحة الناس وتعمل من أجلها. ومصلحة الناس أو البشر لا تعني هنا فقط مجموعة الناس المتواجدة على أرض دولة معينة بل المقصود البشر كل البشر الذين يشكلون المجتمع الدولي.

كرّست كل المنظمات المتفرّعة عن الأمم المتحدة، مبدأ المصلحة المشتركة التي يجب أن تنفذ الإتفاقيات تحقيقاً لها، يمكن أن نذكر هنا، الأونيسكو، الفاو، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة البيئة، إتفاقية البحار، إتفاقية الطيران، إتفاقية غزو الفضاء، الإتفاقيات القضائية الدولية... إلى آخره.

غير أن الأمم المتحدة، كذلك المنظمات المتفرّعة عنها، تتشكّل من الدول الأعضاء، ولكل دولة منها أو مجموعة دول، مصالحها التي تعتبرها أساسية، والتي ربما تتعارض مع مصالح غيرها.

٢ – المصلحة العامة في الدولة، أو في مجموعات دولية

كل دولة ذات سيادة تبرر تصرفاتها بالمصلحة العامة الوطنية داخل حدودها، وهي تحدد عناصر المصلحة العامة ودرجة أهمية كل منها بما تقدّره ضرورياً لبقائها، ونموها، وحفظ كيانها، وسيادتها. وعادة تتكلّم الدولة عن مصلحة وطنية عامة داخل حدودها، وتتكلّم عن مصلحة قومية في مجالها الخارجي.

ومن الأمثلة على المصالح القومية:

المصلحة الدفاعية: وتمثل في الدفاع عن الدولة ومواطنيها ونظامها السياسي

المصلحة الإقتصادية: وتعلق بسد الحاجات الضرورية أو بالرفاه الإقتصادي

المصلحة العقائدية: وتعلق بالقيم التي يشتر� فيها مواطنو كل دولة أو مجموعة دول.

المصلحة الدولية: أو مصلحة الدولة في الحفاظ على النظام الدولي أي على الأمن والسلم الدوليين كي تتمكن من ممارسة نشاطاتها التجارية أو غير التجارية، بحرية.

تخدم المصالح بعضها بعضاً، وعادة ما تضع الدول أولوياتها أو تقدم مصلحة على مصلحة، أو ربما تضحي ببعض مصالحها، في سبيل مصلحة أخرى، أو لصالح دولة أخرى ترى أنها تحميها أو تقدم لها خدمات. الأمثلة كثيرة على ذلك، يمكن أن نذكر الإتفاques التي تتنازل فيها دول عن سيادتها على بعض أقاليمها لدولة أخرى مقابل أن تحميها تجاه تهديد خارجي، أو ثبتت نظامها، أو تدعمها في المحافل الدولية، أو تقبل تدخلها.

فيما خصّ الدول ليس كل ما تدعيه من مصالح قومية يتتطابق مع المصالح القومية الحقيقة العليا للشعب، فمثلاً تبرر الدول توسيعها وشنّ الحروب بمصالح قومية، إن فعل الحرب بحد ذاته يشكل كوارث لشعب ذلك البلد وغيره من الشعوب، وعلى كل حال، مصلحة البلد القومية ليست مطلقة، فكما أن حقوق الفرد تقف عند حقوق الآخرين، كذلك حقوق الدول تقف عند حقوق الدول الأخرى. أي أنه

لا بد من إيجاد توازن في البحث عن الأهداف والمصالح، وإيجاد الحلول بطرق دبلوماسية وسلمية.

وبشكل عام يمكن اختصار أهداف الدول التالي:

الحفاظ على الذات، لكي تحافظ الدول على كيانها ووجودها يجب أن توفر سبل الحماية لذلك، فتدفع عنها الظروف التي تهدّد ذلك الوجود، وتضطر أحياناً لاستعمال القوة كوسيلة مشروعة للدفاع عن النفس،

الأمن، وهو الوسيلة الضرورية لكي تتمكن الدولة من توفير الإستقرار، اللازم بدوره لتفعيل عجلة البناء والنمو. وهذا يفرض عليها أن تقضي على أسباب عدم الإستقرار سواءً داخل حدودها بمنع الإضطرابات، أو خارج حدودها بالسعى للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

الرافاهية والإزدهار، تنتج الرفاهية عن الإزدهار الاقتصادي، والإزدهار الاقتصادي بحاجة إلى خبرة وعمل وموارد أولية، فإذا لم يتتوفر أحد هذه العوامل تبحث الدول عن توفيره خارج حدودها، لذلك فإن هذا الهدف يشكل سبباً للصراع بين الدول.

هيبة ومكانة الدولة على الصعيد الدولي، ويتحقق عنه الرغبة في تحقيق الإحترام والنفوذ ويشكل ذلك أحد أهم أسباب الصراع بين الدول.

المحافظة على نظامها الإيديولوجي، أي نظريتها في الحكم، ومحاولة نشره في حالات كثيرة، لأنها في ذلك تضمن الأمن برأيها، والتفاهم مع الدول في الخارج، غالباً ما يسبب ذلك صراعاً بين الدول. يمكن أن نذكر هنا محاولة الإتحاد السوفيتي السابق نشر الفكر الماركسي، ومحاولة الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة نشر الفكر الرأسمالي، خاصةً في نهايات القرن الماضي، بعد تفسخ العالم الإشتراكي، أو ما سمي بنشر الديمقراطية، والنظام الاقتصادي الحرّ عن طريق الشخصية والعولمة. وقد جلب ذلك الولايات للعالم، التي لا زلنا نعيشها بأقبح وجوهها في منطقتنا، خاصةً إذا عرفنا أن وراءها منافع اقتصادية

كبرى لشركات عالمية عابرة للحدود، ت يريد تصريف انتاجها المتعدد الأشكال والأنواع.

القوة، وتمثل في بناء القوة العسكرية التي تمكّن الدولة من الحفاظ على كيانها، وبسط نفوذها، وكلما ازدادت الترسانة العسكرية لدى الدول وأصبحت أكثر تطوراً، كلما ازدادت مخاطر العدوان والصراعات المسلحة.

السلام ويتلخص بعدم اللجوء إلى القوة والتهديد بها، واستعمال الوسائل السلمية في فض النزاعات. وهذا الهدف يقدر ما يشكل ضرورة فعلية لازمة للأمن والإستقرار والإزدهار، وبقدر ما يشكل هدفاً معلناً من قبل الدول سواء كانت منفردة أو أئتلافاً، أو مجتمعة، بقدر ما هو هدف مت Henrik لأن كل دولة تخيله من منظارها ووفقاً لمصالحها. غالباً ما يفرض السلام باتفاقيات بين أطراف النزاع، نادراً ما تكون متوازنة، فيما أن تفرض اتفاقيات استسلام ورضوخ على الأطراف المنهزمة أو الضعيفة، أو اتفاقيات تسويات من خارج حدود الدول بحيث يتم فيها مراعاة مصالح الدول ذات النفوذ الدولي أكثر من مصالح الدول المعنية بالصراع، وقد تكون أمام حالات صراعات داخلية من أجل تغيير نظام الحكم أو إصلاحه، فتتدخل الدول لتخرج تسوية على أساس لا غالب ولا مغلوب، يكون فيها حقيقة الشعب هو المغلوب، بما أصابه من دمار وتقتيل، وما نصب عليه من زعماء كانوا إلى زمان قريب يتصارعون على النفوذ.

وإذا كانت الغايات أو المصالح الدولية المحققة هي التي يتم إعلانها فإن الدول عادة ما تخبيء الغايات الحقيقية، وتلجأ إلى وسائل مختلفة لتحقيق ذلك. غالباً ما تتوسل الدول خاصة ذات النفوذ وسائل غير مشروعة بما فيها استعمال القوة المسلحة واللجوء إلى العدوان لتحقيق غاياتها تحت غطاء واهٍ من الشرعية، كرفع شعار المحافظة على حقوق الإنسان، أو منع التسلّح، أو القضاء على الأنظمة الدكتاتورية، أو نشر الديمقراطية. ونادراً ما نرى الدول تصارع من أجل القضاء على الفقر والمرض والتخلّف والعدوان.

إن هذا الواقع المؤلم هو ما سنبيّنه في قراءتنا التالية.

ثالثاً: المصلحة العامة في التطبيق

كيف تحولت الأمم المتحدة من منظمة لحفظ الصالح العام للبشر إلى منظمة تكتفي بتقديم المساعدات الإنسانية؟

يمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال استعراض سياسات الدول الإستراتيجية والإقتصادية والمالية (١)، ومن خلال استعراض بنية الأمم المتحدة ذاتها وشخصيتها القانونية وأآلية عملها واتخاذها للقرار (٢).

١ - الإساءة إلى المصلحة الدولية المشتركة من خلال ممارسات الدول، والشركات التابعة لها.

تقوم العلاقات الدولية على أساس المصالح المتبادلة، وهي هنا غير المصالح المشتركة، إن كل دولة لها مصالحها المعينة التي تقدّرها حسب حاجاتها الوطنية المختلفة، وتكون للدول الأخرى مصالحها. تبني الدول سياساتها الخارجية على أساس هذه المصالح، التي تعتبر عامة مشتركة بالنسبة لكل منها، ولكنها في الحقيقة هي خاصة بكل دولة، وكان من المفترض أن تتنازل الدول عن بعض مصالحها التي تراها هي حياتية بالنسبة لها، في سبيل المصلحة الدولية المشتركة، أي في سبيل منفعة غير شعوب في غير دول. بناءً على هذه المواقف الأنانية من قبل الدول المختلفة خاصة الدول الكبرى الأغنى والأقوى، فقد احتل ميزان القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، في سبيل توازن مصالح الدول الكبرى، الذي هو في الحقيقة ليس سوى توازن قوى، أي أن كل دولة تحقق لنفسها من المصالح بقدر ما تمتلكه من قوة اقتصادية ومالية وعسكرية وإستراتيجية.

ينسحب الأمر ذاته على التكتلات والاتحادات الدولية الإقتصادية أو العسكرية أو المالية، التي تنشئها الدول بغية أن تشكّل قوة اقتصادية أو مالية أو عسكرية تمكّنها من أن تتصدى لأي تهديد خارجي. ولعلّ لجوء الدول إلى مثل هذه التكتلات أو الاتحادات، هو أكبر دليل على عدم وجود إرادة عند تلك الدول لتنفيذ ما أوصى

به ميثاق الأمم المتحدة، والذي يجعل المصلحة المشتركة للبشرية جموعاً هدفاً أساسياً للمنظمة الدولية.

أما الشركات العابرة الحدود، والتي أصبحت هي التي تتحكم بالسلطات في الدول بما لها من نفوذ، فإنه تؤثر ليس فقط على استقرار الدول بل أيضاً على نفوذها وحتى على وجودها. حتى أنه أصبح بالإمكان القول أن من يحكم العالم هي شركات اقتصادية ومالية عملاقة، لها امتداداتها على مستوى السلطة والحكم، خاصة في الدول الكبرى، بحيث أن السلطات وحتى المواطنين يسكنون على استغلالها لهم، لأنهم يعرفون أن أي اهتزاز لموقع تلك الشركات إنما سيجلب الكوارث على الدول والمجتمعات التابعة لها.

ورغم ذلك فإن هذه الشركات لها نقطة ضعفها كأي شيء أو كيان آخر، فيكفي أن تنتشر إشاعة ما حول فساد ما في داخلها، أو احتيال، أو أي آفة أخرى، سيؤدي إلى تأثير الرأي العام، وبالتالي إلى اختلال في موقع الشركة وهيئتها الاقتصادية، مما يؤثر على اقتصاد البلد بأكمله إذا كانت وطنية، أو الاقتصاد الدولي إذا كانت عملاقة متعددة الجنسيات. المثل على المؤسسات الوطنية يمكن أن نسمى البنوك، وعلى المتعددة الجنسيات، ممكناً ذكر شركات النفط أو الغاز أو شركة إنتاج أو تصنيع أي مادة تعتبر أساسية في حياة الناس، وفي استقرار الدول.

بحكم تكوينها المتعدد الجنسيات، ونشاطها العابر للحدود والقارات، فإنه من مصلحة تلك الشركات أن تنتشر العولمة، والمقصود بالعولمة هنا، هو تعليم القواعد التي تحكم حركة الشركات، أو هي ضرورية لنشاطها الاقتصادي. والقواعد المذكورة تتعلق بقوانين العمل، والنقد والمال، والإنتاج، والضرائب، واستغلال الثروات الطبيعية، واستعمال المجالات الإقليمية للدول، وحتى المجالات العالمية المصنفة أملاكاً مشتركة للإنسانية بأكملها، كأعمق البحار، أو الفضاء الخارجي، أو مناطق القطبين... إن تعليم الأنظمة التي تحرر التجارة الدولية، تفرض على الدول تعديل أنظمتها الاقتصادية والمالية، وحتى السياسية، إذ كيف يمكن أن تحرر التجارة أو الإنتاج أو التصنيع في ظل نظام اشتراكي أو شيوعي

يفرض استملك الدولة لوسائل الإنتاج، وللموارد الطبيعية. إذن لا بد للدول من أن تقلّص القطاعات العامة وتتجه إلى الخصخصة، حتى يتلاعم وضعها مع وضع السوق العالمي. هذا ما جعل الدول، خاصة بعد انهيار العالم الشيوعي، واستفراد الولايات المتحدة بالعالم اقتصادياً وعسكرياً، تسارع في تلبية المطالب الأميركيّة التي يقدّمها عنها البنك الدولي، والمستشارون الاقتصاديّون لدى الدول النفطيّة أو لدى الدول التي تحتوي أراضها مواد أوليّة، والذين ليسوا سوى شخصيات سياسية، ومن رجال الأعمال الكبار، المساهمين في شركات متعدّدة الجنسيّات، كطوني بلير مثلاً، فـيأتون للدول التي تستعين بهم بنصائح تصبّ في صالح شركاتهم أو صالح بلدانهم.

تحرير الاقتصاد يفترض بطبيعة الحال تحرير الأنظمة، لذلك وتحت شعار الديموقراطية أو محاربة الإرهاب، شنت الولايات المتحدة حروبها ضد الأنظمة التي عاندتها في بعض المجالات والأمور، كما حصل في العراق وسوريا، وأفغانستان، وليبيا، أو كما حصل بالنسبة لدول في أميركا اللاتينية، وفي إفريقيا وأسيا.

إن إعادة تقسيم العالم، يهدف بالحقيقة، إلى إضعاف الكيانات وإرضاخها، وتحويلها إلى بؤر تكون متهيّئة للتنازع في أي وقت لأسباب طائفية أو إيديولوجية.

كان التطوّر الهائل في وسائل الاتصالات والمواصلات عاملاً مؤثراً في تسهيل مسألة العولمة بكل أبعادها، خاصة الاقتصادية والماليّة والثقافية والإستهلاكية، لقد تحول العالم إلى قرية واحدة تضطرم فيها النيران، بسبب التنافس على تصريف الإنتاج العسكري الهائل المكتس في قواعد الدول الكبرى، بينما بدأت الحروب التي تشنّها ضد الشعوب وجشع الشركات الكبرى تترك آثارها على اقتصادياتها وأوضاعها الاجتماعيّة هي بالذات، ظهرت الأزمات الماليّة في الولايات المتحدة أولاً، وامتدت لتأثير في القارة الأوروبيّة وبقية العالم، خاصة في الدول التي تنهج نهجها الاقتصادي، أو التي تخضع لهيمتها الاقتصاديّة والماليّة.

لقد لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دوراً استعمارياً هائلاً، أدى إلى كوارث على مستوى العالم، مكّنها من ذلك نفوذها داخل الأنظمة سواء بسبب وصول بعض مساه미ها، أو مدرائها إلى مراكز القرار في الدول التي يحملون جنسيتها، أو بسبب تأثيرها الاقتصادي والمالي الإيجابي والسلبي. لقد امتلكت مناطق واسعة في مختلف البلدان، حيث أنشأت فروعاً لها، كما استأجرت أو اشتترت مساحات غنية بالمواد الأولية، كي تستخرّجها وتستغلّها، ووظفت أعداداً كبيرة من العمال بما سمح لها أن تؤثر بالرأي العام الشعبي، وتنشر آرائهم، كما أنها تؤثر على مستوى السلطة، بما تمتلكه من نفوذ اقتصادي ومالي، مما مكّنها من أن تلعب أدواراً دبلوماسية وسياسية، وتصبح حلقة وصل بين بلدان الأمم والبلد المضييف، أو بلدان فروعها، وأخذت تلك الشركات تقاسم مناطق النفوذ في مختلف البلدان، كما تقاسم الأسواق، والموارد، ضاربةً عرض الحائط بالمصلحة المشتركة العليا للبشر، سواءً داخل دولهم، أو على مستوى العالم.

إن الوقاية من سلوك تلك الشركات العالمية يفرض على الدول أن تضع الخطط لمواجهة الضغوط التي تفرض عليها من قبل تلك الشركات والأنظمة التابعة لها، متهكة سيادتها، ومستغلة مواردها الطبيعية، وحالقة لمناخ شعبي مستعدّ لتهديد استقرارها، بسبب تأثر العمال بالشركات التي توظّفهم، ويدينون لها بلقمة عيشهم ورخائهم،

ويجب عليها أن تضع القوانين التي تحميها من استغلال تلك الشركات، أو من تهربها من دفع الضرائب المتوجبة عليها، ومنعها من التدخل في شؤونها الداخلية، وحماية استثماراتها الوطنية، وفرض الرقابة الجدية على تلك الشركات، ومنعها من التدخل في نشاطها، ومحاولة تأميمها، أو الضغط عليها للدخول في شراكة مع الدولة.

على كل حال، فإن مصالح الدول والتنافس فيما بينها، ونفوذ الشركات الإقتصادية العملاقة، أدى إلى إضعاف الأمم المتحدة ومنعها من تحقيق أهدافها التي يتضمنها الميثاق والتي تخدم بمجملها المصالحة العالمية المشتركة لكافة

الناس على امتداد الكره الأرضية، وهذا ما عبّر عنه واضعو الميثاق. يضاف إلى ذلك أسباباً ذاتية تتعلق بالأمم المتحدة بالذات وبآلية اتخاذ القرارات في داخلها.

٢ - فشل الأمم المتحدة في حماية وخدمة المصلحة الدولية المشتركة

فشلت الأمم المتحدة كمنظمة دولية، أنشأت أصلاً لتحقيق ما ورد في ميثاقها من مبادئ، من شأنها، لو تمّ احترامها وتطبيقها، أن تقى الشعوب وأجيالها القادمة ويلات الحروب والدمار والفقر وانهيار الحرمة والسيادة. لقد فشلت في تحقيق السلام الذي هو مصلحة دولية مشتركة، ضرورية لتوفير الإستقرار والأمن، وهما شرطان ضروريان من أجل توفير الأجواء الازمة للعمل والإنتاج، وصولاً إلى تأمين الحاجات الإنسانية الأساسية، والإرتفاع بمستوى الشعوب رقياً ورفاههاً وعلمياً. لقد فشلت الأمم المتحدة، طبعاً بالدرجة الأولى بسبب المصالح المتضاربة والأناقية للدول الأعضاء، ولكن أيضاً بسبب بنية المنظمة الدولية ذاتها، وطريقة تمويلها، وتوفير القوة العسكرية الازمة لتدخلها من أجل التصدي للدول المعادية والمتهمة للقانون، وأخيراً والأهم، آلية اتخاذ القرار داخل مجلس الأمن، الذي هو العضو المسؤول عن تأمين الأمن والسلم الدوليين، وهو شرطان ضروريان لتحقيق بقية المبادئ، خدمةً لحقوق الإنسان، وحقوق الشعوب بشكل عام.

إن ما يحصل في مجلس الأمن هو أساساً فعل الدول الكبرى المتصرة في الحرب العالمية الثانية، لأنها ميّزت نفسها، ومنحتها حق النقض الفيتو، متنهكة بذلك روح الميثاق، الذي يكرّس مبدأ المساواة وعدم التمييز مهما كان شكله بين الدول والشعوب.

كان المفترض بالأمناء العاميين للأمم المتحدة أن يرفعوا توصيات حول تلك العاهة البنوية في مجلس الأمن. والإصرار على ضرورة تحديد الميثاق وإصلاحه، غير أن السياسة التي هي وراء تعيين الأمناء العاميين، الذين يصلون بتسويات، تمنعهم من المعارضة لسياسة الدول النافذة. كان يفترض بالأمين العام بان كيمون، أو الذي سبقه، أن يحتج ويقدم استقالته من أرفع محفل دولي في العالم احتجاجاً على الأعمال العدائية التي تشنّ على بلدان آمنة تحت ذرائع كاذبة،

حتى يحرّك الرأي العام الدولي، وربما يحرّك أيضاً الضمائر الميتة لمعظم سلطات العالم، خاصة تلك التي هي وراء المأساة الدولية.

إن من يشكّل «ضمير البشرية» وهو التوصيف الذي أطلقه بن كيمون، الإمين العام للأمم المتحدة على نفسه، في مقابلة إعلامية على الفضائية الألمانية في (٢٠١٦/١٠/١٥)، يفترض فيه أن يدافع عن تلك البشرية، بأن يفضح الدول التي تنتهك القانون الدولي، ولا يتراجع مثلاً عن اتهام السعودية بارتكاب جرائم، حين مارست ضغطاً عليه من أجل أن يغير تصريحه. هل أنه يمثل الضمير البشري فعلاً أم أنه قد أصيب بالبكم فيما يتعلق بفضح من يرتكب الجرائم ضد البشرية من قادة ومن دول؟!

إن ما تعشه الأمم المتحدة من عدم فعالية، ومن اختلالات هيكلية، ورضوخ لإرادة الدول الكبرى، أدى إلى قيام منظمات غير حكومية، أو ما يسمى منظمات المجتمع المدني كي تسد الفراغ الحاصل. وبالفعل فإن هناك منظمات تقوم بدور فعال جداً على مستوى ملاحقة انتهاكات حقوق الإنسان، والجرائم الدولية التي ترتكبها الدول ضد شعوبها أو ضد الشعوب الأخرى، والأمم المتحدة لمست أهمية وفعالية تلك المنظمات، فأنشأت آلية ضمها إلى المجلس الاقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة، وأعطتها الصفة الإستشارية، وهي تقدم المعلومات والبيانات للمنظمة الدولية، كما لعبت دوراً دبلوماسياً كصلة وصل بين المنظمة والحكومات المحلية، كما يحق لها أن تعطي رأياً إستشارياً، ورفع توصيات للمنظمة حول مختلف المواضيع الإنسانية والاقتصادية، التي تخدم المصلحة المشتركة لبني البشر، وتخفّف من معاناتهم. إن المنظمات غير الحكومية تعمل داخل الحدود الوطنية، أو يمتد نشاطها إلى الخارج، أو يكون نشاطها أصلاً عالمياً، مثل أطباء بلا حدود، أو منظمة العفو الدولية، أو اتحاد الحقوقين الديمقراطيين العالمي.

تجهد الأمم المتحدة لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني، ربما لأنها تدرك أن هذه المنظمات لا يمكن الضغط عليها، وهو ما يحصل مع منظمة الأمم المتحدة ذاتها، وتساعدها بما يمكنها من تحقيق أهدافها، حيث تحت الدول الأطراف على

إشراك تلك المنظمات الدولية غير الحكومية إلى المشاركة في المفاوضات الدولية التي قد تدخل الدول أطرافاً فيها، وإمكانية أن تضم الوفود الرسمية مندوبي عنها. ولا شك أن للمنظمات غير الحكومية تأثيراً كبيراً على الرأي العام المحلي والعالمي. على أنه يجب دائماً أن تتصف تلك المنظمات بالحيادية والمناقبة، وعدم الرضوخ لسياسات الحكومات المختلفة، بسبب الحاجة إلى التمويل والمساعدة.

أما بالنسبة للأمم المتحدة فلا بد لها من استعادة مصداقيتها في نظر الرأي العام العالمي، ولا بد للدول الأعضاء من أن توفر للمنظمة المساندة السياسية والمالية اللازمة للقيام بمهامها، لا بد من تحقيق مستوى كافي من العلاقات الديموقراطية على المستوى الدولي. وبذل الجهد لتخلص الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وعلى رأسها مجلس الأمن من هيمنة الدول الخمس الكبرى، وتخلص قراراته من إزدواجية المعايير، لحساب المساواة والعدالة والحقوق الإنسانية. إن الأمم المتحدة هي منظمة دولية عالمية، ويجب أن تتصف قراراتها بالحياد والموضوعية، والتقييد بالمبادئ الدولية التي يتضمنها ميثاقها، وتتضمنها الإتفاقيات الدولية، والتي تخدم المصلحة العامة للإنسانية بأكملها.

إن محاسبة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن تحت عنوان المصلحة العامة لا يمكن حالياً، بسبب عدم تعريف المصطلح، إنما يمكن المحاسبة بالإستناد إلى القواعد الملزمة في القانون الدولي والتي يسبب انتهاكلها إضراراً بالمصلحة العامة العليا للبشرية.

خلاصة

كخلاصة لكل ما تقدم، إذا كان لا بد من إعطاء تعريف للمصلحة المشتركة فإنه بالإمكان القول أن هناك ما يمكن أن نطلق عليه المصلحة المشتركة العليا المطلقة، وهي تمثل بالقيم العليا كالعدالة والسلم، والحقوق الأساسية التي يتشارك بها كل البشر، والتي تم تكريسها في قوانين الدول، وفي قواعد دولية، ولها قوة قانونية ملزمة، كحقوق الإنسان والشعوب، والتي يتوجب على الدول المسؤولة عن إدارة

شُؤون الشعوب أن تاحترمها وتحميها، سواءً على مستوى الدول أو على مستوى الأمم المتحدة وال العلاقات الدولية. لكن مقابل هذه المصلحة المشتركة المطلقة، هناك المصالح المشتركة النسبية، التي تختلف في المكان والزمان، ومن دولة لدولة، والتي يجب التصدي لها على المستوى الدولي إذا كانت تشكل انتهاكاً للقواعد الأساسية الملزمة للقانون الدولي.

إن قيام الدول ومصالحها العامة لا يتعارض مع مصلحة البشرية بالقدر الذي تعمل فيه تلك الدول مجتمعة، وبكل حسن نية، وبإرادة حرة وفقاً للقواعد والأعراف الدولية التي تحفظ الأمن والسلم الدوليين، وتحمي حقوق الإنسان، وحق الشعوب بالحياة الكريمة مستفيدة من موارد الطبيعة، ومن التطور والتقدم العلمي.

وإذا كانت معظم الدول قد كرّست في قوانينها المبادئ العامة التي تخدم المصلحة العامة المشتركة، فإن معظم القائمين على السلطة داخل الدول قد خانوا المهمة التي سلّموها السلطة من أجلها، وخسروا أهم ميزة في الحاكم وهي شرعيته وتمثيله الصحيح لشعبه، وبمعنى أدق لرغبات شعبه وحاجاته. أما على الصعيد الدولي، فرغم المبادئ العالية أيضاً المكرّسة في المواثيق والاتفاقيات الدولية، التي تمثل في حفظ الأجيال من الحروب وتأمين الحياة الكريمة لهم، فإن الميول العدوانية والجشع وحب التوسيع قد حرّف معنى المصلحة المشتركة تحت العنوان نفسه، فشتّت الحروب وارتكتبت الجرائم، تحت عنوان «المصالح الحيوية» أو «المصالح العليا» للدول. لقد تمّ انتهاك القانون الدولي والمبادئ الإنسانية، واستمرت الدول القوية تستبد بالدول الأضعف، وتسلّبها ثروتها الطبيعية، وتسيطر على أقاليمها الجغرافية الإستراتيجية، تحت عنوان الحماية، جاعلةً شعوبها في حالة تبعية لها، بسبب تفقيرها اقتصادياً وعلمياً، وحتى حضارياً بنهب تراثها الحضاري أو تدميره، على يد مجموعات إرهابية، لم يتضح بعد تماماً كيف تم إنشاؤوها.

إذاء كل ذلك تقف الأمم المتحدة عاجزة مكتفية بتقليل دورها على

المساعدات الإنسانية، وهي التي أنشأت في الأصل كي تسهر على احترام القانون الدولي وتفرض تطبيقه، ولكن لأنّ لها ذلك، وأمينها العام تعينه الدول الكبرى، ومجلسأمنها تتخذ قراراته تحت ضغط حق النقض الفيتو للدول الخمس الكبرى التي تهيمن على العالم.

إن أي تفكير بلاحقة الأضرار أو الجرائم التي ترتكب من قبل الدول أو بسبب تجاوز مجلس الأمن لمقاصد القانون الدولي، بما يتسبّب من إضرار بالمصلحة العامة للشعوب، لا يمكن ملاحقتها تحت هذا العنوان لعدم تحديده، إنما يمكن المحاسبة لسبب انتهاك القواعد الدولية الملزمة، والتي يتسبّب انتهاكها بتضرّر المصلحة العامة للبشرية، بشكل جزئي أو كلي.

**L'intérêt commun international
engage-t-il le Conseil de sécurité**



A specialized scientific institution concerned with researches and information

**le titre: L'intérêt commun international
engage-t-il le Conseil de sécurité**

Cet ouvrage renferme des études qui incitent les instances internationales, y compris le Conseil de sécurité, à respecter l'intérêt des peuples en pertinant leurs décisions

- **Main Working paper:** Dr. Mohamad Tay
- **Researchers:**
 - Dr. Salim Hadad
 - Dr. Ahlam Baydoun
 - Dr. Hussein Ezzi
- **Publication du:** Centre consultatif des études et documentation
- **Date de Publication:** Avril 2020, Ramadan Moubarak 1441 de l'Hégire
- **Edition:** première
- **Dimensions:** 17x24 cm

All Rights Reserved

All rights reserved to the center. Therefore, it is neither allowed to copy or archive a part(s) of the report in whatever information archiving or retrieving system nor to copy via whatever - mean normal, electronic, DVD, CD, etc but in case of limited quoting with the aim of studying and scientific benefit while citing the reference is a must.

Adresse: Bir-Hassan- Avenue El-Assad, Derrière The Fantaisie World, Imm. Al-Inma' groupe,
Au-dessus du Phamacie Sbéity, 1 er étage.

P.O.Box: 24/47 / **Téléphone:** 01-836610 / **Fax:** 01 836611 / **Mobile:** 03-833438
E-mail: dirasat@dirasat.net / www.dirasat.net

Technical Director and Implementation:

eight

www.8eightproduction.com | 00961 3 017 585

L'intérêt commun international engage-t-il le Conseil de sécurité

Contents

Introduction	11
Chapitre premier: l'intérêt commun	13
Section I: l'intérêt commune et son importance	15
1 - L'intérêt commun à travers l'histoire	15
2 - L'universalité de l'intérêt commun	18
3- Le rôle de l'intérêt commun	21
A - L'intérêt commun dans le droit interne	23
1-L'intérêt dans le droit constitutionnel	23
2-L'intérêt général en droit administratif	27
B - l'intérêt commun dans le droit international	28
Section II- les sources de l'affirmation de l'intérêt commun	30
A - introductions des traités et instruments des organisations internationales	31
Société des Nations	31
Les Nations Unies	32
I - Les organes principaux	34
II- Les institutions spécialisées	37
L'Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture, (FAO)	37

L'organisation mondiale de la santé	38
Organisation internationale du travail	38
Organisation internationale du développement industriel (ONUDI) ..	38
Union postale universelle (UPU)	41
L'Organisation des Nations Unies pour l'éducation la science et la culture (UNESCO)	42
Fonds des Nations Unies pour la population (FNUAP)	43
Programme des Nations unies pour les établissements humains (ONU-HABITAT)	43
Haut-commissariat pour les réfugiés (HCR)	43
Fonds des Nations unies pour l'enfance (UNICEF)	43
Fonds international de développement agricole (FIDA)	44
Conférence des Nations unies pour le commerce et le développement (CNUCED)	44
Programme des Nations unies pour l'environnement (PNUE)	44
Office des Nations unies contre la drogue et le crime (UNODC)	45
Les alliances militaires (défensives)	51
Déclaration universelle des droits de l'homme	52
Le préambule de la Convention internationale sur l'élimination de toutes les formes de discrimination raciale (1965)	53
Sommet mondiale 2005	54
L'intervention humanitaire	57
Limitation des libertés par l'intérêt commun	60
La commission des Nations unies pour l'environnement et le développement (Rapport Brundtland)	61

Contents	9
Charte (française) de l'environnement de 2004	62
Préservation du patrimoine commun de l'humanité	65
Sommet mondial 2005	66
Convention sur les armes bactériologiques (biologiques) ou à toxines	72
La Loi islamique (Chari ‘ah)	75
3 - L'intérêt commun dans la jurisprudence de la cour internationale de justice	76
4 - la valeur de l'intérêt commun	78
Section III-Le détournement de Pouvoir	81
1 - en droit administratif	81
2 - l'intérêt général dans la doctrine et la jurisprudence constitutionnelles	85
Chapitre II: Le Conseil de sécurité	89
Section I: les attributions du Conseil de sécurité	91
1- Valeur juridique des résolutions du Conseil de sécurité	92
2 - Restrictions sur les activités du Conseil de sécurité	94
3- Les compétences non ordinaires du Conseil de sécurité	100
3 – La conduite du Conseil de sécurité	109
Les différends frontaliers entre l'Irak et le Kuweit	123
Les commissions internationales d'enquête de caractère pénal	123
Section II: l'opposition aux résolutions du Conseil de sécurité	124
1- Possibilité d'opposition aux résolutions du Conseil de sécurité ..	124
2 –Le contrôle judiciaire	137

Avis des juges dissidents de la Cour internationale de Justice	140
L'avis admettant le contrôle	141
Contrôle par exception	147
Conclusion	154

Introduction

Les institutions ne sont pas établies que pour réaliser un intérêt à ceux pour qui elles sont mises en place. Et l'intérêt est un avantage matériel ou moral qui revient à une personne, à un groupe, à une institution, à un État, aux Etats, aux nations, aux peuples entiers ou à la majorité d'entre eux.

En cas où il revient à un individu, à une entité, à un groupe ou à un État, il est un intérêt particulier. Mais s'il revient à tout le monde ou à la majorité, il est un intérêt général.

Si des institutions sont destinées au monde entier, elles sont des organisations mondiales, mais si elles sont mises en place pour les Etats elles sont internationales.

Si elles sont mises en place par une partie privée sans qu'elle les confie à l'humanité, elles restent des institutions privées, telles que les entreprises, par exemple, même si elles sont intercontinentales. Mais si elles sont instituées pour l'humanité, elles sont publiques.

L'intérêt commun est un intérêt pour chaque partie d'un groupe, s'il est international chaque État ya une part, et s'il est mondial Chaque peuple ya un quote-part, et dans ce cas il est général. Cependant, l'intérêt commun aux Etats doit être un intérêt aux peuples, et par suite un intérêt public.

Dans ce qui suit, nous allons utiliser, à côté du terme intérêt général, le terme d'«intérêt commun» adopté communément, en raison de son utilisation dans la Charte des Nations Unies, pour mettre l'accent sur le caractère international.

Parmi les institutions internationales figurent les Organisations Internationales, l'Organisation des Nations Unies et les autres organisations et agences, qui ont été mises en place pour consolider la paix, éviter la guerre, l'établissement de la coopération et la stimulation du développement dans le monde. Le Conseil de sécurité des Nations Unies est le plus important de

ces organisations, grâce à son rôle dans le domaine de la paix et la sécurité internationales, le plus grave parmi tous les domaines internationaux. Ces organisations internationales, et en particulier le Conseil de sécurité, doivent-elles être au service de l'ensemble de l'humanité, l'ensemble des États, certains États, ou l'État le plus puissant du monde, le cas échéant, à partir d'une politique «réaliste» qui prescrit la soumission à l'équilibre des forces?

La réponse à cette question semble très facile. Mais la réalité est plus complexe, et la réponse à cela demande beaucoup d'efforts. Nous allons mettre une brique dans la construction de la pyramide qui aura besoin d'un très grand nombre de briques.

Chapitre premier:

l'intérêt commun

L'intérêt commun a une grande importance dans le domaine du droit, de l'éthique et de l'économie, entre autres. Mais une certaine ambiguïté enveloppe toujours son concept, ce qui nous incite à essayer de le déterminer. Mais la détermination de ce concept ne le rend assez clair si nous ne travaillons pas pour illustrer les caractéristiques de cet intérêt. Et pour prouver son importance, il est nécessaire de montrer son rôle, et les conséquences de son ignorance, à condition cependant de rester dans tout cela sur le terrain du droit, où se déroulera cette recherche.

Section I: l'intérêt commune et son importance

L'intérêt commun n'est pas une invention de l'ère actuelle, mais il était, depuis les antiquités, la fin assignée par les penseurs humanistes et les moralistes à tout comportement public exercé par les gouvernants ou leurs semblables. Ce qui est arrivé dans les temps modernes c'est de montrer ses caractéristiques et de révéler ses détails, surtout après la multiplication de ses sources, et après que son ignorance a commencé à entraîner certaines sanctions dans de nombreux cas.

Ainsi somme - nous tenus de discuter dans cette section l'historique de l'intérêt commun, sa vérité, ses caractéristiques et son rôle national et international.

1 - l'intérêt commun à travers l'histoire

Le concept d'«intérêt commun» n'est pas nouveau au dictionnaire du droit international quant au contenu, bien qu'il se soit proliféré récemment dans la littérature juridique. En effet, les penseurs voient depuis des temps reculés que l'intérêt public ou commun doit être le but final de tout règlement et de toute loi. Et s'ils ne sont pas d'accord sur sa détermination, ils sont néanmoins d'accord sur son principe général. Ainsi des anciens Grecques aux Romains, au Moyen Age européen, aux temps modernes et jusqu'aujourd'hui, les juristes, aussi bien que les moralistes, insistent-ils toujours sur ce qu'il est le motif de la loi dans toutes ses branches.

Platon appelle à l'intérêt public et estime qu'il assure le bien de tous, et même aux individus, il soutient que: «toute personne qui sort des mains de la nature (qui vient d'être créée) n'est pas en mesure de savoir ce qui est utile pour les gens afin qu'ils vivent dans une société, et s'il savait ce qui est le plus bénéfique, (elle n'aurait pas) assez de force et de bonne volonté pour l'appliquer, et cela: a) parce qu'il est difficile de s'assigner, comme il est du devoir, l'art de la politique réelle comme but, et de poursuivre l'intérêt public, et pas les intérêts privés. En effet, l'intérêt public unifie les Etats, tandis que l'intérêt privé les divise, et public et privé ont tous deux, quelque chose à gagner de la bonne gestion du bien commun, plus qu'ils ne gagnent du bien particulier ... ».⁽¹⁾

Aristote se montre indirectement, d'accord sur «les avantages offerts par l'autorité et la gestion des intérêts publics.»⁽²⁾

Les Romains ont adopté le même cheminement, ils estimaient que la justice assure la dignité des personnes, elle offre l'intérêt au bonheur de la collectivité. Ainsi Cicéron affirmait que «La justice est l'une des habitudes de la raison, qui donne à chacun sa propre dignité en sauvegardant l'attention due au bonheur public «⁽³⁾.

Les juristes et les théologiens dans les premiers siècles de notre ère, discutaient les effets de la loi naturelle et de l'intérêt commun. Ainsi Isidore de Séville estimait que «les lois positives ne sont pas issues seulement de la loi naturelle, mais elles doivent élaborer pour la citoyenneté commune, un profit pour les citoyens sans objectifs de gains privés.»⁽⁴⁾

G. Chevrier voyait que les anciens juristes, influencés par les Romains, n'avaient pas laissé tomber l'idée de l'avantage mutuel, même en traitant du droit privé, il disait: «Nos anciens auteurs, n'ignorant pas les Romains, n'avaient pas ignoré, de qui ils ont acquis leurs leçons, qu'il était du destin de la loi privé de ne pas se retirer ni de l'empire des

(1) Voir Platon, *La République*, Site : <http://ugo.bratelli.free.fr/Platon/PlatonRepublique.pdf>. Vu le 25 mai 2016, pp. 470 et suiv.

(2) Aristote, *la politique* 1291.

(3) Cicéron, *invention*, 2, 53, LIII.

(4) Isodore de Séville, *étymologie*, V, 21.

lois impératives, ni des considérations d'intérêt public»⁽¹⁾.

St. Thomas d'Aquin croyait que la loi est le produit de la raison, mais elle est créée pour le bien commun, qui doit être recherché par la collectivité, il qualifiait la loi comme «un ordre de la raison pour le bien commun, elle en charge la communauté.»⁽²⁾

Hobbes Approuvant le gouvernement absolu, mais le conditionnait par la fin du bien commun, il soutenait que: «le pouvoir souverain est sans limites, à condition qu'il vise à atteindre le bien commun.»⁽³⁾

Grotius comparait entre l'intérêt commun et les intérêts particuliers, et concluait qu'il faut préférer le bien commun à notre avantage propre. «⁽⁴⁾

Les philosophes de la Renaissance continuaient à s'aligner à l'intérêt public. Ainsi Spinoza affirmait-il que: «L'objectif de la loi est la paix du peuple tout entier⁽⁵⁾.» Et la paix du peuple entier est un intérêt général qui sera bien sûr bénéfique pour les individus.

Hume nie tout fondement possible pour la justice sauf l'intérêt de la collectivité, en affirmant que: L'intérêt de la société «devrait être la seule base pour la justice.»⁽⁶⁾

Kant, de sa part, réaffirmait l'inclusion des intérêts individuels, dans l'intérêt de la collectivité, sans aucune contradiction, il disait: «le point de vue des tribunaux, aussi bien que le but du droit civile, en général, est le bien public ou l'utilitas communis, dont les exigences pourraient être celles des consciences individuelles». ⁽⁷⁾

Portalis, l'auteur du droit civil français, le Code Napoléon, exige que celui qui créé la loi doit chercher le bien commun dans tout ce qu'il fait. Il soutient dans son discours d'ouverture que: «la science du législateur

(1) Archives de philosophie du droit, 1952, 5, 20.

(2) St. Thomas, Somme théologique, , la, 2 AC, q. 90.

(3) Hobbes, Léviathan, chap. 17.

(4) Hugues Grotius, Le droit de la guerre et de la paix, T. I, CHp.4, § 4.

(5) Revue de métaphysique et de morale, 1958, 265.

(6) Recherche sur le principe de la morale, pp. 48 et 49.

(7) Doctrine de droit, § 49.

consiste à trouver les principes les plus appropriés pour de bien dans chaque article».⁽¹⁾

Freund va plus loin, il voit que ce qui est nécessaire ce n'est pas le bien de cette personne ou de cette autre, ni le total du bien des individus, mais le bien de tous, «la question n'est pas seulement la question de bien propre pour les particuliers, pas même la somme des biens des individus ... mais le bien global de la communauté, qui englobe les individus comme membres».⁽²⁾

L'idée du bien commun, comme intérêt de la collectivité a, cependant, par réaction, reculé, chez les occidentaux, à l'ère de la montée du fascisme et du socialisme, en conséquence des régimes totalitaires qu'ils ont institués. Cela a été confirmé par Lumb, qui a observé que la doctrine du bien commun “occupe une petite place chez les auteurs d'après Grotius⁽³⁾.» Cette position a cependant été adoptée au niveau national, conformément à la pensée individuelle, et n'était pas justifiée au niveau international. C'est pourquoi, la situation est revenue à s'équilibrer au niveau national, et l'intérêt commun a retrouvé son élan au niveau international.

G. Burdeau défendait l'idée de l'intérêt commun face aux «réalistes» qui le considéraient comme impossible, il disait : «l'idée du bien commun est idéale, sans aucun doute, mais il est un idéal auquel converge une organisation sociale.»⁽⁴⁾

Nous croyons que si l'intérêt commun est inaccessible en raison de l'accrochement des pays dominants de la communauté internationale aux intérêts particuliers, cela ne nie pas qu'il doive être un objectif que l'humanité doit lutter, autant que possible, pour l'atteindre.

2 - l'universalité de l'intérêt commun

L'intérêt commun est donc l'intérêt d'un groupe d'individus ou d'entités, il leur assure des avantages à chacun d'eux en général, et non pas

(1) PORTALIS, Jean-Étienne-Marie, Discours préliminaire du premier projet de Code civil, P. 23

(2) Julien Freund, l'essence du politique, éd. Sirey 1965, § 151.

(3) 11, Journal of legal education, 1959, 503.

(4) Traité de science politique, 2ème édition, I, n. 124, p. 188.

à certains au détriment des autres. Si l'on regarde du côté international, il est l'intérêt de toutes les nations, qu'on ne peut pas ignorer, étant donné qu'à côté de la préservation du cercle individuel ou la réalisation des avantages mutuels, les États étaient tenus de prendre en compte les intérêts collectifs à l'échelle mondiale, qui ne sont pas satisfaits à moins que les membres de la collectivité humaine se soient engagés à les protéger, ils sont donc «les intérêts de la communauté.»

Mais quelle communauté ? Est-ce celle des États, celle des gouvernements ou celle des peuples ?

L'Expression d'«intérêt commun / common interest» dans le préambule de la Charte des Nations Unies, suggérerait qu'il s'agit d'un partenariat entre les Etats, mais la Charte a consacré le rôle des peuples et les a insérés dans le circuit du droit international, comme cela se produit en son nom, en commençant par: « Nous, les peuples des Nations Unies ... » et il n'a pas dit: « les Hautes Parties contractantes ... ». tel qu'il figure dans les conventions internationales, sachant que la Charte est la suprême parmi les règles du droit international, d'après l'article 103, qui dispose qu'« en cas de conflit entre les obligations des Membres des Nations unies, en vertu de la présente Charte et leurs obligations en vertu de tout autre accord international, les premières prévaudront. »

Il est donc logique que le droit international s'intéresse aux peuples. Mais, les systèmes politiques des Etats ne le permettaient pas en général et ils le boquent toujours.

Le droit international tente, cependant, de surmonter cette phase, et il l'a déjà surmontée, dans certains environnements régionaux. Ainsi a-t-il reconnu, sous certaines conditions, les droits des individus, même au détriment de ceux des Etats, et cela en se fondant sur les valeurs des droits de l'homme, consacrées depuis la fin du XVIII^e siècle. Mais qui n'ont pas reçu un intérêt décisif de la part de la communauté internationale, qu'après la première guerre mondiale. Après la deuxième guerre mondiale ont repris, jusqu'à l'émergence du droit international des droits de l'homme, qui a assuré un minimum de valeurs inaliénables pour protéger les individus et les groupes, même face aux autorités dominantes, et le droit international est descendu du niveau officiel des Etats, pour se soucier des individus, et

protéger des intérêts communautaires qui intéressent les peuples en tant que tels, et non seulement les Etats.⁽¹⁾

Les valeurs indiquées sont des valeurs rebelles contre les intérêts particuliers des Etats et ne sont pas soumis, en principe, aux équilibres des forces, ce qui fait que le droit international ne se limite pas à être une série d'interactions entre les Etats comme acteurs rationnels poursuivant leurs propres intérêts, il ne devrait pas faire l'objet d'un consensus d'opinions sur les principes préliminaires de l'humanité en éthique ou dans l'objectif moral nécessaire pour la vie internationale. S'il était impossible d'atteindre le consensus réel sur les mœurs ou les valeurs, pour qu'elles soient la base du droit, il n'y aurait aucune communauté internationale cohérente ou consistante au moins. Toutefois, si cela ne se réalise pas de manière suffisante, c'est alors la création du droit qui établit en même temps un modèle de société dans le plein sens, et qui va évoluer à travers la pratique de la recherche régie par les relations dynamiques: droit / gouverné, et permettre aux groupes différents ou au public, de naître et confirmer leurs intérêts. Cela conduira à la mise en place de mécanismes institutionnels disponibles pour répondre aux principes du droit public, de la rationalité et de la primauté du droit, au niveau intérieur aussi bien qu'au niveau international, et en créant le potentiel pour les réclamations que la loi réponde aux besoins d'un public particulier. Les peuples pourraient et d'une manière progressive, faire de manière que le droit international réponde à leurs besoins. Cela nous rappelle la tradition stoïcienne, qui prévoyait l'institution d'une communauté internationale mondiale de toutes les personnes plantées dans les intérêts communs. Mais le sens de communauté, qui apparaît comme résultat dudit développement, tel que décrit, est plus complexe que les stoïciens avaient imaginé:

On est en effet, en présence d'un ensemble de peuples interdépendants, et parfois chevauchant, qui impose la même loi. Le concept de la communauté internationale fondé aujourd'hui sur une théorie qui consiste à relier toutes les composantes de la société internationale, d'Etats, d'organisations et de particuliers par un système de valeurs normatives, qui renferme les plus importants des valeurs et des intérêts essentiels, et dont la préservation

(1) Voir Wolfgang and others, The common interests in international law, interestia 2014, P. 126

est estimée comme une obligation imposée à toutes les composantes, une condition fondamentale de l'existence de cette communauté et sa continuité. Ce concept est donc un concept contemporain.⁽¹⁾

La Cour internationale de Justice a mis l'accent sur le rôle des peuples, en particulier dans son avis consultatif sur la présence continue de l'Afrique du Sud en Namibie, et dans l'avis consultatif sur le Sahara occidental, citant la résolution de l'Assemblée générale des Nations Unies no 1541 (1960), le Principe 9 / B, et la résolution 2625 (1970).

Ainsi, l'intérêt commun est l'intérêt des peuples. Il équivaut à l'intérêt public dans le droit interne: les particuliers en droit interne sont les sujets de base du droit, alors que ce sont les peuples, dans leur pays, qui constituent les sujets du droit international de base, bien que les commentateurs de la Charte des Nations Unies, article par article, ne se soient pas arrêtés sur ce terme, qui est d'ailleurs mentionné aujourd'hui dans le droit international. Pour cela, nous estimons qu'il est possible donc, de prendre les termes «intérêt commun» ou «intérêt public», comme nous l'avons mentionné, sans distinction aucune.

3- Le rôle de l'intérêt commun

La recherche de l'intérêt public est l'un des fondements du droit, il prescrit que cet intérêt soit le but ultime pour toute décision prise par tout auteur de droit, qu'il soit du droit public interne ou du droit public externe, en particulier dans la partie collective.

C'est que chacun des membres du groupe a un intérêt dans la protection de l'intérêt public (tout le monde est, par exemple, obsédé par la protection de la paix), qui favorise la cohésion sociale même si cela avait besoin d'une modification dans le système juridique.

Si l'idée de l'intérêt public ou commun n'a pas été utilisée dans le passé comme il l'est aujourd'hui, cela revient à ce que les relations entre les Etats ne se sont consolidées que récemment. Ce qui régnait parmi le peuple c'était une sorte de relations primaires, à la fois internes et externes, tels que les relations de famille, de clan, de tribu etc... Dans cette situation

(1) B. Simma, du bilatéralisme à l'intérêt communautaire dans le droit international, 1994, Recueil des cours de l'Académie de droit international, no 2 (244).

l'interdépendance se faisait au niveau de ces entités. Et l'on ne se soucie guere de ce qui se passe en dehors de son unité, même si il y avait un cadre inclusif plus large, et le cas est le même au niveau international, et tant qu'il n'y a pas de corrélation entre les Etats, chaque Etat se replie sur ses intérêts et planifie son comportement international à partir de ses propres intérêts. Dans la situation inverse, tout le monde comprend l'importance de l'intérêt commun, de sorte que le phénomène étoit en train d'émerger lorsque les intérêts des Etats ont commencé à s'entremêler militairement, économiquement ... et humainement, et l'incapacité relative de quelques-uns d'imposer leur volonté aux autres, en particulier avec la disparition de l'époque coloniale, aurait été l'un des facteurs qui ont permis l'émergence du phénomène.⁽¹⁾

Ainsi tandis que les Origines du droit international et ses structures sont restées concentrées sur l'Etat, on a développé des mécanismes contraignants pour les autorités de ceux-ci aux niveaux national et international. On a imposé des obligations aux autorités des États au profit de la communauté internationale.⁽²⁾ “

Ainsi, la protection des intérêts de la collectivité a entraîné des transformations structurales dans l'ordre juridique international. Ces transformations se sont représentées par le greffage des nouveaux concepts (jus cogens, obligations erga omnes etc...) sur les systèmes juridiques traditionnels, et ces normes se sont adaptées avec les nouveaux besoins des relations internationales contemporaines».

Tout cela ne signifie cependant pas la négligence totale de l'intérêt individuel, mais la création de l'équilibre entre les deux intérêts, et «par suite le droit international évolue aujourd'hui à travers la recherche d'un équilibre entre le besoin émergent pour protéger les intérêts de la communauté et la sauvegarde continue des intérêts relatifs au cercle individuel de chaque Etat.”

De ce qui précède, on peut conclure que le droit international a

(1) Voir Wolfgang and others, The common interests in international law, interestia 2014 § 62

(2) Antonio Papisca Le droit international et les droits de l'homme comme base juridique pour l'engagement international des collectivités locales, Ed. Arne Musch (éditeur principal), Chris van der Valk, Alexandra Sizoo, Kian Tajbakhsh Juin 2008, p31 et suiv

commencé réellement à tendre à la prise de l'intérêt commun en compte, c'est ce que voit Wolfgang Benedek et autres, en affirmant qu'on a commencé à remarquer aujourd'hui une inclinaison vers les intérêts de la communauté dans le droit international, dans la littérature académique, aussi bien que dans les organes telles la commission du droit international.”⁽¹⁾

La réalité de ces règles se représente par le fait qu'elles ne soient pas mises pour répondre aux besoins individuels des Etats, mais pour l'intérêt suprême de la société internationale dans son ensemble, bien qu'elles n'ignorent pas les intérêts individuels.

A - l'intérêt commun dans le droit interne

L'objectif du droit interne est l'intérêt public ou commun, le droit public devrait viser à réaliser cet intérêt directement. Le droit privé doit, lui aussi, réaliser ledit intérêt, même si parfois indirectement, car il régule les relations entre les individus et les groupes privés, et en empêchant le chaos et la loi de la jungle, il sert l'intérêt public.

Dans ce qui suit nous allons privilégier le droit public, en mettant l'accent sur le droit constitutionnel et le droit administratif.

1-L'intérêt public dans le droit constitutionnel

Les Constitutions, surtout les plus modernes, insistent sur l'intérêt public, national ou international, qui sous-tend habituellement leur texte, mais elles déclarent souvent leur engagement vis-à-vis dudit intérêt dans leur introduction. Voyons-en quelques exemples:

Préambule de la Déclaration de Virginie 1876:

Ce préambule déclare que l'objectif du pouvoir doit être l'intérêt public et il le détermine comme consistant à sauvegarder les citoyens et assurer leur sécurité:

«Le gouvernement est, ou devrait être, institué pour le bénéfice commun, la protection et la sécurité du peuple, de la nation ou de la communauté ;»

(1) Wolfgang Benedek et Autres, The Common interests in International law, intersentia 2014, P. 190

Le préambule de la Constitution des États-Unis d'Amérique

Ce préambule souligne que la Constitution est adoptée pour assurer la justice, la sécurité et le bien-être du peuple:

«Nous, Peuple des États-Unis, en vue ... d'établir la justice, de faire régner la paix intérieure, de pourvoir à la défense commune, de développer le bien-être général...»

Le préambule de la Déclaration des droits de l'homme et du citoyen

Il fait partie de toute constitution française. Il met l'accent sur le bonheur pour tous: «...afin que les réclamations des citoyens, fondées désormais sur des principes simples et incontestables, tournent toujours au maintien de la Constitution et au bonheur de tous».

Le préambule de la Constitution française de 1848 (Deuxième République)

Ce Préambule affirme que le but de la France sous ce régime est la morale, la lumière et le bien-être pour tous:

La France « s'est proposée pour but ...d'augmenter l'aisance de chacun ... et de faire parvenir tous les citoyens, à un degré toujours plus élevé de moralité, de lumières et de bien-être».

Le préambule de la Constitution française de 1946 (Quatrième République)

Ce préambule, qui met l'accent sur les droits économiques et sociaux, adopte une position universelle qui confirme la reconnaissance des droits sacrés de tout être humain sans distinction:

«Le peuple français proclame à nouveau que tout être humain, sans distinction de race, de religion ni de croyance, possède des droits inaliénables et sacrés».

Préambule de la Constitution égyptienne de 1956 (la première constitution après la révolution de Juillet 1952):

Ce préambule a posé pour but la prospérité et la paix pour toute l'humanité:

«Nous, le peuple égyptien, qui ... croit en l'humanité entière et qui est sûr que la prospérité et la paix inséparables sont indivisibles ...»

Constitution italienne de 1947

Cette Constitution prévoit la suppression des obstacles à la liberté, l'égalité et la prospérité pour l'humanité: (art. 3/2): « Il appartient à la République d'éliminer les obstacles d'ordre économique et social qui, en limitant de fait la liberté et l'égalité des citoyens, entravent le plein développement de la personne humaine».

La Loi fondamentale allemande de 1949 (art.1/2)

Cette loi fondamentale détermine comme droits inaliénables des membres de l'humanité, la paix et la justice.

«...le peuple allemand reconnaît à l'être humain des droits inviolables et inaliénables comme fondement de toute communauté humaine, de la paix et de la justice dans le monde.»

Le préambule de la Constitution espagnole de 1973

Ce préambule est axé sur la paix et la coopération entre les peuples

«La Nation espagnole... proclame... de : collaborer au renforcement de relations pacifiques et de coopération efficace avec tous les peuples de la terre.»

La constitution suisse de 1999

Le préambule de cette Constitution met l'accent sur la liberté, la démocratie, la paix, la solidarité et l'ouverture au monde:

«Le peuple et les cantons suisses:

Conscients de leur responsabilité envers la Création, résolus à renouveler leur alliance pour renforcer la liberté, la démocratie, l'indépendance et la paix dans un esprit de solidarité et d'ouverture au monde».

Préambule de la Constitution russe de 1993:

Ce préambule insiste sur les droits de l'homme, la paix, l'égalité et le droit des peuples à l'autodétermination:

«Nous, peuple multinational de la Fédération de Russie ... affirmant les

droits et libertés de l'homme, la paix civile et la concorde... nous fondant sur les principes universellement reconnus d'égalité en droit et du droit des peuples de disposer d'eux-mêmes...»

Au niveau de la jurisprudence, le Conseil constitutionnel français a accordé une place importante à l'idée de «l'intérêt public» dans son travail. Il l'a invoqué dans plus de cinq cents de ses arrêts. Il y a eu recours pour la première fois en 1996, en autorisant de poser des taxes différentes en fonction de l'intérêt public⁽¹⁾, puis des conditions de l'investissement⁽²⁾. Le juge constitutionnel impose l'intérêt public comme condition pour approuver des restrictions législatives sur certains droits et libertés, il a permis la violation du principe de l'égalité⁽³⁾, et d'offrir une aide spéciale à une entreprise en détresse⁽⁴⁾, et de tenir compte de certaines circonstances pour aménager l'intérêt public. Le Conseil a ciblé, par-là, deux catégories de principes: premièrement, pour les droits et libertés qui, bien qu'ils ne sont pas d'une valeur constitutionnelle, sont au moins des «gardiens» des principes constitutionnels⁽⁵⁾, comme le principe de non-rétroactivité des lois pénales⁽⁶⁾, et le principe de la liberté contractuelle (avant sa consécration constitutionnelle en 1998). Le Conseil a ensuite évoqué la condition d'intérêt public pour des droits et libertés constitutionnels bien déterminés: le droit à la propriété⁽⁷⁾, la liberté de fonder des entreprises, le principe d'égalité, le principe de la libre gestion des collectivités locales⁽⁸⁾.

Il est à noter, néanmoins, que l'intérêt commun est d'une importance telle que s'il est en conflit avec les droits de l'homme, il aura la priorité, c'est à quoi insiste le Conseil constitutionnel français, il emploie «l'idée de l'intérêt public qu'il utilise pour qualifier les motifs justificatifs

(1) CCF, le 30 décembre 1996, N° 96-385 DC, ET Le 14 novembre 2014 - Décision N° 2014-425 QPC.

(2) CCF, le 29 décembre 2012 - Décision N° 2012-662 DC.

(3) CCF, le 5 août 2015 - Décision N° 2015-715 DC.

(4) CCF, le 22 juillet 2005 - Décision N° 2005-522 DC.

(5) CCF, Le 9 juin 2011 - Décision N° 2011-631 DC, et Le 11 octobre 1984 - Décision N° 84-181 DC.

(6) CCF, le 2 mars 2016 - Décision N° 2015-525 QPC.

(7) CCF, le 2 février 2016 - Décision N° 2015-518 QPC.

(8) CCF, le 13 août 2015 - Décision N° 2015-257 L.

d'intervention de l'autorité publique limitant certains droits et libertés individuels qu'elle soumette aux exigences collectives. L'invocation de l'intérêt public rattaché aux buts spéciaux d'une certaine loi, dessine le cadre au sein duquel, le Conseil constitutionnel contrôle la loi déférée devant lui, surtout quand ces buts ont une valeur constitutionnelle.⁽¹⁾

Toutefois, l'intérêt public n'apparaît pas, à lui-même, avoir une valeur constitutionnelle (sauf s'il renvoie à un principe ou une règle de cette valeur). Il ne dépasse pas les droits de l'homme, à moins qu'il ne renferme une importance qui le mérite. La simple référence à l'intérêt public ne suffit pas à effacer les garanties constitutionnelles représentées par les droits de l'homme et du citoyen, et la possibilité potentielle pour chaque individu pour confirmer ses droits au moyen d'un recours véritable. Le Conseil constitutionnel reconnaît cette question quand il affirme, dans la matière de validité de la loi, que, si le législateur a la possibilité d'adopter des dispositions financières réactionnaires, il ne peut le faire qu'en présence de motivations suffisantes d'intérêt public, surtout à condition de ne pas annuler les garanties légitimes des exigences constitutionnelles⁽²⁾.

2-L'intérêt général en droit administratif

La question de l'intérêt public est traitée, il y a longtemps, dans le droit administratif, et elle a été abordée dans une jurisprudence très abondante et très riche. Dans les arrêts de la juridiction administrative française seule on trouve, jusqu'à la fin de 2015, plus de quatorze mille décisions statuant sur l'intérêt public. Au niveau européen, chaque Etat a aussi, d'une manière ou d'une autre, son modèle d'une société fondée sur un certain concept de l'intérêt public. Et quelles que soient les difficultés économiques et sociales que chaque Etat affronte, il n'est imaginable de mettre en cause dans aucun Etat, le rôle de l'intérêt public. Il est l'expression même des objectifs communs adoptés par la communauté. C'est l'intérêt commun, en France comme d'ailleurs dans les autres pays européens, qui dessine le domaine des priviléges de l'autorité publique, et cela d'après le besoin collectif déterminé à partir des mœurs et des valeurs de la société.

(1) voir Guillaume MERLAND, L'intérêt général, instrument efficace de protection des droits fondamentaux - Cahiers du Conseil constitutionnel n° 16 (Prix de thèse 2003) - juin 2004

(2) Ibid.

L'ignorance de l'intérêt public comme but final, dans les règles de droit constitue un détournement du pouvoir, c'est-à-dire une utilisation du pouvoir à des fins autres que celles auxquelles il doit être pratiqué. On va discuter de ce point plus tard.

B - l'intérêt commun dans le droit international

L'intérêt commun international est défini par une partie de la doctrine par ce qu'il est les intérêts qui transcendent les intérêts des Etats individuels. Il est capable d'aller au-delà des frontières géographiques de tous les États. Et en tant qu'intérêt de tous les Etats, il ne doit pas, de l'avis de certains auteurs, contredire les intérêts individuels des Etats. Et s'il les lèse partiellement pour le bénéfice de tout le monde, il s'accorde, en principe, mais pas entièrement, avec les intérêts individuels de tous les Etats, sachant que ce qui manque des intérêts individuels peut être, comme le voit Jean-Jacques Rousseau, rattrapé à travers ce qui revient à l'Etat, ce qui profite à tous⁽¹⁾.

L'intérêt commun de l'humanité conduit à la coopération des États afin de parvenir à la soumission réciproque, nécessaire pour l'édification des communautés humaine.

Certains penseurs croient qu'il n'y a pas de critères définitifs du bien commun, mais c'est la communauté internationale qui le détermine. Ainsi Andreas Paulus dit-il: «Le minimum du système de valeurs communes, qui renferme les intérêts, ne peut pas découler de la structure des intérêts communs eux-mêmes. Mais il nécessite que la communauté internationale soit d'accord sur ce qu'ils sont des intérêts collectifs qu'il faut réaliser. Et l'auteur souligne que les principales règles régissant l'environnement et les règles fondamentales des droits de l'homme et des libertés reconnues comme jus cogens ou des obligations erga omnes, sont couvertes par le concept des intérêts collectifs communs.

Mais Paulus identifie les intérêts communs comme un ensemble d'intérêts où se réunissent des caractéristiques structurelles, à savoir:

1. Les intérêts qui n'expriment pas seulement les intérêts des individus ou les droits des Etats individuels.

(1) Wolfgang Benedek et Autres, *The Common interests in International law*, intersentia 2014, pp. 17 et 92

2. les intérêts qui incluent des valeurs qui intéressent la communauté internationale au sens large.

3. elles sont d'une importance telle que leur mise en œuvre ne peut être laissée à l'interférence entre les Etats et les individus.⁽¹⁾

Mais cette question pourrait-elle être pratiquement atteinte dans la situation actuelle de l'équilibre des forces?

En fait, le concept d'intérêt commun est blâmé de temps en temps, en raison de son manque d'adéquation pour la politique réaliste, bien que nul ne sait vraiment son sens ou connaît qui détermine son contenu. Il s'agit, comme on dit, d'une formule vide de sens, qui ouvre la porte à des abus idéologiques. Certains auteurs estiment, cependant, cette idée comme fondamentale pour la compréhension d'une politique internationale viable pour le futur. Par l'expression «intérêt commun», nous ne voulons pas dire, à l'instar de l'utilitarisme, le plus grand bonheur du plus grand nombre, mais l'ensemble des conditions sociales qui permettent à la personne humaine de vivre avec dignité. Il s'agit donc d'une notion de la qualité et non pas de la quantité. La recherche de l'intérêt commun est la responsabilité de tous les acteurs sociaux. Cet engagement vaut en particulier pour les Etats, car il représente leur mission propice à la création de conditions qui encadrent une vie décente dans une société digne d'être acceptée des personnes qui la constituent, et la sauvegarde de ces conditions. Ceci étant, le processus de mondialisation décèle clairement une réalité saisie, il y a longtemps, de ceux qui se soucient du maintien de la paix, laquelle réalité se représente par ce que l'obsession de l'intérêt commun devient une tâche internationale globale de plus en plus importante. En outre, les effets à long terme de certaines des technologies qui élargissent dorénavant le champ de la responsabilité, vers l'intérêt commun des générations futures vont être pris en considération».⁽²⁾

(1) Andreas Paulus, *Whether Universal Values can prevail over Bilateralism and reciprocity*, in Antonio Cassese, *Realizing Utopia: The Future of International law*, Oxford University Press, First published, 2012, P.98.

(2) voir Les évêques allemands: L'intérêt commun international, défi de la politique de paix, II.1.2 (61) Orientations fondamentales des valeurs. Ed. Secrétariat de la Conférence épiscopale allemande, Kaiser strasse, D-53113 Bonn, 2ème édition, 2000, No 160 et 185

Mais qui déciderait-il de l'intérêt commun ?

La gravité de cette question est mise en évidence, quand se pose la question de l'utilisation de la force pour l'intérêt commun. Car l'utilisation de la force armée pour réaliser l'intérêt commun diffère de son usage pour un intérêt personnel, mais d'aucuns croient que la protection de l'intérêt personnel est en relation avec l'auto-défense et la défense des intérêts communs, en particulier ceux en rapport avec la force employée collectivement. Mais cela ne nie pas que ce fait produise de profondes conséquences, en particulier pour la question cruciale de priorité: Qui décide ? C'est que la distinction entre les deux intérêts reste essentielle, et la différence entre les deux cas porte sur beaucoup de choses, y compris: les conditions de l'utilisation de la force, les objectifs, les méthodes, le contrôle, et le type de force utilisée⁽¹⁾.

Mais la question demeure au sein de ce mystère: Qui décide de la présence ou de l'absence d'un intérêt commun pour agir d'une certaine façon ? Supposons que la protection des intérêts privés soit en corrélation avec l'auto-défense, et la défense de l'intérêt commun interconnectée avec l'utilisation collective de la force. Cette hypothèse entraîne des résultats en termes de ce qui décide quand utiliser la force ?

Si l'Etat décide qu'un danger le menace et décide comment s'y opposer, cela ne signifie pas que ce qui est décidé par l'Etat soit décisif et obligatoire. Il ne suffit pas d'invoquer le droit de légitime défense pour faire ce qu'on veut, bien que la réaction soit souvent jugée après coup.

Mais cela résout- il le problème ?

Section II- les sources de l'affirmation de l'intérêt commun

Y a-t-il des données du droit international qui affirment l'intérêt commun ?

Pour répondre, nous devons jeter un coup d'œil sur les textes juridiques internationaux publics et humanitaires, le droit international général et la jurisprudence.

(1) Sir franklin Berman, The UN Charter and the use of force, Singapore Year Book of international law (2008)

§ 1 - l'intérêt commun dans les textes internationaux:

Un grand nombre d'instruments internationaux contiennent des énoncés qui considèrent l'intérêt commun comme un but final tels que:

- a) les statuts des organisations internationales.
- b) les introductions des traités relatifs à la paix et à la sécurité,
- c) les instruments des droits de l'homme,
- d) les accords relatifs à l'environnement
- e) les instruments de répression des crimes internationaux,
- F) Les normes du commerce international

A - introductions des traités et instruments des organisations internationales

Avant de traiter de la situation du Conseil de sécurité par rapport à l'intérêt commun dans un chapitre à part, on doit faire un examen rapide de la position des autres organisations internationales vis - à - vis dudit intérêt. L'Organisation des Nations Unies et avant elle la Société des Nations, et comme il a été proclamé et ressort des textes, n'ont été instituées que dans le but de parvenir à l'intérêt commun international, qu'elles exécuteront au moyen de leurs organes et tout ce qui s'y rattachent, elles n'ont pas été établies au profit d'un groupe de pays, ou la somme des intérêts individuels de tous les États, et elles ne sont pas soumises à cet égard aux directives d'États parties.

En effet, les États parties ne doivent pas faire des pressions sur l'organisation mais respecter son indépendance dans l'exercice de ses fonctions en conformité avec les objectifs mentionnés dans l'instrument de sa constitution, et en révisant les tâches de tous ces organes on en sera sûr. Examinons rapidement les objectifs et principes que renferment les dispositifs de ces textes:

Société des Nations

La Société des Nations a devancé les Nations Unies dans son existence. Sa charte disposait que «les Hautes Parties contractantes:

Considérant que, pour développer la coopération entre les nations et

pour leur garantir la paix et la sûreté, il importe

D'accepter certaines obligations de ne pas recourir à la guerre,

D'entretenir au grand jour des relations internationales fondées sur la justice et l'honneur,

D'observer rigoureusement les prescriptions du droit international, reconnues désormais comme règle de conduite effective des gouvernements, de faire régner la justice et de respecter scrupuleusement toutes les obligations des traités dans les rapports mutuels des peuples organisés.

Les Nations Unies

Les débuts de la Charte:

On doit d'abord rappeler que les dispositions de la Charte ont la priorité à tous les autres textes juridiques, tel que confirmé par l'article 103 de celui-là. Et si d'aucuns polémiquent dans cette affaire, l'opinion la plus acceptable et la plus forte est celui qui lui reconnaît ladite priorité. Et c'est l'avis des commentateurs de cet article. Ceux-ci concluent que «s'il subsiste de nombreuses ambiguïtés quant à l'interprétation de l'article 103, si les applications de cet article dans la pratique internationale depuis 1945 jusqu'à maintenant ont été rares, partielles et incomplètes, il n'en demeure pas moins que la hiérarchie établie par l'article 103 n'a pas été fondamentalement remise en question - voire il a même été conforté - et que l'article 103 constitue une disposition qui a contribué à conférer à la Charte des Nations Unies sa primauté et sa généralité dans l'ordre juridique conventionnel international».⁽¹⁾

Quelle est la place de l'intérêt commun dans la Charte?...

Le préambule de la Charte des Nations Unies, cite l'expression «intérêt commun» explicitement, ainsi il commence en disant: « Nous, peuples des Nations Unies» et il poursuit: «RÉSOLUS:

À créer les conditions nécessaires au maintien de la justice ...

À favoriser le progrès social et instaurer de meilleures conditions de vie dans une liberté plus grande,

(1) Pellet commentaire, p 1378.

ET À CES FINS

À pratiquer la tolérance, à vivre en paix l'un avec l'autre dans un esprit de bon voisinage,

À unir nos forces pour maintenir la paix et la sécurité internationales,

À accepter des principes et instituer des méthodes garantissant qu'il ne sera pas fait usage de la force des armes, sauf dans l'intérêt commun,

À recourir aux institutions internationales pour favoriser le progrès économique et social de tous les peuples».

Cela signifie que les dispositions de la Charte consacrent le bien de tous les peuples du monde, et que l'ONU agit au nom de l'intérêt commun de ces peuples.

Au chapitre des buts (art.1) la Charte prescrit de :

«Maintenir la paix et la sécurité internationales » et cela par la prise «des mesures collectives efficaces en vue de prévenir et d'écartier les menaces à la paix et de réprimer tout acte d'agression ou autre rupture de la paix», et réaliser, par «des moyens pacifiques, conformément aux principes de la justice et du droit international, l'ajustement ou le règlement de différends»...

«Développer entre les nations des relations amicales fondées sur le respect du principe de l'égalité de droits des peuples et de leur droit à disposer d'eux-mêmes,»...

«Réaliser la coopération internationale en résolvant les problèmes internationaux d'ordre économique, social, intellectuel ou humanitaire, en développant et en encourageant le respect des droits de l'homme et des libertés fondamentales pour tous, sans distinctions ...»

Il prescrit également (art. 1/4) que les Nations Unies soient «un centre où s'harmonisent les efforts des nations vers ces fins communes.

Tout cela est, comme on le voit, dans le bien de l'humanité dans son ensemble.

Cependant, la Charte ne se limite pas à cela, mais elle le réaffirme dans

les tâches assignées à tous les organes principaux, de l'Organisation des Nations Unies et même les institutions spécialisées ...

I - Les organes principaux:

Ce sont: l'Assemblée générale, le Conseil de sécurité, le Conseil économique et social, le Conseil de tutelle, la Cour internationale de Justice, le Secrétariat.

Et comme la cour est un organe dont la mission est de trancher les litiges de nature juridiques, elle sert l'intérêt commun en mettant une limite aux différends entre les Etats. D'autre part, et comme le Secrétariat général est l'organe exécutif, il assume la tâche de servir l'Assemblée générale et certains d'autres organes. Quant au Conseil de sécurité on va le discuter plus tard.

Dans ce qui suit, nous allons traiter les autres organes principaux.

L'Assemblée générale

Elle a pour missions:

Art. 11/1: L'Assemblée générale peut étudier les principes généraux de coopération pour le maintien de la paix et de la sécurité internationales, y compris les principes régissant le désarmement et la réglementation des armements, et faire, sur ces principes, des recommandations soit aux Membres de l'Organisation, soit au Conseil de sécurité, soit aux Membres de l'Organisation et au Conseil de sécurité.

«Art. 13/1: L'Assemblée générale provoque des études et fait des recommandations en vue de :

Développer la coopération internationale dans le domaine politique et encourager le développement progressif du droit international et sa codification ;

Développer la coopération internationale dans les domaines économique, social, de la culture intellectuelle et de l'éducation, de la santé publique, et faciliter pour tous, sans distinction de race, de sexe, de langue ou de religion, la jouissance des droits de l'homme et des libertés fondamentales.»

L'assemblée générale agit donc pour le bien de l'humanité sans distinction.

Conseil économique et social

La Charte définit les fonctions de ce conseil comme suit (article 55):

En vue de créer les conditions de stabilité et de bien-être nécessaires pour assurer entre les nations des relations pacifiques et amicales fondées sur le respect du principe de l'égalité des droits des peuples et de leur droit à disposer d'eux-mêmes, les Nations Unies favoriseront :

- a. le relèvement des niveaux de vie, le plein emploi et assurer les conditions de progrès et de développement dans l'ordre économique et social ;
- b. la solution des problèmes internationaux dans les domaines économique, social, de la santé publique et d'autres problèmes connexes, et la coopération internationale dans les domaines de la culture intellectuelle et de l'éducation ;
- c. le respect universel et effectif des droits de l'homme et des libertés fondamentales pour tous, sans distinction de race, de sexe, de langue ou de religion.

Ainsi, le Conseil joue-t-il un rôle positif dans l'intérêt des peuples et des pays pauvres et riches.

Conseil de tutelle

Le système de tutelle a été arrêté pour limiter les ambitions coloniales des grandes puissances, qui l'ont détourné. Mais cela ne signifie pas qu'il est en contradiction avec l'intérêt commun dans ce que la Charte lui assigne pour but après que le colonialisme eut devenu une réalité. Ainsi l'article 76 dispose-t-il que .

- Conformément aux buts des Nations Unies, énoncés à l'article 1 de la présente Charte, les fins essentielles du régime de tutelle sont les suivantes:

- a. affermir la paix et la sécurité internationales ;
- b. favoriser le progrès politique, économique et social des populations des territoires sous tutelle ainsi que le développement de leur instruction ; favoriser également leur évolution progressive vers la capacité à s'administrer eux-mêmes ou l'indépendance, compte tenu

- des conditions particulières à chaque territoire et à ses populations, des aspirations librement exprimées des populations intéressées et des dispositions qui pourront être prévues dans chaque accord de tutelle ;
- c. encourager le respect des droits de l'homme et des libertés fondamentales pour tous, sans distinction de race, de sexe, de langue ou de religion, et développer le sentiment de l'interdépendance des peuples du monde ;
 - d. assurer l'égalité de traitement dans le domaine social, économique et commercial à tous les Membres de l'Organisation et à leurs ressortissants ; assurer de même à ces derniers l'égalité de traitement dans l'administration de la justice.

Le conseil des droits de l'homme (organe subsidiaire de l'Assemblée générale)

L'Assemblée générale,

Réaffirmant... la Déclaration universelle des droits de l'homme et la Déclaration et le Programme d'action de Vienne, et rappelant le Pacte international relatif aux droits civils et politiques, le Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels et les autres instruments relatifs aux droits de l'homme,

Réaffirmant en outre que tous les droits de l'homme sont universels, indivisibles, indissociables et interdépendants et se renforcent mutuellement, que tous les droits de l'homme doivent être considérés comme d'égale importance, et qu'il faut se garder de les hiérarchiser ou d'en privilégier certains,

Soulignant qu'il incombe à tous les États, en vertu de la Charte, de respecter les droits de l'homme et les libertés fondamentales de tous, sans distinction aucune fondée sur la race, la couleur, le sexe, la langue, la religion, les opinions politiques ou autres, l'origine nationale ou sociale, les biens, la naissance ou d'autres considérations,

Considérant que la paix et la sécurité, le développement et les droits de l'homme constituent le socle sur lequel reposent le système des Nations Unies et les fondements de la sécurité et du bien-être collectifs, et sachant que le développement, la paix et la sécurité et les droits de l'homme sont

inséparables et se renforcent mutuellement,

Affirmant que tous les États doivent poursuivre les efforts menés au niveau international pour approfondir le dialogue et favoriser une meilleure entente entre les civilisations, les cultures et les religions.»

Ainsi, il est clair que tous les organes principaux de l'Organisation des Nations Unies sont tenus, conformément à la Charte de rechercher les intérêts communs de l'humanité.

II- Les institutions spécialisées

Les institutions spécialisées des Nations Unies sont des organisations indépendantes travaillant avec l'ONU. Elles sont instituées pour la coopération entre les Etats dans les domaines divers de leur activité. Elles coordonnent leurs efforts afin de rendre plus facile pour chacune d'elles l'accomplissement des missions qu'elle assume en faveur de ses Etats membres en particulier, et en faveur de la communauté humaine en général. Les relations entre l'ONU et ces institutions sont définies par des accords négociés. Certaines existaient déjà avant la Première Guerre mondiale, d'autres étaient associées à la Ligue des Nations et d'autres encore ont été établies en même temps que les Nations Unies. Quelques-unes ont été créées par l'ONU pour répondre à de nouveaux besoins. Elles comprennent des agences spécialisées et des fonds et programmes. Les plus importantes de ces institutions sont:

a - Agences spécialisées

-L'Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture, (FAO)

Acte constitutif, Préambule:

Les États qui adhèrent au présent acte, résolus à développer le bien-être général par une action particulière et collective, afin:

D'élever le niveau de nutrition et les conditions de vie des populations placées sous leur juridiction respective ;

D'améliorer le rendement de la production et l'efficacité de la répartition de tous les produits alimentaires et agricoles ;

D'améliorer la condition des populations rurales ; et ainsi de contribuer à

l'expansion de l'économie mondiale et de libérer l'humanité de la faim»

Ainsi elle doit assurer le bien-être général» aux différents peuples.

L'organisation mondiale de la santé

La Constitution : La possession du meilleur état de santé qu'il est capable d'atteindre constitue l'un des droits fondamentaux de tout être humain, quelles que soient sa race, sa religion, ses opinions politiques, sa condition économique ou sociale.

La santé de tous les peuples est une condition fondamentale de la paix du monde et de la sécurité ; elle dépend de la coopération la plus étroite des individus et des Etats.

L'inégalité des divers pays en ce qui concerne l'amélioration de la santé et la lutte contre les maladies, en particulier les maladies transmissibles, est un péril pour tous.

L'admission de tous les peuples au bénéfice des connaissances acquises par les sciences médicales, psychologiques et apparentées est essentielle pour atteindre le plus haut degré de santé.

Organisation internationale du travail

Préambule de la constitution:

Attendu qu'une paix universelle et durable ne peut être fondée que sur la base de la justice sociale ;

attendu qu'il est urgent d'améliorer les conditions du travail..., la lutte contre le chômage, la garantie d'un salaire assurant des conditions d'existence convenables ... la protection des enfants, des adolescents et des femmes, les pensions de vieillesse et d'invalidité...l'affirmation du principe de la liberté syndicale, l'organisation de l'enseignement professionnel et technique et autres mesures analogues;

Organisation internationale du développement industriel (ONUDI)

Acte constitutif-Préambule :

Il est nécessaire d'instaurer un ordre économique et social juste et équitable, ce qu'il faudrait réaliser en éliminant les inégalités économiques, en établissant des relations économiques internationales rationnelles

et équitables, en opérant des changements sociaux et économiques dynamiques et en favorisant les modifications structurelles nécessaires dans le développement de l'économie mondiale

Le Groupe de la Banque mondiale comprend les sections suivantes:

- 1) Banque internationale pour la reconstruction et le développement,
- 2) Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements (CIRDI)
- 3) Consortium international pour le développement (IDA),
- 4) l'Association internationale de financement (SFI),
Agence d'investissement multilatéral (AMGI).

Malgré tout ce que les activités de la Banque mondiale suscitent de suspicions quant à ses attitude concernant la réorganisation socio-économiques dans les Etats qui obéissent à ses conseils, les objectifs de la création de la banque ne sont pas nécessairement mauvais, étant déterminés comme suit (art.1):

(4) Faciliter les accords de prêts internationaux qu'elle offre ou garantit à travers d'autres voies pour assurer, en premier lieu, le traitement des projets réalisables et les plus pressants, qu'ils soient grands ou petits.

(Il est essentiel que) la Banque agit dans toutes ses décisions en conformité avec toutes les fins énoncées ci-dessus.

Le Groupe de la Banque mondiale prétend que «comme une source essentielle d'appui financier et technique aux pays en développement partout dans le monde, elle n'est pas une banque au sens habituel, mais un partenariat inégalé qui vise à réduire la pauvreté et promouvoir le développement.»

Et selon la Déclaration du Sommet mondial de 2005:

-35 ... Les prêts de la Banque mondiale devraient obtenir à la lumière de l'intérêt commun, la Banque mondiale, comme fondation spécialisée des Nations Unies, est entrée en relations avec le Conseil économique et social, conformément aux articles 63 et 57 de la Charte des Nations Unies, elle est par là tenue de respecter les principes et objectifs de l'organisation

internationale, où les droits humains occupent une place centrale, d'autant qu'il faut se rappeler que «les opérations de prêt de la Banque conçus pour servir l'objectif général - et dans l'exercice de tel pouvoirs souverains (délégues à la Banque par les fondateurs), la Banque peut prétendre qu'elle est soumise aux lois obligatoire de l'humanité.

Organisation maritime internationale

L'organisation vise (art.1/a) à mettre en place un système de coopération intergouvernementale dans le domaine de la réglementation gouvernementale des pratiques relatives aux questions techniques qui intéressent la navigation commerciale internationale de tous types, et pour encourager et faciliter l'adoption des critères généraux du plus haut niveau possible quant à la sécurité maritime, l'efficacité de la navigation, la prévention de la pollution marine par les navires ...et l'entraide dans les questions administratives et juridiques ...

Convention relative à l'aviation civile (Convention de Chicago):

Préambule:

«...Considérant que le développement futur de l'aviation civile internationale peut grandement aider à créer et à préserver entre les nations et les peuples du monde l'amitié et la compréhension, alors que tout abus qui en serait fait peut devenir une menace pour la sécurité générale,

Considérant qu'il est désirable d'éviter toute mésentente entre les nations et les peuples et de promouvoir entre eux la coopération dont dépend la paix du monde»

Organisation mondiale du tourisme

Statut (Article 3) :

1. L'objectif fondamental de l'Organisation est de promouvoir et de développer le tourisme en vue de contribuer à l'expansion économique, à la compréhension internationale, à la paix, à la prospérité ainsi qu'au respect universel et à l'observation des droits et des libertés humaines fondamentales sans distinction de race, de sexe, de langue ou de religion.

L'Union Internationale des Télécommunications

Constitution: Préambule

En reconnaissant pleinement à chaque Etat le droit souverain de réglementer ses télécommunications et compte tenu de l'importance croissante des télécommunications pour la sauvegarde de la paix et le développement économique et social de tous les Etats, les Etats parties à la présente Constitution, instrument fondamental de l'Union internationale des télécommunications, et à la Convention de l'Union internationale des télécommunications ...qui la complète, aux fins de faciliter les relations pacifiques et la coopération internationale entre les peuples ainsi que le développement économique et social par le bon fonctionnement des télécommunications.»

Union postale universelle (UPU) :

L'Union Postale Universelle est une institution spécialisée de l'ONU qui a pour objectif premier de développer un service postal de qualité et accessible à toutes les personnes à travers le monde.

Organisation intergouvernementale, elle permet d'assurer le développement et la coordination des systèmes postaux mondiaux, elle joue également un rôle de médiation lors de conflit entre les pays, et fixe les règles des échanges de courrier au niveau international. L'UPU a aussi pour mission de promouvoir les nouvelles technologies.

L'Organisation météorologique mondiale

Les buts de l'Organisation sont les suivants :

d) encourager les applications de la météorologie à l'aviation, à la navigation maritime, aux problèmes de l'eau, à l'agriculture et à d'autres activités humaines ;

e) encourager les activités dans le domaine de l'hydrologie opérationnelle et favoriser une étroite coopération entre Services météorologiques et Services hydrologiques ; et

f) encourager les recherches et l'enseignement en météorologie et, selon les besoins, dans des domaines connexes, et concourir à la coordination des aspects internationaux de ces activités

Agence internationale de l'énergie atomique

Objectifs (art.2)

«L'Agence s'efforce de hâter et d'accroître la contribution de l'énergie atomique à la paix, la santé et la prospérité dans le monde entier. Elle s'assure, dans la mesure de ses moyens, que l'aide fournie par elle-même ou à sa demande ou sous sa direction ou sous son contrôle n'est pas utilisée de manière à servir à des fins militaires.»

L'Organisation des Nations Unies pour l'éducation la science et la culture (UNESCO)

Les gouvernements parties dans cet accord proclament au nom de leur peuple:

«Que, la dignité de l'homme exigeant la diffusion de la culture et l'éducation de tous en vue de la justice, de la liberté et de la paix. Il y a là, pour toutes les nations, des devoirs sacrés à remplir dans un esprit de mutuelle assistance ;

Qu'une paix fondée sur les seuls accords économiques et politiques des gouvernements ne saurait entraîner l'adhésion unanime, durable et sincère des peuples et que, par conséquent, cette paix doit être établie sur le fondement de la solidarité intellectuelle et morale de l'humanité.

Pour ces motifs, les États signataires de cette Convention, résolus à assurer à tous le plein et égal accès à l'éducation, la libre poursuite de la vérité objective et le libre échange des idées et des connaissances, décident de développer et de multiplier les relations entre leurs peuples en vue de se mieux comprendre et d'acquérir une connaissance plus précise et plus vraie de leurs coutumes respectives.

En conséquence, ils créent par la présente l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture afin d'atteindre graduellement, par la coopération des nations du monde dans les domaines de l'éducation, de la science et de la culture, les buts de paix internationale et de prospérité commune de l'humanité en vue desquels l'Organisation des Nations Unies a été constituée, et que sa Charte proclame.

b - Programmes et fonds

Fonds des Nations Unies pour la population (FNUAP)

Il est une agence de développement rattachée aux Nations Unies, qui œuvre en faveur du droit de chaque individu (hommes, femmes et enfants) à la santé et à l'égalité des chances. Il promeut le droit à la santé sexuelle et reproductive et propose des données démographiques pour l'élaboration de politiques et de programmes de réduction de la pauvreté.

Programme des Nations unies pour les établissements humains (ONU-HABITAT)

L'agence des Nations Unies pour les établissements humains est mandatée par l'Assemblée générale afin de promouvoir socialement et écologiquement des villes durables dans le but de garantir un logement convenable pour tous.

La Déclaration du Millénaire des Nations Unies reconnaît la situation désastreuse des populations urbaines les plus démunies du monde, il articule l'engagement des États membres à améliorer la vie d'au moins 100 millions d'habitants de taudis d'ici à 2020

Haut-commissariat pour les réfugiés (HCR)

«L'organisation a pour mandat de diriger et de coordonner l'action internationale pour protéger les réfugiés et chercher des solutions aux problèmes des réfugiés dans le monde. Le but premier du HCR est de sauvegarder les droits et le bien-être des réfugiés. L'organisation s'efforce ainsi pour tous d'assurer le respect du droit à demander l'asile et à trouver refuge dans un autre État. «

Fonds des Nations unies pour l'enfance (UNICEF)

D'après son site internet, L'UNICEF a pour but d'améliorer durablement les conditions de vie de tous les enfants et se mobiliser pour que les droits de l'enfant soient respectés par tous. Le travail concret – par exemple la construction de puits, l'aménagement d'écoles adaptées aux enfants, la formation initiale et continue du personnel enseignant ou l'équipement de dispensaires, est complété par des mesures en faveur d'améliorations structurelles au profit des enfants.

Organisation des Nations unies-femmes

Résultant de la fusion de quatre composantes distinctes du système des Nations Unies:

La Division de la promotion de la femme (DAW) ;

L’Institut international de recherche et de formation pour la promotion de la femme (INSTRAW) ;

Le Bureau de la Conseillère spéciale pour la problématique hommes-femmes (OSAGI) ; et

Le Fonds de développement des Nations Unies pour la femme (UNIFEM).

Cette organisation est dédiée exclusivement à l’égalité des sexes et à l’autonomisation des femmes.

Fonds international de développement agricole (FIDA)

Le Fonds international de développement agricole (FIDA) a pour but d'aider les femmes et les hommes ruraux pauvres à améliorer leur sécurité alimentaire et nutritionnelle, à accroître leurs revenus et à renforcer leur résilience.

Conférence des Nations unies pour le commerce et le développement (CNUCED)

La CNUCED travaille pour la facilitation du commerce, et fournit une assistance technique et un soutien pour le renforcement des capacités dans les pays en développement, notamment pour établir des comités nationaux de la facilitation des échanges et des transports, évaluer les besoins, élaborer des plans de mise en œuvre, conclure des accords de transit et automatiser les procédures douanières. L'aide fournie par la CNUCED, ainsi que ses compétences, englobent de nombreux aspects de la facilitation du commerce, et l'organisation s'emploie par divers programmes à répondre aux besoins de chaque pays en la matière.

Programme des Nations unies pour l'environnement (PNUE)

Le site internet de ce programme spécifie qu'il renforce les standards environnementaux et les pratiques tout en aidant au respect des obligations

en matière environnementale au niveau national, régional et international. Sa mission est de montrer la voie et d'encourager la coopération pour protéger l'environnement. Il se doit aussi d'être une source d'inspiration et d'information pour les Etats et les populations et un instrument de facilitation leur permettant d'améliorer la qualité de leur vie sans toutefois compromettre celle des générations à venir.

Office des Nations unies contre la drogue et le crime (UNODC)

L'Office des Nations Unies contre la drogue et le crime (ONUDC) est à la tête de la lutte mondiale contre les drogues illicites et la criminalité internationale. Il agit pour sensibiliser le public aux dangers de l'abus de drogues et renforcer l'action internationale contre la production et le trafic illicites de drogues ainsi que la criminalité qui y est liée.

Il s'emploie également à améliorer la prévention du crime et à contribuer à la réforme du système pénal afin de renforcer l'état de droit, promouvoir des systèmes de justice pénale stables et viables et lutter contre les menaces croissantes que sont la criminalité transnationale organisée et la corruption.

Les autres entités

Nous prenons comme exemple:

Le Programme commun des Nations Unies sur le VIH ONUSIDA:

parrainés par dix organismes, qui sont: Haut-Commissariat pour les réfugiés (UNHCR), Fonds des Nations unies pour l'enfance (UNICEF), Programme mondial pour la nutrition (PAM), Programme des Nations unies pour le développement (PNUD), Fonds des Nations unies pour les population (UNFPA), Office des Nations Unies pour les drogues et le crime (UNODC), Organisation internationale de travail (OIT), UNESCO, Organisation mondiale de santé (OMS) et la Banque mondiale.

F- Les normes du commerce international

Le préambule de l'Accord instituant l'Organisation mondiale du commerce Conclu à Marrakech le 15 avril 1994 dispose que:

Les Parties au présent accord, «reconnaissant que leurs rapports dans le domaine commercial et économique devraient être orientés vers

le relèvement des niveaux de vie, la réalisation du plein emploi et d'un niveau élevé et toujours croissant du revenu réel, la demande effective, et l'accroissement de la production et du commerce de marchandises et de services, tout en permettant l'utilisation optimale des ressources mondiales conformément à l'objectif de développement durable, en vue à la fois de protéger et préserver l'environnement et de renforcer les moyens d'y parvenir d'une manière qui soit compatible avec leurs besoins et soucis respectifs à différents niveaux de développement économique.

Reconnaissant en outre qu'il est nécessaire de faire des efforts positifs pour que les pays en développement, et en particulier les moins avancés d'entre eux, s'assurent une part de la croissance du commerce international qui corresponde aux nécessités de leur développement économique...».

La déclaration du sommet mondial (2005) affirme que:

27. «Un système commercial multilatéral universel, réglementé, ouvert, non discriminatoire et équitable et une véritable libéralisation du commerce sont de nature à stimuler considérablement le développement dans le monde entier, ce dont peuvent bénéficier tous les pays, quel que soit leur niveau de développement. À cet égard, nous réaffirmons que nous attachons une grande importance à la libéralisation du commerce et que nous sommes résolus à veiller à ce que le commerce contribue au maximum à promouvoir la croissance économique, l'emploi et le développement pour tous.»

Une partie de la doctrine croit que le système juridique de l'OMC en fait l'une des institutions qui réunissent deux concepts: certaines de ses bases incarnent le caractère d'un engagement mutuel entre les États membres, tandis que d'autres sont caractérisées par la nature de l'intérêt commun, et cela d'après la base de la nature juridique des obligations vis-à-vis des États parties et les tiers personnes.

Ici, nous n'adoptons pas une position envers l'OMC, mais nous citons ce que ses fondateurs allégeaient en prétendant qu'ils travaillent pour le bien de la communauté internationale entière, ce qui renforce la position que l'intérêt international commun est le but ultime de toute loi.

B) la paix internationale et l'abandon de la guerre

Un proverbe Romain dit: «La sécurité est la loi suprême de la

République». Cet objectif a été répété dans de nombreux conférences et accords, y compris:

- La Charte des Nations Unies

Au sommet des conventions internationales, vient la Charte des Nations Unies, qui mentionne la question de la paix internationale dans un grand nombre de ses dispositions:

Préambule -§1, 5 et 6

Articles: 1/1 et 2, 2/3 et 6, 4/1, 11/1, 2 et 3, 12/2, 15/1, 24/1, 26, 33/1, 34, 37/2, 39.42, 43/1, 47, 48/1, 51, 52/1, 54.73 / c 0,76 / a, 84.

- Le sommet mondial (2005)

72. Nous réaffirmons...notre volonté de travailler à une doctrine de sécurité commune, fondée sur cette constatation que de nombreuses menaces sont étroitement imbriquées, que le développement, la paix, la sécurité et les droits de l'homme sont interdépendants, qu'aucun État ne peut se protéger en ne comptant que sur lui-même et que tous les États ont besoin d'un système de sécurité collective efficace et actif, conformément aux buts et principes consacrés dans la Charte.

134/a. Nous réaffirmons notre attachement aux buts et principes énoncés dans la Charte, au droit international et à un ordre international fondé sur l'Etat de droit et le droit international, ce qui est essentiel à la coexistence pacifique et à la coopération entre les États;

144. Nous réaffirmons la Déclaration et le Programme d'action en faveur d'une culture de paix, ainsi que le Programme mondial pour le dialogue entre les civilisations et son plan d'action, adoptés par l'Assemblée générale, et la valeur des différentes initiatives en faveur d'un dialogue des cultures et des civilisations,

-Pacte de Briand-Kellog

Les hautes parties contractantes:

Persuadés que le moment est venu de procéder à une franche renonciation à la guerre, comme instrument de politique nationale afin que les relations pacifiques et amicales existant actuellement entre leurs peuples puissent être perpétuées ;

Convaincus que tous changements dans leurs relations mutuelles ne doivent être recherchés que par des procédés pacifiques et être réalisés dans l'ordre et dans la paix, et que toute Puissance signataire qui chercherait désormais à développer ses intérêts nationaux en recourant à la guerre devra être privée du bénéfice du présent traité ;

Espérant que, encouragées par leur exemple, toutes les autres nations du monde se joindront à ces efforts humanitaires et, en adhérant au présent traité dès qu'il entrera en vigueur, mettront leurs peuples à même de profiter de ses bienfaisantes stipulations, unissant ainsi les nations civilisées du monde dans une renonciation commune à la guerre comme instrument de leur politique nationale.

- L'utilisation des armes pour dissuader ceux qui menacent ou violent la paix et la sécurité internationales

Cela fait partie du chapitre du maintien de la paix et la prévention de la guerre, et commence dans le préambule de la Charte onusienne qui exprime la résolution des peuples: «...à accepter des principes et instituer des méthodes garantissant qu'il ne sera pas fait usage de la force des armes, sauf dans l'intérêt commun», et l'article 51 qui garantit aux Etats le droit de légitime défense en cas d'une agression armée.

Ainsi, on constate que la Charte des Nations Unies a inclus une approche sur la méthode de l'emploi de la force armée. Cette approche est basée sur le principe de permettre l'utilisation conditionnée de la force armée en légitime défense. Cette utilisation de la force est pour la réalisation de l'intérêt commun, il n'est pas permis de l'utiliser à une autre fin. Et même pour intervenir dans le but de défendre l'intérêt commun, il est absolument nécessaire, d'après Sir Franklin Berman, que soit menacé, cet intérêt commun, et pas l'intérêt privé des Etats⁽¹⁾.

Le Secrétaire général des Nations Unies a exprimé son opinion vis-à-vis du génocide, du nettoyage ethniques ou de tout autre crime contre l'humanité, en affirmant que: ces crimes ne menacent pas seulement des Etats, mais l'humanité tout entière», et le secrétaire général d'ajouter que: «L'utilisation de la force pour l'intérêt commun réside dans la défense

(1) Sir Franklin Berman, op. cit.

de cet intérêt contre la menace dirigée contre l'ensemble de la société internationale, et non pas celle qui affecte seulement les intérêts d'un État ou d'un groupe d'États, étant donné que la menace est une condition pour l'usage de la force. En effet l'emploi littéral du mot «**menace**» n'est pas gratuit, et cela en référence aux fonctions du Conseil de sécurité, chargé d'ailleurs, de maintenir la paix et la sécurité internationales de toute menace, le terme «**menace**» inclut implicitement la violation de la paix et l'acte d'agression»⁽¹⁾.

La bonne méthode d'examiner le problème (le problème de l'usage de la force) est d'établir une conception complète du sujet face à la discrimination analytique. L'idée n'est pas nouvelle, Elle reflète ce qui existe déjà dans la Charte des Nations Unies, mais ce qui importe ce n'est pas si l'idée est nouvelle ou non, mais de créer un cadre permanent pour l'analyse de la question nous posée, un cadre constitué d'un ensemble de principes pour être acceptés, et des méthodes à utiliser pour faire en sorte que l'utilisation de la force soit pour la légitime défense, dans l'intérêt commun, et non à d'autres fins⁽²⁾.

Le Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies a indiqué dans son mémorandum de 2004 sur la sécurité collective et l'usage de la force que «... le consensus que nous recherchons doit absolument établir quand et comment il est possible de recourir à la force pour défendre la paix et la sécurité internationales. Au cours de ces dernières années, cette question a profondément divisé les États membres. Ces derniers ont été en désaccord quant à la question de savoir si les États ont le droit de recourir à la force militaire selon le principe de précaution, pour se défendre contre des menaces imminent; s'ils ont le droit d'y recourir à titre préventif, en cas de menace latente ou non imminente; et s'ils ont le droit – voire l'obligation – d'y recourir à titre de protection, pour secourir les citoyens d'autres États victimes d'un génocide ou de crimes comparables»⁽³⁾.

124. Les menaces imminent sont pleinement couvertes par l'article 51 de la Charte, qui garantit le droit naturel de légitime défense de tout État

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) A/59/2005, 0527079f.doc 39

souverain, dans le cas où il est l'objet d'une agression armée. Les juristes ont depuis longtemps établi que cette disposition couvre les attaques imminentes, ainsi que celles qui ont déjà eu lieu.

125. Lorsque les menaces ne sont pas imminentes mais latentes, la Charte donne au Conseil de sécurité pleine autorité pour employer la force armée, y compris de manière préventive, afin de préserver la paix et la sécurité internationales. Quant au génocide, à la purification ethnique et aux autres crimes contre l'humanité comparables, ne constituent-ils pas également des menaces à la paix et à la sécurité internationales contre lesquelles l'humanité devrait pouvoir demander la protection du Conseil de sécurité ?⁽¹⁾

Etant donné que l'emploi justifié de la force dans la Charte des Nations Unies est régie par le chapitre VII⁽²⁾, cela indique que l'application collective de la paix et la sécurité internationale est un excellent exemple de l'intérêt commun qui remplace certains principes classiques du droit international.

Il reste, cependant difficile de savoir comment l'intérêt de la communauté internationale est appliqué dans le système juridique international.⁽³⁾

Mais qui décide la nécessité de recourir à la force pour l'intérêt commun ? Puis une question se pose: Le secrétaire général a-t-il le droit de supposer implicitement que la menace est suffisamment grave, pour pousser le Conseil de sécurité à prendre des mesures pour exercer ses fonctions ?

M. Berman estime que le Secrétaire général a le droit de le faire, bien que cela confère au Conseil un pouvoir discrétionnaire large et flexible, mais ce pouvoir discrétionnaire reste en conformité avec les dispositions de la Charte, qui donne au Conseil cette marge de flexibilité pour évaluer le niveau de menace⁽⁴⁾.

(1) rapport du secrétaire général le 24 mars 2005 (a/59/2005) qui sera présenté au sommet mondial 2005

(2) Sir Franklin Berman. In the Singapore Book of international law (2006), The UN Charter and the Use of Force, III national interest and common interest.

(3) . Wolfgang Benedek et Autres, The Common interests in International law, intersentia 2014, P. 110 et 112, §22 et 23.

(4) Ibid.

Cet avis sur la recherche de l'intérêt commun ou public, a été généralisé par le Secrétaire général des Nations Unies pour atteindre d'autres formes d'intervention du Conseil de sécurité, et c'est ce qu'il a fait dans son discours à la séance d'ouverture de l'Assemblée générale le 20 Septembre 1999, en disant:

«... La Charte fait du Conseil de sécurité, le défenseur de l'intérêt public, et il doit se montrer comme tel, dans une époque mise sous le signe des droits de l'homme, de l'interdépendance et de la mondialisation, sinon il court le risque que d'autres tentent de le remplacer». ⁽¹⁾

Convention sur les armes biologiques:

La Convention sur l'interdiction de la mise au point, de la fabrication et du stockage des armes bactériologiques (biologiques) ou à toxines et sur leur destruction, 1972, dispose que Les Etats parties à la présente Convention:

Résolus, dans l'intérêt de l'humanité tout entière, à exclure totalement la possibilité de voir des agents bactériologiques (biologiques) ou des toxines être utilisés en tant qu'armes, Convaincus que la conscience de l'humanité réprouverait l'emploi de telles méthodes et qu'aucun effort ne doit être épargné pour amoindrir ce risque, et que l'élimination de cette menace constitue un intérêt commun international.

Convention sur les mercenaires (4 décembre 1989):

Les Etats parties à la présente Convention (Convention internationale contre le recrutement, l'utilisation, le financement et l'instruction des mercenaires)

...Affirmant que (ces actions) doivent être considérées comme des infractions qui préoccupent vivement tous les Etats et que toute personne ayant commis l'une quelconque de ces infractions doit être traduite en justice ou extradée...

Les alliances militaires (défensives)

Même les alliances militaires, dont la nature n'est pas cachée, justifient leur établissement par l'intérêt commun:

(1) SECRETARY-GENERAL PRESENTS HIS ANNUAL REPORT TO GENERAL ASSEMBLY, SG/SM/7136 GA/9596, Press Release

- Le Traité de l'Atlantique Nord (4 Avril 1949: OTAN):

«Les Etats parties au présent Traité, réaffirmant leur foi dans les buts et les principes de la Charte des Nations unies et leur désir de vivre en paix avec tous les peuples et tous les gouvernements....»

- L'instrument de paix de Varsovie (Pacte de Varsovie):

«Les Etats parties, Guidés par les buts et principes de la Charte de l'Organisation des Nations Unies, Désireux de consolider et développer l'amitié et la coopération en conformité avec les principes du respect mutuel de l'indépendance, de la souveraineté, de la non-ingérence dans les affaires intérieures et de l'aide ...»

C - les droits de l'homme

Tous les instruments relatifs aux droits de l'homme ont pour objectif proclamé l'intérêt commun:

Déclaration universelle des droits de l'homme

Préambule: 1. Considérant que la reconnaissance de la dignité inhérente à tous les membres de la famille humaine et de leurs droits égaux et inaliénables constitue le fondement de la liberté, de la justice et de la paix dans le monde.

2. Considérant que la méconnaissance et le mépris des droits de l'homme ont conduit à des actes de barbarie qui révoltent la conscience de l'humanité et que l'avènement d'un monde où les êtres humains seront libres de parler et de croire, libérés de la terreur et de la misère, a été proclamé comme la plus haute aspiration de l'homme.

4. Considérant qu'il est essentiel d'encourager le développement de relations amicales entre nations....

- Pactes internationaux des droits économiques, sociaux et culturels, et des droits civils et politiques:

Le préambule de ces Pactes, comme la Déclaration universelle, affirment le droit de tous les peuples à la liberté, la justice et la paix:

«Les Etats parties au présent Pacte,

Considérant que...la reconnaissance de la dignité inhérente à tous les

membres de la famille humaine et de leurs droits égaux et inaliénables constitue le fondement de la liberté, de la justice et de la paix dans le monde,

Le préambule de la Convention internationale sur l'élimination de toutes les formes de discrimination raciale (1965):

Les Etats parties à la présente convention,

Considérant que la Charte des Nations Unies est fondée sur les principes de la dignité et de l'égalité de tous les êtres humains. Que tous les Etats membres se sont engagés à agir, tant conjointement que séparément, en coopération avec l'Organisation, en vue d'atteindre l'un des buts des Nations Unies, à savoir : développer et encourager le respect universel et effectif des droits de l'homme et des libertés fondamentales pour tous, sans distinction de race, de sexe, de langue ou de religion,

Réaffirmant que la discrimination entre les êtres humains pour des motifs fondés sur la race, la couleur ou l'origine ethnique est un obstacle aux relations amicales et pacifiques entre les nations et est susceptible de troubler la paix et la sécurité entre les peuples ainsi que la coexistence harmonieuse des personnes au sein d'un même Etat...

-Déclaration de la conférence mondiale des droits de l'homme (Vienne 1993):

Qui dispose dans son préambule que: «la conférence mondiale des droits de l'homme:

Invoquant l'esprit et les réalités de notre temps pour demander aux peuples du monde et à tous les États membres de l'Organisation des Nations Unies de se consacrer à nouveau à la tâche universelle que constituent la promotion et la protection de tous les droits de l'homme et de toutes les libertés fondamentales afin d'en garantir la jouissance intégrale et universelle,

Soucieuse de renforcer la détermination de la communauté internationale en vue de la réalisation de progrès sensibles dans l'action menée en faveur des droits de l'homme, grâce à un effort accru et soutenu de coopération et de solidarité internationale...»

Sommet mondiale 2005:

119. Nous renouvelons notre engagement à défendre et promouvoir activement tous les droits de l'homme, l'Etat de droit et la démocratie, dont nous savons qu'ils sont interdépendants, se renforcent mutuellement et font partie des valeurs et principes fondamentaux, universels et indivisibles de l'Organisation des Nations Unies...

135. Nous réaffirmons que la démocratie est une valeur universelle, qui émane de la volonté librement exprimée des peuples de définir leur propre système politique, économique, social et culturel et qui repose sur leur pleine participation à tous les aspects de leur existence.

Le principe de la dignité humaine, qui est l'originaire de normes des droits de l'homme est la pierre angulaire du système international contemporain, l'importance de ce principe et le respect des droits fondamentaux de l'homme ont été soulignés dans la Déclaration du Millénaire en 2000, qui dispose textuellement dans le deuxième alinéa que:

«Nous reconnaissions que, en plus des responsabilités propres que nous devons assumer à l'égard de nos sociétés respectives, nous sommes collectivement tenus de défendre, au niveau mondial, les principes de la dignité humaine, de l'égalité et de l'équité. En tant que dirigeants, nous avons donc des devoirs à l'égard de tous les citoyens du monde...»

Puis il a, dans le sixième paragraphe, déterminé les valeurs d'importance fondamentale et vitale dans les relations internationales, telles: la liberté pour vivre en dignité et à l'abri de la faim et de la violence, l'égalité, la solidarité la tolérance, et le respect de la nature. Il a également élaboré un plan d'action pour maintenir ces valeurs.

Cela pousse certains auteurs à adopter la thèse selon laquelle les droits fondamentaux de l'homme garantis par la Charte des Nations Unies, ont atteint «le statut juridique des coutumes internationales, qui comprennent la plupart des titres de l'intérêt commun»⁽¹⁾. Par conséquent, le terme d'«acteurs» invités à soutenir et à promouvoir la protection des droits de

(1) Marc Gambaraza, Le Statut juridique de la déclaration des droits de l'homme, thèse de doctorat, Université Panthéon-Assas, 2013, P. 132

l'homme ne se limite pas aux seuls Etats, mais il comprend tout individu ou membre de la communauté internationale.

En outre, certains droits, reflètent des obligations *erga omnes* qui oblige toute la communauté internationale, alors que le plus important, se sont élevés au niveau des normes de *jus cogens* dont le caractère impératif est profondément reconnu.

En effet, les droits de l'homme ont acquis tant d'importance que le secrétaire général des Nations Unies a recommandé de ne pas les ignorer même en temps de guerre contre le terrorisme:

94. «Les terroristes n'ont de comptes à rendre à personne. N'oublions pas que, en revanche, nous devons répondre de nos actes devant les citoyens du monde entier. Dans notre lutte contre le terrorisme, nous ne devons jamais transiger sur les droits de l'homme, car autrement nous aurons aidé les terroristes à atteindre l'un de leurs objectifs. En renonçant à certaines de nos valeurs morales, nous ne manquerons pas de provoquer des tensions, la haine et la défiance du pouvoir public dans les secteurs de population où se recrutent les terroristes.»⁽¹⁾

En conséquence, les droits de l'homme constituent un avantage collectif pour le plus grand nombre de parties prenantes, y compris les individus, la société civile, sur la base du concept contemporain du droit international. Ainsi, aucun pays ne refuse -t - il ou nie -t - il la reconnaissance proclamée par la Déclaration universelle des droits de l'homme ainsi que la Déclaration de la Conférence de Vienne en 1993⁽²⁾. La preuve en est l'acceptation générale du principe de l'examen périodique universel (EPU), qui oblige les Etats à se soumettre à une surveillance et un examen périodique de la part des organes compétents et sous les auspices du Secrétariat général des Nations Unies, pour se rendre compte du respect des droits fondamentaux par les États et leur autolimitation des obligations qui en découlent.

Outre l'obligation à présenter des rapports périodiques concernant les

(1) Rapport du secrétaire général des Etats-Unis 21 mars 2005 (A/59/2005)

(2) Déclaration et Programme d'action de Vienne adoptés par la Conférence mondiale sur les droits de l'homme le 25 juin 1993

plus importantes réalisations des États en ce sujet⁽¹⁾, l'acceptation générale d'un tel programme de contrôle confirme, sans aucun doute, que les droits de l'homme sont devenus un intérêt commun basé sur la préoccupation générale, il est donc un intérêt commun, au moins pour tous les Etats, et un intérêt collectif d'un plus large éventail de groupes de parties prenantes internationales, y compris la société civile et les individus. Et comme nous l'avons vu avec l'Union européenne des pharmaciens, tous les Etats ont accepté une fois encore, de réviser régulièrement leur performance dans le domaine des droits de l'homme, ce qui permet de conclure que les droits de l'homme ont été reconnus comme intérêt commun de la part de tous les Etats membres de l'ONU⁽²⁾, et qu'ils vont au-delà des frontières géographiques des composantes de la communauté internationale.

Par conséquent, le respect des droits de l'homme, surtout, les fondamentaux, comme une préoccupation commune ou un intérêt commun, légitimise les développements dans la doctrine juridique, en particulier à la lumière de la théorie *du jus cogens* et des obligations *erga omnes*, que nous avons vues.

Certains juristes ont intégré le gouvernement du droit, comme garantie des droits de l'homme⁽³⁾, dans la liste commune comme un intérêt commun organisé par la Charte onusienne. Etant donné que la Charte contient le concept essentiel finaliste: la dignité humaine intégrée au gouvernement du droit sur une base de valeur, protégée souvent par les normes des droits de l'homme. De surcroit l'intérêt commun peut se manifester clairement dans le principe de la souveraineté et le principe de la dignité humaine. La dignité est, elle-même reconnue par la Charte et les instruments internationaux des droits de l'homme, et la Déclaration universelle des droits de l'homme affirme que le respect des droits de l'homme reflète

(1) Wolfgang Benedek and others, The Common interests in International law, intersentia 2014,P.190

(2) Wolfgang Benedek and others, The Common interests in International law, intersentia 2014, . P. 194

(3) Voir United Nations and the Rule of Law <https://www.un.org/ruleoflaw/> et Etat de droit - Les grands enjeux de l'Etat de droit , in colloque à la mémoire de A. Cohen, <https://ecolloque.fondationmemoirealbertcohen.org/includes/dl/FMAC%20Etat%20de%20droit%20Fiche%20050209>, consultés le 27 juin 2016

des intérêts communs, étant donné que l'intérêt national s'intègre dans l'intérêt collectif dans un cadre de relations internationales.

La favorisation des droits de l'homme et des libertés fondamentales afin de garantir la jouissance pleine et universelle de ces droits est un intérêt commun international.

Mais malgré la force de ces principes et leur valeur normative au niveau international, ils souffrent encore d'une faible efficacité. Et d'aucuns ont suggéré comme remède à cette faiblesse, la formation d'un tribunal mondial pour les droits de l'homme, mais il est clair que les Etats ne sont pas disposés à accepter cette proposition.

En conséquence, nous concluons à la fin de la recherche à un résultat que nous voyons digne du soutien, que le respect et la protection des droits de l'homme constituent l'un des éléments de l'intérêt collectif commun de toutes les composantes de la communauté internationale. Ceux-là renferment de précieuses valeurs communes, dont la protection constitue, d'une certaine façon, un intérêt pour chacune des composantes de la communauté internationale, aussi bien qu'elle constitue un intérêt collectif qui transcende tous les intérêts individuels.

L'intervention humanitaire

Si les droits de l'homme jouissent d'une telle importance, la communauté internationale peut-elle forcer ses membres à les respecter, ou bien chaque Etat possède tant de souveraineté qu'il peut empêcher les autres de s'immiscer dans ses affaires intérieures quoiqu'il en soit le prétexte ?

La réponse est que les violations lourdes des droits de l'homme nécessitent la responsabilité de les protéger. Ce principe: «responsabilité de protéger» a été approuvé par l'Assemblée générale des Nations Unies en 2005, malgré sa contradiction avec la souveraineté des États. M. Stanley Hoffman le justifie cependant en disant: «Un Etat qui réclame sa souveraineté ne mérite pas le respect, à moins de protéger les droits fondamentaux de ses citoyens, car ses droits découlent de ceux de ses citoyens, s'il les enfreint... «La présomption de concorde» entre le gouvernement et les gouvernés disparaîtra, et disparaîtra en même temps le droit de l'Etat à la souveraineté. En effet, lorsque les gouvernements ne parviennent pas à protéger les droits de l'homme, quand ils adoptent

consciemment des politiques qui permettent de commettre des crimes contre l'humanité ou de vastes violations des droits de l'homme, la communauté internationale devra intervenir, elle a le droit à la protection des personnes exposées au danger dans tous pays⁽¹⁾. « Si cette intervention viole le principe traditionnel de la souveraineté, elle ne le nie pas, la souveraineté ne signifie plus un moyen d'exercer un contrôle et une domination absolu sur le pays, mais elle signifie d'assumer les responsabilités du gouvernement tout en respectant un certain nombre de principes ... La souveraineté de l'Etat signifie la souveraineté du peuple au moyen des dirigeants ». L'énonciation des droits de l'homme et le devoir de les respecter dans la Charte des Nations Unies, met le principe de la souveraineté au sens traditionnel en question. Car la question des droits de l'homme ne s'insère pas dans le principe de non intervention dans les affaires intérieures des États figurant à l'article 2/7 de la Charte, et cela signifie que le principe de la souveraineté a été dépassé ou, au moins, que le concept d'adaptation avec les situations réelles a été modifié, en particulier lorsque la question est en rapport avec les droits de l'homme. Cette approche est conforme au point de vue d'Anna Peters au sujet de la souveraineté, qu'elle surnomme «la souveraineté humanisée» qui inclut la responsabilité de protéger les droits fondamentaux de l'homme⁽²⁾.

L'ONU favorise ce concept, et elle a favorisé le concept de la responsabilité internationale pour les violations graves, et elle a inclus dans l'article 48/1, des projets d'articles sur la responsabilité de l'Etat (2001), un droit pour les Etats dans l'objet de violations graves. Si ce droit était un engagement pour la protection de l'intérêt collectif dans son ensemble, et le droit de préoccupation des États membres n'est pas, d'après les pratiques des Nations Unies, incompatible avec le principe de non-ingérence de l'article 2/7 de la Charte des Nations Unies.

Si Benvenisti,⁽³⁾ se réfère à Hobbes et Vattel, pour développer le concept

(1) Rapport de la Commission internationale de l'intervention et de la souveraineté des États Décembre 2001.

(2) Vesselin Popovski, Essai: La souveraineté comme devoir pour protéger les droits de l'homme Nations Unies, Chronique ion en ligne

(3) Eyal Benvenisti: Sovereigns or Trustees of Humanity: the Concepts and its Normative Implications, American Journal of International law, 2013, № 107, P. 307, 308 .

de la souveraineté comme une garantie de l'humanité, ce concept est basé, d'une façon inhérente et originale, à l'existence de l'intérêt commun. et par là la souveraineté humanisée deviendra une responsabilité, de manière qu'elle doit prendre en compte les intérêts communs, comme les droits universels de l'homme, et cela entraîne nécessairement que les droits de l'homme dépassent les limites géographique de la souveraineté, étant donné que ces droits se sont transformés en une préoccupation de la communauté internationale, composée des pays et des acteurs non-étatiques, et l'on a constaté récemment la proliférations des ouvrages doctrinaux qui tentent de reconnaître les droits de l'homme comme des obligations transnationales et extra territoriales, ce qui veut dire qu'ils ne sont pas limités par les frontières de l'Etat membre.

Ils comprennent, bien que sous certaines conditions, des obligations pour la race humaine en dehors des limites de la souveraineté territoriale. Cette tendance peut être le mieux pour imposer de nouvelles obligations en rapports avec les droits de l'homme sur les entreprises multinationales et les organisations internationales dans le système juridique des droits de l'homme⁽¹⁾.

Le respect et l'aménagement mondiaux des droits de l'homme et des libertés fondamentales pour tous, et les relations amicales et pacifiques entre les nations et la consolidation de la paix, de la sécurité et de l'harmonie entre les peuples sont les plus importants des intérêts communs internationaux.

Mais nous devons être réservés vis-à-vis des pratiques qui se sont faites à partir du droit d'intervention qui a été exploité par les Etats impérialistes pour supprimer les gouvernements qui cherchaient à se libérer de leur domination.

Ainsi, Partant de ces préambules qui dominent les chartes, l'intérêt commun prescrit que les pays se comportent en conformité avec l'Acte constitutif de l'organisation internationale concernée ou avec la Déclaration introduite par le préambule. C'est que «l'organisation internationale est tenue de remplir les

(1) Wouter Vandenhole: Emerging Normative Framework on Transnational Human Rights Obligations, European University Institute Working Paper, Global Governance, Programme, Florence, 2012.

fonctions dont elle est chargée, et les États membres sont tenus de respecter son exercice indépendant de ces fonctions, et d'agir en conformité avec les objectifs énoncés par l'Acte constitutif de l'organisation.

Limitation des libertés par l'intérêt commun.

Les droits de l'homme ne sont pas absous, bien qu'ils soient de l'intérêt commun, ils peuvent être en concurrence avec d'autres types d'intérêts communs, c'est pourquoi ils sont limités par beaucoup de choses, c'est ce qui est stipulé dans la Charte de Banjul⁽¹⁾, qui dit:

Art. 27/2. «Les droits et les libertés de chaque personne s'exercent dans le respect du droit d'autrui, de la sécurité collective, de la morale et de l'intérêt commun».

Mais pour bien comprendre cette disposition on doit, comme l'a bien observé Wolfgang Benedek et ses collègues⁽²⁾ , il faut le compléter par l'article 23/1 qui ajoute que : « Les peuples ont droit à la paix et à la sécurité tant sur le plan national que sur le plan international. Le principe de solidarité et de relations amicales affirmé implicitement par la Charte de l'Organisation des Nations Unies et réaffirmé par celle de l'Organisation de l'Unité Africaine est applicable aux rapports entre les Etats. »

D - la protection de l'environnement et le développement durable

Ceci est règlementé dans la Déclaration de Stockholm (1972), dans le rapport de la commission des Nations unies pour l'environnement et le développement et a été repris par certains Etats comme une déclaration à l'instar des droits de l'homme.

- Déclaration de Stockholm

La déclaration finale de la Conférence des Nations Unies sur l'environnement à Stockholm en 1972, dispose que:

1-La protection et l'amélioration de l'environnement est une question d'importance majeure qui affecte le bien-être des populations et le développement économique dans le monde entier ; elle correspond au vœu

(1) Charte africaine des droits de l'homme et des peuples

(2) Wolfgang Benedek et Autres, The Common interests in International law, intersentia 2014, P. 139

ardent des peuples du monde entier, et constitue un devoir pour tous les gouvernements.

La déclaration affirme également que

2-«Dans la longue et laborieuse évolution de la race humaine sur la terre, le moment est venu où, grâce aux progrès toujours plus rapides de la science et de la technique, l'homme a acquis le pouvoir de transformer son environnement d'innombrables manières et à une échelle sans précédent...

La commission des Nations unies pour l'environnement et le développement (Rapport Brundtland)

Dans ce Rapport intitulé:“Notre avenir à tous”⁽¹⁾, on lit:

«La Commission est persuadée que l'humanité peut créer un avenir plus prospère, plus juste, plus sûr. Dans notre rapport, «Notre avenir à tous», notre démarche n'est pas de prévoir une dégradation constante de l'environnement ni une progression de la pauvreté et des difficultés dans un monde de plus en plus pollué où les ressources seraient de moins en moins nombreuses. Nous envisageons plutôt la possibilité d'une nouvelle ère de croissance économique, s'appuyant sur des politiques qui protégeraient, voire mettraient en valeur la base même des ressources. Nous estimons que cette croissance est absolument indispensable pour soulager la misère qui ne fait que s'intensifier dans une bonne partie du monde en développement.

Mais l'espoir que la Commission place en l'avenir est conditionné par la prise immédiate de mesures politiques décisives pour commencer à gérer les ressources de l'environnement de manière à assurer un progrès durable et à garantir la survie de l'humanité. Nous ne prédisons pas l'avenir : nous nous bornons à signifier à l'humanité – et ce, de toute urgence et à partir des données scientifiques les plus fiables et les plus récentes – qu'il est largement temps de prendre les décisions qui s'imposent pour s'assurer des ressources qui feront vivre cette génération et celles à venir».

(1) » rapport Brundtland “Notre avenir à tous», issu des travaux de la commission des Nations unies pour l'environnement et le développement. Paru en 1987

Charte (française) de l'environnement de 2004

Loi constitutionnelle n° 2005-205 du 1er mars 2005 relative à la Charte de l'environnement (JORF n°0051 du 2 mars 2005 page 3697)

V. Jaworski voit que «Le préjudice écologique ainsi consacré, correspondant à un intérêt collectif, est sans conteste le meilleur reflet des atteintes portées à l'environnement et de l'objectif de protection porté par l'ensemble de la collectivité. Il trouve aujourd'hui une assise des plus solides dans la combinaison des articles 1 et 2 de la Charte constitutionnelle de l'environnement, et de son troisième considérant qui proclame que « l'environnement est le patrimoine commun des êtres humains », dont la défense relève d'une responsabilité collective. L'intérêt collectif qui en ressort a d'ailleurs été justifié par le Conseil constitutionnel dans sa décision en date du 8 avril 2011. Par cette décision, il rappelle à l'ensemble des personnes que « le respect des droits et devoirs énoncés en termes généraux par (les) articles (articles 1 et 2) s'imposent ... qu'il résulte de ces dispositions que chacun est tenu à une obligation de vigilance à l'égard des atteintes à l'environnement qui pourraient résulter de son activité » et qu'« il est loisible au législateur de définir les conditions, dans lesquelles une action en responsabilité peut être engagée sur le fondement de la violation de cette obligation ». Il précise que « toutefois, il ne saurait, dans l'exercice de cette compétence, restreindre le droit d'agir en responsabilité dans des conditions qui en dénaturent la portée ».⁽¹⁾

- Le développement durable

Ce développement intéresse tous les Etats, petit ou grand, chacun a le droit de contribuer à la détermination des objectifs de ce développement à condition que la coopération se fasse entre les Etats riches et les Etats pauvres en vue de la progression collective. Le Sommet des Nations Unies en 2005, a prescrit 17 objectifs pour un développement durable à réaliser jusqu'en 2030:

l'éradication de la pauvreté et la famine, assurer le soin sanitaire,

(1) Véronique Jaworski, in Vertigo, la revue électronique en science de l'environnement, hors section 22| septembre 2015, les représentations multiples de l'environnement devant le juge pénal, §39

l'éducation, l'égalité entre les gens et entre les sexes en particulier, la fourniture d'eau et de services d'assainissement, l'énergie propre, la stimulation de la croissance économique, le plein emploi, la promotion de l'industrialisation et de l'innovation, la sécurité, faire face aux changements climatiques, la préservation des océans et des mers, la protection des écosystèmes et de la biodiversité, la gestion des forêts, l'arrêt de la désertification et la stimulation de commerce mondial.

- Convention sur la biodiversité

La «Convention sur la biodiversité», dispose dans son préambule, que «la protection de la biodiversité est une préoccupation commune de l'humanité»

Elle prescrit la préservation des espèces menacées d'extinction.

Une partie de la doctrine affirme que: l'expression de «l'intérêt commun» est apparue d'abord dans les conventions portant sur l'investissement des ressources naturelles et leur exploitation, comme c'est le cas dans le préambule de la Convention internationale qui Règlemente la pêche des baleines signé à Washington en 1946, où on a cité les mots: «Intérêt du Monde» de préserver l'avenir des générations futures et leurs droits dans les ressources naturelles, y compris les stocks de baleines, ainsi que dans la Convention de Tokyo (1952) pour la pêche des poissons en haute mer, où il y a intérêt commun de la race humaine, cette tendance de la doctrine voit que la fonction juridique du terme ou de principe de «préoccupation commune» n'est pas de poser des législations et des règles, mais plutôt une base juridique générale pour guider les composants de la communauté internationale dans le processus de confection de ses législations.

- Convention sur les changements climatiques

La Convention-cadre des Nations Unies sur les changements climatiques (1992) (CCNUCC) a traité la matière. Elle dispose dans son préambule, que «les changements du climat de la planète et leurs effets néfastes sont un sujet de préoccupation pour l'humanité tout entière», et l'intégration des préoccupations d'environnement et de développement et leur prêter une plus grande attention conduirait à répondre aux besoins de base et à améliorer les conditions de vie pour tous, et à atteindre des écosystèmes sains pour la protection et la gestion et pour un avenir plus sûr et plus prospère.

Le sommet mondiale 2005:

53-. Nous reconnaissions que le caractère mondial du changement climatique appelle une coopération et une participation aussi larges que possible pour mener une action internationale efficace et appropriée, conformément aux principes énoncés dans la Convention-cadre des Nations Unies. Nous sommes résolus à faire avancer les discussions mondiales sur la coopération à long terme pour faire face au changement climatique, conformément à ces principes.

56 / b) Soutenir et renforcer l'application de la Convention des Nations Unies sur la lutte contre la désertification dans les pays gravement touchés par la sécheresse et/ou la désertification,

Les forêts

Quant à la sauvegarde des forêts pour le bien des Etats et de l'humanité, la déclaration des Etats - Unies en la matière dispose dans son préambule que:

f) Les forêts de tous types matérialisent des processus écologiques complexes et spécifiques sur lesquels repose leur capacité actuelle et potentielle de fournir les ressources permettant de répondre aux besoins de l'humanité dans le respect des valeurs écologiques; à ce titre, la gestion rationnelle et la conservation des forêts sont un sujet dont se préoccupent les gouvernements des pays auxquels elles appartiennent et qui intéresse les collectivités locales et l'environnement dans son ensemble.⁽¹⁾

Les mers et les océans

La Résolution 70/235 de l'Assemblée générale sur «Les océans et le droit de la mer» dit:

«... la conservation et l'utilisation durable de la diversité biologique marine dans les zones situées au-delà des limites de la juridiction nationale exigent une démarche plus intégrée et éco - systémique, de même que des études plus poussées et une action en faveur du renforcement de la

(1) Assemblée générale, A/CONF.151/26 (Vol. III), 14 août 1992, Déclaration de principes pour un consensus mondial sur la gestion, la conservation et l'exploitation écologiquement valable de tous les types de forêts.

coopération, de la coordination et de la collaboration les concernant,»⁽¹⁾

La loi de la mer a mis des mesures obligatoires de précaution, qui ne se limitent pas à préserver les droits des Etats parties, mais elles auraient pour objectifs d'empêcher les dommages graves à l'environnement marin qui constitue un intérêt commun. Et d'après une décision du «Tribunal international du droit de la mer»: la préservation des ressources biologiques dans la mer est un élément essentiel dans la protection du milieu marin et que «de l'avis du Tribunal, les parties devraient... agir avec prudence et précaution et veiller à ce que des mesures de conservation efficaces soient prises dans le but d'empêcher que le stock du **thon à nageoire bleue** ne subisse des dommages graves»⁽²⁾.

Préservation du patrimoine commun de l'humanité

La Convention concernant la protection du patrimoine mondial, culturel et naturel dispose dans son préambule que:

«Considérant que les conventions, recommandations et résolutions internationales existantes en faveur des biens culturels et naturels démontrent l'importance que présente, pour tous les peuples du monde, la sauvegarde de ces biens uniques et irremplaçables à quelque peuple qu'ils appartiennent,

Considérant que certains biens du patrimoine culturel et naturel présentent un intérêt exceptionnel qui nécessite leur préservation en tant qu'élément du patrimoine mondial de l'humanité tout entière»,⁽³⁾

La coopération en cas des catastrophes

La résolution 44/236 de l'Assemblée générale dispose dans son introduction que,: «estimant que l'ensemble du système des Nations unies

(1) Assemblée générale 15 mars 2016, Soixante-dixième session (A/70/L.22 et Add.1)] Résolution 70/235. Les océans et le droit de la mer adoptée par l'Assemblée générale le 23 décembre 2015.]

(2) TRIBUNAL INTERNATIONAL DU DROIT DE LA MER, 27 août 1999, AFFAIRES DU THON À NAGEOIRE BLEUE (NOUVELLE-ZÉLANDE c. JAPON; AUSTRALIE c. JAPON), § 77.

(3) La Conférence générale de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, réunie à Paris du 17 octobre au 21 novembre 1972, en sa dix-septième session,

a l'importante responsabilité de promouvoir la coopération internationale pour atténuer les effets des catastrophes naturelles, de fournir une assistance, de coordonner les secours et les mesures de préparation de prévention.

Sommet mondial 2005

Le rapport du Sommet mondial pour l'année 2005 recommandait «l'exécution de la Déclaration de Hyōgo et du Cadre d'action pour la période 2005-2015, adoptés lors de la Conférence mondiale sur la prévention des catastrophes et surtout les engagements d'assistance aux pays en voie de développement exposés à des catastrophes et les pays touchés de catastrophe qui traversent une période de transition pour le relèvement matériel social et économique sous forme d'activités visant à atténuer les risques dans le processus de relèvement après la catastrophe».

d) Appuyer et compléter l'action menée à l'échelon international pour faire face aux crises humanitaires, notamment en cas de catastrophe naturelle, en vue de favoriser l'amélioration de la qualité et de la coordination des interventions de l'Organisation (des Nations unies);

Mais les catastrophes ne se limitent pas au sens étroit du terme, elles peuvent englober certains types de maladies graves, vis-à-vis desquelles les pays doivent coopérer pour faire face, et le rapport du sommet recommande:

57. Nous constatons que le VIH/sida, le paludisme, la tuberculose et d'autres maladies infectieuses constituent de graves dangers pour le monde entier et des obstacles majeurs à la réalisation des objectifs de développement.

E - La lutte contre la criminalité internationale

Cela est mentionné par le Statut de Rome de la Cour pénale internationale, par la déclaration du sommet (2005) et dans le projet d'articles sur la «Responsabilité des États»:

- Le Statut de Rome de la Cour pénale internationale:

Ce statut dispose que: «Les États Parties au présent Statut...

Ayant à l'esprit qu'au cours de ce siècle, des millions d'enfants, de femmes et d'hommes ont été victimes d'atrocités qui défient l'imagination

et heurtent profondément la conscience humaine, Reconnaissant que des crimes d'une telle gravité menacent la paix, la sécurité et le bien-être du monde, Affirmant que les crimes les plus graves qui touchent l'ensemble de la communauté internationale ne sauraient rester impunis et que leur répression doit être effectivement assurée par des mesures prises dans le cadre national et par le renforcement de la coopération internationale...

D'où l'importance de la cour pénale internationale et les tribunaux ad hoc mis en place dans certains pays. La Cour pénale internationale pourrait être la représentante de l'intérêt général de la communauté internationale en poursuivant des personnes responsables de violations graves au droit de la guerre et aux droits de l'homme».

- Sommet mondial 2005

111. «Nous sommes gravement préoccupés par les effets néfastes de la criminalité transnationale, notamment le trafic et la traite d'êtres humains, le problème mondial de la drogue et le commerce illicite des armes légères, sur le développement, la paix et la sécurité et l'exercice des droits de l'homme, et par la vulnérabilité croissante des États à cette criminalité. Nous réaffirmons la nécessité d'une action collective contre la criminalité transnationale.»

138 « C'est à chaque État qu'il incombe de protéger les populations du génocide, des crimes de guerre, du nettoyage ethnique et des crimes contre l'humanité. Ce devoir comporte la prévention de ces crimes, y compris l'incitation à les commettre, par les moyens nécessaires et appropriés. Nous acceptons cette responsabilité et agirons de manière à nous y conformer. La communauté internationale devrait, si nécessaire, encourager et aider les États à s'acquitter de cette responsabilité et aider l'Organisation des Nations Unies à mettre en place un dispositif d'alerte rapide.»

139. Il incombe également à la communauté internationale, de continuer ses efforts afin d'aider à protéger les populations du génocide, des crimes de guerre, du nettoyage ethnique et des crimes contre l'humanité et les effets qui en découlent.

Certains des principaux crimes constituent une menace pour l'humanité dans l'ensemble de ses composants, et non seulement pour un Etat ou une région. Cela a été confirmé par la Cour internationale de Justice, en

particulier dans son avis consultatif sur les activités militaires au Congo, où elle dit:

64. La Cour commencera par réaffirmer que «les principes qui sont à la base de la convention [sur le génocide] sont des principes reconnus par les nations civilisées comme obligeant les Etats même en dehors de tout lien conventionnel» et que la conception ainsi retenue a pour conséquence «le caractère universel à la fois de la condamnation du génocide et de la coopération nécessaire «pour libérer l'humanité d'un fléau aussi odieux». Il en résulte que «les droits et obligations consacrés par la convention sont des droits et obligations *erga omnes*»⁽¹⁾

Quant au terrorisme, en particulier, le rapport du Secrétaire général des Nations unies (2005)⁽²⁾ dispose que:

91 - «... Le droit de résister à l'occupation doit être entendu dans son sens véritable. Il ne peut s'étendre au droit de tuer ou de blesser intentionnellement des civils. Je souscris entièrement à l'appel lancé par le Groupe de personnalités tendant à ce que la définition du terrorisme qualifie de terrorisme tout acte, outre ceux déjà visés par les conventions en vigueur, commis dans l'intention de causer la mort ou des blessures graves à des civils ou à des non-combattants, dans le dessein d'intimider une population ou de contraindre un gouvernement ou une organisation internationale à accomplir un acte ou à s'abstenir de le faire», et le secrétaire général d'ajouter: «...j'engage fermement les dirigeants mondiaux à s'y rallier et à conclure une convention globale sur le terrorisme avant la fin de la soixantième session de l'Assemblée générale.

Ensuite, l'Assemblée générale, confirme que «le génocide est un crime dans la loi des gens, que le monde civilisé condamne, et pour lequel les auteurs principaux et leurs complices soient punis, qu'ils soient des personnes privés, des fonctionnaires ou des hommes d'Etat, et qu'ils agissent pour des raisons raciales, religieuses, politique ou pour d'autres motifs .

(1) Activités armées sur le territoire du Congo (nouvelle requête : 2002) (République démocratique du Congo c. Rwanda), compétence et recevabilité, arrêt, C.I.J. Recueil 2006, §64, voir aussi avis consultatif, C.I.J. Recueil 1951, p. 23

(2) (A/59/2005) le 21 mars 2005

L'Assemblée invite les États membres à prendre les mesures législatives nécessaires pour prévenir et réprimer ce crime.

Elle recommande d'organiser une collaboration internationale des États en vue de prendre rapidement des mesures préventives contre le crime de génocide et d'en faciliter la répression. Et à cette fin, charge le Conseil économique et social d'entreprendre les études nécessaires en vue de rédiger un projet de convention sur le crime de génocide qui sera soumis à l'Assemblée générale lors de sa prochaine session ordinaire.

- La responsabilité de l'État

Le projet d'articles sur la responsabilité de l'État (2001) dispose que: «Les États et les organisations internationales doivent coopérer pour mettre, par tous les moyens légitimes, un terme à la violation grave des normes impératives du droit international. (Art. 42)

F- Les normes du commerce international

Le préambule de l'Accord instituant l'Organisation mondiale du commerce Conclu à Marrakech le 15 avril 1994 dispose que:

Les Parties au présent accord,

«reconnaissant que leurs rapports dans le domaine commercial et économique devraient être orientés vers le relèvement des niveaux de vie, la réalisation du plein emploi et d'un niveau élevé et toujours croissant du revenu réel, la demande effective, et l'accroissement de la production et du commerce de marchandises et de services, tout en permettant l'utilisation optimale des ressources mondiales conformément à l'objectif de développement durable, en vue à la fois de protéger et préserver l'environnement et de renforcer les moyens d'y parvenir d'une manière qui soit compatible avec leurs besoins et soucis respectifs à différents niveaux de développement économique.

Reconnaissant en outre qu'il est nécessaire de faire des efforts positifs pour que les pays en développement, et en particulier les moins avancés d'entre eux, s'assurent une part de la croissance du commerce international qui corresponde aux nécessités de leur développement économique...».

La déclaration du sommet mondial (2005) affirme que:

27. «Un système commercial multilatéral universel, réglementé, ouvert, non discriminatoire et équitable et une véritable libéralisation du commerce sont de nature à stimuler considérablement le développement dans le monde entier, ce dont peuvent bénéficier tous les pays, quel que soit leur niveau de développement. À cet égard, nous réaffirmons que nous attachons une grande importance à la libéralisation du commerce et que nous sommes résolus à veiller à ce que le commerce contribue au maximum à promouvoir la croissance économique, l'emploi et le développement pour tous.»

Une partie de la doctrine croit que le système juridique de l'OMC en fait l'une des institutions qui réunissent deux concepts: certaines de ses bases incarnent le caractère d'un engagement mutuel entre les États membres, tandis que d'autres sont caractérisées par la nature de l'intérêt commun, et cela d'après la base de la nature juridique des obligations vis-à-vis des États parties et les tiers personnes.

Ici, nous n'adoptons pas une position envers l'OMC, mais nous citons ce que ses fondateurs allégeaient en prétendant qu'ils travaillent pour le bien de la communauté internationale entière, ce qui renforce la position que l'intérêt international commun est le but ultime de toute loi.

2- Le droit international humanitaire

Toutes les règles du droit international humanitaire, sont mises pour l'intérêt commun ou public international, cela est confirmé par tous les instruments de ce droit, comme suit:

Accord d'interdire certains projectiles (1868): en réponse « aux exigences de l'humanité ».

Manuel des lois de la guerre sur terre (Oxford 1880): les soldats doivent «se maintenir dans les limites du respect dû aux droits de l'humanité»

L'acte final de la conférence internationale de la paix (La Haye 1899) a adopté la résolution suivante : « La conférence estime que la limitation des charges militaires qui pèsent actuellement sur le monde est grandement désirable pour l'accroissement du bien-être matériel et moral de l'humanité »

Convention (IV) sur les lois de la guerre sur terre (La Haye 1907) est adoptée pour servir les intérêts de l'humanité et les exigences croissantes de la civilisation».

Convention (III) relative à l'ouverture des hostilités (La Haye 1907) proclame qu'elle est adoptée « pour la sécurité des relations pacifiques ».

Convention (VIII) relative aux mines sous-marines (La Haye 1907) décide d'essayer de donner « à la navigation pacifique la sécurité à laquelle elle a le droit de prétendre ».

Convention (IX) sur le bombardement par les forces navales, déclare qu'elle a été adoptée en « s'inspirant...du désir de servir les intérêts de l'humanité et de diminuer les rigueurs et les désastres de la guerre. »

Protocole concernant la prohibition d'emploi à la guerre de gaz asphyxiants, toxiques ou similaires et de moyens bactériologiques. Genève, 17 juin 1925.

Protocole de (Washington 1935), adopté pour protéger les institutions artistiques et scientifiques et les monuments historiques.

Convention pour la prévention et la répression du crime de génocide, 1948: adopté à cause de ce que le génocide a infligé «à toutes les périodes de l'histoire ... de grandes pertes à l'humanité». Il est «en contradiction avec l'esprit et les fins des Nations unies et «le monde civilisé (le) condamne»

Les quatre conventions de Genève du 12 août 1949, qui ont été adoptées dans l'intérêt de l'humanité entière, en atténuant les effets de la guerre, et sur les soldats et sur la population civile, et ainsi elles ont rendu de grands services à l'humanité.

Protocole I additionnel aux conventions de Genève 1949: (préambule): Les Hautes Parties contractantes, Proclamant leur désir ardent de voir la paix régner entre les peuples...

Protocole II additionnel aux conventions de Genève 1949: Soulignant la nécessité d'assurer une meilleure protection aux victimes de ces conflits armés...qui pourraient être des populations dans n'importe quel Etat au monde.

Convention de la protection des biens culturels (La Haye 1954) déclarant que la conservation du patrimoine culturel présente une grande

importance pour tous les peuples du monde et qu'il importe d'assurer à ce patrimoine une protection internationale.

Projet de règles limitant les risques courus par la population civile en temps de guerre (1956), en réponse aux « exigences de l'humanité et la sauvegarde des population... »

Convention sur l'imprécisibilité des crimes de guerre et des crimes contre l'humanité, dont le préambule dispose que: «...les crimes de guerre et les crimes contre l'humanité comptent au nombre des crimes de droit international les plus graves». La répression effective de ces crimes «est un élément important de leur «prévention, de la protection des droits de l'homme et des libertés fondamentales, propre à encourager la confiance, à stimuler la coopération entre les peuples et à favoriser la paix et la sécurité internationales».

Convention sur les armes bactériologiques (biologiques) ou à toxines

Pour éloigner leurs dangers de l'humanité et libérer des ressources pour les investir dans le développement et favoriser la confiance entre les peuples.

Convention européenne sur l'imprécisibilité des crimes contre l'humanité et des crimes de guerre. Strasbourg, 1974 (préambule): Considérant la nécessité de sauvegarder la dignité humaine en temps de guerre comme en temps de paix», de protéger les droit de l'homme, de promouvoir la coopération entre les peuples et favoriser la sécurité et la paix internationales

Convention sur l'interdiction d'utiliser des techniques de modification de l'environnement à des fins militaires (1976). adoptée pour éliminer les dangers que l'utilisation de ces techniques présente pour l'humanité.

Convention sur l'interdiction des armes produisant des effets traumatiques excessifs ou frappants sans discrimination. (1980), pour la cessation de la course aux armements et l'instauration de la confiance entre les Etats et, partant, à la réalisation des aspirations de tous les peuples à vivre en paix.

Convention internationale contre les mercenaires, 1989. A cause des menaces qu'ils présentent pour l'humanité entière

Convention sur l'interdiction des armes chimiques: «les progrès dans le domaine de la chimie devraient être utilisés exclusivement au profit de l'humanité...»

Convention sur l'interdiction des mines antipersonnel 1997:

(Préambule) ... faire cesser les souffrances et les pertes en vies humaines causées par les mines antipersonnel les qui tuent ou mutilent des centaines de personnes chaque semaine, pour la plupart, des civils innocents et sans défense, en particulier des enfants, entravent le développement et la reconstruction économiques, empêchent le rapatriement des réfugiés et des personnes déplacées sur le territoire et ont d'autres graves conséquences pendant des années après leur plantation.

L'estatut de la cour pénale internationale (Rome 1998) pour l'oppression des crimes qui menacent la paix et la sécurité internationales.

3 - Droit international général

Nous nous limitons ici au *jus cogens*, aux obligations *erga omnes* et aux droits célestes

A - jus cogens

L'un des exemples de l'intérêt commun est le *jus cogens* dans le domaine du droit international public. Et certains auteurs voient que: «L'idée d'une norme *jus cogens* ... reflètent les valeurs de la communauté qui dépassent la centralité de l'État et certains des concepts traditionnels du droit à l'échelle internationale. Le concept change, en effet, le modèle classique du droit international comme une loi volontaire présentant un ensemble de règles qui peuvent être juridiquement contraignant pour les États, même en l'absence de leur consentement. . Ainsi, il montre un fort sentiment de l'intérêt de la communauté internationale, qui triomphe de la volonté individuelle des États.»

En ce qui concerne les critères d'identification du *jus cogens*, l'auteur finlandais Laurie Hennekainen affirme qu'ils sont cinq essentiels⁽¹⁾:

(1) ELLEN HEY, GLOBAL ENVIRONMENTAL LAW: COMMON INTERESTS AND THE (RE)CONSTITUTION OF PUBLIC SPACE, The 1992 Convention on Biological Diversity

1: le jus cogens en «droit international général» c'est ce qui s'applique, sur l'échelle général, et pas seulement à l'échelle régionale,

2- ils sont «acceptés et reconnus par la communauté des Etats dans la communauté internationale.» Cela exige qu'ils acquièrent «une double approbation» par toutes les composantes essentielles de la communauté internationale comme règle et comme ayant un caractère impératif.

3- le jus cogens ne peut être violé sauf en cas de force majeure ou de danger,

4- il ne peut être modifié que par un nouveau jus cogens.

On peut trouver ces quatre critères dans la Convention de Vienne sur le droit des traités, le cinquième, cependant, se montre à travers l'objectif recherché par le jus cogens. Le jus cogens protège les intérêts suprêmes de la communauté internationale. Il est «obligatoire parce qu'il a été créé pour l'intérêt international public.»

Et puisque le jus cogens intéresse toute la communauté internationale, il assure son intérêt commun.

B – les obligations erga omnes

«Les engagements envers la communauté internationale entière sont interprétés comme des obligations erga omnes, à savoir, celles qui doivent être pour le bénéfice de tous les membres de la société internationale. De là, il est du devoir de tous les Etats de faire pour empêcher de s'en soustraire. Le projet d'articles de 2001 sur la responsabilité des États⁽¹⁾, a déterminé un système général de responsabilité envers la société internationale dans son ensemble, qu'on peut mettre à pied en cas de violation d'une obligation erga omnes, et qui dispose que tous les pays, y compris les non endommagés, peuvent demander l'arrêt de l'acte illicite et des garanties de non-répétition, ainsi que l'exécution de l'obligation d'indemnisation dans l'intérêt des Etats endommagés ou des bénéficiaires de l'obligation violée (article 48).

Ainsi, par exemple, la Cour internationale de Justice a habilitée en 1970 à tous les États le pouvoir d'agir en justice pour défendre l'intérêt public,

(1) A/56/589 26 nov. 2001

en reconnaissant que ces pays ont, dans le cas des obligations erga omnes, «un intérêt juridique» de protéger les droits qu'ils renferment, en d'autres termes, on y applique la même norme qui a conduit au rejet des exigences controversées dans les affaires du Sud-Ouest africain⁽¹⁾.

Et comme cette obligation de l'État est en vigueur envers tous les Etats, elle assure donc un intérêt de tous ces pays.

C- Les lois célestes

On prend comme exemple la loi islamique

La Loi islamique (Chari 'ah)

L'Islam appelle à la miséricorde et la paix pour l'humanité dans son ensemble, Dieu a déterminé la mission de son Messager, en disant: {et nous ne t'avons envoyé que comme une miséricorde pour les mondes} (prophètes / 107) et il a ordonné aux croyants de l'Islam de prendre parti à la paix, en disant: {ho, les croyants, entrez à plein dans la paix et ne suivez point les pas du Diable, oui il est pour vous un ennemi déclaré} (la vache / 208), et le Prophète a dit: «répandez la paix parmi vous.»

L'Islam n'a pas permis de faire la guerre qu'en cas de légitime défense, la défense de la religion ou du pays. Dieu a autorisé les musulmans à combattre, après avoir été soumis à des injustices et d'oppression, Il dit: {Toute autorisation est donnée à ceux qui sont combattus, parce que vraiment ils sont lésés et Dieu est capable, vraiment, de les secourir(x) à ceux qui ont été expulsés de leur demeure, sans droit, sauf qu'ils disaient Dieu est notre Seigneur} (Hajj / 39 et 40). Mais Dieu empêche les musulmans de se battre contre ceux qui ne les combattent pas: {Et combattez dans le sentier de Dieu ceux qui vous combattent, et ne transgressez pas, vraiment Dieu n'aime pas les transgresseurs} (la vache / 190). Si les combats ont éclaté on doit riposter à l'attaque et non pas attaquer. Si l'agression s'arrête les musulmans doivent s'arrêter: {cessent-ils ? alors oui, Dieu est Pardonneur et Miséricordieux} (la vache / 192), et si l'ennemi voulait la paix les musulmans devraient l'accepter: {Et s'ils inclinent à la paix, alors incline-s-y, et place confiance en Dieu, oui, c'est lui qui entend et qui sait} (les dépouilles/61)

(1) Conséquences juridiques pour les Etats de la présence continue de l'Afrique du sud en Namibie, Avis consultatif, Rec. 1971, p. 16. § 126.

L'Islam ne se limite, cependant, pas à la prévention de la guerre, mais il appelle à la réconciliation et à supprimer les causes de discorde. Ainsi Dieu dit-il: {Et la réconciliation est meilleure} (les femmes / 128). Moïse, de sa part, ordonne à son frère, comme Dieu nous le dit, de chercher l'harmonie parmi son peuple: {Et Moïse dit à Aaron son frère: sois mon lieutenant sur mon peuple, et agis bien, et ne suit pas le sentier des fauteurs de désordre} (les limbes / 142). Shoaib dit, comme le Coran nous enseigne: {je ne veux que la reforme autant que je le puis} (Houd / 88). Dieu ordonne aux gens de ne pas faire la corruption après la réforme: {Et sur la terre après qu'elle a été reformée ne commettez pas le désordre} (les limbes / 56). Enfin Dieu d'ordonner la charité et la justice envers les gens qui n'agressent pas les croyants, ainsi dit-il: {Dieu ne vous empêche pas à l'égard de ceux qui ne vous ont pas combattus pour la religion et ne vous ont pas chassés de vos demeures, de leur faire la charité et d'être envers eux, à la balance, oui Dieu aime ceux qui traite à la balance} (l'examinée / 8). C'est que la bonne action engendre l'attachement et l'harmonie entre les gens: {Or bien et mal ne sont pas égaux, Riposte avec ce qu'il y a de plus beau, alors celui avec qui tu es en inimitié deviendra comme s'il est ami chaleureux} (les détaillés / 34).

3 - L'intérêt commun dans la jurisprudence de la cour internationale de justice

Le concept de l'intérêt commun a émergé dans un grand nombre de décisions. Dans son avis consultatif sur «les réserves à la convention pour la prévention et la répression du crime de génocide» le 28 mai 1951, la Cour a arrêté que: «Les origines de la Convention révèlent l'intention des Nations Unies de condamner et de réprimer le génocide comme «un crime de droit des gens». Il implique le refus du droit à l'existence de groupes humains entiers, refus qui bouleverse la conscience humaine, inflige de grandes pertes à l'humanité, et qui est contraire à la fois à la loi morale et à l'esprit et aux fins des Nations Unies. Cette conception entraîne une première conséquence : les principes qui sont à la base de la Convention sont des principes reconnus par les nations civilisées comme obligeant les États même en dehors de tout lien conventionnel. Une deuxième conséquence est le caractère universel à la fois de la condamnation du génocide et de la coopération nécessaire «pour libérer l'humanité d'un fléau aussi odieux» (préambule de la Convention). La Convention sur le génocide a donc été

voulue tant par l'Assemblée générale que par les parties contractantes comme une convention de portée nettement universelle⁽¹⁾».

Dans l'affaire de «Barcelona Traction», la Cour a décidé qu'il faut effectuer une distinction entre les obligations des Etats envers l'ensemble de la communauté internationale, et celles générées vers un autre Etat dans le cadre de la protection diplomatique. Les premières Obligations intéressent tous les Etats. Vu l'importance des droits en cause, tous les Etats peuvent être considérés comme ayant intérêt juridique à ce que ces droits soient protégés, les obligations en question sont des obligations *erga omnes*.

34. Ces obligations découlent par exemple, dans le droit international contemporain, de la mise hors la loi des actes d'agression et du génocide mais aussi des principes et des règles concernant les droits fondamentaux de la personne humaine, y compris la protection contre la pratique de l'esclavage et la discrimination raciale. Certains droits de protection correspondants se sont intégrés au droit international général ; d'autres sont conférés par des instruments internationaux de caractère universel ou quasi universel⁽²⁾.

Dans l'affaire de Hissène Habré entre la Belgique et le Sénégal, la Cour a jugé que «L'intérêt commun des Etats parties à ce que soient respectées les obligations pertinentes énoncées dans la convention contre la torture implique que chacun d'entre eux puisse demander qu'un autre Etat partie, qui aurait manqué auxdites obligations, mette fin à ces manquements. Si un intérêt particulier était requis à cet effet, aucun Etat ne serait, dans bien des cas, en mesure de présenter une telle demande. Il s'ensuit que tout Etat partie à la convention contre la torture peut invoquer la responsabilité d'un autre Etat partie dans le but de faire constater le manquement allégué de celui-ci à des obligations *erga omnes partes*»⁽³⁾.

(1) C.I.J, (République démocratique du Congo c. Rwanda), Activités armées sur le territoire du Congo (nouvelle requête : 2002), compétence et recevabilité, Recueil 2006, p. 6

(2) Barcelona Traction, Light and Power Company, Limited, Judgment, I.C.J. Reports 1970, p. 3.
Voir aussi Réserves à la convention pour la prévention et la répression du crime de génocide, avis consultatif, C.I.J. Recueil 1951, p. 23

(3) Questions concernant l'obligation de poursuivre ou d'extrader, (Belgique c. Sénégal), arrêt,, C.I.J. Recueil 2012, p. 422 § 69

Dans l'affaire GabCikovo-Nagymaros Project (Hongrie /Slovaquie) la cour a estimé que: «Grâce aux nouvelles perspectives qu'offre la science et à une conscience croissante des risques que la poursuite de ces interventions à un rythme inconsidéré et soutenu représenterait pour l'humanité - qu'il s'agisse des générations actuelles ou futures - de nouvelles normes et exigences mises au point, qui ont été énoncées dans un grand nombre d'instruments au cours des deux dernières décennies (du 20ème siècle). Ces normes nouvelles doivent être prises en considération aussi bien que ces exigences nouvelles convenablement appréciées ...»⁽¹⁾

On peut également tirer la même position de l'arrêt de la cour dans l'affaire du Détroit de Corfou décident: " Les obligations...d'(avertir les navires quand) ... ils s'approchaient, du danger imminent auquel les exposait ce champ de mines. Ces obligations sont fondées non pas sur la Convention VIII de La Haye, de 1907, qui est applicable en temps de guerre, mais sur certains principes généraux bien reconnus, tels que des considérations élémentaires d'humanité, plus absolues encore en temps de paix qu'en temps de guerre, le principe de la liberté des communications maritimes et l'obligation, pour tout Etat, de ne pas laisser utiliser son territoire aux fins d'actes contraires aux droits d'autres Etats». ⁽²⁾.

4 - la valeur de l'intérêt commun

Il est légitime de poser la question: l'intérêt commun est-il une coutume juridique ? Est-il un principe général du droit ? Dépasse-t-il, comme d'aucuns le croient, tout cela pour représenter les principes généraux du droit ? Ou est-il au-dessus de tout cela et constitue la base du droit ou la base de la légitimité ?

A - l'intérêt commun et la coutume

La coutume est une règle juridique qui se caractérise par la répétition de sa pratique et son caractère obligatoire, tandis que l'intérêt commun n'a de rapport avec la répétition.

L'intérêt commun est également différent de la coutume par ce que

(1) GabCikovo-Nagymaros Project (Hungary I Slovakia), Judgment, 1. C. J. Reports 1997, p. 7 § 140

(2) « Affaire du Detroit de Corfou, Arrêt de 8 avril 1949 : C. I. J. Recueil 1949, p. 22.

la coutume est une norme partielle comme n'importe quelle disposition juridique, alors que l'intérêt commun domine tout le droit, y compris les textes et les coutumes, pour ne pas mentionner les principes généraux du droit, comme nous le verrons.

B - l'intérêt commun est un principe général de droit?

Certains juristes considèrent l'intérêt commun un principe général du droit. Et les uns vont plus loin, et estiment que l'intérêt commun, ou l'intérêt commun collectif, exprime les principes généraux du droit. Il a formé, pendant une durée très longue, une partie du droit international, citant l'article 38/1 du statut de la Cour internationale de Justice. Celui-ci fournit la preuve que l'intérêt commun était toujours pris en compte, en se basant sur ce que les principes généraux sont ceux reconnus dans la conscience générale, ou le sens commun des Nations. En effet, il y a une compréhension commune au sein de la communauté internationale de l'existence de l'intérêt commun et des indicateurs de cette existence. Les partisans de cette attitude croient que la perception de l'intérêt collectif est fondée sur la conviction juridique générale (*opinio juris communis*) ou la conscience juridique commune, qui peut être traduit comme le sens commun des peuples civilisés quant à ce qui est faux ou vrai du point de vue juridique.⁽¹⁾

Mais nous voyons que l'intérêt public ou l'intérêt commun, transcende tout principe général du droit. Etant donné que celui-ci est une règle créée par l'induction d'un sous-système juridique, comme le droit civil, international, constitutionnel, administratif... Ou d'une branche de ces sous-systèmes, il régit un point précis, comme le principe de la compensation pour violation des obligations internationales, le principe du droit des peuples à l'autodétermination, le principe de la liberté des communications maritimes, le principe de l'obligation de chaque Etat de ne pas permettre l'utilisation de son territoire pour exercer des actes contraires aux droits des autres Etats, le principe de l'égalité de droit des peuples, ou le principe de l'*uti possidetis juris*...⁽²⁾

(1) Wolfgang Benedek and others, *The Common interests in International law*, intersentia 2014, p. 13

(2) Voir Guillaume Portière. Les principes généraux dans la jurisprudence internationale : éléments d'une différenciation fonctionnelle. *Revue du Droit Public et de la Science Politique en France et à l'étranger*, 2008, p. 259-292. <hal-00823910>

Tandis que l'intérêt commun est la fin proche ou lointaine de toutes les lois, il dépasse tout principe général du droit et il dépasse même l'ensemble des principes généraux du droit, parce qu'il est leur fin ultime et la fin de l'ensemble des normes juridiques.

C - L'intérêt commun entre légalité et légitimité

La légalité est en générale la conformité des actes à la loi et l'action n'est pas légale à moins qu'il ne soit pas en harmonie avec la loi. Et la légalité dans les règles juridiques consiste en ce que l'inférieure soit conforme à la supérieure

Quant à la Légitimité, elle est la conformité avec ce que les gens imaginent collectivement, qu'ils veulent et y croient comme régime socio-politique et de droit, et s'il est en harmonie avec ce qu'ils espèrent, acceptent et l'estiment comme juste et nécessaire, il serait alors légitime, mais s'il ne l'était pas, il serait illégitime, même s'il est adoptée par les autorités compétentes.

Certains auteurs ont défini la légitimité comme étant la capacité d'exercer le gouvernement selon l'image imaginée par chaque individu du pouvoir. Elle a été définie comme la qualité des gouvernants susceptible de pousser les gouvernés à leur reconnaître le droit à la direction. Ainsi le pouvoir légitime devient celui approuvé, acceptable et justifié de la part du peuple⁽¹⁾.

Quant à la relation entre les deux concepts, en effet l'idée de légitimité est considérée, d'après une opinion très forte, comme un critère de la légalité. Ce qui est compatible avec laquelle est acceptable et les citoyens y acquiescent volontairement, mais ce qui la contredit, ne sera généralement imposé que par la force

D - L'intérêt commun est le fondement du droit

Certains penseurs font valoir que l'intérêt commun est la base du droit international, ainsi Max Huber voit-il, dans sa fameuse thèse sur les fondements sociologiques du droit international public, que celui-ci est le

(1) Voir site Droit constitutionnel-légitimité

résultat juridique de l'intérêt collectif permanent⁽¹⁾. Nous souscrivons à cette attitude, en insistant sur notre thèse qui affirme que l'intérêt commun est le but réel du droit, tel qu'il doit être, il est le fondement si l'on regarde les motifs de l'élaboration de la loi. Il est cependant la fin, si on regarde ce qu'on espère atteindre de la création du droit.

Section III-Le détournement de Pouvoir

Le terme de «détournement du pouvoir en droit administratif, la jurisprudence et la doctrine l'ont traité avec une grande abondance. La doctrine et la jurisprudence constitutionnelles ont essayé de les imiter, mais leur tentative est restée hésitante.

1 - en droit administratif

Le détournement du pouvoir est, de tous les moyens de l'illégalité, qui entache l'acte administratif, le moyen qui le vicie le plus profondément, et cela peut se produire de diverses façons:

A – le détournement du pouvoir affecte l'objectif de l'acte

Le détournement du pouvoir concerne directement les objectifs de l'acte, les intentions de l'acteur... Et ce que fait le juge administratif c'est de contrôler l'éthique de l'acte administratif, il a une compétence souveraine d'évaluation et il n'est pas permis de le réexaminer en cassation. Si l'autorité administrative prend un acte pour un objectif qui n'est pas de sa compétence, il y aura détournement du pouvoir, et l'acte sera annulable. Le juge administratif fait un choix très clair et annule complètement l'acte, parce qu'il s'agit d'un grand vice qui n'accepte beaucoup de subtilités dans l'évaluation des conséquences de l'illégitimité. Il existe deux types principaux du détournement de pouvoir en fonction du degré de l'éloignement du but poursuivi des objectifs légitimes de l'acte administratif:

1^{er}-Poursuite d'un objectif propre

C'est le cas le plus flagrant du détournement du pouvoir. Il peut arriver, par exemple, qu'une autorité administrative emploie ses compétences à prendre des décisions pour réglementer des affaires de nature propre, soit à

(1) Max Huber, the sociological basis of public international law, p 794

leur avantage, soit pour le bénéfice d'autres personnes privées. Mais, dans tous les cas, en l'absence de l'intérêt public, et même contre lequel.

2^{ème}-Poursuite d'un intérêt loin de l'intérêt visé

L'autorité administrative commet un détournement du pouvoir, même en visant l'intérêt général, si elle le fait pour un objectif différent de celui pour lequel elle a reçu la compétence.

B - Le vice de motif

À l'exception de tous les cas flagrants, comme la faute d'objectif ou de contenu, ou comme la contradiction directe avec une règle supérieure, l'illégitimité interne pourrait résulter d'une façon plus précise d'un vice des motifs de l'acte. Le vice des motifs ne diffère pas en principe du vice d'objectifs, parce qu'il s'agit de déterminer les causes de la prise de la décision, et cela inclut l'objectif, il ne diffère principalement non plus du vice dans le contenu, car décider que la décision n'a été prise pour des raisons valables est pareil à décider qu'elle contredit l'ordonnancement juridique, c'est-à-dire contre une ou plusieurs des règles suprêmes, et peut-être contre des règles plus générales. Il s'agit de s'assurer de ce que la décision administrative relève du système juridique dans une relation qui n'impose pas la conformité, mais nécessite la compatibilité. On ne doit pas faire des illusions, la question est en relation avec le cœur du contrôle par le juge de la légitimité interne. La question est de savoir si cet acte, par tous ses détails, est-il irréprochable, est-il conforme en même temps à la vérité, à la rationalité, aux principes du système juridique lui-même. Par cet examen, le juge pourrait chercher, comme dans tous cas, trois modèles d'erreurs: erreur de fait, erreur de droit, et erreur de qualification juridique des faits.

i – L'erreur dans les faits

L'acte administratif doit respecter le principe de la vérité dans tous les points. Aucune autorité administrative ne peut se baser sur des faits matériellement faux pour prendre une décision. Parce que cela signifie qu'elle ne prenne pas sa décision en pleine connaissance de cause. Mais pour agir, elle doit se soumettre à une condition nécessaire et le juge doit imposer le respect d'une règle morale.

L'erreur dans les faits reste cependant rare, parce que les autorités

administratives se basent généralement sur un dossier, et prennent leur temps, et s'attèlent à faire plusieurs enquêtes et intersections. Mais il est un cas particulier: l'erreur dans les faits est décisive à un tel point que, par la négation de la vérité, elle vicie la légalité de la décision, même quand le fait mentionné par l'autorité administrative n'est pas nécessaire pour prendre sa décision.

ii - erreur de droit

Lorsque l'autorité administrative commet une erreur de droit, son action produit, d'une part, un déséquilibre dans l'ordonnancement juridique, une incompatibilité. Par-là elle ne respecte pas la hiérarchie des normes. D'autre part, elle s'expose au même grief, que dans le cas précédent, sa décision est fondée sur une erreur, elle n'a pas été prise en connaissance de cause. Le juge sanctionne l'erreur en droit comme une erreur dans les motifs, ou le résultat de motifs juridiquement erronés, en constatant son illégalité interne et en l'annulant quand il le peut. L'erreur en droit est de plusieurs sortes:

- L'erreur dans la réalité de présence de la règle juridique

Ce cas arrive lorsque l'autorité administrative essaie de fonder sa décision sur une règle juridique inexistante, elle n'est pas encore entrée en vigueur, ou elle est devenue caduque, ou elle a fondé sa décision sur une règle sans rapport avec la matière concernée, sans qu'il y ait aucun autre fondement juridique.

- Fondation de l'acte sur une règle illégale

Ceci est le résultat d'une contradiction directe entre une règle donnée et une règle supérieure, comme si une autorité administrative a rejeté une demande fondée sur une décision réglementaire qui la prescrit, alors que cette décision est contraire à la loi.

- L'erreur dans le sens de la règle juridique

Le troisième cas de l'erreur en droit, et est la plus importante, revient principalement à la mission du juge de dire le droit, alors l'autorité administrative fonde sa décision sur une règle valide et appliquée, mais elle commet une erreur dans l'interprétation de cette règle, en la transgressant ou l'ignorant, comme si une demande fut rejetée au motif qu'elle eut été

présentée après la date limite, alors que la date limite a été reportée.

- erreur dans la qualification juridique des faits

L'autorité administrative se doit de fonder ses décisions sur des faits matériellement exacts. Elle doit recourir à une interprétation de la règle identique à celle du juge administratif, cela ne peut cependant pas être suffisant pour que ses actes soient, dans certains cas, exempts de tout défaut de motif, et par suite de l'illégalité interne. La juridiction administrative exige également, dans certains cas, que les faits, qui ont fondé l'acte, le justifient légalement. Cette expression signifie que l'autorité administrative doit avoir qualifié correctement les faits, les avoir classifiés dans les catégories adoptées dans les textes, tout en respectant leurs définitions, les critères de l'attachement des faits aux catégories déterminées par les textes, et par l'esprit du texte.

C - Détournement de procédure

Le détournement de procédure signifie que l'administration suive pour prendre une décision, une procédure autre que celle imposée par le droit à cet effet. Ici, le juge administratif n'exerce pas un contrôle de la légalité externe de la procédure adoptée, mais un contrôle de légitimité interne, sur les motifs de la décision. Dans ce cas, soit l'autorité administrative s'est dupée quant à la procédure à adopter, et c'est une erreur de droit, soit elle a consciemment utilisé la procédure, ou un moyen de sa compétence pour agir mais dans un objectif autre que celui imposé, ceci est une simple modification du pouvoir. L'erreur en droit est le degré zéro en matière d'interprétation juridique, l'autorité administrative a interprété la règle juridique, et le juge a exercé le même travail, mais puisque le juge est celui qui dit le droit, son interprétation s'impose. Telle est l'autorité souveraine du juge, non pas en fait, mais en droit. Le désaccord sur ces points ouvre la porte pour interjeter appel et cassation.

D - l'intérêt et la nécessité, la théorie d'équilibre

Comme la jurisprudence administrative, qui est habituellement le précurseur parmi les branches du droit public, a inventé la théorie du détournement du pouvoir, elle a inventé la règle qui prescrit que le défaut d'intérêt général, entache l'acte administratif du détournement de pouvoir. Le juge administratif met la décision attaquée dans le cadre

de la technique de la question sur le choix de l'autorité administrative. Et concrètement il se demande si la mesure est proportionnée au fait, et au coût et aux avantages. Le bilan, positif ou négatif permet au juge d'approuver la validité, ou l'invalidité de la mesure et son annulation. Si le bilan de plusieurs opérations était positif, alors l'Administration pourrait choisir celle qui paraît la plus favorable pour l'intérêt d'une bonne gestion.

Ainsi, on a adopté le principe de l'équilibre entre les coûts de l'acte administratif et ses avantages⁽¹⁾, ce qui a nécessité que les avantages dépassent en principe les pertes⁽²⁾, mais à condition que l'acte, en plus de la prépondérance de ses avantages, soit nécessaires, et irremplaçable par un acte moins nocif ou plus utile⁽³⁾. Ce principe a été appliqué sur l'expropriation⁽⁴⁾ l'urbanisme⁽⁵⁾, la police⁽⁶⁾ et les sanctions administratives⁽⁷⁾.

2 - l'intérêt général dans la doctrine et la jurisprudence constitutionnelles

Cette théorie a été professée par le grand juriste égyptien Dr. Abdul Razak Sanhoury dans une étude intitulée «violation de la Constitution par la législation et le détournement du pouvoir législatif»⁽⁸⁾. Il y a essayé de transposer l'idée du détournement en administratif au domaine législatif, en affirmant que: si on fait l'analogie avec le détournement du pouvoir administratif on pourra dire que le législateur doit utiliser son pouvoir législatif dans l'intérêt public, et ne chercher rien d'autre, et ne pas en dévier vers un autre intérêt, sinon la législation sera invalide. Le critère ici est double: subjectif et objectif.

(1) CE, 15 avril 2016 No 398110.

(2) Cour Administrative d'appel, Lyon 27 février 2014.

(3) CE, 8 janvier 2016, No 373058.

(4) Cour Administrative d'appel Nancy 18 novembre 2013.

(5) Cour Administrative d'appel de Bordeaux, 26 novembre 2009.

(6) CE, 9 mars 2016, No 388213 et CE, 14 novembre No 286825.

(7) CE, 28 juillet, 1999, No 202606.

(8) Revue du Conseil d'Etat égyptien - 3ème année 1952.

La partie subjective est en relation avec les intentions et les objectifs que le pouvoir législatif a conçus et tenté d'atteindre en les émettant comme lois.

Mais M. Sanhouri a exclu le volet subjectif et les intérêts personnels dans les actions du législateur, car il manque de vraisemblance par rapport à lui, et s'est tourné vers un volet objectif pur se représentant par l'intérêt général qui doit être l'objet du législateur. Le critère objectif est appliqué de cinq manières, dont deux nous intéressent:

Manière I: C'est de s'incliner sur la nature de la législation elle-même comme un critère objectif: La législation est intrinsèquement une règle générale abstraite, si le Parlement adopte une certaine loi qui ne vaut que pour un cas particulier, une telle législation sera estimée comme un abus du pouvoir législatif.

Manière II: une législation qui outrepasse sa destination: Cette hypothèse est assez rare, parce que la Constitution elle-même ne détermine que rarement l'objet de la législation. La Constitution égyptienne de 1923, donne un exemple de cela par l'article 15, qui interdit au pouvoir législatif de voter une loi qui donne à l'administration le droit d'avertir, de suspendre ou d'annuler les journaux, par la voie administrative, à moins que le but en soit de protéger l'ordre social, car une telle prévention est l'objectif assigné à toute législation faite pour confisquer les journaux par la voie administrative. Par conséquent, si la loi adoptée permet la confiscation des journaux par la voie administrative pour un objectif autre que la protection de l'ordre social, une telle loi outrepasse la fin lui assignée.

M. Sanhouri visait par sa théorie du détournement législatif à élargir la surface du contrôle de la constitutionnalité des lois, de sorte qu'il ne se limite pas à la violation explicite et claire des dispositions de la Constitution, mais qu'il va au-delà pour statuer sur les motifs et la pertinence de la législation.

Une partie de la doctrine française voit cependant difficile que de Conseil constitutionnel fait face au pouvoir législatif en remettant en cause ses objectifs, ainsi M. Georges Vedel voit que «L'allégation d'un détournement de pouvoir à l'encontre d'une loi implique que le Parlement aurait usé du pouvoir législatif en vue d'un but qui n'était pas celui qu'il aurait dû poursuivre...

Cette formulation fait ressortir la difficulté pour le Conseil constitutionnel d'admettre «l'ouverture» du «détournement de pouvoir», difficulté encore plus forte que celle qui a incité le Conseil d'État à écarter cette ouverture en matière de contrôle des décisions juridictionnelles.

Sans doute, le Conseil constitutionnel répugne-t-il d'élever contre le législateur, détenteur d'une légitimité politique et juridique de premier plan, le reproche d'avoir usé son pouvoir, peut-être malicieusement, à des fins qui lui étaient interdites par la Constitution.

M. Vedel attribue cela à la présomption que le Parlement vise toujours l'intérêt général, il dit: «Il en est d'autant plus ainsi que, si le pouvoir législatif s'exerce dans le domaine qui lui est réservé, il est réputé de le faire au nom de l'intérêt général tel qu'il le définit librement sans que le juge puisse contredire cette appréciation dans la très grande majorité des cas»⁽¹⁾.

(1) Voir Georges Vedel, *Excès de Pouvoir administrative et Excès de Pouvoir legislative*, in cahiers du Conseil constitutionnel, No 2, mai 1997.

Chapitre II:

Le Conseil de sécurité

Comme toutes les organisations des Nations Unies, le Conseil de sécurité est lié par la Charte, le document fondateur de l'Organisation des Nations Unies lui assigne, cependant, de nombreux détails, voyons si ceux-ci le lient, ou non, par l'intérêt commun international.

Section I: les attributions du Conseil de sécurité

Les attributions du Conseil déterminées par la Charte des Nations Unies en font l'organe exécutif de celles-ci et sont les suivantes:

Article 29: Le Conseil de sécurité peut créer les organes subsidiaires qu'il juge nécessaires à l'exercice de ses fonctions.

Article 34: Le Conseil de sécurité peut enquêter sur tout différend ou toute situation qui pourrait entraîner un désaccord entre nations ou engendrer un différend, afin de déterminer si la prolongation de ce différend ou de cette situation semble devoir menacer le maintien de la paix et de la sécurité internationale.

Article 36/1: Le Conseil de sécurité peut (dans les cas de l'art. 34) recommander les procédures ou méthodes d'ajustement appropriées.

Article 37/2: Si le Conseil de sécurité estime que la prolongation du différend (entre États) semble, en fait, menacer le maintien de la paix et de la sécurité internationale, il décide s'il doit agir en application de l'article 36 ou recommander tels termes de règlement qu'il juge appropriés.

Article 38: ... le Conseil de sécurité peut, si toutes les parties à un différend le demandent, faire des recommandations à celles-ci en vue d'un règlement pacifique de ce différend.

Article 39: Le Conseil de sécurité constate l'existence d'une menace contre la paix, d'une rupture de la paix ou d'un acte d'agression et fait des recommandations ou décide quelles mesures seront prises conformément aux Articles 41 et 42

Article 40: ...le Conseil de sécurité..., peut inviter les parties

intéressées à se conformer aux mesures provisoires qu'il juge nécessaires ou souhaitables.

Article 41: Le Conseil de sécurité peut décider quelles mesures n'impliquant pas l'emploi de la force armée doivent être prises pour donner effet à ses décisions, et peut inviter les Membres des Nations Unies à appliquer ces mesures. Celles-ci peuvent comprendre l'interruption complète ou partielle des relations économiques et des communications ferroviaires, maritimes...

Article 42: Si le Conseil de sécurité estime que les mesures prévues à l'article 41 seraient inadéquates ou qu'elles se sont révélées telles, il peut entreprendre, au moyen de forces aériennes, navales ou terrestres, toute action qu'il juge nécessaire au maintien ou au rétablissement de la paix et de la sécurité internationales... “

Il peut décider «des plans pour l'emploi de la force armée» (art.46) il est chargé d'élaborer avec l'aide du comité d'État-major des plans qu'il présente aux membres des Nations Unies pour établir un système de contrôle des armes (art.47)

Ainsi les pouvoirs du Conseil de sécurité sont vastes et graves et consistent à instituer des organes subsidiaires, l'enquête, la constatation, l'appréciation, la recommandation de «prendre des mesures», ou la prise de mesures dans des cas spécifiques et l'utilisation de la force militaire.

Quelle est la valeur juridique des résolutions du Conseil de sécurité? Quelles sont les restrictions à ses actions ? Quelles sont les compétences non ordinaires dont il jouit ?

1- Valeur juridique des résolutions du Conseil de sécurité

Le Conseil de sécurité prétend que l'article 103⁽¹⁾ de la Charte des Nations Unies couvre ses résolutions, et certains juristes soutiennent que cet article couvre toutes les décisions obligatoires des organismes des Nations Unies. Ainsi A. Pellet affirme-t-il, par exemple, que: «. Les résolutions du Conseil de sécurité ont...une valeur supérieure (au reste des

(1) L'article 103 dispose qu': « en cas de conflit entre les obligations des Membres des Nations Unies en vertu de la présente Charte et leurs obligations en vertu de tout autre accord international, les premières prévaudront ».

obligations des Etats) en vertu des dispositions de l'article 103⁽¹⁾. Certains auteurs se concentrent sur les pratiques réelles, et opinent que « l'article 103 ... indique que les obligations découlant de la Charte, ainsi que les droits et obligations énoncés dans la Charte elle-même ... (comprennent) les obligations prescrites sur la base des décisions obligatoires émanant des organismes des Nations Unies»⁽²⁾. ce point de vue est appuyé par la position du Conseil de sécurité lui-même, dans plusieurs de ses décisions, par lesquelles il impose des sanctions, et il invite tous les États à respecter les dispositions (de certaines des résolutions), «indépendamment de l'existence de droits ou d'obligations conférés ou imposées par tout accord ou contrat international, ou toute licence ou permis accordés avant la date effective des mesures imposées (par une résolution du Conseil).»⁽³⁾

Ce point de vue est, cependant, critiquable. M. Derek de Wet voit qu'«il peut être surprenant que les membres se sont convenus sur que l'exécution des résolutions du Conseil de sécurité sont obligatoires au détriment des droits légaux des Etats membres.»⁽⁴⁾

Nous pensons que ce point de vue ne peut pas être accepté pour deux raisons:

- L'une est théorique et de principe, elle exige que toute règle qui établit un organe et lui confère des pouvoirs, est supérieure par rapport aux règles créées par cet organe, la preuve en est que les règles créées par le pouvoir législatif ou exécutif, institués par la Constitution de l'État, ne sont pas de même valeur que la Constitution, et par conséquent, les règles créées par les organes internationaux autorisés par la Charte ne peuvent pas être du même rang que la Charte, et par suite supérieures par rapport à toute autre norme.

(1) A. Pellet, Colloque, op. Cit. P. 227-

(2) Voir commission du droit international (2006), Fragmentation du droit international, Marty Toskinimi, p.131. Voir aussi Répertoire de la pratique des organisations des Nations Unies, 1956, vol V P. 330-332

(3) Voir résolution 1267 (Afghanistan) le 15 oct. 1999, voir aussi les résolutions 661 (l'Irak) le 16 août 1990, 1127 (Angola) le 28 août 1997, 1173 (Angola) le 12 juin 1998, 1198 (Éthiopie et Érythrée) le 17 mai 2000...

(4) Derek De wet, The Impact of security council decisions on dispute Settlement procedure, EJIL, vol. 5 (1994), P. 92.

- La seconde, logique, dispose qu'il serait raisonnable qu'une certaine entité autorise, sur des bases claires, un organe qui pourra lui imposer, une seule fois, des obligations incompatibles avec ses obligations initiales, et l'empêcher de conclure des obligations futures incompatibles avec l'autorisation, mais il ne serait pas raisonnable que cette entité donne à cet organe le pouvoir d'annuler, à tout moment, des obligations qu'elle a conclues avec des tiers, sans compter sur des règles acceptées à l'avance, car cela mène, en effet, à annuler le principe de «*pacta sunt servanda*» et sème le désordre dans les relations internationales.

Une question judicieuse ici se pose: Si les actes du Conseil de sécurité ne sont pas couverts par l'article 103, a-t-il, cependant, les mains libres dans l'exercice de ses pouvoirs susmentionnés ?

2 - restrictions sur les activités du Conseil de sécurité

L'organisation internationale est un sujet du droit international, et pour ne pas aller trop loin en s'acquittant de ses fonctions et dépasser les objectifs pour lesquels elle a été créée, elle est liée par toutes les obligations lui imposées par son acte constitutif, les règles générales du droit international et les accords internationaux auxquels elle est partie⁽¹⁾. Le Conseil de sécurité est une organisation internationale, il doit donc se conformer à ces instruments.

A - restrictions de la Charte

Le Conseil de sécurité est nécessairement lié par les dispositions de la Charte, au moins pour deux raisons:

i - La Charte porte l'acte de création du Conseil, et de toute l'Organisation des Nations Unies qui comprend le Conseil, et aucune institution, même politique, n'est pas autorisée à dépasser l'acte de sa création ou celui de l'organisation qui l'enferme. Ainsi dans son avis consultatif sur les «Conditions de l'admission d'un État comme membre des Nations Unies», le 28 mai 1948, la Cour internationale de Justice soutient-elle que «le caractère politique d'un organe ne peut le soustraire de l'observation des dispositions conventionnelles qui le régissent, lorsque celles-ci constituent

(1) (Réparation des dommages subis au service des Nations Unies, avis consultatif, C.I.J. Recueil 1 949, p. 179)

des limites à son pouvoir ou des critères à son jugement. Pour savoir si un organe a la liberté de choisir les motifs de ses décisions, il faut se référer aux termes de sa constitution... Il n'y a donc aucune contradiction entre, d'une part, les fonctions des organes politiques et, d'autre part, le caractère limitatif des conditions prescrites^{(1)»}.

ii - Il faut, d'autre part, que les droits et obligations d'une organisation internationale servent les "objectifs et fonctions stipulées ou prescrits par son acte Constitutif même s'ils évoluent dans la pratique."

Quant à l'obligation du Conseil de sécurité lui-même de se conformer à la Charte, la Cour internationale de Justice a soutenu qu'"Etant un organe émanant d'une organisation internationale créée par les Etats, le Conseil de sécurité, doit certainement respecter les dispositions de l'acte constitutif de l'Organisation des Nations Unies.^{(2)»}

La Charte prescrit au Conseil de sécurité les restrictions suivantes:

1 - Il agit conformément aux buts et principes des Nations Unies:

Art. 24. Les» membres confèrent au Conseil de sécurité la responsabilité principale du maintien de la paix et de la sécurité internationale», et «**le Conseil de sécurité agit conformément aux buts et principes des Nations Unies...**”

Art.37/2: «Si le Conseil de sécurité estime que la prolongation du différend semble, en fait, menacer le maintien de la paix et de la sécurité internationales, il décide s'il doit agir en application de l'Article 36 ou recommander tels termes de règlement qu'il juge appropriés».

Lorsque les autres moyens ne suffisent pour arrêter la menace, il pourrait recourir à la force militaire pour maintenir la sécurité et la paix, ou de les rétablir:

2-Si le Conseil estime que les mesures ne comportant pas l'utilisation d'armes «seraient inadéquates ou qu'elles se sont révélées telles, il peut entreprendre, au moyen de forces ... toute action qu'il juge nécessaire au

(1) CIJ Rec. 1948 p57, admission d'un Etat aux NU avis consultatif

(2) interprétation de l'accord du 25 mars 1951 entre l'OMS et l'Egypte, avis consultative, CIJ, rec. 1973, § 37

maintien ou au rétablissement de la paix et de la sécurité internationales... (art. 42).

Puis la Charte confirme «**qu'il ne sera pas fait usage de la force des armes, sauf dans l'intérêt commun**»,

Ainsi, le Conseil de sécurité devrait-il viser la réalisation du bien commun, en protégeant la paix internationale et la sécurité, et rien d'autre, mais «selon les buts des Nations Unies.»

B -Les autres restrictions du droit international

Certains auteurs voient que le Conseil de sécurité est lié, à côté des restrictions de la Charte, par ce qui suit:

i - Le droit coutumier: Ce droit est, comme le voient nombre de juristes, obligatoire pour tous les États et toutes les organisations internationales, y compris le Conseil de sécurité, parce que le droit coutumier acquiert une priorité même à l'article 103, lequel a la priorité sur les accords internationaux, et la coutume n'est pas un accord, et L'article 64 du droit des traités “empêche d'interpréter une disposition de la Charte de façon contraire au droit impératif (à venir de même qu'existant)... (car) l'article 64 est codificateur du droit coutumier⁽¹⁾, “et le même article dispose qu'«un traité devient nul s'il est contraire à une nouvelle norme impérative ».

ii - Le jus cogens, ces règles sont dans une création permanente, et mm De Wet et Nollkaemper voient dans l'autorisation par les états de leurs pouvoirs à l'Organisation des Nations Unies un processus continu qui tient compte de l'émergence de jus cogens⁽²⁾. La Cour de l'Union européenne a également confirmé la restriction du Conseil de sécurité par le jus cogens, comme on va le voir.

iii - les règles fondamentales des droits de l'homme: elles sont obligatoires, qu'elles soient estimées ou non comme jus cogens. Si la Charte n'a pas mis en relief les droits de l'homme, comme il faut, cela revient à

(1) Irene couzigou. Le conseil de sécurité doit-il respecter les droits de l'homme, rs.sqdi.org/volumes/20.1_couzigou.pdf • PDF file p 130.

(2) De Wet et Nollkaemper, Review of Security Council Decisions by National Courts » (2002) pp189-90.

ce qu'«au moment de l'élaboration des ... traités (du droit international des droits de l'homme), il paraissait ... impossible que des organisations internationales puissent porter atteinte aux droits de l'homme.»⁽¹⁾

Certains juristes croient que le Conseil est astreint, au moins, à respecter les droits et libertés énoncés dans la Déclaration universelle des droits de l'homme, et qui doivent être respectés tant en temps de paix qu'en temps de guerre. D'autres soutiennent que le Conseil est tenu de respecter les droits et libertés déterminés par les conventions, même si elles ne sont pas ratifiées par tous les Etats, Car les droits fondamentaux sont du jus cogens, et le Conseil de sécurité n'a pas le droit de violer les normes relatives aux droits de l'homme, mais s'il prend un acte qui porte atteinte aux droits fondamentaux, cet acte sera un ultra vires et créerait, de la part des personnes lésées, des réactions et des conflits qui pourraient échapper à tout contrôle.

iv-Les accords que le Conseil contracte avec d'autres parties

La règle «*pacta sunt servanda*» est obligatoire pour toutes partie se contractant avec une autre, quelle que soit sa position, y compris les organisations internationales et le Conseil de sécurité lui-même,Ainsi, quant à l'Accord de siège entre les États-Unis et l'organisation internationale, la Cour internationale de Justice a-t-elle jugé qu'«il n'est pas contesté que l'accord de siège est un traité en vigueur qui s'impose aux parties.»⁽²⁾, et le tribunal conclut que: « le Conseil de sécurité est tenu de respecter les obligations qui lient l'Organisation. Il ne peut s'écartier d'une telle obligation qu'en vertu d'une règle qui lui en donne le droit, par exemple une norme du droit des traités relative au droit de dénoncer une obligation conventionnelle ou d'en suspendre l'application⁽³⁾»⁽⁴⁾.

Le Conseil de sécurité peut-il déroger à ces restrictions ? Et comment?

(1) Robert Kolb, Gabriele Porretto et Sylvain Vité, dir., *L'application du droit international humanitaire et des droits de l'homme aux organisations internationales*.

(2) CIJ, rec. 1988, p. 15 § 7.

(3) Ibid. § 15.

(4) Christian Dominicé *L'ordre juridique international entre tradition et innovation*, Deuxième partie. Organisation internationale, Le Conseil de sécurité et le droit international1. § 15.

Certains juristes voyaient, et voient toujours, que le Conseil de sécurité a les mains libres, il est le maître de soi-même, il décide ce qu'il veut, à tel point qu'on croie que ses décisions, notamment celles prises en vertu du Chapitre VII, constituent une fatalité incontournable, elles sont contraignantes pour les Etats, qui ne disposent vis-à-vis desquelles d'aucun pouvoir, et le Conseil peut agir et intervenir dans les affaires intérieures des Etats, sans être soumis à aucune restriction.

Quelques-uns de ces juristes justifient leur position par les pouvoirs discrétionnaires, ainsi que les pouvoirs implicites du Conseil.

v - La bonne foi (*bona fides*)

La bonne foi « est la croyance qu'a une personne de se trouver dans une situation conforme au droit, et la conscience d'agir sans léser les droits d'autrui. C'est une notion fréquemment utilisée dans notre législation pour atténuer les rigueurs de l'application de règles positives»⁽¹⁾.

La bonne foi est estimée comme un principe général du droit, et l'article 2/2 de la Charte dispose que: «les Membres de l'Organisation, afin d'assurer à tous la jouissance des droits et avantages résultant de leur qualité de Membre, doivent remplir **de bonne foi** les obligations qu'ils ont assumées aux termes de la présente Charte».

Cela doit être compris dans le sens que les membres des organisations internationales ont la même obligation, que ce soit en tant que membres de l'Organisation des Nations Unies, ou par réciprocité. Si les membres sont, en général, obligés de la bonne foi dans l'exercice de leurs engagements, les organisations doivent aussi accomplir leurs engagements de bonne foi. Cela a été confirmé par l'article 26 de la Convention sur le droit des traités de 1969, qui dispose que «tout traité en vigueur lie les parties et doit être mis en œuvre de bonne foi.»

La jurisprudence se répète exigeant la bonne foi dans la mise en œuvre des engagements internationaux. Ainsi dans ses résolutions sur la question des essais nucléaires français⁽²⁾, et dans l'affaire d'incidents de frontière

(1) Dictionnaire du droit privé, Serge Braudo, article: bonne foi.

(2) Essais nucléaires, CIJ. Rec. 1974, P. 268 § 46 et P. 473, § 49.

entre le Nicaragua et le Honduras⁽¹⁾, la Cour internationale de justice a-t-elle confirmé que le principe de la bonne foi est l'un des principes fondamentaux qui régissent l'établissement des obligations juridiques et leur exécution ».

« La bonne foi joue un rôle clé pour les membres de l'organisation internationale, et d'après l'expression de Muller, elle représente le ferment juridique de l'esprit de la communauté juridique au sein de l'organisation, elle atténue l'acuité (des exigences) de la souveraineté à l'encontre des objectifs communs: «L'exigence de bonne foi (article 2/2) de la Charte) était, pour cela, établie pour atténuer la gravité du principe de la souveraineté, qui démolit en fait la base du consensus commun⁽²⁾».

La bonne foi est, plus ou moins, une condition existentielle pour l'action commune.⁽³⁾ «En outre, elle est par là, un principe constituant qui sert comme une base juridique pour les obligations de réconciliation et de coopération entre les membres en vue d'atteindre des objectifs communs ... La bonne foi assure différentes fonctions dans l'organisation internationale, comme la fonction de direction dans l'auto-interprétation des textes communs. Mais l'aspect le plus intéressant est sa capacité à établir des obligations de qualité découlant de la nécessité générale de solidarité et de coopération, quand des crises constituantes ou des lacunes dans les textes assiègent l'action de l'organe commun. Ici, l'aspect téléologique atteint sa portée maximale.

Un deuxième exemple vient en contact avec les lacunes dans le texte, il consiste à dériver les obligations spécifiques de coopération du principe général de bonne foi. (Ceci est une fonction traditionnelle des principes généraux de droit)⁽⁴⁾.

Dans sa résolution sur l'accord de siège entre l'OMS et l'Egypte, la Cour

(1) Case Concerning Border and Transborder Armed actions, Nicaragua v Honduras, 20 déc. 1988 P. 105 § 94.

(2) J.P. Müller, «Article 2 (2) of the Charter», dans : B. Simma (éd), *The Charter of the United Nations - A Commentary*, Oxford, 1995, p. 94, rapporté par Robert KOLB in REVUE BELGE DE DROIT INTERNATIONAL 1998/2 - Éditions BRUYLANT, Bruxelles LA BONNE FOI EN DROIT INTERNATIONAL PUBLIC (1) P.721

(3) Ibid., p. 92.

(4) R. Kolb op cit. P 722 et suiv.

a commencé en disant: «Le simple fait d'être membre de l'organisation internationale entraîne certaines obligations réciproques de coopération et de bonne foi⁽¹⁾»

3- Les compétences non ordinaires du Conseil de sécurité

Elles comprennent les pouvoirs discrétionnaires, les pouvoirs exceptionnelles et les compétences implicites, et nous allons discuter aussi dans ce paragraphe le droit de veto.

i- Les compétences discrétionnaires

Un grand nombre d'auteurs croient que le Conseil de sécurité jouit de compétences discrétionnaires. Il n'est pas limité par les textes qui freinent son mouvement pour assurer la paix et la sécurité internationales. Certains juristes soulignent que le Pacte n'a pas prescrit au Conseil d'agir conformément aux dispositions du Pacte, mais conformément aux buts et principes des Nations Unies.

Agir conformément aux buts, bien que déterminés par le Pacte (chapitre I, art. 1 et 2), est cependant une question tellement vague qu'elle permet une large liberté d'action. Mais celui qui s'oppose à la restriction des pouvoirs du Conseil de sécurité, ne se souscrit pas à ce que le Conseil méconnaisse l'intérêt commun, mais il lui reconnaît le droit de choisir librement les moyens pour l'atteindre.

Le juriste autrichien, Hans Kelsen, de sa part, rattache l'article 24 à l'article 1/1 de la Charte, pour atteindre le même résultat, il soutient que « l'action du Conseil de sécurité doit être conforme aux «buts et principes des Nations Unies », et non pas se conformer avec le droit international, Il est chargé de rétablir la sécurité et non pas le droit. Et dans le cadre du chapitre VII, surtout, M. Kelsen n'est pas sûr que le Conseil prenne en considération les principes de la justice et le droit International, quand il décide des mesures collectives pour le maintien de la paix ou son rétablissement. La fonction du Conseil ne lui permet pas de respecter, dans toutes les circonstances, le droit international. Le Conseil peut créer des nouvelles lois pour des nouveaux cas, son droit à employer la force lui

(1) interprétation de l'accord du 25 mars 1951 entre l'OMS et l'Egypte, avis consultatif, CIJ, Rec 1980 P. 73. §43.

permet, de même, d'ignorer la légalité internationale pour établir la paix et la sécurité internationales, qui constituent son but prioritaire⁽¹⁾.

Mais par un avis plus détaillé, se soutenant sur l'article 37 de la Charte, Mme Higgins conteste l'attitude de ceux qui font opposition entre la justice et le droit international pour permettre au Conseil de sécurité plus de compétence discrétionnaire, sans s'éloigner beaucoup de la situation de M. Kelsen, elle écrit : « je ne crois pas que le terme « appropriés » dans l'article 37/2 a été introduit en contradiction avec le droit international. On a, par contre, tenter d'éviter d'agir avec une vaste liberté dans le cadre du droit international, et l'auteur de poser la question : « les exigences de décider conformément aux principes du droit international empêchent-elles, d'une façon non raisonnable, le Conseil de sécurité, de régler les conflits ? Sera-t-il préférable de décider conformément aux seules principes de la justice. Les principes de la justice, étant des objectifs louables, sont cependant, plutôt clairement subjectifs comme critère des principes du droit international général. L'exigence que le Conseil de sécurité ne soit pas contraint à respecter le droit, est une question naturelle. Le droit entrave, il est vrai, l'action du Conseil, dans sa recherche de la paix. En fait, dans un événement donné, il y a une différence substantielle entre l'emploi du droit international ou son exploitation par le Conseil de sécurité, et son emploi par un organe simplement judiciaire.

On revient ici, une fois de plus, au débat sur le respect ou le non-respect du droit, mais concernant l'intérêt commun⁽²⁾.

Dans une attitude plus souple M. Sorel se soutient sur la nécessité de «la légalité de la fin et du moyen » pour être plus indulgent vis-à-vis du Conseil de sécurité, sans lui permettre d'enfreindre le droit, en disant: «L'action du Conseil de sécurité illustre parfaitement la dualité du droit qui est à la fois un objectif à atteindre (hautement proclamé par les États), donc en ce sens une contrainte à respecter pour l'harmonie générale et,

(1) Hans Kelsen, *The law of the United Nations, A critical analysis of its fundamental problems*, London: Institute of World Affairs, 1950, à la page 733.

(2) Voir Rosalyn Higgins, in *Journal of international law*, vol. 64, no 1. Voir aussi Chachter, the quasi-judicial role of the security Council and the General Assembly, in *AJIL*, 1964/58, PP. 960,961.

un instrument pour atteindre cet objectif. Dans l'ordre du discours sur le nouvel ordre, l'instrument est juridique (les pouvoirs dévolus au Conseil pour maintenir la sécurité), mais l'objectif est également juridique : un ordre international fondé sur des valeurs communes. Dans cette optique l'Organisation n'est pas affranchie du droit dont le respect constitue au contraire son objectif ultime. Peut-elle, pour y parvenir, se détourner du respect du droit, le laisser de côté sous prétexte que ce détour servira mieux l'objectif final ? En l'absence de contrôle, la réponse n'est pas forcément positive. L'ordre normatif (le devoir être) doit s'accommoder de l'ordre empirique (la réalité), les deux s'affrontent mais ne s'exclut pas⁽¹⁾.

Certains politiciens exagèrent en prétendant que le Conseil de sécurité n'est pas tenu d'appliquer le droit, car son action est le droit, c'est ce qu'affirme John Foster Dulles, ancien délégué des Etats Unis aux Nations Unies, en disant: «le Conseil de sécurité n'est pas un organe qui applique simplement un droit existant, il est le droit même⁽²⁾.

La jurisprudence internationale ménageait cette tendance, ainsi un arrêt de la CIJ dispose-t-il que l'article 24 de la Charte confère au Conseil de sécurité les pouvoir nécessaires pour prendre les mesures adéquates dans une situation donnée, dans le 2^{ème} paragraphe de cet article, on n'exclut pas la possibilité d'existence de pouvoirs spéciaux octroyés au Conseil de sécurité par certains chapitres de la Charte, à côté des pouvoirs généraux qui lui permettent d'assumer ses responsabilités mentionnées au premier paragraphe du même article. Et dans ce contexte on pourrait renvoyer à la déclaration du secrétaire général présentée au Conseil de sécurité le 10 décembre 1947, où l'on peut lire: «les pouvoirs du Conseil de sécurité décrits par l'article 24 ne sont pas limités aux pouvoirs spécifiques cités aux chapitres VI, VII, VIII, XII... car les membres des Nations Unies ont reconnu au Conseil de sécurité des compétences en relation avec ses responsabilités en ce qui concerne le maintien de la paix et la sécurité internationales. Les seules limites en sont les principes et les buts affirmés par le chapitre premier de la Charte⁽³⁾.

(1) Marc Sorel in Colloque de Rennes, op. cit .P. 46.

(2) -John Foster Dulles, War or peace, the Mac Milan company, new York, 1950, p. 194.

(3) voir arrêt, conséquences juridiques pour les Etats de la présence continue de l'Afrique de sud en Namibie. Rec. 1971 p.40.

Certains chercheurs estiment que les actions du Conseil de sécurité pourraient créer des coutumes qui seront obligatoires au fil du temps, mais ceux-ci ne prennent pas en compte que la coutume internationale a besoin de quelque chose d'autre, comme le consensus international, et ne se construit pas sur l'attitude d'un petit nombre d'Etats, les quinze Etats du Conseil de sécurité. C'est à quoi le Juge Bedjaoui attire l'attention en déclarant: «rien n'empêcherait en principe que les Etats créent ainsi la coutume nouvelle au sein même d'une organisation internationale, dans le cadre de l'activité de celle-ci, mais à condition qu'il s'agisse d'une organisation vraiment universelle, et que les Etats créent cette coutume au sein de l'organe le plus représentatif, le plus utilisateur. La composition très étroite du Conseil de sécurité ne désigne pas cet organe à cette fonction.»⁽¹⁾

La Cour internationale de justice dans l'affaire de «l'admission d'un Etat aux Nations Unies», soutient que la reconnaissance à l'organe (Conseil de sécurité) d'un pouvoir discrétionnaire illimité ... d'exiger de nouvelles conditions ... n'est pas compatible avec le même caractère de l'organisation qui constitue, par le lien étroit entre la qualité de l'organe et la préservation des principes et des impératifs de la Charte, une réglementation juridique dans la matière de l'admission des Etats».⁽²⁾

En conclusion quoi qu'il soit de l'attitude vis-à-vis des pouvoirs discrétionnaires, on peut dire que ceux-ci ne signifie pas des pouvoirs absolus, bien qu'il permette à l'organe en question d'exercer des pouvoirs qu'il estime lui-même leur aptitude à répondre à la situation. Ces pouvoirs restent cependant limités au cadre général défini par la Constitution ou le contrat, celui-là a été déterminé d'un côté, par les objectifs et les principes (art.24/2), d'autre coté, par la Charte lui-même (art. 25). D'autre part ils sont limités par la véracité des faits et des données invoqués. Le moteur doit être toujours l'intérêt commun. Ainsi a-t-on affirmé dans la décision Tadic de la Chambre d'appel du Tribunal pénal international pour l'ex-Yugoslavie que:

«Le Conseil de sécurité joue un rôle pivot et exerce un très large pouvoir discrétionnaire aux termes de cet article (24). Mais cela ne

(1) Bedjaoui op cit. p270.

(2) CIJ Rec. 1948 p57, admission d'un Etat aux NU avis consultatif.

signifie pas que ses pouvoirs sont illimités. Le Conseil de sécurité est un organe d'une organisation internationale, établie par un traité qui sert de cadre constitutionnel à ladite organisation. Le Conseil de sécurité est, par conséquent, assujetti à certaines limites constitutionnelles, aussi larges que puissent être ses pouvoirs tels que définis par la constitution. Ces pouvoirs ne peuvent pas, en tout état de cause, excéder les limites de la compétence de l'Organisation dans son ensemble, pour ne pas mentionner d'autres limites spécifiques ou celles qui peuvent découler de la répartition interne des pouvoirs au sein de l'Organisation. En tout état de cause, ni la lettre ni l'esprit de la Charte ne conçoivent pas le Conseil de sécurité comme *legibus solutus*».

L'article 24, surtout après qu'il a annoncé dans le premier paragraphe que les membres des Nations Unies, confient «au Conseil de sécurité la responsabilité principale dans le maintien de la paix et la sécurité internationales», impose au Conseil, dans le troisième alinéa de présenter un rapport (ou plus) à l'Assemblée générale, et il dispose dans le deuxième paragraphe qu'il agit, dans l'exercice de ces fonctions «selon les buts et principes de l'Organisation des Nations Unies.»⁽¹⁾

«Dans l'accomplissement de ses devoirs, le Conseil de sécurité agit conformément aux buts et principes des Nations Unies. Les pouvoirs spécifiques accordés au Conseil de sécurité pour lui permettre d'accomplir lesdits devoirs sont définis aux chapitres VI, VII, VIII et XII» (art. 24 /2). Le texte de la Charte vise donc des pouvoirs spécifiques et non un pouvoir absolu.

Quant à l'expression « la menace contre la paix » de caractère politique, la cour ne permet pas qu'il y ait des pouvoirs illimités. Ainsi larrêt dispose que « S'il est plus facile de donner une définition juridique à l'acte d'agression, la «menace contre la paix» est davantage un concept politique». Le texte de la Charte vise donc des pouvoirs spécifiques et non un pouvoir absolu

.. Mais la décision constatant qu'il y a une menace de la paix, n'est pas tout à fait discrétionnaire, car il doit rester, au moins, dans les limites des

(1) TPIY, procureur/ D. Tadic et A."Dulle", le 2 octobre 1995, § 29.

objectifs et principes de la Charte ». Et ce qu'on peut soutenir à cet égard c'est que le Conseil de sécurité, dans ses pouvoirs discrétionnaires, doit toujours se guider par l'intérêt commun international.

C'est ce que souligne Sir Franklin Berman, il croit que l'usage de la force, par exemple, «et pour que soit possible d'intervenir pour défendre l'intérêt commun, la condition importante est que la menace expose cet intérêt commun au danger, et non pas l'intérêt particulier des Etats. Le Secrétaire général des Nations Unies a affirmé cet avis quant au génocide, au nettoyage ethnique ou à tout autre crime contre l'humanité, en disant que ces crimes ne menacent seulement pas la paix et la sécurité internationales, mais ils menacent l'humanité tout entière, pour cela elle ne devrait pas attendre sa protection de la part du Conseil de sécurité seul.

Il ajoute: «La menace est une condition pour l'usage de la force. Et l'usage littéral du terme. «**Menace**» est une utilisation intentionnelle, et cela en référence aux tâches du Conseil de sécurité chargé de maintenir la paix et la sécurité internationales de toute menace. En effet, le terme «menace» inclut implicitement la violation de la paix et les actes d'agression.» Et l'article 37/2 de la Charte pose la condition de réalisme dans la menace de la paix et la sécurité⁽¹⁾, comme on l'a vu.

La même attitude a été adoptée par le secrétaire général par son discours à la séance d'ouverture de l'Assemblée générale le 20 Septembre 1999⁽²⁾.

ii – Les pouvoirs extraordinaires

Les pouvoirs extraordinaires doivent nécessairement, avoir pour objectif l'intérêt commun. Etant donné que les circonstances exceptionnelles internationales menacent l'humanité et repousser la menace est le plus important des intérêts internationaux. Si la loi normale ne peut pas l'assurer, on doit recourir aux pouvoirs nécessaires pour l'assurer, même en outrepassant cette loi. Toutefois, le Conseil ne se satisfait pas d'utiliser ce pouvoir pour les buts spéciaux. En effet, l'exercice de ceux-là devrait

(1) Sir Franklin Berman, National Interests and Common Interests, Singapore Year Book of International Law (2006).

(2) Secretary General Presents his annual Report to General Assembly, SG/SM/7136 GA/9596, Press Release.

être limité dans le temps et sous réserve d'un examen périodique, et le Conseil devraient permettre, en règle générale, la représentation des pays touchés (d'après les articles 31 et 33 de la Charte des Nations Unies par exemple)⁽¹⁾ et des individus, chaque fois que ce sera possible, et le Conseil ne doit pas, en général statuer, sauf sur quoi il faut statuer, il doit donner des réponses temporaires plutôt que des solutions permanentes, et il doit à tout moment, tenir compte de la règle de proportionnalité entre les mesures prises et la situation traitée.

Quant à l'importance de l'existence de limitation, M. Wolfgang estime que le pouvoir discrétionnaire du Conseil de sécurité « fondé sur le chapitre VII est large, mais limité, et c'est la présence des limites qui distingue le pouvoir discrétionnaire de l'arbitraire⁽²⁾. »

iii- les pouvoirs implicites du Conseil de sécurité

Certains chercheurs et politiciens voient que les pouvoirs du Conseil de sécurité ne doit pas être limités à ce qui a été dit explicitement dans la Charte, ni aux pouvoirs discrétionnaires convenus, mais il faut que le Conseil ait tous les pouvoirs qui lui permettraient d'accomplir ses fonctions. C'est ce qu'on appelle les pouvoirs implicites.

Marc Sorel, commentant l'autorité du Conseil de sécurité, affirme qu'«il est rare d'interroger sur la réalité de ce pouvoir, sur son effectivité discrétionnaire. L'interrogation est donc simple: si le pouvoir discrétionnaire du Conseil de sécurité était plus qu'un pouvoir discrétionnaire pour tendre vers une forme d'arbitraire ? L'affirmation est gênante, car personne ne la souhaite dans sa réalité⁽³⁾.

(1) L'art. 31 dispose que « Tout Membre de l'Organisation qui n'est pas membre du Conseil de sécurité peut participer, sans droit de vote, à la discussion de toute question soumise au Conseil de sécurité, chaque fois que celui-ci estime que les intérêts de ce Membre sont particulièrement affectés. »

L'art. 33/2 dispose que « Le Conseil de sécurité, s'il le juge nécessaire, invite les parties à régler leur différend par de tels moyens. »

(2) . Wolfgang Benedek et Autres, The Common interests in International law, intersentia 2014. P. 104. see A. Peters, the responsibility to protect and the permanent Five, in J. Hoffman and A. Nollkaemper(eds) p. 200.

(3) Sorel, Jean-Marc, le caractère discrétionnaire des pouvoirs du Conseil de sécurité, RBDI, 2004/2 P. 465.

Certains auteurs vont plus loin, en distinguant entre l'acte de fondation soumis à la volonté des pays fondateurs et entre les compétences, ils soutiennent que: «bien que nous sommes de l'opinion qui estime que l'acte de créer une organisation internationale ne porte pas une conversion de la compétence (des États à l'organisation), nous croyons qu'il devrait y avoir une distinction entre l'acte de constitution, visant à établir l'organisation et la source du cadre juridique qui détermine sa fonction, et le processus d'octroi de pouvoirs, sans laquelle cette nouvelle personne distincte de ceux qui étaient à la base de sa création, ne peut pas réaliser les objectifs pour lesquels elle a été créée. Le manque d'homogénéité des sujets du droit est l'un des fondements de la procuration et de répartition des compétences entre les Etats qui ont mis en place l'organisation et entre l'organisation elle-même.”⁽¹⁾

Fatima Raach écrit: «La base de compétence circonscrit les limites juridiques de l'action de l'organe tout en déterminant les conditions de mise en œuvre des pouvoirs qui lui sont attribués. Mais l'existence de la règle de compétence ne doit pas limiter l'organe à une action insuffisante par rapport aux missions dont il est en charge. D'où l'utilité de la théorie des pouvoirs implicites, ainsi que la discrétionnabilité de l'action, qui introduise une souplesse dans l'action de l'organe.

Le Conseil de sécurité est le responsable principal du maintien de la paix et de la sécurité internationale. Cette exclusivité, que lui accorde la Charte, lui assure déjà un champ d'intervention propre. En outre, l'absence de tout critère permettant de qualifier les faits constituant une menace contre la paix, en fait une notion possible d'élargissement perpétuel en fonction des impératifs du moment. Cet élargissement ne peut être considéré en lui-même comme contradictoire avec la Charte, parce qu'il lui est inhérent.. En effet, l'extension, que connaît la notion de menace contre la paix et la sécurité internationales a pour conséquence directe d'élargir la compétence rationae materiae du Conseil.⁽²⁾

M. Pellet commente ce débat en disant: il n'est pas clair comment

(1) The Hague, London, New-York, Kluwer Law International | kluwerlaw.com 2002, pp.550et 551.

(2) Fatma Raach, la compétence externe du Conseil de sécurité, www.juridicas.unam.mx.

l'action du Conseil se conforme avec les principaux titres des actions exécutives (auxquelles les actions du Conseil sont censées être limitée), ces qualifications peuvent être conformes aux actions des organes politiques des gouvernements nationaux, mais la plus grande critique atteint les limites des compétences du Conseil, la position, selon le professeur Pellet, n'est pas rien, mais n'est pas plus d'un certain montant, le Conseil est limité par la Charte, qui stipule qu'il doit agir en conformité avec les buts et principes de la Charte des Nations Unies (article 24/2). Les autres restrictions sont les normes impératives et les règles convenues sans équivoque qui transcendent les conventions.^{(1)»}

Nous croyons que les pouvoirs implicites sont des pouvoirs qui permettent au Conseil de sécurité de mener à bien les tâches qui lui sont confiées, elles sont donc des moyens pour faciliter l'exercice des compétences, sans violer le jus cogens, les buts de la Charte et les autres règles impératives du droit international général⁽²⁾, et surtout l'intérêt commun international. L'ignorance de celui-ci est contraire à tout ce que nous y avons discuté. De là, grand nombre de juristes croient qu'il est nécessaire que le Conseil de sécurité respecte les règles imposées par le droit international, surtout le jus cogens, la Charte des Nations Unies, la souveraineté des États, le droit à l'autodétermination, la justice et la morale, à côté de l'intérêt commun international.

iv - le droit de veto

Le droit de veto est induit par les cinq puissances de l'article 27/3, qui dispose que: «Les décisions du Conseil de sécurité sur toutes ...questions (sauf les questions de procédure) sont prises par un vote affirmatif de neuf de ses membres dans lequel sont comprises les voix de tous les membres permanents». Chacun de ces membres s'est arrogé le droit de rejeter ce que décide le monde entier, cela ne contredit-il pas l'intérêt commun international ?

Certains penseurs estiment que le Conseil doit agir par consensus et pour réaliser l'intérêt commun, qui, à notre avis, peut donc être mieux

(1) A. Pellet, colloque de Rennes, op cit.

(2) voir A. Pellet, in Colloque de Rennes, peut-on et doit-on contrôler les actions du Conseil de sécurité ? pp. 223 et suivantes.

réalisé, «il est du devoir du Conseil de sécurité de ne pas abandonner le collectivisme nécessaire pour son bon fonctionnement quoi que cela paraisse dur. Il doit être préoccupé, dans sa gestion, par la compréhension mutuelle et l'intérêt commun, et non pas par la menace du veto ou la force d'un groupe d'Etats, quels qu'il soit. Il faut donc que le consensus des membres permanents soit soutenu plus fermement par les autres membres du Conseil et l'ensemble de tous les États membres (des Nations unies), pour que ses résolutions soient, à la fois efficaces et durables⁽¹⁾.

Quoiqu'il en soit, le droit de veto doit rester dominé par la recherche du maintien de la paix et la sécurité internationales, que la Charte ne cesse pas d'affirmer, ainsi le point de vue de l'employeur du veto, s'il est sincère, pourrait revenir, selon lui, à ce qu'il voit comme intérêt commun, bien qu'il soit en désaccord avec l'attitude des autres, ce qui pourrait être normal, comme dans l'exercice de la démocratie, lorsque la minorité se soumet à l'attitude de la majorité, cela ne veut pas dire qu'elle croie que sa position ait été erronée, mais elle l'estime toujours comme plus favorable à l'intérêt général. À noter enfin que la Charte empêche l'État partie à un différend de voter en ce qui le concerne, mais en cas de l'article 41 et 52/3 (règlement pacifique des différends locaux) (art. 27/3 in fine).

3 – la conduite du Conseil de sécurité

La taille et la nature des résolutions émises par le Conseil de sécurité, changent avec les circonstances internationales. Dans la première phase après sa création, et pendant 40 ans, le Conseil a émis 24 résolutions sous le chapitre VII, alors que dans l'année 1993 et les années suivantes, il a publié chaque année un grand nombre de ces résolutions, avec une expansion dans leur diversification, de façon à comprendre la création de règles générales, et la mise en place de tribunaux, l'imposition de sanctions économiques, la protection des civils et l'administration intérimaire des régions.

Le Conseil de sécurité ne se voyait pas toujours tenu de se conformer littéralement, ni même pas exactement aux restrictions de la Charte des Nations Unies, ni du droit international, ni de l'intérêt commun international, en particulier. Au fil des ans, il interprétait sa responsabilité

(1) Voir Journal of Terrorism research, Le 11 décembre 1946, op. Cit.

principale du maintien de la paix et la sécurité internationales, non seulement par son extension d'une façon illégitime à l'utilisation de la force armée dans les relations internationales, mais aussi au soutien de ceux qui s'efforcent de priver les peuples de leur droit à l'autodétermination, et les violations flagrantes et systématiques des droits de l'homme (y compris le jus cogens: l'apartheid, le nettoyage ethnique...), les violations du droit international humanitaire, les actes de terrorisme et la piraterie. Bien que le Conseil est obligé d'utiliser ses pouvoirs en vertu de la Charte pour protéger une grande variété d'intérêts de la communauté internationale dans son ensemble.

Mais si le Conseil avait, au début de son action, le souci de fonder ses décisions sur des articles spécifiques de la Charte, il a commencé à renoncer à la détermination des articles et renvoyer à la Charte d'une manière générale, pour se donner une plus grande marge de liberté dans ses actions, puis il a cessé de fonder ces décisions, en dépit de ce que cela soulève de difficultés pour la compréhension et la valorisation.

En outre, le Conseil a recouru souvent à la sélectivité dans ses actions en faveur des puissances dominantes.

Si l'intérêt commun est de l'importance démontrée plus haut, comme formant la fin ultime pour tout le droit, s'il est la «condition positive pour la légalité de l'acte administratif⁽¹⁾», du droit public, et même du droit dans son ensemble, si les organisations internationales sont obligées de chercher un tel intérêt, et si le Conseil de sécurité ne fait pas exception à cette règle, alors il ne doit pas quitter cet intérêt par aucune de ses résolutions , de lui tourner le dos pour agir au profit d'un Etat ou d'un groupe d'Etats. Plus grave encore, l'intérêt commun ne s'assure pas à travers le dépassement par le Conseil de sécurité de ses compétences, d'une part parce que ce dépassement se heurte aux compétences d'autres organes les gênant dans l'accomplissement de leurs fonctions, ou au moins, il conduit à une rébellion, de sorte que le dommage soit pire que le service de l'intérêt commun présumé, et d'autre part, parce qu'il l'utilise effectivement pour atteindre des intérêts particuliers.

(1) Georges Vedel, droit administrative, PUF, 1976, p. 313.

i - ignorer l'intérêt commun

Si nous passons en revue les actions du Conseil de sécurité, en particulier dans notre région arabe, nous décelons parmi ses résolutions certaines qui ne servent pas l'intérêt commun, ce qui constitue le vice du Détournement du pouvoir, et cela comme suit:

a-réalisation d'un objectif particulier, comme dans sa résolution posthume 1483 (23 mai 2003) approuvant l'occupation par les Etats Unis de l'Irak, à partir de Mars 2003, et qui nous surprend dans son préambule en disant:

Le Conseil de sécurité:

Prenant note de la lettre que les Représentants permanents des États-Unis d'Amérique et du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord ont adressée à son Président le 8 mai 2003 (S/2003/538) et reconnaissant les pouvoirs, responsabilités et obligations spécifiques de ces États en tant que puissances occupantes agissant sous un commandement unifié».

Cette résolution est prise dans l'intérêt des États-Unis, couvrant son agression contre l'Irak, et pas pour l'intérêt commun international.

b - poursuite d'un intérêt étranger par rapport à la compétence exercée ; Comme dans la Résolution 82 (1950), le 25 Juin 1950, qui justifiait l'agression américaine en Corée:

- il demande de cesser immédiatement les hostilités
- Invite les autorités nord-coréennes à retirer leurs forces armées jusqu'au 38e parallèle
- comme l'inertie vis-à-vis de la destruction du Yémen, la tuerie contre ses habitants et son blocus naval, non pas parce que certaines factions militantes menacent la paix et la sécurité internationales, mais parce que ces factions ne se soumettent pas à la politique saoudienne, soutenu par les États-Unis d'Amérique.

La Résolution 2216 (2015), qui justifie l'agression saoudienne contre le Yémen. Ainsi alors que Arabie Saoudite mène une agression qualifiée contre le Yémen et massacre ses habitants: enfants, femmes, vieillards et jeunes, et détruit ses monuments historiques, son infrastructure civile,

et ses établissements sanitaires et d'enseignement, et bombarde les rassemblements dans les marchés, les noces et les funérailles ... le Conseil de sécurité accuse les Yéménites d'agression, en disant, (parlant du Yémen): «... pour protéger le Yémen et sa population contre l'agression persistante des Houthis...»⁽¹⁾

Il loue l'agresseur Saoudien et ses alliés du «Conseil de coopération du Golfe» (CCG):« Réaffirmant son appui à l'action menée par le Conseil de coopération du Golfe pour accompagner la transition politique au Yémen et saluant l'engagement pris par celui-ci à cet égard», et essaie de cacher ceux qui imposent le siège contre le Yémen: «Rappelant que les refus arbitraires d'accès humanitaire et la privation des civils de biens indispensables à leur survie, notamment en entravant intentionnellement l'acheminement des secours, peuvent constituer une violation du droit international humanitaire».

c-partir d'un motif illégal, comme dans la résolution 564 (1985) le 31 mai 1985 (Liban / «Israël»), où il rend inconnu l'agresseur, «Israël», sous la pression des États-Unis:

«...exprime à nouveau son extrême préoccupation devant les lourdes pertes en vies humaines et les graves dommages matériels, qui touchent la population civile du Liban, et demande à toutes les parties concernées de mettre fin aux actes de violence commis contre la population civile du Liban, en particulier dans les camps de réfugiés palestiniens et aux alentours».

Mais qui a commis tout cela ?

Et comme dans la résolution 1593 (2005) (sur le Soudan):

1. Décide de renvoyer la situation au Darfour à partir de Juillet 2002, au Procureur de la Cour pénale internationale. Puis il oublie la question après le virement politique du Soudan vers l'Ouest et après la sécession du sud.

Et comme la résolution 1973⁽²⁾ contre la Libye, qui reflète le désir implicite des membres dominants dans le contrôle des ressources et des

(1) .La résolution 2216 du 14 avril 2015.

(2) La résolution 1973 le 17 mars 2011.

marchés de l'énergie, en accordant le permis aux anciennes puissances colonialistes pour attaquer ce pays, après avoir accaparé ses richesses. Ainsi la résolution dispose-t-elle:

4 – « Autorise les États Membres qui ont adressé au Secrétaire général une notification à cet effet et agissent à titre national ou dans le cadre d'organismes ou d'accords régionaux et en coopération avec le Secrétaire général, à prendre toutes mesures nécessaires...pour protéger les populations et zones civiles menacées d'attaque en Jamahiriya arabe libyenne...»

Cette autorisation a facilité le sabotage de la Libye, la division de son peuple, l'impossibilité de son unification et d'y rétablir un régime de gouvernement

d-Prétention mensongère d'existence de faits: comme par la résolution 69 (1949) du 4 mars 1949, (admission d'«Israël» dans les Nations unies, où le Conseil «décide, qu'à son avis Israël est un Etat pacifique capable de remplir les obligations de la Charte et disposé à le faire».

Bien que tout le monde savait alors que la Grande-Bretagne a décidé d'accorder la Palestine, et non une partie du Royaume uni, aux Juifs en récompense aux dirigeants du sionisme en contrepartie de leurs services pendant la Première Guerre mondiale, et malgré l'usurpation par l'Etat d'«Israël» du territoire des autres et la commission des bandes sionistes puis de l'Etat qu'ils ont établi ensuite, de massacres interminables, et des guerres continues contre les Etats environnants.

La prétention d'existence d'armes de destruction massive en Irak après qu'ils ont été détruites, Enfin la qualification de l'ancien président du Yémen, après la fin de son mandat, comme le «président légal», tel que dispose la résolution précitée du Conseil, qui dit: « réitérant son soutien à la légitimité du Président du Yémen, Abd Rabbo Mansour Hadi, et demandant de nouveau à toutes les parties et aux États Membres de s'abstenir de tout acte susceptible de porter atteinte à la légitimité du Président du Yémen.»

e-inventer des fausses qualifications des faits, comme dans la

résolution 1701⁽¹⁾ qui accuse la résistance libanaise, qui exerce le droit légitime de défendre la patrie et les prisonniers de guerre, d'agresser «Israël». Et aussi comme le soutien d'«Israël» dans son assertion que les attaques de son armée contre le Liban, sont une autodéfense, et l'égalisation entre les dommages causés au Liban et ceux causés à «Israël», comme il l'indique dans son préambule:

Que le Conseil de sécurité: Se déclarant extrêmement préoccupé par la poursuite de l'escalade des hostilités engagées au Liban et en Israël depuis l'attaque du Hezbollah en Israël le 12 juillet 2006, qui ont déjà fait des centaines de morts et de blessés des deux côtés, causé des dégâts considérables aux infrastructures civiles et contraint des centaines de milliers de personnes à se déplacer à l'intérieur de leur pays...»

Ignorant toutes les agressions commises par “Israël” dès avant son institution en Etat, et ignorant son emprisonnement des jeunes libanais depuis des décades.

Et la résolution ajoute:

« Soulignant que la violence doit cesser et soulignant dans le même temps qu'il faut remédier d'urgence aux causes qui ont donné naissance à la crise actuelle, notamment en obtenant la libération inconditionnelle des soldats israéliens enlevés».

Ainsi il prétend que la cause de l'agression «israélienne» est la capture des deux soldats «israéliens», et non pas les plans «israéliens» visant à anéantir la résistance libanaise. Et il est préoccupé au sujet de la capture de deux «Israéliens» sans s'inquiéter du sort des milliers de prisonniers arabes, y compris des Libanais dans les prisons d'«Israël».

Enfin il décide de maintenir la Résistance loin de la frontière libano-palestinienne, et l'empêche de s'armer, tandis que son ennemi possède, en quantités considérables, les dernières inventions d'armes américaines, en plus des centaines d'ogives nucléaires, en stipulant:

8» - établissement, entre la Ligne bleue et le Litani, d'une zone d'exclusion de tous personnels armés, biens et armes autres que ceux

(1) Le 11 Août 2006.

déployés dans la zone par le Gouvernement libanais et les forces de la FINUL

Exclusion de toute vente ou fourniture d'armes et de matériels connexes au Liban, sauf celles autorisées par le Gouvernement libanais.»

f-l'erreur expresse en droit, comme la prétention que des Libanais, que le Président de la République n'a pas chargés, comme l'exige la Constitution⁽¹⁾, sont habilités par le gouvernement libanais, afin de négocier la création du soi-disant «Tribunal spécial pour le Liban,»

Ainsi la résolution 1757⁽²⁾ du Conseil de sécurité, sur la mise en place dudit tribunal dispose que:

«le Secrétaire général faisait savoir que les négociations et les consultations qui s'étaient déroulées entre janvier et septembre 2006 au Siège de l'ONU à New York, à La Haye et à Beyrouth, entre le Conseiller juridique de l'Organisation des Nations Unies et des représentants autorisés du Gouvernement libanais avaient été menées à bien...»

«Rappelant également que l'Accord entre l'Organisation des Nations Unies et la République libanaise sur la création d'un Tribunal spécial pour le Liban a été signé par le Gouvernement libanais et l'Organisation les 23 janvier et 6 février 2007 respectivement».

La résolution a été suivie d'un annexe qui répète les expressions: «l'Organisation des Nations Unies et la République libanaise se sont convenues...». «L'accord entre les Nations Unies et la République libanaise», «la demande du gouvernement du Liban», «Le Secrétaire général et le Gouvernement de la République Libanaise ont mené des négociations...».⁽³⁾

(1) L'art. 52 de la Constitution dispose que " le président de la République négocie les traités et les ratifie en accord avec le Chef du Gouvernement.»

(2) Le 30 mai 2007.

(3) Attendu que, dans sa résolution 1664 (2006) du 29 mars 2006, faisant suite à une demande du Gouvernement libanais tendant à voir créer un tribunal international pour juger toutes les personnes responsables du crime terroriste qui a tué l'ancien Premier Ministre libanais Rafic Hariri et d'autres personnes, le Conseil de sécurité a rappelé toutes ses résolutions antérieures sur la question, en particulier les résolutions 1595 (2005) du 7 avril 2005, 1636 (2005) du 31 octobre 2005 et 1644 (2005) du 15 décembre 2005,

Attendu que le Conseil de sécurité a prié le Secrétaire général de l'Organisation des Nations =

Sachant que les négociations doivent commencer de la part des chefs d'État, et au Liban, elles sont, conformément à l'article 52 de la Constitution, de la compétence du Président de la République

Comme également la prétention qu'une pétition signée par un certain nombre de parlementaires représentent l'opinion de la Chambre libanaise des députés, comme l'affirme le Conseil de sécurité dans la même résolution «...une majorité de parlementaires s'étaient déclarés favorables à la création du Tribunal et demandé que soit soumise d'urgence au Conseil de sécurité sa demande que soit donné effet au Tribunal spécial,».

Comment le Conseil a-t-il reconnu une majorité parlementaire qui ne s'est pas constituée lors d'aucune réunion du Parlement ?

g - La référence à une règle illégale

Comme la prétention d'avoir un droit d'intervenir dans les affaires intérieures d'un Etat incapable de se défendre face à l'omnipotence des grandes puissances, comme cela est arrivé en Libye par la résolution 1973 précitée, et arrivé en Syrie par les résolutions 2254 (2015), 2258 (2015) et 2268 (2016):

La résolution 2254⁽¹⁾ dispose que: le Conseil de sécurité

«... Exhortant toutes les parties au processus politique mené sous les auspices de l'Organisation des Nations Unies à se conformer aux principes définis par le GISS (groupe international pour le soutien de la Syrie)...»

La Résolution 2268⁽²⁾ dispose que:

«Se félicitant également de la déclaration du GISS en date du 11 février

-
- = Unies (ci-après « le Secrétaire général ») de négocier un accord avec le Gouvernement libanais en vue de créer un tribunal international fondé sur les normes internationales de justice pénale les plus élevées, en tenant compte des recommandations présentées dans le rapport du 21 mars 2006 (S/2006/176) et des opinions exprimées par les membres du Conseil,
Attendu que le Secrétaire général et le Gouvernement de la République libanaise (ci-après « le Gouvernement ») ont mené des négociations en vue de la création d'un Tribunal spécial pour le Liban (ci-après « le Tribunal spécial » ou « le Tribunal »),
L'Organisation des Nations Unies et la République libanaise (désignées ensemble ci-après comme « les Parties ») sont convenues de ce qui suit :

(1) Le 18 Dec. 2015.

(2) Le 26 fev. 2016.

2016, y compris la création d'une équipe spéciale chargée des questions humanitaires et d'une équipe spéciale chargée du cessez-le-feu»

Ces textes reconnaissent la prétention des pays arabes et étrangers, qui financent et arment des groupes terroristes en Syrie, d'avoir le droit d'intervenir dans les affaires intérieures de la Syrie.

h-Donner délibérément un sens erroné à une règle juridique: comme si on interprète la convention de l'interdiction des armes frappant sans discrimination, comme signifiant l'emploi de barils d'explosifs lancées contre les sièges et les sites de rassemblement des terroristes en Syrie.

i-méconnaissance du principe de proportionnalité: comme il a estimé que la capture de deux soldats «israéliens» justifiait le déclenchement d'une guerre qui a détruit l'infrastructure du Liban et tué et blessé des milliers de personnes.

ii-La carence intentionnelle du Conseil de sécurité

a- Le Conseil de sécurité ignore les agressions des grandes puissances, en particulier des États-Unis d'Amérique, et il se garde dans les intérêts des puissances dominantes à son sein, de nommer l'agresseur, même lorsqu'il condamne l'agression,. Cela découle certainement d'un motif illégal, comme dans la résolution 587 (1986) le 23 Septembre 1986, (agression, d'«Israël» contre la FINUL)

1. Condamne avec la plus grande fermeté les attaques contre la FINUL, (forces intérimaires des Nations Unies au Liban).

Et comme la résolution 611 (1988) le 24 Avril 1988 (Israël / Tunisie), où il

«Condamne fermement l'agression commise le 16 Avril 1988 contre la souveraineté et l'intégrité territoriale de la Tunisie en violation flagrante de la Charte des Nations Unies et du droit et des règles de comportement international.»

b - l'excès de Pouvoir pour un intérêt particulier

Le Conseil de sécurité ne se satisfait pas d'exercer un pouvoir lui confié apparemment, à des fins autres que celles lui assignées, mais il a commencé, surtout récemment, à dépasser ses pouvoirs pour effectuer

des tâches hors de sa compétence. Il est juridiquement le bras exécutif de l'Organisation des Nations Unies, et ses fonctions sont limitées, comme on l'a vu, à créer les organes subsidiaires qu'il juge nécessaires à l'exercice de ses fonctions», en plus de l'enquête, l'observation, l'appréciation, la recommandation à «prendre des mesures», ou de prendre des mesures dans des cas spécifiques, et l'utilisation de la force militaire. Tout cela est des règles de procédure, qui ne doit pas permettre l'empiètement illégal sur la compétence nationale des Etats, ni la création des règles générales, ni de régler les différends frontaliers ou d'autres, de ce qu'il exerce effectivement, ignorant l'interprétation raisonnable de l'article 39, ce qui constitue un abus de pouvoir⁽¹⁾.

Les uns justifient au Conseil de sécurité, comme on l'a vu, ce dépassement des limites de son autorité, mais dans le but d'établir ou de rétablir la paix et la sécurité internationales. Si le dépassement est, cependant, illégal et illégitime, en principe, la fin ne sera point l'intérêt commun international.

Et comme nous avons discuté précédemment la question du dépassement et sa légalité⁽²⁾, nous n'y reviendront pas maintenant, et nous allons discuter les objectifs qu'il a visés quelquefois.

Quel étaient les aspects critiqués de dépassement et quelle y est la situation de l'intérêt commun:

La Résolution 1757 (2007) (sur le Liban): Le conseil décide

« Que les dispositions du document figurant en annexe, y compris sa pièce jointe, relatives à la création d'un Tribunal spécial pour le Liban, entreront en vigueur le 10 juin 2007...»

Ladite annexe répétait des expressions qui ne coïncident pas, comme on l'a montré avec la réalité. ⁽³⁾

La Résolution 1973 (2011) le 17 Mars 2011 (Libye)

(1) L'ordre juridique international entre tradition et innovation | Christian Dominicé Deuxième partie. Organisation internationale Le Conseil de sécurité et le droit international, § 27.

(2) Voir notre ouvrage collectif: l'opposition aux résolutions du Conseil de sécurité, Pub. Cantre Consultatif pour les études et documentation.

(3) Voir note no 118.

4. Autorise les États Membres qui ont adressé au Secrétaire général une notification à cet effet et agissent à titre national ou dans le cadre d'organismes ou d'accords régionaux et en coopération avec le Secrétaire général, à prendre toutes mesures nécessaires...pour protéger les populations et zones civiles menacées d'attaque en Jamahiriya arabe libyenne, y compris Benghazi, tout en excluant le déploiement d'une force d'occupation étrangère sous quelque forme que ce soit et sur n'importe quelle partie du territoire libyen, et prie les États Membres concernés d'informer immédiatement le Secrétaire général des mesures qu'ils auront prises en vertu des pouvoirs qu'ils tirent du présent paragraphe et qui seront immédiatement portées à l'attention du Conseil de sécurité;

c – légalisation de l'agression contre les Etats

Certains États ont puni d'autres et, dans certains cas, l'ont envahis sous prétexte de la mise en œuvre des résolutions du Conseil de sécurité, mais sans aucune autorisation du Conseil. Puis le Conseil est intervenu pour consacrer les résultats, et on a décelé à la fin que l'objectif était de rendre service à certains Etats.

Ainsi dans le cas de Kosovo, le Conseil de sécurité a imposé un blocus sur les exportations d'armes à destination de l'ex-Yougoslavie par la résolution 1160 (31 Mars 1998)⁽¹⁾, suivie de la résolution 1199 (Septembre 23 1998)⁽²⁾ pour déterminer les mesures pour ces exportations. Alors l'OTAN est intervenue et a adressé le 13 Octobre un ultimatum à la Serbie de retirer ses forces de la province et commencer des négociations avec les Patriotes au Kosovo, et a mobilisé ses armées.

Le 24 Octobre, le Conseil de sécurité a par la résolution 1203⁽³⁾ approuvé l'accord entre l'OTAN et la Serbie.

Dans la question de l'Irak, et après son occupation par les États-Unis, la Grande-Bretagne et leurs alliés, en Mars / Avril 2003, le Conseil de sécurité a adopté en mai la résolution 1483⁽⁴⁾ légitimant l'occupation, sur

(1) S/RES/1160 (1998) 31 mars 1998.

(2) S/RES/1199 (1998) 23 septembre 1998.

(3) S/RES/1203 (1998) 24 octobre 1998.

(4) S/RES/1483 (2003).

la base qu'elle a pour tâches l'évacuation des armes de destruction massive de ce pays. Ainsi la résolution disposait:

11. «Réaffirme que l'Iraq doit honorer ses obligations en matière de désarmement, encourage le Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord et les États-Unis d'Amérique à tenir le Conseil informé de leurs activités dans ce domaine.»

Mais les armes de destruction massive ont été détruites en Irak avant l'occupation, comme on a appris par un article de Hans Blix, dans «le Guardian»⁽¹⁾. Et ce qu'ont fait les forces d'occupation c'est la désintégration de l'Irak et son exposition au danger de division, ce qui a permis aux organisations extrémistes de s'y enracer fortement, et sa mise définitivement sous l'influence américaine, ce qui n'a rien à voir avec aucun intérêt commun,

Le Conseil de sécurité légalise des actions effectuées par certains pays sous prétexte de mettre en œuvre ses résolutions qui devrait viser la paix et à la sécurité, ce qui est contraire au droit international, qui interdit l'occupation, et par conséquent, le but de cet acte n'était pas un intérêt commun international, mais l'intérêt de certains Etats occidentaux, dirigé par les États-Unis,

d - Le Conseil de sécurité légifère

Le Conseil a commencé à prendre des décisions de nature générale qui ne s'adressent pas à des pays déterminés, et ne sont pas limitées par une durée définie, ce qui leur donne une forme législative: les décisions 1373 (2001), 1540 (2004), 1566 (2004), et en particulier, la résolution 1617 (2005), qui répète, à côté des résolutions citées, l'insistance sur la mise en œuvre des résolutions 1267 et 1333 et 1363, 1390 et 1452 et 1455 et 1526, surtout leurs paragraphes qui obligent les Etats du monde à geler les fonds de certaines organisations, y appliquer une gamme de sanctions, interdire les personnes impliquées d'entrer à leur territoire et leur empêcher la fourniture de marchandises, et elle affirme les punitions et l'échange de renseignements et d'autres informations au sujet de ces questions, ainsi que l'inclusion des noms sur les listes noires sans donner

(1) See The Guardian no of October 11, 2016.

aucune chance pour les personnes concernées de se défendre.

Mais, quel était le but de cette «législation» ? La législation a été axée sur la lutte contre le terrorisme, contre Al-Qaïda et Taliban, et il semblait que la fin est le salut de l'humanité du mal de ce fléau dangereux. Cependant, la réalité n'a pas été si bonne, car le Conseil qualifiait parfois du terrorisme l'action de certaines organisations de la résistance contre l'occupation étrangère, comme le Mouvement de résistance islamique (Hamas) contre l'occupation «israélienne». Ainsi la résolution 1397 (2002), a disposé qu': «il (le Conseil de sécurité)

1. exige la cessation immédiate de tous les actes de violence, y compris tous les actes de terreur et toutes provocations, incitations et destructions».

Ainsi les actes de terrorisme ne sont pas les massacres «israéliens», mais les opérations de résistance menée par les factions palestiniennes, et l'objectif de la «législation» par le Conseil de sécurité n'est pas toujours l'intérêt commun international, mais ceux de certains pays.

e - le Conseil de sécurité exerce la juridiction

La fonction judiciaire est une fonction basée sur l'imposition d'arrêts contraignants contre une partie pour des motifs juridiques après une confrontation contradictoire entre un demandeur et/ou un procureur et un défendeur, et l'arrêt pris à la fin exige un organe d'exécution. Dans la justice internationale et, sur la base de cette définition, le Conseil pourrait mettre en exécution les arrêts de justice. Mais il ne peut pas être un juge, surtout en l'absence d'une contradiction, alors que la Charte des Nations Unies dispose que la Cour internationale de Justice est l'organe judiciaire principal des Nations Unies. Toutefois, le Conseil a pratiqué, clairement, des fonctions judiciaires, soit indirectement par l'institution de tribunaux pénaux spéciaux, comme ceux de l'ex-Yougoslavie, de Rwanda ... Soit directement en imposant des solutions judiciaires, comme dans les affaires de Lockerbie et les différends frontaliers entre l'Iraq et le Koweït, ainsi que la formation de comités internationaux d'enquête à caractère criminel ... Et quelle que soit la position vis-à-vis de la légalité ou l'illégalité de cette «justice», visait-elle l'intérêt commun international ?

L'affaire de Lockerbie (concernant l'explosion d'un avion de ligne américain au-dessus de Lockerbie en Ecosse) Les Etats-Unis et la Grande-

Bretagne ont accusé deux citoyens libyens de planter des explosifs dans l'avion, et ont commencé à demander à la Libye l'extradition de ses citoyens pour être jugés en Ecosse. Le Conseil de sécurité a émis les résolutions 731 et 748 (1992) exprimant sa consternation de la non réponse du gouvernement libyen aux exigences des États-Unis et du Royaume-Uni d'extrader les suspects. Sachant que d'après le droit dans telle affaire, la convention de Montréal⁽¹⁾, l'État n'est pas tenu de remettre ses citoyens accusés à un autre État si elle veut les juger lui-même (art.7), et c'est ce qu'a annoncé le gouvernement libyen notifié de la charge. Lorsque les demandeurs ont insisté, La Lybie a introduit une requête auprès de la Cour internationale de Justice en 1992 sur la base de l'article 14 de la Convention, qui prévoit que, en cas de désaccord sur l'interprétation de la Convention, les parties ont recours à l'arbitrage, et si elles n'arrivent à aucun accord, chaque partie peut soumettre le différend à la Cour internationale de Justice (art.14). Cela signifie que pour trancher ce différend et ses semblables, c'est la Cour internationale de Justice qui statue, et non pas le Conseil de sécurité.

Toutefois, le Conseil de sécurité a imposé contre la Libye des sanctions par la résolution 883 (1993). Mais, la Cour internationale de Justice, qui a déclaré dans sa décision du 14 Avril 1992, son incompétence pour adopter des mesures de précaution afin de préserver les droits de la Libye⁽²⁾, acceptera le procès libyen⁽³⁾ par sa décision sur le fond en 1998. Mais les sanctions y sont restées imposées, jusqu'à la réconciliation avec les deux Etats. Elle a alors extradé ses citoyens pour être jugés aux Pays-Bas, et a reconnu sa responsabilité de l'incident de Lockerbie, récompensé les familles des victimes, mis fin à son programme nucléaire et livré ses matériaux aux Etats-Unis. Alors le Conseil a adopté la résolution 1506 (2003) annulant les sanctions contre la Libye.

Quel était le but réel envisagé par les résolutions illégitimes du Conseil

(1) Convention des actes illégaux dirigés contre la sécurité de l'aviation civile (Montréal 1971).

(2) Question d'interprétation et d'application de la convention de Montréal 1971, résultant de l'incident aérien de Lockerbie (Jamahiriya arabe libyenne c Royaume uni) mesures conservatoires, ordonnance de 14 avril 1992, CIJ, 1992, P. 3.

(3) Questions d'interprétation et d'application de la convention de Montréal de 1971 résultant de l'incident aérien de Lockerbie (Jamahiriya arabe libyenne c. Etas- Unis d'Amérique), exceptions préliminaires, arrêt, C.I. J. Recueil 1998, p. 1 15.

de sécurité ? était-il l'intérêt commun international ou l'intérêt des États-Unis et de la Grande-Bretagne ?

Les différends frontaliers entre l'Irak et le Koweït

Les conflits frontaliers entre les États sont résolus par des négociations bilatérales, l'arbitrage ou la voie judiciaire par la Cour internationale de Justice, comme cela est parvenu dans la plupart des questions frontalières internationales.

Cependant, le Conseil de sécurité s'est donné, en l'absence des deux parties concernées, le droit de résoudre le différend frontalier entre l'Irak et le Koweït existant depuis que les deux Etats ont été créés à l'époque moderne. Le Conseil de sécurité a en effet, adopté la résolution 687 créant un comité pour délimiter la frontière entre les deux pays et a chargé le Secrétaire général de la formation de ce comité⁽¹⁾. Le comité a délimité les frontières, mais l'Irak s'est opposé prétendant que le Comité a déplacé la frontière de 600m/200 km à l'intérieur de son territoire et il a perdu ainsi 120 kilomètres carrés de terre, qui contient des gisements d'hydrocarbures, mais le Conseil de sécurité a approuvé la délimitation par sa résolution 883 (1993),

Ainsi le Conseil de sécurité remplaçait lui-même les deux parties au litige, et la cour internationale de justice, sans prêter attention aux exigences de l'Irak, parce que les pays occidentaux avaient voulu s'en venger après son invasion du Koweït, et parce que le Koweït, l'Etat minuscule restera éternellement un allié pour l'Occident qui lui assurera la sécurité pendant des crises majeures, alors que l'Irak n'adoptera pas toujours une position en faveur de cet Occident.

Les commissions internationales d'enquête de caractère pénal

Y compris la «Commission pour l'enquête internationale», dans l'assassinat du Premier ministre libanais Rafiq Al-Hariri, qui a été créé par la résolution 1595 du Conseil de sécurité (2005), il a ouvert la voie à la mise en place du «Tribunal spécial pour le Liban», qui s'est fait par un «accord» entre le gouvernement libanais, ignorant le Président de la République, et les Nations Unies. En Janvier 2007, c'est-à-dire

(1) Voir document no - S/22558.

après 15 mois environ de l'institution de ladite commission d'enquête présidée successivement par trois enquêteurs, Mehlis, Brammertz, et Bellemare. Sachant que l'institution des commissions d'enquête de caractère criminel est confiée aux tribunaux, et puisque le Conseil de sécurité lui-même a décidé sa création, il s'est fait passer pour un tribunal. Mais a-t-il cherché l'intérêt commun international par sa décision illégitime ?

Il s'est révélé que cette commission d'enquête a été mise en place pour liquider une tendance politique au Liban, et même en Syrie et intimider ses partisans, comme en témoigne l'emprisonnement des quatre généraux responsables de la sécurité au Liban, et leur remplacement par des officiers de la tendance adverse, et l'insertion du nom du régime syrien dans l'affaire, en l'absence de toute preuve de l'implication des généraux ni du régime syrien dans l'assassinat de M. Al-Hariri⁽¹⁾.

Section II: l'opposition aux résolutions du Conseil de sécurité

Y a-t-il des moyens pour s'opposer aux résolutions du Conseil de sécurité ? Ses compétences entrent-elles en conflit avec celles d'autres organes ? La juridiction joue-t-elle un rôle dans cela ?

Nous allons répondre à ces questions dans ce qui suit.

1- Possibilité d'opposition aux résolutions du Conseil de sécurité

Si le droit restreint l'action du Conseil de sécurité, cela n'aurait aucun avantage s'il n'y avait une entité qui peut sanctionner ces actions. Y a-t-il une telle entité ?

Si tout organe de l'Organisation des Nations Unies, comme le soutiennent certains écrivains, peut lui-même déterminer ses pouvoirs (*Kompetenzkompetenz*), cela ne signifie pas l'invention des pouvoirs, mais l'interprétation des dispositions de la Charte qui déterminent ces pouvoirs afin de permettre à cet organe d'exercer les tâches lui confiées. Par conséquent le Conseil de sécurité ne doit pas dépasser celles lui assignées par la loi, qu'il soit le droit international en général, ou la Charte des Nations Unies. Ainsi M. Chesterman affirme qu'il n'est

(1) Enfin le tribunal accuse des commandants de la résistance libanaise de l'assassinat.

pas vrai que le Conseil agit sans aucune restriction dans le domaine de la législation, de la justice et de l'exécution, mais la question la plus importante concerne la responsabilité, la comptabilité et la nature de la résolution. Le Conseil exerce, en effet, ses pouvoirs légalement sous la Charte et les normes impératives, et il puise sa force dans les dispositions du droit⁽¹⁾. Il est nécessaire donc d'être tenu responsable auprès d'une certaine entité afin que les restrictions ne restent pas inefficaces.

On peut penser d'abord à l'autorité judiciaire dont la fonction est de "dire le droit", on pourrait imaginer aussi d'autres autorités: le Conseil de sécurité lui-même, d'autres organes de l'ONU, ou les États. Nous allons discuter ces possibilités reportant l'alternative juridictionnelle à la fin.

a-L'autolimitation

Le moyen de restreinte présumé le plus important sur l'action du Conseil est l'autolimitation, qui en sauve le prestige, il est la limite fondamentale vu la grave responsabilité du Conseil, et les matières dont il traite, qui affaibliraient complètement sa position, s'il ne se limite pas.⁽²⁾

Mais la réclamation de l'autolimitation est quelque chose d'idéal, elle ne peut pas être exécutée dans un monde basé sur les intérêts particuliers et sur la force, et si cette réclamation échoue à l'intérieur de chaque État, où le contrôle public le plus influent, comment réalisera-t-elle des résultats au niveau international, où les intérêts et les forces en lutte, dépassent de très loin ce qui se trouve au niveau national. Ce qui réalise la limitation, c'est comme nous l'enseigne Montesquieu, l'existence de forces qui s'opposent et se limitent les unes les autres.

b - La restriction à travers la comptabilité par les Etats membres du Conseil

Les États membres dans les organisations internationales supportent-ils la responsabilité des violations du droit international par ces organisations ?

Si on compare avec le droit interne, les personnes physiques qui agissent au nom de la personne morale portent la responsabilité à côté de celui-ci.

(1) Chesterman, op. cit.

(2) Ibid.

En effet l'article 121-2 du Code pénal français, par exemple, dispose que «La responsabilité pénale des personnes morales n'exclut pas celle des personnes physiques auteurs ou complices des mêmes faits». De là, si on accepte la comparaison, qui doit être quand même, acceptée, les membres d'organisations internationales, qui prennent les décisions, et sont connus d'ailleurs, doivent assumer la responsabilité avec l'Organisation pour les violations graves du droit international. Et comme ils agissent au nom de leurs Etats et à partir des instructions de ceux-ci, ces Etats deviennent responsables de ces violations. C'est ce qui a incité M. Marco Sassoli à se demander, quant à la violation du droit international humanitaire, lorsque les Etats représentés dans les organisations internationales, y compris dans le Conseil de sécurité, ne respectent pas leurs obligations comme Etats, ne commettent-ils une violation grave de la loi ?

La question se pose de savoir si les Etats tenus en vertu de l'article 1 commun (des Conventions de Genève) et de l'article 89 du Protocole I, de prendre des mesures dans certaines circonstances, à travers une organisation internationale, ne violent - ils pas leur obligation si, en tant que membres des organes de l'Organisation, tels les membres du Conseil d'sécurité de l'ONU, ils empêchent l'organisation de prendre une position pratique.»

Le projet d'articles sur la responsabilité des organisations internationales, ne charge malheureusement, la responsabilité aux États constitutifs de l'organisation internationale, que d'une manière subsidiaire et seulement dans deux cas:

Le premier est celui de l'article 60 qui prescrit que si l'Etat contraint une organisation internationale à commettre une violation du droit international, cet Etat supportera la responsabilité:

« Un État qui constraint une organisation internationale à commettre un fait est internationalement responsable de ce fait dans le cas où :

- a) Le fait constituerait, en l'absence de contrainte, un fait internationalement illicite de l'organisation internationale soumise à la contrainte ; et
- b) L'État qui exerce la contrainte agit en connaissance des circonstances du fait.

Si un Etat ou un groupe d'Etats parties au Conseil de sécurité poussent celui-ci au détournement de pouvoir, n'assument-ils pas la responsabilité de l'action du Conseil ?

Le deuxième cas est celui de l'article 62 qui reconnaît la responsabilité des Etats, mais d'une manière subsidiaire, dans deux alternatives:

- Lorsque les Etats Parties ou certains d'entre eux, acceptent, avant ou après l'accomplissement de l'acte de violation, cette responsabilité, soit par l'acte constitutif de l'organisation, soit par tout autre document, mais seule la partie acceptante assume cette responsabilité,

-Lorsque l'action des Etats parties suggère à une autre partie que les États supportent la responsabilité de l'acte de l'organisation internationale⁽¹⁾.

Ainsi l'article 62 dudit projet dispose qu':

1. «Un État membre d'une organisation internationale est responsable à raison d'un fait internationalement illicite de cette organisation dans le cas où:

- a) il a accepté la responsabilité pour ce fait envers la partie lésée ; ou
- b) il a amené le tiers lésé à se fonder sur sa responsabilité.

2. Toute responsabilité internationale d'un État en vertu du paragraphe 1 est, (cependant), présumée avoir un caractère subsidiaire».

C - limitation par les compétences d'autres organes

La table ronde tenue à l'Université de New York, que nous avons mentionnée plus haut, a conclu que la personnalité du Conseil change avec le changement des représentants des États membres. Cela fait partie de la tâche des dix membres non permanents du Conseil, en plus de la tâche du Conseil dans son ensemble. Quant à la relation du Conseil avec les autres organes, elle est fluctuante en fonction des plans géopolitiques et des tendances particulières. La guerre froide a suscité une rivalité entre le Nord et le Sud et mené à la tenue des audiences et des réunions prolongées suivies par l'émission de déclarations officielles. Cette expansion qualitative et quantitative dans l'activité du Conseil a conduit

(1) Voir commentaire de ces articles.

à créer une plus grande complexité dans le processus de mise en œuvre des tâches lui confiées.

Les relations (entre les organes) ont deux clés se trouvant dans la qualité de membre ancien de l'Organisation des Nations Unies et du Secrétariat général:

-La première clé fonctionne comme une clé restreignant l'activité du Conseil. Ainsi le Conseil pourrait être autorisé de quelque chose, mais la Cinquième Commission de l'Assemblée générale, la Commission des questions administratives et financières, lui détermine les sources que les États membres utilisent comme un mécanisme d'équilibrage pour influencer les décisions opérationnelles. Et cela a fait que la politique étrangère paraît comme si elle se base sur les frais du trésor de certains États membres seulement.

-La deuxième clé est basée sur la relation avec le Secrétariat.

-L'Assemblée générale: M. Francis Dillon pose la question:

«L'Assemblée générale peut-elle surveiller le Conseil de sécurité?» et il répond :

6 - l'Assemblée générale élit les membres non permanents du Conseil de sécurité (art. 23 de la Charte),

7 - le Conseil de sécurité présente à l'Assemblée générale des rapports annuels (art. 15 et 24) et, le cas échéant, des rapports spéciaux (art. 24/1) qu'elle reçoit et étudie (art. 15),

8 - L'Assemblée générale peut faire des recommandations au sujet de la paix et la sécurité internationales (art. 10),

9 - en plus de ses pouvoirs, l'Assemblée générale en vertu de sa résolution «l'union pour la paix» peut intervenir quand le Conseil de sécurité s'abstient de s'acquitter de ses fonctions⁽¹⁾.

(1) L'article 1 de ladite résolution dispose que l'Assemblée générale: Décide que dans tout cas où paraît exister une menace contre la paix, une rupture de la paix ou un acte d'agression et où, du fait que l'unanimité n'a pas pu se réaliser parmi ses membres permanents, le Conseil de sécurité manque à s'acquitter de sa responsabilité principale dans le maintien de la paix et de la sécurité internationales, l'Assemblée générale examinera immédiatement la question afin de faire aux membres les recommandations appropriées sur les mesures collectives à prendre, =

10 - l'Assemblée générale a le droit de suivre l'action du Conseil de sécurité à travers le vote du budget (art. 17)

Mais elle ne peut pas refuser d'approuver certains crédits, surtout ceux auxquels l'organisation s'est engagée, et «Par conséquent, l'Assemblée générale n'a pas d'alternative de remplir ses obligations»⁽¹⁾.

Ainsi, le Conseil n'est pas totalement soumis à l'Assemblée générale. Et M. Dillon d'ajouter: «il me semble qu'il est incontestable que la Charte ne voulait pas soumettre le Conseil de sécurité à l'Assemblée générale, car chacun des deux organes possède des pouvoirs spéciaux, bien qu'ils partagent parfois les pouvoirs, mais nul n'a pas la priorité par rapport à l'autre, et si un conflit surgit entre lesquels, il n'existe aucun mécanisme institutionnel pour aider à le résoudre. L'Assemblée critique, mais ne résout pas⁽²⁾.

- **Le Secrétaire général:** Le Secrétariat est en mesure de jouer le rôle de contrôle réel sur le Conseil, il peut, au moins, rendre difficile de prendre des décisions inacceptables. Cela nécessite un Secrétariat général qui informe le Conseil de ce qu'il veut et pas de que celui-ci veut entendre. On a besoin d'un secrétariat général qui connaît exactement ce qui est nécessaire pour la mise en œuvre des résolutions du Conseil de sécurité.⁽³⁾

En effet, le secrétaire général établit l'ordre du jour pour les séances du Conseil (art. 7 du règlement intérieur provisoire du Conseil), et il participe à toutes ses réunions (art. 21), cela n'est pas un rôle de moindre importance. Il peut en outre, présenter des exposés oraux ou écrits (art. 22) au Conseil influençant son action ou attirant son attention à toute question qui pourrait menacer la paix et la sécurité internationales (art. 99 de la Charte), et il peut enfin donner l'assistance du secrétariat au Conseil dans l'examen de certaines questions (art. 39 du règlement intérieur).

= y compris, s'il s'agit d'une rupture de la paix ou d'un acte d'agression, l'emploi de la force armée en cas de besoin, pour maintenir ou rétablir la paix et la sécurité internationales.

(1) Voir CIJ, Effet de Jugements du tribunal Administratif des Nations Unies accordant indémnité, 13 Juillet 1954.

(2) Voir Colloque de Rennes, 1995, pp239-242.

(3) Chesterman, Université de New-York Table ronde no 4, op. cit.

En établissant l'ordre du jour du Conseil ou de tout autre organe des Nations Unies, le Secrétaire général peut également, comme nous informe le juge Bedjaoui, inscrire une question dont les aspects juridiques seraient importants, et suggérer à cet organe de se faire éclairer par un avis. C'est ce qui s'est produit, dans les affaires de dommages subis au service des Nations Unies, l'interprétation des traités de paix, les réserves à la Convention sur le génocide ...⁽¹³⁸⁾

Au contraire, il a recommandé, en vain, de saisir la cour internationale de justice sur la question de la crise, de la guerre et après la guerre du Golfe. Dans son rapport pour l'année 1991 à l'Assemblée générale, le Secrétaire général a écrit: «Il y a un grand nombre de différends qui peuvent être soumis à la cour, même ceux qui semblent être politiques purs (différend Irak/Koweït avant l'invasion), ayant une composante juridique claire. Si pour une certaine raison les parties n'ont pas recouru à la Cour, elles devraient le faire pour obtenir un avis consultatif qui aurait pu probablement aider à parvenir à un règlement équitable et satisfaisante objectivement, et ainsi désamorcer une crise potentielle ⁽¹⁾».

Le Secrétaire général a proposé, mais sans succès aussi, la création d'une commission d'enquête internationale après le massacre perpétré par les forces de la «coalition arabe» à Sanaa en Octobre 2016.

Le Secrétaire général possède quelques pouvoirs à l'encontre du Conseil, mais bien que non concluantes, ils ont un effet qui ne peut être ignoré. Ainsi peut-il, comme on l'a vu, attirer l'attention du Conseil à toute question qui menacerait la paix et la sécurité (art. 99). Cette faculté a cependant été peu utilisée pendant la guerre froide, alors qu'aujourd'hui elle est réellement disponible, mais sous réserve d'éclaircissement:

Premièrement, il s'agissait seulement d'un avis du Secrétaire général, ce qui réduit sa portée.

Deuxièmement, cette fonction ne pourrait être accomplie correctement que si elle était limitée par des moyens propres à atteindre les informations et un système efficace d'alerte.

Ensuite, il y a les «rapports du Secrétaire général qui aident le Conseil

(1) Bedjaoui, op. cit. p 278, note 30.

de sécurité à prendre ses positions, étant donné que le Conseil de sécurité agit en tant que commissaire du gouvernement chargé de dire le droit, et il est caractérisé par la présomption de neutralité et d'autorité morale. Ainsi le Secrétaire général possède-t-il un outil efficace qu'il utilise régulièrement ... (comme s'il détermine) au Conseil l'itinéraire à suivre, lui montrant toute observation nécessaire en vertu de l'article 39 pour recourir au chapitre VII... le Secrétaire général peut (également) tirer parti des divisions au sein du (Conseil)⁽¹⁾.

Le Conseil de sécurité peut aussi déléguer certains de ses pouvoirs au Secrétaire général, et il ne peut pas accomplir ses fonctions sans l'assistance de celui-ci. Car le Secrétaire général contribue à la qualification de la situation et à identifier les mesures répressives- Chapitre VII- et il peut, soit constater les faits, soit constater l'inutilité des mesures non répressives prises en application d'une résolution du Conseil de sécurité (agissant en vertu de l'art. 41). Ensuite, le Secrétaire général examine les effets des mesures économiques, ainsi que l'efficacité des mesures à l'égard soit de l'État puni soit à l'égard d'autres Etats. Le Secrétaire général peut recevoir un mandat pour mettre en exécution les mesures militaires⁽²⁾.

Nous soutenons enfin, l'opinion, qui appelle à élargir les pouvoirs du Secrétaire général pour pouvoir demander, comme c'est le cas pour l'Assemblée générale, un avis consultatif à la Cour internationale de Justice, afin de pouvoir jouer, en connaissance de cause, les rôles lui assignés⁽³⁾.

Le Conseiller juridique de l'organisation: Il peut aider à éviter l'émission de décisions sans fondement légal, et son rôle devient de plus en plus important en fonction de la confiance qu'il acquiert des États membres. Ainsi M. Bedjaoui voit que La délégation de l'État, qui craint la présence de doutes sur le fondement d'un projet de résolution, peut obtenir, officieusement, de l'organe juridique, des éclaircissements précieux avant le débat, soit sur le projet de résolution, soit sur une proposition de demander un avis consultatif de la cour.

(1) voir Colloque de Rennes, 1995, p24.

(2) voir Colloque op. cit. pp. 245-253.

(3) Voir Plan pour la paix 1992, §38.

Enfin, rien n'empêche toute recommandation par l'organe politique de demander des conseils juridiques sur l'hypothèse de tenir la cour sur la base de cette demande. Mais il faut être conscient que le développement du rôle du conseiller juridique et son organe est fonction de la confiance et du soutien assurés par la majorité des États membres. L'obligation de donner des avis indépendants et fermes potentiellement porte toujours le risque de ne pas plaire aux Etats qui voient leurs intérêts touchés par ces avis. Voilà pourquoi le personnel de l'Organisation se précipite vers des positions prudentes, surtout s'il estime que leur chef - le Secrétaire général- ne bénéficie pas de tout le pouvoir souhaité face aux Etats.

D'autre part, l'entité juridique dans l'organisation internationale peut jouer un rôle, surtout en cas de litige entre les Etats, ou dans l'organe politique, elle pourrait aplanir légalement la terre et fournir un service tripartite en anticipant et évitant toute dissension possible parmi les membres:

- En aidant l'organe politique à exercer correctement son travail journalier (compétence de la compétence)
- En interprétant la Charte
- En aidant l'organe politique à déterminer si une question soulevée par l'un des pays est suffisamment importante ou non. ^{(1)»}

D - restriction de la part des États:

Nous avons discuté la prétention que les résolutions du Conseil sont couvertes par l'article 103 et nous n'y reviendrons pas.

Mais certains chercheurs reconnaissent, en outre, aux résolutions du Conseil de sécurité, la force exécutive des arrêts judiciaires internationaux, de sorte qu'on ne puisse que les exécuter. Ainsi M. Eitel Tono soutient que: «la Loi du Conseil de sécurité (sa résolution) n'est pas un « projet de loi », il se compare avec les arrêts de la Cour internationale de Justice (art 59 de son statut), il est exécuté de la part de ceux qu'il vise avec tout le respect des objectifs matériels de la résolution du Conseil»⁽²⁾

(1) Voir Colloque op. Cit. p 280.

(2) Eitel Tono, The UN Security council and its future contribution in the field of inter-law, what may expect? MPYUNL, 2004/4 pp. 53-71.

Toutefois, ce point de vue est sérieusement discutable. Etant donné que les organisations internationales sont établies, comme on l'a vu, par un traité par lequel les Etats se mettent d'accord sur un texte qui leur sera obligatoire, et ils doivent respecter ses dispositions parmi lesquels. L'organisation instituée doit, également, respecter ces dispositions dans ses relations avec les parties, sur la base de la règle “*pacta sunt servanda*”. Ainsi, la Charte de l'organisation ou sa Constitution, adoptée par les États parties, devient la règle qui régisse la relation, si une partie viole cette Charte ou Constitution, les autres parties peuvent se délier de leurs obligations, ou au moins, s'empêcher d'exécuter ce qui sera décidé en dehors des stipulations spécifiées dans le texte, y compris les pouvoirs discrétionnaires, qui ne peuvent pas être absous, mais ayant un champ d'application défini par l'acte constitutif, y compris également ce que l'on pourrait appeler les «pouvoirs implicites», auxquels les organisations (y compris le Conseil de sécurité) sont contraintes parfois pour l'exercice de leurs compétences, et qui ne doivent pas dépasser l'objectif légal à atteindre. Ainsi le projet d'articles sur la responsabilité des organisations internationales en prévoit que:

Art. 42/2: «Aucun État ...ne (doit) reconnaître comme licite une situation créée par une violation grave ni prêter aide ou assistance au maintien de cette situation», et l'Etat pourrait prendre, face à la violation, des contre-mesures, mais à condition que:(art. 51/2) «Les contre-mesures (soient) limitées à l'inexécution temporaire d'obligations internationales de l'État ou de l'organisation internationale prenant les mesures envers l'organisation responsable...”

Cela n'est-il pas opposable au Conseil de sécurité ?

M. Sorel fait valoir que “ si le Conseil a le pouvoir discrétionnaire incontestable, ses décisions sont prises à partir de possibilités offertes par la Charte, à quoi il est nécessaire de se référer, car tout acte pris par une organisation internationale est dominé par son texte constituant qui fait partie du droit international»⁽¹⁾

Une autre opinion jurisprudentielle prescrit que «personne ne doit nier

(1) Sorel in colloque op.cit. P. 38.

qu'un État membre possède le droit de contester une décision et de faire dûment enregistrer les réservations qu'elle peut lui inspirer.»»⁽¹⁾

D'autre part, même si nous acceptons les pouvoirs discrétionnaires et implicites, et nous les reconnaissions autant que les textes et principes du droit l'autorisent, mais les Etats qui ont adopté la Charte ne peuvent accorder à un certain organe des pouvoirs qui lui permettent de violer leur souveraineté. Etant donné que les restrictions sur la souveraineté des Etats ne peuvent pas être supposées, et les États n'ont pas renoncé à leur souveraineté au profit de l'Organisation des Nations Unies et n'ont pas conféré au Conseil de sécurité d'autres pouvoirs sauf ce qu'a porté explicitement ou implicitement la Charte.

En outre, le droit des organisations internationales dispose que celles-ci, y compris le Conseil de sécurité, jouissent de tous les pouvoirs nécessaires à l'accomplissement de leurs fonctions, mais elles n'ont que ces pouvoirs, ou comme le dit le professeur A. Pellet: ni rien ni toute chose. Tel est le principe de la spécialité. M. Bedjaoui dit à cet égard: «il paraît de moins en moins cohérent aujourd'hui que l'organisation universelle, qu'ils (les Etats) eux-mêmes créée puissent quant à elle demeurer immune de tout contrôle de la légalité des actes de ses organes et de toute sanction de leur dépassement. Il paraît d'ailleurs moins acceptable que jamais que les Etats souverains créent une organisation internationale dotée de larges pouvoirs de contrôle et de sanction à leur encontre, mais qui serait elle-même affranchie du devoir de respecter la Charte, qui l'a enfantée et le droit international »⁽²⁾.

Le programme de paix annoncé par le Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies le 17 Juin, 1991 expliquait ces choses en prescrivant:

§30: «En cas de crises internes ... Les Nations Unies doivent respecter la souveraineté de l'État, et si elles ne le font pas elles seront à l'antipode de ce que les États membres ont compris quand ils ont accepté les principes de la Charte ... et même dans les cas d'intervention humanitaire, il n'est pas

(1) Bedjaoui, in colloque de Rennes, op. Cit. p. 295.

(2) Ibid.

légitime que le secours ait lieu contre la volonté de l'État concerné....»⁽¹⁾

À partir de là, «L'ONU, étant une association libre d'Etats (...) doit être considérée comme une institution internationale, qui ne peut imposer ses décisions dans tous les domaines aux États membres souverains, sauf cas très limités bien définis, et d'interprétation stricte, en matière du maintien de la paix. Dans cette perspective, un recours, au sens large, d'un Etat, n'est en rien anormal, contre la décision d'un organe politique des Nations Unies (y compris le Conseil de sécurité) qui serait susceptible d'altérer les droits ou les obligations contractés par cet État dans la Charte »⁽²⁾.

Il est une position beaucoup plus loin qui a été adoptée par l'Union européenne, celle-ci voit la possibilité d'obliger le Conseil de sécurité de respecter le *jus cogens* en droit international, et si l'Union n'est pas partie à la convention sur la Charte, ses États sont Parties, et elle est donc tenue de la respecter. Ainsi quelques juristes commentent cette question en soutenant que: «l'Union européenne a ... affirmé pouvoir contrôler la validité des résolutions du Conseil de sécurité par rapport au *jus cogens*, ce qui soulève le problème de la priorité des obligations résultant de la Charte formulée par son article 103. Or, si l'UE n'est pas partie à la Charte, tous ses Etats membres le sont, et par conséquent, liés par elle. Ils sont également libres dans leur interprétation de la charte»⁽³⁾.

Par conséquent, la coopération est nécessaire entre les Etats en les matières qui intéressent tout le monde pour maintenir la confiance dans les organismes des Nations Unies, et les grandes puissances ne doivent pas tendre vers l'accaparement, cela assure également la démocratie dans les rapports au sein de la communauté internationale. Telle était l'opinion du Secrétaire général dans le programme de paix qui dispose que:

78, «Le Conseil de sécurité ne doit pas perdre une fois de plus l'esprit collectif, nécessaire pour le bon fonctionnement, l'esprit qu'a gagné après l'expérience. Son action doit être dominée par un sens véritable du consensus honnête découlant des préoccupations communes, et non pas

(1) voir résolution No 18 § 2.

(2) colloque de Rennes, 1995, P.296.

(3) J. Combacau et S. Sur, Droit international public, éd. Montchrestien, 8ème éd. 2008, P. 162.

par la menace de veto ou par la force, de la part d'un groupe d'Etats. Cela signifie l'accord entre les membres des Nations Unies en général, si on veut que les résolutions du Conseil soient efficaces et cohérentes “.

Le programme ajoute :

82, «La démocratie au sein de la famille des nations signifie l'application de ses principes au sein de l'Organisation mondiale elle-même. Cela nécessite une plus grande consultation, participation et action de la part de tous les Etats, grands et petits, dans les travaux de l'Organisation, et il faut donner à tous les organes des Nations Unies leur rôle complet et approprié, et qu'ils assument ce rôle pour conserver la confiance de tous les nations et les peuples, et de gagner la mérite de cette confiance. Il faut appliquer les principes de la Charte d'une manière coordonnée, et non pas sélective, car si la croyance prévaut que l'application est sélective, alors disparaîtront la confiance et l'autorité morale qui est l'une des grandes et unique qualités de cet acte. En effet, la démocratie à tous les niveaux est une question essentielle pour la réalisation de la paix pour une nouvelle ère de prospérité et de justice ⁽¹⁾»

Il est, finalement, impératif que nous confirmions avec M. Pellet que «les États sont en droit international les gardiens ultimes de la légalité ... et en refusant de mettre en œuvre les résolutions du Conseil de sécurité qu'ils tiennent pour inacceptables, les Etats effectuent, en quelque sorte, un contrôle final.»⁽²⁾

Enfin M. Pellet voit que le Conseil est lié par la justice naturelle, si elle existe, et en dépit de cela la protection contre l'utilisation abusive par le Conseil de ses pouvoirs reste requise de deux façons: quant aux Etats, ils sont protégés par la Charte, quant aux particuliers, ils adoptent ce qui leur convient des résolutions congruentes avec le jus cogens. Mais la grande épreuve des résolutions du Conseil reste la possibilité que les Etats ignorent ces résolutions, étant donné que sans le soutien des Etats membres les résolutions demeurent une simple spéculation ambitieuse⁽³⁾.

(1) Voir L. M.H.Martinez, the legislative role of the Security Council in its fight against terrorism. Legal, political and practical limits.in ICLOQ,vol. 57, avril 2008 p. 337.

(2) Pellet in Colloque op. Cit. p 231.

(3) Ibid. P. 230.

2 –Le contrôle judiciaire

Le contrôle judiciaire est un principe général du droit⁽¹⁾, et «rien dans la nature d'une organisation internationale ne justifie qu'elle soit un super-Etat⁽²⁾, immunisé contre le contrôle judiciaire. Ceci bien que le Conseil de sécurité, même, exhorte les États à accepter la compétence de la Cour internationale de Justice, ainsi que d'autres juridictions internationales et régionales, pour la solution de leurs litiges. cette position a été répétée de la part du Conseil, et la dernière fois c'était par la déclaration prononcée par le Président du Conseil (2010) au nom de celui-ci concernant l'examen par le Conseil de la question intitulée: «encouragement et promotion de la souveraineté du droit dans le maintien de la paix et la sécurité internationales», où il a dit:

“Le Conseil invite les États à recourir aussi à d'autres mécanismes de règlement des différends, notamment les juridictions internationales et régionales et les tribunaux qui leur offrent la possibilité de s'accommoder pacifiquement et de prévenir ou régler ainsi un conflit.»

Cependant, la juridiction internationale, sans parler de la juridiction nationale, n'a pas pu contrôler directement et explicitement la légitimité des résolutions du Conseil de sécurité depuis la création de celui-ci. Cependant, des brèches ont commencé à s'ouvrir avec une extrême prudence, depuis un demi-siècle face aux décisions du Conseil. Et depuis deux décennies, certains tribunaux ont commencé à contrôler l'application des résolutions du Conseil de sécurité, y compris celles qui sont prises en vertu du Chapitre VII.

a-Le contrôle judiciaire des résolutions du Conseil de sécurité

La possibilité du contrôle judiciaire des résolutions du Conseil de sécurité suscite un débat acharné où les juristes sont divisés entre ceux qui rejettent, ceux qui soulèvent des difficultés et les partisans du contrôle.

– l'avis refusant

(1) Affaire Yusuf, cour européenne de justice, 2009, § 261.

(2) Interprétation de l'accord du 25 mars 1951 entre l'OMS et l'Egypte, Avis consultatif, C. I.J. Recueil 1980, p. 73 et §37.

Une partie des auteurs rejettent le contrôle contentieux ou consultatif des résolutions du Conseil de sécurité. Leur position est favorisée par l'arrêt sur « les conséquences juridiques pour les Etats de la présence de l'Afrique du Sud en Namibie », dans lequel la cour a décidé: que « La demande d'avis consultatif ne traite pas de la validité de la Résolution 2145 (XXI)⁽¹⁾ ou d'autres décisions rattachées du Conseil de sécurité, ni leur application à la Charte »⁽²⁾.

On peut d'abord traiter du problème du conflit entre le Conseil et la Cour, que d'aucuns voient qu'il conduit à affaiblir le respect du Conseil et ou de la Cour. C'est que «le contrôle judiciaire pour un avis consultatif peut stopper l'adoption de la décision attaquée, mais il est probable aussi qu'il n'arrête pas cette adoption. Si la résolution est prise et l'avis de la cour est différent de celui du Conseil, alors l'un des deux: le Conseil ou la Cour, s'exposera au manque de prestige et du crédit⁽³⁾: « La cour ne peut pas délibérément invalider la résolution, ce qui provoque plus tard une confusion dans les travaux du Conseil». Ainsi M. Bedjaoui a-t-il affirmé que La Cour «n'est pas obligée de déclarer la nullité (de la décision attaquée) ou son inexistence. Il suffit que la décision apparaisse clairement à l'organe politique comme incompatible avec l'interprétation des textes de la Charte sur lesquels il repose. Et il appartiendra à l'organe politique d'en tirer les conséquences : ce qu'une décision a fait, une autre décision du même organe peut le défaire»⁽⁴⁾.

Or faut-il sacrifier les droits si l'opinion de la cour pourrait conduire à embarrasser le Conseil de sécurité ?

Quant aux litiges, la compétence de la Cour est plus précise, elle ne statue que sur des différends entre Etats, et n'a aucune compétence dans les différends entre une organisation internationale et un Etat ni entre une organisation et une autre.

Ensuite, on soulève, pour rendre compte de la difficulté de réaliser un

(1) statuant sur l'existence du Sud-africain en Namibie.

(2) voir CIJ recueil 1971 § 88.

(3) Bedjaoui, in Colloque de Rennes, p285.

(4) Ibid.

contrôle judiciaire, la question de l'exception des pouvoirs discrétionnaires dudit contrôle, comme le soutient M. Bedjaoui: «Personne ne peut remettre en question la nécessité pour le Conseil de sécurité de jouir d'un pouvoir d'appréciation dans les domaines où la Charte le lui reconnaît, en particulier dans l'évaluation de l'existence d'une « menace contre la paix » ou qu'il « constate «et» qualifie» une certaine situation ... mais qui ne sait pas qu'il est le seul à en décider et que le pouvoir discrétionnaire est judiciairement indiscutable ?⁽¹⁾

Les arguments les plus importants que présentent les adversaires du contrôle judiciaire se concentrent, d'après le juge Mohammed Bedjaoui, dans les domaines suivants:

- Le risque d'obstruction à la circulation de l'action du Conseil par uns État dans le domaine de ses fonctions,
- le danger qu'un avis juridique vienne à embarrasser l'action du Conseil,
- la crainte d'enfermer le Conseil dans une situation étranglante,
- le danger de faire la détermination de la compétence du Conseil par la volonté d'un autre organe,
- la crainte de soumettre à un organe judiciaire la détermination de la compétence du Conseil, qui, politique par nature, exclut par définition toute censure juridique.⁽²⁾

Ces arguments peuvent également être invoqués au niveau national dans chaque État face à l'action de la Police ainsi que les autres pouvoirs dans les cas exceptionnels.

En effet, la Police obéit à la loi, bien qu'elle prenne préventivement des mesures qui enfreignent la loi ordinaire, notamment en matière de droits de l'Homme, pour faire face aux dangers, or les cas de danger sont clairs et on ne peut pas les inventer pour punir qui on veut pour des faits qu'on prétend illégaux.

D'autre part, dans les cas exceptionnels, le pouvoir reste soumis à une

(1) Ibid. P 296.

(2) Ibid. p. 267.

loi spéciale mise pour ces cas, et s'il peut enfreindre la légalité ordinaire, mais cette infraction ne doit se faire que dans la mesure nécessaire pour éviter la situation de fait existant sans excès, c'est ce qu'on peut exprimer en «nécessité et proportionnalité».

À noter en passant que les décisions de la Cour, y compris celles qui reconnaissent des pouvoirs extraordinaires au Conseil de sécurité, ne sont pas toutes acceptées unanimement par les juges, les uns ont enregistré des positions différentes, ce qui est arrivé par rapport aux décisions qui refusaient, à la cour, le pouvoir pour surveiller les résolutions du Conseil de sécurité.

Avis des juges dissidents de la Cour internationale de Justice

Dans quelques-uns des arrêts pris par la Cour et où elle a décidé qu'elle n'a pas la compétence de contrôler les actes du Conseil de sécurité, certains de ses juges exprimaient des réserves sur ces arrêts. Ainsi dans l'affaire des «conditions d'admission des Etats..», et si le juge soviétique Krylov estimait que l'interprétation de la Charte ne devrait pas revenir à la cour parce qu'elle n'est pas compétente, mais aux organes politiques de l'Organisation des Nations Unies⁽¹⁾, M. Louis Sohn soutenait que:

«... La Charte est un instrument bien régulé, et toute atteinte à l'équilibre des organes emmène un grave déséquilibre de l'instrument qui cesse de se développer, et ne donnera que des voix de grincement». Si l'organe ne respecte pas la Charte, surtout la régularité internes de compétences des organes, il est clair que sa décision sera prise ultra vires et doit être estimée irrégulière. C'est que la fin la plus noble ne peut justifier n'importe quel moyen que ce soit. Et lorsque l'organe, qui a pris la décision contestée, est plus vaste en composition, et si représentatif, qu'il possède une compétence quasi-générale, tandis que l'organe plus restreint qui jouit d'une compétence spéciale, est paralysé dans ses activités, faut-il rappeler la théorie du cas de nécessité ?

Certains juges dissidents traitent d'autres points à l'occasion de l'affaire des «conséquences juridiques ...» Ils ont vu que le contrôle de la légalité

(1) CIJ, Conditions de l'admission d'un Etat comme Membre des Nations Unies (article 4 de la Charte), RecUeil 1948, p. 57, Opinion dissident du juge Krilov, P. 108.

doit atteindre même la façon dont le Conseil de sécurité exerce son pouvoir discrétionnaire en qualifiant de « menace » une «situation» en relation avec le maintien de la paix et de la sécurité internationales.»⁽¹⁾

l'avis admettant le contrôle

Le Conseil de sécurité est une institution juridique mise en place par un traité, il tire sa légalité et son existence même de ce traité. Ne peut-on pas de ce fait contrôler ses actes pour le contraindre à observer les exigences du traité, pour ne pas dire : les dispositions du droit international ?

Le juge Bedjaoui répond à cette question en disant: «il n'est plus possible, à l'âge aujourd'hui adulte des Nations Unies de ne pas perfectionner le système par un contrôle de légalité dont la Conférence de San Francisco a admis le principe et l'utilité, mais dont elle a laissé ouvertes les modalités pour l'avenir. Les organes politiques des Nations Unies ont d'autant plus besoin à présent d'un système cohérent de contrôle de légalité qu'ils ont accumulé en ce domaine une expérience contradictoire qui appelle une décantation et une mise en ordre... La Cour internationale de Justice a, dans le cadre de sa « compétence liée » ou de sa « judicial integrity », rendu des avis consultatifs, et parfois des décisions au contentieux, touchant les uns et les autres, en ces circonstances particulières, aux questions d'interprétation de la Charte et de la validité des actes des organes politiques. Il est temps maintenant de faire le bilan, dans ses avancées et ses reculs, pour mettre en perspective ce qu'il est souhaitable de faire pour éviter les «occasions perdues»⁽²⁾.

Ce qu'exigeait le juge Bedjaoui pourrait être décelé, d'une manière ou d'une autre, dans les arrêts des tribunaux. Ainsi dans l'arrêt de la Cour internationale de Justice en 1971 sur «Les conséquences juridiques pour les Etats de la présence continue de l'Afrique du Sud en Namibie», la Cour a déclaré qu'elle ne peut pas contrôler la légalité des actes des organes politiques des Nations Unies: «la Cour ne devait pas s'arroger des pouvoirs de contrôle judiciaire quant aux mesures prises par les autres organes principaux des Nations Unies sans y avoir été expressément invitée, ni

(1) voir CIJ, Recueil 1979, conséquences juridiques... opinions dissidentes, André Gros. P. 340 § 34 et Fitzmaurice, P. 293 § 112.

(2) in colloque de Rennes, 1995, P.297.

jouer le rôle d'une cour d'appel à l'égard de leurs décisions.»⁽¹⁾

La Cour a cependant examiné dans un avis consultatif, en 1962, la conformité d'une résolution de l'Assemblée générale prise au lieu du Conseil de sécurité, avec la Charte. C'était sa résolution sur « certaines dépenses de l'Organisation des Nations Unies... »⁽²⁾.

Comme le voit le juge Bedjaoui, la cour « est allée fort loin à la rencontre des préoccupations de l'organisation, s'attirant les critiques de divers Etats au sujet des dépenses engagées pour l'action des forces d'urgence des Nations Unies au Moyen-Orient et au Congo, ne retenant que la finalité des dépense effectuées, et non pas l'organe qui devait juridiquement en décider. La Cour a jugé que ces dépenses étaient légales. Elle a ainsi assourdi la question de la légalité de la résolution prise par l'Assemblée générale au lieu du Conseil de sécurité. Son contrôle de légalité fut zéphyrien et aboutit à la validation indirecte de la décision de l'Assemblée générale ».

Toutefois, le tribunal, et comme nous l'avons vu, avait statué en 1948, sur les compétences des organes politiques de l'Organisation des Nations Unies (le Conseil de sécurité est l'un de ces organes), et a décidé que la nature politique de l'organe international ne le dispense pas de l'application des dispositions de la Convention, qui l'a organisé, lorsque ces dispositions constituent des limites à ses pouvoirs ou des critères à ses actes.

D'autre part la même cour s'est donnée, dans les affaires des dépenses, des effets de la présence de l'Afrique du Sud en Namibie et de l'acceptation des États dans les Nations Unies ...la liberté de contrôler la validité d'une décision vis-à-vis de la Charte, si son examen est nécessaire pour l'exercice de sa fonction judiciaire, surtout si elles étaient fondée sur le cadre de cette affaire, sur laquelle est consultée ou sur ses données.

Ainsi dans le cas des conséquences juridiques de l'existence d'Afrique du Sud en Namibie, et après qu'elle s'est déclarée incompétente de contrôler la résolution 2145 (1966), de l'Assemblée générale, elle a ajouté que «le fait que la demande de l'avis consultatif n'était pas sur la question de la validité de la résolution de l'Assemblée générale ou les résolutions

(1) CIJ. Recueil de 1971, § 88.

(2) in colloque de Rennes, 1995, p.274.

annexes du Conseil de sécurité, n'a pas empêché la Cour d'examiner cette question.»

Quant aux tribunaux ad hoc, ils ont examiné la conformité des résolutions du Conseil de sécurité avec la Charte. C'est ce qu'ont fait les tribunaux pénaux internationaux pour l'ex-Yougoslavie et pour le Rwanda, comme nous allons le voir.

Si nous essayons de répertorier les décisions qui ont touché la question de la validité constitutionnelle des actes des organes politiques dans les Nations Unies, nous pouvons mettre le tableau suivant:

-Arrêt dans l'affaire d'admission des Etats dans les Nations Unies le 28 mars 1948, (interprétation de l'art. 4 de la Charte), CIJ, rec. 1948, p.57

Arrêt dans l'affaire de réparation des dommages subis aux services des Nations Unies (déduit de la Charte en général), le 11 avril 1949, CIJ 1949, P 174

- Arrêt sur la compétence de l'Assemblée générale d'admettre les États dans les Nations Unies, le 13 Mars 1950, (interprétation de l'article 4/2 de la Charte). CIJ, Rec.1950 P.4

-Arrêt sur la présence sud-africaine en Namibie, le 11 juillet 1950, (un avis sur le chapitre XII de la Charte, régime de tutelle, interprétation de l'art. 100), CIJ, rec. 1950 p. 128.

-Arrêt sur l'effet des jugements du tribunal administratif des Nations Unies accordant indemnité,(déduit de la Charte et du statut du tribunal administratif des Nations Unies) le 13 juillet 1954, CIJ, 1954, p.47.

-Arrêt dans l'affaire de certaines dépenses des Nations Unies, 1962, (interprétation de l'art. 17/2). CIJ, rec. 1962, p. 151.

- Arrêt dans l'affaire de la détermination de la valeur juridique et de la portée des résolutions de l'Assemblée générale et du Conseil de sécurité sur la présence sud-africaine en Namibie 1971 (interprétation des articles 11/2, 24 et 25 de la Charte) , CIJ. 1971, p.16).

- Arrêt dans l'affaire du Sahara occidental, le 16 Octobre 1975 (interprétation des articles 65/1et 96 de la Charte) (CIJ, Rec. 1975, p.12)

- Arrêt dans l'affaire des conséquences juridiques de l'édification d'un

mur dans les territoires palestiniens occupés, le 9 Juillet 2004, (Interprétation des articles 2/4 et 21/1 de la Charte). CIJ, Rec., 2004, P.136).

Certains tribunaux ad hoc, ont, en outre, examiné la compétence du Conseil de sécurité de créer de tels tribunaux :

- Arrêt Tadic sur la création de la Cour pénale internationale pour L'ex-Yugoslavie Octobre 2 / Octobre 1995,

-Arrêt Kaynabashy sur la création d'un tribunal pénal international pour le Rwanda, le 18 juin1997.

La Cour constitutionnelle fédérale allemande a, également, affirmé sa compétence pour l'examen des décisions d'une organisation internationale dans le but de faire respecter les droits fondamentaux garantis par la Constitution allemande.⁽¹⁾

Ainsi peut-on conclure avec le juge Bedjaoui que «dans le cadre de sa fonction consultatif, la Cour pourrait (ainsi que les tribunaux spéciaux), si elle en était priée, donner un avis, non seulement sur l'interprétation de la Charte, mais sur toutes les questions qui pourrait toucher à l'appréciation de la validité des actes des organes politiques.»⁽²⁾

Le juge Elihu Lauterpacht voit, comme nous l'avons vu, dans son opinion dissidente dans le cas de la Namibie, «que la Cour internationale de Justice, organe principal des Nations Unies, a dans les affaires lui soumises, le droit, même limité en réalité, pour souligner la primauté du droit au sein des organismes des Nations Unies... et que le Conseil de sécurité ne peut pas demander la violation de jus cogens. Le juge Dillard estime, de sa part, qu'il n'est pas dans l'intérêt des Nations Unies à long terme de paraître indisposées à examiner la validité juridique d'une décision du Conseil ou tout autre organe à l'occasion d'une affaire pendante devant la Cour.⁽³⁾

(1) La Cour constitutionnelle fédérale allemande a affirmé sa compétence pour l'examen des décisions d'une organisation internationale dans le but de respecter les droits fondamentaux garantis par la Constitution allemande.

(2) Bedjaoui, op. cit. P. 281.

(3) Conséquences juridiques pour les Etats de la présence continue de l'Afrique du Sud en Namibie (Sud-Ouest africain) nonobstant la résolution 276 (1970) du Conseil de sécurité, avis consultatif C.I.J. Recueil 1971, p. 16. Avis dissident du juge Dillard P 151et 152.

M. Pellet voit la possibilité du contrôle des actes des organes internationaux, et en particulier par la Cour internationale de Justice, la plus haute autorité judiciaire universelle. Il affirme que: «rien, absolument rien ne saurait empêcher le principal organe judiciaire des Nations Unies de contrôler la conformité au droit des résolutions des autres organes des Nations Unies, le Conseil de sécurité inclus. (Mais le contrôle) est aléatoire, car sauf à imaginer un droit d'auto-saisine de la cour qui bouleverserait complètement l'équilibre institutionnel des Nations Unies et ferait d'elle l'organe suprême de l'organisation, un tel contrôle ne peut s'exercer que si elle est saisie, et ceci dépend, en matière consultative, du bon vouloir soit du Conseil lui-même, soit de l'Assemblée générale, soit, dans les cas plus exceptionnels, mais pas complètement impossibles à imaginer, d'autres organes ou institutions, et, au contentieux, de la volonté conjointe d'États parties à un différend pour le règlement duquel, l'appréciation de la validité d'une ou de plusieurs résolutions du Conseil de sécurité serait nécessaire.»⁽¹⁾

La compétence consultative n'est cependant pas absolue, elle est, par contre, limitée par la présentation d'une demande, par le contenu de cette demande et la date... Puis on pose la question à propos du caractère obligatoire de l'avis consultatif pour le Conseil de sécurité.

En effet, la saisine de la Cour doit être requise par l'Assemblée générale ou les organes autorisés par la Charte (Art. 96 de la Charte et 65 du Statut de la Cour).

Quant à la limitation de la cour par la teneur de la question, le tribunal est-elle tenue de ne pas dépasser la réponse stricte à la question ? Peut-elle être extensive dans l'appréciation de la légalité ?

L'ampleur de l'autorité d'appréciation de la Cour est limitée par la requête de l'organe politique. Mais elle se souvient toujours qu'elle aide l'organisation par sa contribution à la bonne marche, elle reformule la question quand elle le voit nécessaire, et elle n'hésite pas à soulever les aspects juridiques qu'elle pose.

Ainsi les ressources sont-elles disponibles pour que la Cour améliore

(1) M. A. Pellet, in colloque de Rennes, 1995, p. 226.

son rôle consultatif et surpassé la seule interprétation de la Charte pour atteindre les questions de contrôler la légalité, si elle est convaincue que cela aide l'organe et contribue au bon fonctionnement de l'Organisation. Mais on ne doit pas oublier que l'utilisation de ces ressources est moins que certaine, parce que la Cour craint toujours de voir son rôle judiciaire sujet à suspicions, ou sans crédibilité. Ceci est une raison essentielle pour ne pas poursuivre la demande d'interprétation.

D'autre part, l'Assemblée générale ne peut pas demander à la Cour un avis consultatif sur l'action du Conseil de sécurité, en dépit de la compétence générale reconnue par l'article 14 de la Charte, parce que cet article a été limité par l'article 12⁽¹⁾.

Quant à la durée, la demande de l'avis consultatif doit être présentée, si on envisage la prise d'une résolution, avant qu'elle soit arrêtée».

La demande d'avis consultatif porte généralement sur une décision encore à l'état de projet, elle est préventive en quelque sorte. Dans la pratique, sur le plan formel, ce n'est pas le projet de décision, lui-même qui est déféré tel quel à l'appréciation de la Cour. Le ou les États constataires proposent généralement au vote de l'organe politique un projet de résolution demandant l'avis de la Cour sur une question juridique que soulève la décision que l'organe politique voudrait prendre. Si la demande d'avis est votée, le processus d'adoption de la décision projetée est en principe suspendu. Ainsi, le contrôle de légalité ne s'exerce pas à l'encontre d'une décision déjà prise, qu'il y aurait lieu d'annuler si la cour avait ce pouvoir. Ce contrôle est indirect, en ce sens qu'il porte sur un aspect juridique impliqué dans le projet suspendu, et préventive en ce sens qu'il n'existe pas encore de décision politique. On peut toutefois concevoir que la demande d'avis n'ait pas d'effet suspensif, et dans ce cas le contrôle pourrait viser une décision déjà prise. On pourrait aussi concevoir de lege ferenda, un contrôle à posteriori de la décision intervenue à la demande

(1) Art. 12/1: 1. Tant que le Conseil de sécurité remplit, à l'égard d'un différend ou d'une situation quelconque, les fonctions qui lui sont attribuées par la présente Charte, l'Assemblée générale ne doit faire aucune recommandation sur ce différend ou cette situation, à moins que le Conseil de sécurité ne le lui demande.

d'un Etat. Cette dernière hypothèse pose quelques problèmes.»⁽¹⁾

Contrôle par exception

Si les juridictions concernées évitent toujours de statuer directement sur les résolutions du Conseil de sécurité, afin de les valider ou invalider, pourraient-elles y statuer par exception et s'empêcher de reconnaître la légalité des décisions contraires aux règles obligatoires du droit, et ignorer leurs effets ?

M. Bedjaoui ne voit pas ce qui empêche le tribunal de statuer sur des résolutions du Conseil de sécurité attaquées devant lequel.

Quant à la compétence de la Cour de décider par exception, par exemple, le juge Bedjaoui voit que si au cours d'un procès devant la cour entre deux Etats litigants, où l'un d'eux « peut être emmené à invoquer un acte des Nations Unies contesté dans sa validité par l'autre. Dans ce cas la Cour qui n'a aucune raison de refuser de se prononcer sur la légalité de cet acte, ne peut que le déclarer inopposable à l'Etat qui l'a repoussé si elle conclut comme lui à son irrégularité. En général la doctrine limite ce contrôle de légalité à une inopposabilité inter se de l'acte irrégulier, étant donné l'existence de l'article 59 du Statut de la Cour, qui interdit de prononcer une nullité erga omnes »⁽²⁾.

Les tribunaux internationaux peuvent donc, de quelque sorte, contrôler par exception les résolutions du Conseil de sécurité.

Ce que M. A. Pellet explique comme suit : « on peut penser, par exemple, au tribunal criminel international pour l'ex-Yougoslavie (ou d'autres tribunaux spéciaux) qui ne saurait certainement se dérober si, à l'occasion d'un procès, un accusé conteste la validité des résolutions 808 et 827 l'instituant. Il serait conforme aux principes les plus élémentaires d'une bonne administration de la justice qu'à titre préliminaire le tribunal s'assure, de cette validité, ou de celle de toute autre décision qu'il serait conduit à appliquer.»⁽³⁾

(1) Bedjaoui, op. cit. p. 280.

(2) Ibid. p. 286.

(3) A. Pellet, in colloque de Rennes, 1995, op. cit. p. 227.

C'est ce qui s'est réellement arrivé, comme on l'a vu, quand le tribunal a statué sur le pouvoir du Conseil de sécurité de le créer et a décidé qu'il a la compétence en cela, le Tribunal pénal international pour le Rwanda a fait la même chose, comme on l'a vu aussi.

En outre, la Cour internationale de Justice (voir supra) a eu recours, dans de nombreuses affaires, à contrôler, bien qu'indirectement, les résolutions du Conseil de sécurité.

M. Pellet imagine aussi la possibilité que les tribunaux nationaux s'attaquent au contrôle de la légalité des résolutions du Conseil de sécurité de la même façon, il dit: «... Le droit international fait partie de la législation de chaque Etat, et il peut même se faire que le droit international ait une valeur supérieure à celle des lois, Les résolutions du Conseil de sécurité font partie du droit international, et les obligations en découlant ont, dans la sphère du droit international lui-même, une valeur supérieure... Encore faut-il que ces obligations découlent de résolutions juridiquement valides, Les tribunaux nationaux peuvent s'en assurer et ont même le devoir, faute de quoi ce n'est pas « le droit international «qu'ils mettraient en œuvre.»»⁽¹⁾

Dans tous ces scénarios il y a un principe dont la teneur est que si aucune loi ne détermine un mécanisme spécial de contrôle judiciaire, nous revenons au droit commun.

Il pourrait, cependant être préférable, que les tribunaux prennent une attitude moins embarrassante pour elle et pour le Conseil, si embarras il y a, c'est d'interpréter les résolutions du Conseil de sécurité d'une manière à ne pas s'opposer aux règles obligatoires, y compris celles relatives aux droits de l'homme, par exemple (et au jus cogens), c'est ce qu'a approuvé la Haute Cour britannique dans l'affaire «Skeiny et al-Jedda contre le Royaume-Uni» le 9 Mars 2012.⁽²⁾

Nous sommes finalement de ceux qui demandent de modifier la Charte, comme on a promis à la Conférence de San Francisco, certains des petits Etats, quant aux compétences de la cour, afin de combler les lacunes dans

(1) Ibid.

(2) voir [Http://www.dipublico.com.ar/English/al-Skeini-and-al-Jedda-i](http://www.dipublico.com.ar/English/al-Skeini-and-al-Jedda-i) vu en février 2012.

le domaine de la compétence judiciaires nécessaire pour contrôler toute action émanant d'un certain organe ayant des effets juridiques, et nous avons un précédent dans la Convention sur les immunités des Nations Unies (Février 1947) , qui a accordé au tribunal le pouvoir d'émettre des avis consultatifs de caractère obligatoire similaire aux décisions, toutes les fois qu'un différend surgit entre le pays d'accueil et l'Organisation des Nations Unies sur la question des immunités et priviléges de ses organes, ses services, ou son personnel international dans ledit pays.

Le paragraphe 30 la Convention dispose que «... Si un différend surgit entre l'Organisation des Nations Unies, d'une part, et un Membre, d'autre part, un avis consultatif sur tout point de droit soulevé sera demandé en conformité avec l'article 96 de la Charte et de l'article 65 du Statut de la Cour. L'avis de la Cour sera accepté par les parties comme décisif.».

b- Contrôle judiciaire des applications des résolutions du Conseil de sécurité

Certains juristes européens et certains tribunaux tentent de concilier les résolutions du Conseil de sécurité et les droits de l'homme, même quand il semble qu'il y ait une contradiction, de manière que, lorsqu'on interprète une résolution du Conseil de sécurité, on doit supposer que le Conseil ne prescrit aucune obligation en conflit avec les principes fondamentaux des droits de l'homme. En cas d'ambiguïté dans la rédaction des résolutions du Conseil de sécurité, la cour devrait adopter l'interprétation qui s'encadre mieux avec les exigences de la Convention européenne des droits de l'homme, ce qui permet d'éviter tout conflit quant aux obligations, et vu le rôle important que joue l'Organisation des Nations Unies dans la promotion du respect et la défense des droits de l'homme, le Conseil de sécurité doit, comme la Cour l'estime, adopter un langage clair et explicite s'il veut que les États ne prennent des mesures spéciales susceptibles d'entrer en conflit avec les obligations découlant des règles internationales pour le maintien des droits de l'homme.⁽¹⁾

La Cour européenne des droits de l'homme estime également qu'«il devrait y avoir une présomption que le Conseil de sécurité n'ait

(1) Royaume Uni, grande Cour, affaire al-Jedda c Royaume Unis, le 9 mars 2012.

pas l'intention d'imposer aux Etats membres de violer les principes fondamentaux des droits de l'homme⁽¹⁾.

Erika de Wet commente les motivations de la Cour européenne des droits de l'homme dans l'affaire «Aljedda» , en disant: «les États membres ont l'obligation de montrer qu'ils ont fait tout en leur pouvoir pour éviter une restriction disproportionnée par rapport aux règles des droits européens de l'homme par une résolution spéciale du Conseil de sécurité ...et la décision du tribunal a affirmé dans l'affaire « Nada »que, même si le langage d'une décision du Conseil de sécurité ne laisse aucune marge apparente pour l'interprétation, ces Etats restent obligés de trouver un moyen de donner quelque chose aux normes internationales des droits de l'homme. La présomption que le Conseil de sécurité n'a pas l'intention de s'éloigner des normes de droits de l'homme, semble irréfutable même lorsqu'elle paraît un détournement de la résolution du Conseil de sécurité »⁽²⁾.

Toutefois, l'on pourrait récemment, noter que les tribunaux internationaux semblent enclins vers le contrôle de constitutionnalité des résolutions du Conseil de sécurité. Quant à la Cour de justice de l'Union européenne TPICE, elle a convenu que les «résolutions du Conseil de sécurité échappent en principe au contrôle judiciaire de la Cour,» mais elle s'estime compétente pour statuer sur la légitimité par rapport au *jus cogens*⁽³⁾».

Si le contrôle judiciaire des résolutions du Conseil de sécurité soulève ce volume de discussions, un contrôle indirect est pratiqué par les tribunaux de l'Union européenne, quand ils ont statué sur la légalité des règlements pris par les Etats de l'Union, conformément aux résolutions du Conseil de sécurité, dont ils ont approuvé les uns et invalidé les autres.

La question a commencé avec l'acceptation d'une requête contre un règlement de l'Union européenne en application d'une résolution du Conseil prise sous le chapitre VII de la Charte, c'était dans l'affaire «Bosphorus» en 1996.

(1) The Nada case (note 69) §180.

(2) . E. de Wet, « from Kadi to Nada: judicial techniques favouring Human Rights over united Nations Security council sanctions” (2013 12, Chinese journal of international law 4, 787.

(3) L'Etat de droit en droit international » 42e colloque annuel de la Société française pour le droit international. Bruxelles - Louvain, 5-7 juin 2008.

La requête a été acceptée en forme, elle portait sur une mesure Irlandaise (Statutaire instrument no 144) prise en exécution d'un règlement de l'Union européenne (règlement CE no 990/93), mettant en application la résolution n° 820/1993, qui demande aux États de séquestrer les aéronefs qui reviennent totalement ou partiellement, à des personnes publiques de la Serbie. La juridiction irlandaise a rejeté la requête en fond. Mais la simple acceptation en la forme est importante, car elle marque le début de l'acceptation des requêtes contre des décisions prises en application des résolutions du Conseil de sécurité.

La première décision qui a suivi était l'arrêt «Yusuf et al-Barakat contre le Conseil de l'Union européenne, la Commission de la Communauté européenne et le Royaume-Uni de Grande-Bretagne (3 Septembre 2008)», «la Cour de justice de l'Union européenne» a statué sur les règlements adoptés par le «Conseil de l'Union européenne », en exécution des résolutions du Conseil de sécurité que la cour a estimées enfreignant les droits fondamentaux de l'Homme, et elle les a rejetées en ce qui concerne les requérants (compétence relative).

Le Conseil de l'union européenne a attaqué l'arrêt, mais le résultat fut la validation de l'arrêt.⁽¹⁾

Suite à cela fut pris l'arrêt «Hassan et Ayadi» (13/3/2009), par lequel la même Cour a statué sur les mêmes règlements et les a annulés à l'égard des nouveaux requérants.

Puis c'était l'arrêt Othman (11 juin 2009), par lequel la Cour de première instance des Communautés européennes a adopté la jurisprudence de la Cour de Justice, et a accepté une requête à l'encontre des règlements du Conseil de l'UE pris en application des résolutions du Conseil de sécurité prises également sous le Chapitre VII, et elle les a invalidés quant aux requérants, et bien sûr, sans annuler les résolutions du Conseil de sécurité. La justification était que ces résolutions violent certains droits fondamentaux de l'Homme, à savoir:

-Le droit à la défense, qui impose d'écouter l'accusé avant de décider la sanction,

(1) -Voir Arrêt de la Cour du 18 juillet 2013, Commission, Conseil et Royaume-Uni/Yassin Abdullah Kadi (affaires jointes. C-584/10 P, C-593/10 P et C-595/10 P, voir CP n° 93/13.

- Le droit de se déplacer, (droit d'aller et de venir),
- Le droit de propriété.

La Cour a également souligné que l'immunité (des organisations internationales), devraient être proportionnelle à l'objectif, et ne doit pas être exploitée afin de porter atteinte aux devenirs des peuples. En plus, l'immunité des organisations internationales se base sur des règles conventionnelles entre les États membres et soumise à la règle «*pacta sunt servanda*».

Cette jurisprudence a été consacrée, ainsi la Grande Chambre de la Cour de justice de l'Union européenne a annulé nombre de résolutions du Conseil de l'Union, tels l'affaire du Conseil de la Fédération contre Folmen et Mahmoudian (2013) en rapport avec le programme nucléaire iranien⁽¹⁾.

Les tribunaux ont poursuivi la même jurisprudence, ainsi la Cour européenne a-t-elle prescrit (2013), de radier le nom de la Banque Mellat d'Iran de la liste noire⁽²⁾, et la Cour de justice de l'Union européenne a approuvé la radiation à cause de la faiblesse de la motivation qui n'a pas pris en compte le droit de l'accusé à se défendre⁽³⁾. En effet la cour a observé que:

79 - «En l'espèce, le seul élément à la disposition du juge de l'Union est l'allégation figurant dans la motivation des actes litigieux. Elle n'est pas étayée par la production d'éléments d'information ou de preuve, tels qu'un résumé du contenu des informations en cause, de plus amples précisions sur les équipements électriques prétendument installés sur le site de Qom ou les raisons permettant d'établir que c'était bien Folmen qui avait installé ces équipements et, ainsi, le bien-fondé des actes est invalidé.

80 Eu égard à cette circonstance, il y a lieu de constater que Folmen et M. Mahmoudian n'étaient pas en mesure de se défendre des faits reprochés

(1) voir Conseil/Folmen et Mahmoudian, ARRÊT DE LA COUR (cinquième chambre) 28 novembre 2013 (*)

Dans l'affaire C-280/12 P

(2) Arrêt du Tribunal du 29 janvier 2013, Bank Mellat/Conseil (T-496/10).

(3) Conseil/Bank Mellat, (affaire c-176/13p) 18 février 2016*

et que le juge de l'Union n'est pas en mesure de vérifier le bien-fondé des actes litigieux.»

Un autre exemple est l'arrêt de la Cour le 25 Avril 2012⁽¹⁾, dans lequel elle a souligné la nécessité de clarté des motivations de l'arrêt et leur force: «L'efficacité du contrôle judiciaire exige spécialement que le juge de l'Union s'assure que la résolution à dimension individuelle par rapport à la personne ou à l'entité concernée, est fondée sur une base factuelle d'une rigidité suffisante. Cela nécessite de vérifier les faits allégués par les justifications qui sous-tendent l'arrêt, d'une manière qui ne laisse pas la juridiction liée par une simple évaluation de vraisemblance des justifications présentées, mais elle doit porter sur la question de savoir si les motivations, ou au moins une d'entre lesquelles, est suffisante par soi-même pour soutenir cet arrêt, et est basée sur une base solide » (§ 64);

Un grand nombre de juristes a commenté ces arrêts, surtout l'arrêt Yusuf, le considérant comme l'avènement d'une nouvelle ère de jurisprudence, qui devrait s'élargir autant que possible, afin de confirmer la soumission des résolutions internationales, y compris celles du Conseil de sécurité prises sous le Chapitre VII, au droit international général, et aux règles affirmées par les traités internationaux, en plus de jus cogens.

Parmi les commentateurs les plus importants de la décision M. Alain Pellet, dans son étude intitulée «Rencontre des droits internationaux, européens et nationaux», où il a soutenu que: «La décision du juge le 3 Septembre 2008 est la première décision de la Cour européenne qui annule les mesures mises en place en exécution des sanctions décidées par le Conseil de sécurité. Elle a évalué la validité des règlements européens adoptés pour mettre en œuvre les résolutions du Conseil de sécurité, non pas en se référant au droit international, mais par rapport au critère des droits fondamentaux. Cette décision était si importante que les leçons qu'on peut en tirer, peuvent être adoptées dans les relations entre les lois nationales et le droit international.»⁽²⁾

(1) Conseil/Manufacturing Support & Procurement Kala Naft (Téhéran) ARRÊT DU TRIBUNAL (quatrième chambre) 25 avril 2012. Dans l'affaire T-509/10.

(2) Alainpellet.fr/,,/PELLET20-202009-20CONSTITUTIONNALISATION-DROIT-des Nations Unies. Vu déc. 2011.

Le procureur général auprès de la Cour de justice de l'Union européenne, Eleanor Charleston a demandé au Conseil européen des droits de l'Homme» d'adopter, afin de protéger les droits de L'Homme, le traité de référence (Convention Européenne des Droits de l'homme CEDH), et il a demandé à la cour de se référer à d'autres traités internationaux.⁽¹⁾

Le procureur a affirmé que «La Cour rappelle largement que les droits fondamentaux font partie intégrante des principes généraux du droit, dont la Cour assure le respect», et que le Pacte international relatif aux droits civils et politiques, qui affirme dans son article 1^{er} sur le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes, de déterminer leur statut politique et d'assurer leur développement économique, social et politique, «doit être adopté dans le domaine de la protection des droits de l'Homme.»⁽²⁾

Cette jurisprudence ouvre la porte aux tribunaux sérieux pour contrôler les décisions et les mesures prises en application des résolutions du Conseil de sécurité.

Conclusion

Par suite de tout ce qui précède, nous avons constaté que l'intérêt commun international est l'une des règles de base du droit international, il lie le législateur international, l'exécuteur et le juge, et il doit être contraignante pour le Conseil de sécurité, et cela sous un certain contrôle par le pouvoir judiciaire en fin de compte.

Le Conseil de sécurité est en effet un des organes des Nations Unies, sa Charte l'organise et lui confie des pouvoirs qui ne sont pas toutes liés, mais certains sont discrétionnaires, et d'autres nécessaires pour qu'il mène à bien ses missions. Cela ne signifie pas, cependant des pouvoirs absolus dégagés de toute limitation. Il est lié par les buts et principes de la Charte et par le droit international général, surtout le jus cogens et l'intérêt commun international, qui constitue le sujet de cette étude.

Toutefois, le Conseil ne se sent pas, surtout après l'année 1991, lié par ces instruments juridiques, et on l'a vu légiférer, et même exercer une œuvre judiciaire, mais tout cela dans l'intérêts des grandes puissances,

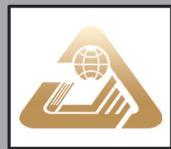
(1) www.echr-coe.int/NR/rdonlyres/.../CJCE_DISCOURS_SHARPSTON.PDF.

(2) Ibid.

et pas dans l'intérêt commun des membres de l'Organisation des Nations Unies. L'indulgence des Etats ou leur ménage pour le pôle unique après la fin de la guerre froide, a facilité les excès du Conseil de sécurité.

Cependant, des prémisses de l'espoir ont commencé à se manifester dans certaines juridictions. Ainsi après qu'elles aient été déclarées incompétentes pour contrôler les résolutions du Conseil de sécurité, elles ont commencé à les contrôler, mais indirectement à travers l'examen des procès pendant devant elles. Ceci a été entamé par la juridiction régionale européenne, bien que timidement, et il peut être exercé par la juridiction nationale. En effet l'annulation des règlements européens par le pouvoir judiciaire à par l'affaire Yusuf, ouvert devant les individus et les Etats la porte à la possibilité de contester les actes, tant exécutifs prise par certaines entités pour mettre en œuvre les résolutions du Conseil de sécurité, que les décisions du Conseil lui-même.

Si des juridictions ne parviennent pas à suivre les pas de la juridiction européenne, et accomplir sa mission de la sorte, la loi de la jungle restera prévalant à l'échelle internationale, et aucun obstacle n'empêchera la rébellion des Etats lésés. Etant donné que les Etats qui ont confié au Conseil la tâche du maintien de la paix et de la sécurité, ne lui ont pas cédé tout, et par conséquent ils sont toujours en mesure de rejeter les excès du Conseil qui leur portent atteinte, quand il ménage les intérêts privés de certaines puissances.



اٰلرکز الٰٰسٰتٰشٰارٰي لـلـدـرـاسـاتـ وـالـتوـثـيقـ
The Consultative Center for Studies and Documentation



L'intérêt Commun International

Et l'engagement Du Conseil
De sécurité Par Lequel